تاريخ الدولة العثمانية

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

منشورات جامعة دمشق

كلية الآداب / السويداء

تاريخ الدولة العثمانية

تـــــــــــأليف

الدكتور محمود عامر
أستاذ في قسم التاريخ

الدكتور مروان دخان
مدرس في قسم التاريخ

جامعة دمشق
1437-1438هـ
2016-2017م

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفهرس

المقدمة.....٧

الفصل الأول: أصول العثمانيين ونشأتهم.....١١

١- النزاع بين ولدي محمد الفاتح ٣١

الفصل الثاني: التشكيلاتالعسكرية.....٣٥

١- الجيش.....٣٧

٢- الانكشارية.....٤١

أ – مرحلةالتأسيس.....٤٧

ب.مرحلةالدفشرمة.....٤٨

جـ- أ – غلمان القصر.....٤٩

٣ – الأسطول.....٥٤

الفصل الثالث: قيام الدولة وبنيتها.....٦٥

١- قيام المضطرب.....٦٧

٢- بنية الدولة.....٩٣

٣- بنية المجتمع العثماني.....١١٣

الفصل الرابع:النظم الإدارية والعثمانية.....١٣١

الفصل الخامس: مؤسسة السراي الهمايوني.....١٥٧

الفصل السادس: سلاطين آل عثمان.....١٨٧

١- سلاطين دور التأسيس والتوسع.....١٨٩
٢- سلاطين دوري الانحطاط والترهل.....٢١٩
٣- سلاطين الدور الرابع.....٢٣٣
٤- سلاطين التقهقر ومحاولة التجديد.....٢٥٥
الفصل السابع: المسألة الشرقية.....٣٠٥
الفصل الثامن: الاصلاحات والتنظيمات العثمانية.....٣٢٩
الفصل التاسع: رؤية محايدة في الدولة العثمانية.....٣٩٣
الملاحق.....٤٢٣

Damascus University

مـــقدمـــــة

لم تكن الدولة العثمانية التي شغلت العالم لأكثر من خمسة قرون أكثر من دولة انطلقت من جوهر القبيلة إلى كيان الدولة إلى إطار الامبراطورية، دولة انتصارات على ما جاورها من دول أو صراعات مع القوى المعادية لها قومياً ولغوياً فحسب، بل كانت دولة تمتاز بوحدانية المهاجمة وإسكات الخصم وإلحاقه بها تابعاً يتمتع بحيز من الحرية الاقتصادية والاجتماعية، في حين سلبت منه كلياً صياغة القرار السياسي وتنفيذه. وهذا دليل على تطلع سلاطين آل عثمان إلى الشهرة والمجد بدلاً من تجسيد قيمهم الأخلاقية ومبادئهم العسكرية التي برعوا فيها، وأدهشوا العالم حتى تاريخه بدقة الأسس التي اعتمدوها.

لقد شهدت مؤسسة العثمانيين الإدارية وقبة قرارهم السياسي تحولاً ملموساً بدءاً من عهد سليم الثاني حتى عهد السلطان عبد الحميد الثاني، فقبلهم وفي عهد آبائهم وأجدادهم كان ملوك أوربا وأمرؤها يتوافدون إلى استانبول لخطب ودهم، ويدفعون الآتاوات لهم مرغمين للحصول على إذن التجول في بحار ممالكهم، أو المرور في بقاع ولاياتهم، وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر حتى أوائل القرن العشرين، بدأ السلاطين العثمانيون يتسللون خلسة إلى الحدود للتوقيع على معاهدات إذعان، وقبول الاحتفاظ بثغور لا تسمن ولا تغني من جوع.

لقد تميز تاريخ الدولة العثمانية بصفة عامة بحروب ثانوية لم يجنوا منها إلا الضعف والعجز المالي وسئم الجنود من حدوثها ومن تفاهة أسبابها ونتائجها، لأنها كانت حروباً مفتعلة، تسببت فيها زعامتها التقليدية والعقلية الطوباوية لبعض السلاطين الذين كانوا يأتمرون بأمرة النساء وضعاف العقول ممن يحيطون بهم.

وقد عجلت هذه الإرهاصات العسكرية في عجز السلاطين الذين خلفوهم عن إجراء بعض الإصلاحات التي تقي الدولة الضعف والانحطاط، وتضعف قدرتها التنظيمية على استيعاب متطلبات العصور التاريخية ومفاهيمها الضرورية.

لقد عانت الدولة العثمانية بفضل عدم قدرة سلاطينها التأقلم مع العصر ومستجداته، ورفضهم لمبدأ صراع الأجيال ترهلاً قاتلاً لكل نظمها ومؤسساتها، فتفاقم الترهل والجمود وأصبحت مسألة الإصلاح قضية مستحيلة على السلاطين الجادين في إحداثه، لأن اضطراب الحدود وتهديدات الأعداء التقليدين لها كانت تنعكس سلباً على الأوضاع الداخلية التي كانت تُدار هي الأخرى بعقلية التقليدين الرافضة لأي محاولة من شأنها خلق أي نشاط إصلاحي قد يطيل بعمر الدولة أو يضمن لها تطوراً مرتقباً أو تجدداً محتملاً.

وهكذا لم تبق تلك العقلية التقليدية المترهلة والسلاطين الضعاف الذين خلفوا السلطان سليمان القانوني شيئاً جميلاً في تلك الإمبراطورية التي شغلت العالم قروناً، وتوغلت قواتها العسكرية في أكثر المناطق صعوبةً ومهلكاً، وتمكنت من أن تُخضع لنفوذها شعوباً اتصفت بالقوة والشراسة.

بهذا النهج وضمن ذلك السياق كتبت وزميلي تاريخ الدولة العثمانية معتمدين اعتماداً كلياً على المصادر العثمانية والمراجع التركية الحديثة، وقد حاولنا جاهدين نقل الأحداث التي واجهتها منذ قيامها حتى الإقرار بحتمية انهيارها، وآثرنا ذكر الحوادث الرئيسة فيها تبعاً لما حدثت ودون تدخل مباشر، وقد ركزنا عملية التدخل في فصل خاص دوّنا فيه رؤيتنا الخاصة في تقويم سلاطينها بدافع الحزن والأسى لا بدافع التشهير والتشفي، وكم تألمنا عندما وجدنا أن النساء من زوجات ومحظيات وكلهنّ غرباء عن الإسلام والقومية التركية يتحكمن بالسلطة الفعلية وصنع القرار، لاشك أن هناك سلاطين قتلوا

شخصيات وولاة ورعية لمجرد التشفي والانتقام من فكرة كاذبة نقلها إلى السلطان ناقم وحاقد أراد أن يصفيّ حسابات قديمة. أو أن السلطان أراد التباهي أمام زوجته اليهودية أو محظيته الاوروبية بقوة سلطانه وجبروته، فسلّط بأمره الجاهل والظالم سيوف عساكره على رقاب الآلاف لتُجزّ وتدمى في العراء طعاماً للذباب وصغار الحشرات.

سعينا جاهدين لكتابة تاريخ الدولة العثمانية بدقة وأمانة، وآثرنا الحقيقة رغم قسوتها على التعاطف الطوباني والتعلق الكاذب، وبحسب معلوماتنا الأكيدة ومعرفتنا الدقيقة بتاريخ الدولة العثمانية وما كُتب عنها، إن مؤلفنا هذا عالج أوضاعها معالجة شبه كاملة، وأنه سيضيف إلى المكتبة العربية مرجعاً متميزاً، يمكّن القارئ العربي من فهم تاريخها، وواقع قيامها وأسباب انهيارها، علماً بأن هناك مقاطع مهمة لم نتعرض لها وذلك لصعوبة تدوينها في مؤلف واحد.

وختاماً إننا نلتمس العذر فيما كتبنا وعن نقص غير مقصود وتحليل غير علمي ومنطقي، ولنا كثير الأمل وعظيم الرجاء، أن يلقى مؤلفنا هذا القبول والاستحسان من الجميع وحلاوة القراءة.

والله ولي النصر والتوفيق

د. مروان دخان د. محمود علي عامر

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الأول

أصول العثمانيين ونشأتهم

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

تعددت الروايات التاريخية عن نشأة الدولة العثمانية التي أحدثت نشأتها خللاً تاريخياً واضطراباً حاداً في موازين القوى الدولية آنذاك، لأن قيامها تسبب في حدوث مسألة شرقية، انتهت بزوال الدولة البيزنطية وتفتت المملكة اللاتينية وزوال السلطة المملوكية وانتقال الخلافة الإسلامية من البيت العربي إلى البيت التركي، وانهيارها أسفر عن نشوء مسألة شرقية أخرى، لم تنته إلا بحرب عالمية، كان العرب ضحية النشأة والانهيار.

وتفيد إحدى الروايات التاريخية بأن عشيرة قايي وفدت إلى الأناضول مع جملة القبائل التركية الأخرى أمثال القارلوق والقبحاق والقالاج، وهناك التقوا مع أخوتهم من الغزو البجنك من نصارى ومانويين وشامنيين كانوا في الأصل جنوداً مرتزقة في جيوش الامبراطورية البيزنطية، وبفعل التطورات السياسية، عمدت الإدارة البيزنطية إلى نقلهم من البلقان إلى الأناضول، وبذلك غدا الأناضول مرتعاً خصباً تقصده العناصر التركية القادمة من أواسط آسية وأوربة للبحث عن مكان للاستقرار لها.

ومع نهاية القرن الثاني عشر، غدت مناطق الأناضول تعج بالترك، وتمركزت تلك الكتل البشرية، بصورة أكثر في شمالي سورية والعراق وأذربيجان وإيران، وفي العقد الأخير من القرن الثالث عشر الميلادي، ضمت مناطق الأناضول عنصراً جديداً، وهو العنصر المغولي الذي اصطدم مع السلاجقة في معركة جبل الأقرع "كوسه داغ" وقد حقق المغول بانتصارهم سنة (١٢٤٣م) أحقية اللجوء إلى المنطقة كما شكلوا فيه قوة ضاربة، فرضت سطوتها على الأناضول فيما بعد.

وفي الوقت نفسه، رُفد الأناضول بعنصر ثالث هو العنصر الفارسي الذي هرب قسم منه نتيجة الضغط المغولي، علاوة على ذلك فهناك طوائف أخرى

من الفرس، تسربت إلى الأناضول مع الركب المغولي، عملوا كأدلاء للغزاة الجدد "إن الأتراك المهاجرين إلى الأناضول كانوا من حيث الدم إيرانيين إلى حد ما"[١].

تميزت الهجرات التركية الخارجة من الأناضول مع مطلع القرن الرابع عشر بالكثافة. ورغم ذلك فقد ظل الأتراك محتفظين بالقوة الضاربة عدداً وعدة وشجاعة بين العناصر البيزنطية القديمة، أما هجرات القرن الخامس عشر المتجهة إلى الأناضول، فقد اقتصرت على بلاد القرم وقفقاسيا، وكانت العناصر البدوية والحضرية تلجأ إلى تركية فراراً من جبروت روسيا القيصرية، ومع قيام الدولة اليونانية، وفد إلى الأناضول الكثر من أتراك المورة وجزر بحر إيجة المعروفة تاريخياً "بجزر بحر سفيد"[٢].

إن التجمع البشري الذي احتشد على ساحة الأناضول بفعل ظروف وملابسات يصعب فهمها وتعليلها، فرض حتمية البقاء والديمومة للقوى الأكثر شراسة إن لم نقل شجاعة، ففي سنة (١٠٧١م) قامت في شرق الأناضول دولة الدانشمندين[٣] ودولة منكوجك[٤] ودولة بني سلدق[٥]، وبمجموعها تصدت للبيزنطيين تحت حماية السلاجقة، وبعد ذلك قامت دولة سلاجقة الروم، غير أن هذه الدولة تعرضت للضياع وسط خضم الأحداث المتصارعة على ساحته آنذاك، في حين نمت وسط هذه الأحداث وتلك المستجدات وعلى هامش الضعف والاضمحلال لدولة السلاجقة، دولة تركية جديدة، تمركزت في غرب الأناضول وجنوبه، وقُدر لها من بين تلك الدول أن تقوى وتشتد، وتصبح امبراطورية مترامية الأطراف، وأن تحكم شعوباً وملاً ونحلاً غير متجانسة، وأن تكون أطول دول الترك بقاءً، إذا عمرت (٦٢٣) عاماً، وتربع على عرشها أربعون حاكماً والثلاثة الأول منهم بكوات، والباقون سلاطين، ووليها منذ سقوط القسطنطينية سنة (١٤٥٣م) حتى انقراضها سنة (١٩٢٤م) خمسة وثلاثون

خليفة وسلطاناً، وبجمعهم للسلطتين الزمنية والروحية امتلكوا أحقية التلقب بأمير المؤمنين وخليفة المسلمين، وذعي لهم على منابر العالم الإسلامي طوال (٤٠٦) أعوام[٦].

إذا كان السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠- ١٥٦٦) يمثل فترة ازدهارها وتوسعها الجغرافي ونفوذها السياسي وجبروتها العسكري، فإنه موته يمثل نقطة بداية ازدياد النفوذ الأوروبي الذي تزامن مع الفوضى التي تسربت إلى الانكشارية، عنصر قوة الامبراطورية وعنوان سطوتها، وعلى الرغم من الملابسات التي واجهتها الامبراطورية العثمانية خلال القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، فإنها ظلت محتفظة باسمها حتى النهاية، غير أنها مرت بمرحلتين متميزتين من حيث التطور والانتماء التاريخي، على الرغم من أن هاتين المرحلتين لم تحملا اسمين مختلفين كما هو الحال عند الميروفنجيين والكارولنجيين في فرنسا، فلقد تعاقبت السلطنتان العثمانيتان في مرحلتين بالاسم نفسه[٧].

ومع مطلع القرن الخامس عشر قدم تيمورلنك التتري لهدم أركان الدولة العثمانية الناشئة، ولولا حدوث ظروف خارجة عن إرادته، لتمكن تيمورلنك من القضاء على الدولة العثمانية الفتية، وقد نبهت هذه الضربة المؤلمة السلاطين العثمانيين إلى ضرورة إعداد قوة عسكرية تقيهم شر المفاجآت، وتساعدهم فيما بعد من تحقيق توسعات أرضية شملت مناطق متعددة من آسية وإفريقية وأوربة، وقد عاشت هذه الدولة الفتية التي تحولت إلى امبراطورية مترامية الأطراف قروناً على مآثر تلك القوة العسكرية، ولاسيما بعدما تعرضت لأعظم شكل من أشكال تغيير (الجلد) إثر الهزة العنيفة التي وجهها تيمورلنك إليهم سنة (١٤٠٢م).

لقد تمكن خلفاء يلدرم بيازيد من إثبات وجودهم كقوة وفرض هيمنتهم

كسلاطين يتوافد إلى قصورهم ملوك أوربة وأمراؤها لخطب ودهم ولاسيما في عهد السلطان سليمان القانوني. لكنه وفي الوقت نفسه، أسهم في خلق ثغرات ضعف وانحلال، برزت واضحة التأثير بعد وفاته وعلى يد خلفائه الذين ورثوا عنه، بوادر الخلل من خلال تسليط النساء على مقدرات الأمور.

كان أرطغرل والد عثمان الذي نسبت إليه الامبراطورية العثمانية رئيساً لقبيلة صغيرة وفدت إلى الأناضول في عهد السلطان علاء الدين السلجوقي فارة من خوارزم أمام زحف جنكيز خان وتحت ضغط القبائل المغولية، وقد استقرت تلك القبيلة في منطقة سكودا شمال غرب الأناضول وجنوبه متوخية الحذر من التيارات المتصارعة، ولكنها ما لبثت أن تنامت وسط تلك الأحداث التي لم تكن طرفاً بارزاً أو عنيداً خلالها، كما أنها لم تكن على هامشها ولا لقمة سائغة يمكن ابتلاعها بسهولة، على الرغم من قلة أعدادها التي لم تكن أكثر من أربعمئة محارب يقيمون في دورهم، ويزاولون حياة وادعة قبيل اعتناقهم الإسلام[٨].

وما بين (١٢٩٠ – ١٣٠٠م) ازدادت أعداد القبيلة واتسعت أراضيها بعدما عملت في خدمة حكام آخرين في شرقي الأناضول مقابل حصولها على أراض، وذلك على حساب ذوبان العنصر المحلي المكون كله من الإغريق.

تفيد الدراسات التاريخية بأن الأتراك ينتسبون إلى الغز، ومن قبيلة قايي، والغريب في الأمر أن هذه الدراسات أطنبت كثيراً في أصالة هذا البطن وشرفه وعراقته، فألحقت العثمانيين به، والواقع التاريخي لا يعارض انتماء العثمانيين إلى الغز ولا يتناقض مع انتمائهم إلى قبيلة قايي[٩]. غير أن المشكوك فيه هو هذه الصفات والمزايا التي أُضيفت على القبيلة نفسها، ولو كان الأمر على هذا النحو لما خُطت كثير من الكتب والمدونات في القصور التركية ولاسيما بعد سقوط القسطنطينية ــ لتؤكد صحة رواية تمجد بطناً واحداً دون البطون الأخرى.

ومما لاشك فيه أن الأتراك كانوا يتحلون بالشجاعة، وربما أرادوا أن يؤكدوا على شجاعتهم هذه بانتسابهم إلى قبيلة قايي المشهورة بالشجاعة والمميزة أصلاً بين قبائل الغز، وعلى كل حال فنحن لا نملك معلومات أكيدة تدحض هذا الادعاء على الأقل. ومع ذلك فالرويات الغزية تجمع على أن الحكام والأمراء والقادة ينتمون في أصلهم إلى قبيلة سالور أو قبيلة قنق، ولو أن العثمانيين ألحقوا أصولهم بإحدى هاتين القبيلتين، لكان الأمر أكثر قبولاً وتطابقاً مع الروايات الغزية، غير أن ما فعله بنو عثمان ليس أمراً غريباً في التاريخ، فمن عادة الحاكم أو السلطان أن يصطنع لنفسه ولقبيلته أصلاً ونسباً رفيعاً إذا كان يعوزه ذلك وربما لجأ في ذلك إلى بعض الأساطير، ونحن لسنا مضطرين بطبيعة الحال لقبول ما دوّن عن قبيلة قايي، ذلك لأن العثمانيين كانوا حكاماً، وكان بمقدورهم أن ينتموا بنسبهم إلى أية قبيلة من القبائل وأن يضفوا عليها ما يشاؤون من الصفات كتلك التي أضفوها على قبيلة قايي.

ومع اتساع سلطان الدولة العثمانية وتعاظم شأنها، أخذت تفرض نفوذها على ما حولها من القبائل، وتُرجع بعض الروايات إضفاء تلك الصفات إلى رغبة العثمانيين في اكتساب هالة من الشرف وإلى إظهار تفوق قبيلتهم على القبائل الأخرى، أما الروايات التي تعزو نسب العثمانيين إلى أسرة كومنين أو إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم فليست من التاريخ في شيء، وتكمن عظمة العثمانيين وتفوقهم العسكري في إقامتهم لإمبراطورية ترامت أطرافها شرقاً وغرباً، علماً بأنهم كانوا بادئ الأمر قبيلة هائمة، يعوزها الاستقرار ومقومات الحضارة، وبعد ذلك تم اعتمادهم لنظام إداري شبه متحضر آنذاك[١٠]. ويذهب نولز (Knolles) إلى أن قيام الدولة، والمقدرة العسكرية عند العثمانيين يرجع إلى تلك الوحدة المميزة والتوافق السائد بين العثمانيين، إن في نمط ديانتهم، أو المسائل المتعلقة بدولتهم، ولذلك أطلقوا على أنفسهم اسم المسلمين، الذي يعني

رجالاً بإرادة واحدة، مسالمين فيما بينهم. وليس هناك ما يثير الدهشة – بعد ذلك – فقد نموا أقوياء بذاتهم، مثيرين للرعب في قلوب الآخرين. أضف إلى شجاعتهم...، اقتصادهم واعتدالهم في مأكلهم وأساليب حياتهم الأخرى، مراعاتهم الدقيقة لنظامهم العسكري القديم، طاعتهم العمياء لأمرائهم وسلاطينهم...، ويمكن أن نضيف إلى كل ذلك مصدري القوة لكل حكومة اتحادية جيدة: الثواب المقدم للصالحين، والعقاب الذي يُهدد به المذنبون، حيث المكافأة قائمة للفضيلة والشجاعة، والطريق مفتوحة لكل إنسان عادي للتطلع نحو أعظم المقامات وأفضل المراكز وفي الدولة في ساحات القتال[١١].

أما حكمت قفلجملي فيقول بهذا الصدد: "لا حاجة لأن تقشعر أبداننا، فإن أجدادنا شأن أجداد جميع الشعوب، عندما كانوا يعيشون عهد أوغوز خان في آسيا الوسطى، لم يعرفوا سوى الاقتصاد الرعوي، ولم يعرفوا إلا الاشتغال بالأرض بشكل يسمح لنا بأن ندعوه بالزراعة ولا الملكية الفردية لتلك الأرض، وكانوا يعرفون تقسيم العمل بين الرجال والنساء، أما انقسام الناس إلى سادة وعبيد – فقراء وأغنياء– فلم يروه في حياتهم، فقد كانوا يحيون حياة أخوة في الدم لأناس منحدرين من عشيرة واحدة، لقد تكلموا التركية وعاشوا حياة تركية، ولم يقولوا إنهم سيطبقون عدالة لا مثيل لها أو إنهم كذا وكذا عن أنفسهم ولا عن غيرهم، هم لم يسألوا أحداً عمن هم ولا عرفوا من تلقاء أنفسهم، ولا يستطيع أحد أن يزعم بأنهم أخفوا الحقيقة خوفاً من مواد قانونية مأخوذة من إيطالية الفاشية أو ألمانية النازية أو روسيا القيصرية، فالأرض التي فتحوها بحد السيف كان السادة الأغنياء من غير المسلمين يمتلكونها، ويسخرون غيرهم في حراثتها لصالحهم الشخصي، لقد كان أجدادنا يضعون أيديهم فوراً على أملاك السادة الأغنياء الذين لم يذكروا مرة في تاريخ أي امبراطورية غير امبراطورية عثمان، فالأراضي التي فتحوها بحد السيف كان السادة الأغنياء من المسلمين

والبيزنطيين هم الأكثر مقاومة. أما الفقراء، نتيجة لعبوديتهم ولمللهم من حياتهم، فكانوا يسارعون إلى الهرب عند كل مواجهة حربية.

كان أجدادنا يضعون أيديهم فوراً على أملاك السادة والأغنياء المعارضين بعد إنزالهم من عروشهم كما كانوا يحسنون معاملة الفقراء الصامتين. وكانت الأراضي التي يستولون عليها من السادة الأغنياء واسعة "أرض الله واسعة" حسب تعبير ذلك الزمان. وقد خطر لهم أن يوفروا فرص الاستفادة لأولئك الذين كدحوا في الأرض مثل العبيد. وراحوا يوزعون أراضي الله الواسعة المستولى عليها من الأثرياء القدامى المخلوعين بين الفقراء العبيد السابقين بدلاً من إبقائها بوراً.

انظروا اليوم إلى "الاصلاح الزراعي" وكيف يُتاجر به قطعان الأحزاب السياسية تحت شعارات "الحضارة" و"الوطن" و"الأمة" و"العدالة" و"النظام" مصطنعة العديد من المعارك الوهمية مرجئة حسمه من انتخاب إلى الانتخاب الذي يليه. أما أجدادنا فكانوا لا يحبون مثل هذاء الهراء ويمنعون حدوثه أيضاً. فالحقول القابلة للزراعة موجودة بين أيديهم على سعتها، وأجدادنا الرعاة يستطيعون أن يرعوا أغنامهم في الجبال والغابات والأراضي غير المستصلحة، وهم بعد لم يتعلموا زراعة الحقول وحصادها وأجدادنا لم يفتحوا الدنيا ليحولوها إلى أراض يملكونها ملكية خاصة لأشخاصهم، بل كانوا يستولون على البلاد الواسعة طلباً للشهرة والبطولة والشهادة، ومن أجل أن يذوقوا قليلاً من المأكولات والمشروبات التي كان السادة الأغنياء يتمتعون بوفرتها حتى الثمالة(١١).

بهذه الروح وبهذا الهدف، وتلك الشجاعة، تمكنت تلك القبيلة الهائمة الفاقدة لمقومات الحضارة، الجاهلة للأنظمة واللاهثة وراء الغنى والنعيم، من إقامة امبراطورية ترامت أطرافها ونفذ سلطانها لدرجة لم يبق ملك أو أمير في العالم

إلا سارع لخطب ودها، وتوسل لسلاطينها وقدم لها الجزية رغبة أو رهبة.

إن ما بلغته الامبراطورية العثمانية من مجد وعظمة وسلطان لا يعد إلا فرصة ذهبية غفل الزمان عنها، ولهذا فلا قيامها لغز محير، ولا انهيارها مسألة كبرى أو شأن مرعب ومخيف، علماً بأن مرحلة الانهيار ضرورة حتمية وقضية لا مفر منها، فقبلها وبعدها امبراطوريات سقطت وتساقطت، ولكنّ أياً منها لم يترك مؤثرات عمرانية أو ثقافية مثلما تركت، وإذا كانت قد سلكت خلال مراحلها ظلماً وقهراً، واتبعت أساليب مختلفة ولاسيما فيما يتعلق بقدرتها على ضبط الأمور لصالحها وصالح سلاطينها الذين قبعوا في قصور فخمة حفّلت بجوار حسان مستوردات من مناطق أوربية متعددة جنسياً ولغوياً[٣]، فالظروف التاريخية آنذاك تشفع لها وتعفيها مما نسب إليها من تهم، إضافة إلى أن فترة سطوتها حتمت عليها ما نعده الآن ظلماً بعدما تجاهلنا بقصد أو بدون قصد مواقفها حيال الشعوب والأمم التي دارت في فلكها وعاملتها بصدق ودافعت عنها، كما دافعت عن أملاكها الخاصة[٤].

إن تساؤلات كثيرة فرضت نفسها على مؤرخي الدولة العثمانية إلا أن بعض المصادر المجهولة المؤلفة والمعنونة بـــ (تواريخ آل عثمان) وكتاب (بهجة التواريخ) لشكر الله، وكتابي (عاشق زاده وأوروج بك)، أكدت بأن العثمانيين ينتمون إلى الغز، وجاء تصريح المصادر الأخرى حول تأكيد انتماء العثمانيين إلى قبيلة قايي، وإن انتماءهم إلى الغز لا يتناقض مع انتمائهم إلى قبيلة قايي، جواباً كافياً لتساؤلات المؤرخين وافتراضاتهم الكثيرة أو إنقاذاً لهم من طرح التساؤلات المركبة لهم ولدارسي الدولة العثمانية.

أما الرواية التي تصل نسب العثمانيين بجد الترك الأسطوري اوغوز خان، فإن لها نظائر تعيش حتى يومنا هذا في البيئات التركمانية فيما وراء بحر قزوين – فيما يختص بالعثمانيين– ويبدو أنها رواية أسطورية خالصة لا تخص

الأسرة الحاكمة وحدها، بل تخص كل قبيلة قايي[٢٥].

ويذكر محمد فؤاد كوبريلي أن قبيلة قايي تُكوّن منذ القدم شعبة مهمة من شعب الغز، وكانت تشاركهم قلقهم أيام توسع السلاجقة وتحركهم، وقد هاجرت من الشرق إلى الغرب، وتوطن قسم من قبيلة قايي بين ظهراني التركمان فيما وراء بحر الخزر، وتوطن قسم منها في مازندران، وقسم في أذربيجان وأزان (جنوب قفقاسيا) وامتزجوا هناك بقبائل تركية أخرى، أما القسم الذي هاجر إلى الأناضول فقد تعرض للانقسام والتباعد في اماكنه الحافلة بالاضطرابات والصراعات القبلية، وعلى الرغم من ذلك كله فمازال عدد من بعض قراه المتباعدة يحمل اسم قايي وخاصة قراه الشمالية مثل صوشهري وغيرها من المناطق الأخرى.

بناء على ما ذكرناه وبالاستناد إلى المصادر المحررة يمكن التأكيد على أن العثمانيين ينتمون إلى قبيلة قايي التي وفدت الأناضول مع السلاجقة الفاتحين، وأن أجداد العثمانيين كانوا يقطنون بجوار ماهان في خراسان، وأنهم هاجروا إلى الغرب فراراً من بطش جنكيز خان.

في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي، كان أرطغرل ثم عثمان من بعده رئيسين لعشيرة صغيرة من عشائر الحدود تنتمي إلى قبيلة قايي حسب اجماع معظم المصادر التاريخية، وكانت هذه العشيرة تخضع نظرياً لا عملياً لسلاطين قونية ثم للإيلخانيين، وكان موطن هذه العشيرة هو منطقة أسكيشهر الواقعة شمال غرب آفروجيا على الحدود التركية البيزنطية، أما حدود الأناضول الغربية فقد استوطنها عدد من أمراء الحدود الذين دأبوا على مهاجمة الحدود البيزنطية كلما سنحت لهم الفرصة بذلك، وكانت هجماتهم تتصف بالشراسة والعنف، وقد تمكنوا خلال هجماتهم المتكررة من السيطرة على بعض الاستحكامات العسكرية المهمة، إضافة إلى بعض المناطق الاستراتيجية التي

ساعدتهم فيما بعد على إقامة تشكيلات عسكرية ونقاط استراتيجية جديدة، أسهمت إلى حد كبير في إضعاف الدولة البيزنطية التي كانت آنذاك منشغلة بمشكلاتها الداخلية، في حين لجأ العثمانيون خلال تلك الحقبة إلى بناء قوة عسكرية مستغلين الأوضاع المضطربة التي تحيط بهم وانضمام كثير من الأمراء إليهم، وغدت الهيكلية الإدارية لدولتهم الفتية مكونة في معظم رجالاتها من الترك، وهذا ما هيأ لها فرصة التحول من دولة إلى إمبراطورية بعد النصف الثاني من القرن الخامس عشر، وأن تفرض نفوذها على مناطق عديدة، وتخضع لسلطانها عناصر مختلفة دينياً وقومياً.

وعلى الرغم من الأقوال والافتراضات المختلفة التي تتناول نشأة الدولة العثمانية، فإن بداية الدولة العثمانية ترجع بالأصل إلى إمارة من تلك الإمارات التي تواجدت في منطقة الثغور الغربية من آسيا الصغرى، ولم تكن أعداد تلك الإمارة تزيد عن خمسين ألفاً. وكانت قد تحركت إحدى قبائل الإمارة جنوبي بلاد ما بين النهر تحت ضغط زحف المغول، وتوطنت عند المجرى الأعلى لنهر الفرات ما بين أذربيجان وخلاط سنة (١٢٢٤م)، وكان على رأس تلك القبيلة التركية سليمان شاه أرطغرل، وقد حاولت القبيلة بعد وفاة جنكيز خان وهزيمة خوارزم شاه على يد السلاجقة العودة إلى موطنها الأصلي، غير أن غرق زعيم القبيلة سليمان شاه في نهر الفرات، ودفنه عند قلعة جعبر سنة (٦٢٩ هـ/١٢٣١م) حال دون عودتها إلى موطنها الأصلي، وانقسمت القبيلة إثر ذلك إلى قسمين، قسم برئاسة ابنه سنقور تكن وأخيه كون صدغدي اللذين عادا إلى موطنهما الأصلي، والقسم الآخر برئاسة أرطغرل وأخيه دندن اللذين تابعا طريقهما إلى سهول أرضروم[٦].

لقد شاءت الأقدار أن تقف الأحداث المقبلة إلى جانب القسم الذي فضل أن يتوطن في آسيا الصغرى، وكان أرطغرل الولد الرابع لسليمان شاه رئيساً لهذه

القبيلة، وقد وقف مع قبيلته إلى جانب علاء الدين السلجوقي في صراعه مع المغول وضمن له النصر على المغول، فمنحه علاء الدين إقطاعاً من الأرض في الجزء الشمالي من آسيا الصغرى بالقرب من نهر سقاريا على الحدود المتاخمة للدولة البيزنطية، وعلى إثر وفاة أرطغرل وإكراماً لذكراه، عيّن علاء الدين السلجوقي عثمان بن أرطغرل خلفاً لابيه في رئاسة القبيلة وأميراً إقطاعياً في دولته التي هي الأخرى تعاني ضعفاً ينذر بنهايتها، وبعد قضاء المغول على دولة سلاجقة الروم سنة (١٣٠٠م) دون أن يتحركوا باتجاه الشمال الغربي لآسيا الصغرى مركز توطن قبيلة عثمان، وتمكن عثمان بن أرطغرل من الحصول على استقلال اقطاعيته وتخلص من التبعية بعد وفاة السلطان علاء الدين السلجوقي سنة ١٢٩٩ ولهذا عدّ هذا التاريخ بداية قيام الدولة العثمانية.

لقد أظهر عثمان براعة سياسية في إقامة التوازنات التي تضمن لدولته الاستمرارية وسط البيئة المحيطة به، حيث التحالفات والصراعات التي تفوق المهارة الحربية آنذاك، فلجأ إلى إقامة علاقات ودية مع قادة المدن والقرى المسيحية، فالتزم بالعهود والمواثيق التي أقامها مع جيرانه، وقدم الهدايا سعياً لإقامة تعايش ودي، كما أسهم في خلق تبادل تجاري، ولكنه كان حازماً مع أعدائه ومعارضيه، وأدرك أن المصاهرة مع جيرانه خير وسيلة لخلق جو ودي خالٍ من المشاحنات السياسية والهجمات الحربية، وكان زواجه من ابنه الشيخ أده بالي "EDE BALL" دليلاً على رجاحة عقله، فقد أزالت هذه الزيجة العلاقات العدائية التي قامت بين العثمانيين وبين بيت جرميان وأنصارهم، ودخلت عائلتان من عائلات العلماء هما عائلة جندرلي قره خليل وعائلة تاج الدين الكردي في خدمة عثمان، يضاف إلى هذا انحطاط القوة العسكرية للدولة البيزنطية، ونقص دفاعاتها وإهمالها رعاياها وخاصة المسيحين، كل هذا أسهم في تقوية موقف العثمانيين، ولهذا تحرك العثمانيون على طول نهر سقاريا، ثم

اتجهوا غرباً بعد معركة يافوس سنة (١٣٠١م)[٢٧].

إن عظمة السلاطين العثمانيين الأوائل، تكمن في تمكنهم من تأسيس دولة مدنية، ونقل قواتهم البشرية من طور البداوة إلى طور الحضر، فنحن نعلم أن الصحراء تفرض على أبنائها التعامل بالعادات والأعراف وترفض التعامل طبقاً لقانون مكتوب، وهو موقف خاص، ينظر إلى التعامل الإنساني من زاوية مختلفة جداً، فالقانون أداة لشرعية العقاب، وليس لمنع الجريمة قبل وقوعها، أما العرف فهو قانون حي يمنع الجريمة قبل وقوعها، وإذا كان القانون أوامر الجماعة للفرد، فإن العرف هو الرابطة ما بين الفرد والجماعة، ومما يؤخذ على دولة آل عثمان إلغاء الأمة نفسها، واعتماد رغبات الأسرة الحاكمة فيها، وتأكيد ملكية السلطان العثماني للأرض وما عليها من قوى بشرية ومنتجات زراعية، إلا أن غالبية عظمى من المؤرخين يعد هذه السلوكية وتلك المنهجية عاملاً أساسياً في تثبيت هيمنة الدولة وفرض سلطانها، يضاف إليه أن القوى البشرية المكونة لإمبراطورية آل عثمان لم تكن بدوية، فالبداوة تمثلت في الأسرة الحاكمة في إمبراطوريتهم.

إن الأحداث التي واجهتها الدولة العثمانية كانت أكبر منها ومن إمكاناتها، من هنا تكمن عظمتها وعظمة سلاطينها الأوُلّ، وعلى الرغم من حجم المصاعب والمصائب التي أحاطت بها ولازمتها حتى انهيارها، فإنها تمكنت من تحقيق أمجاد هائلة وتراث ثقافي لا ينضب.

إذا كانت عوامل الجرأة والشجاعة متوفرة في العثمانيين، فإن العوامل الأخرى ولا سيما المسائل الاقتصادية والمجاملات السياسية والمراوغات الكلامية والتخطيط لغد، لم يكن لهم علم بها، ولم يدرك سلاطينها أن عجلة الزمن تدور بسرعة.

إن توسع الدولة العثمانية، وامتداد رقعتها الكبيرة، فرض عليها أن تحتوي قوى بشرية ذات جنسيات وقوميات مختلفة، وألحق بها ولايات كبيرة وصغيرة، وقد حتم هذا الاتساع وذاك التنوع على السلاطين اتباع سياسة عسكرية صارمة، أدهشت الأعداء، في حين تخوف أصدقاؤها من اعتمادهم النهج العسكري كأسلوب وحيد لتسييس تلك القوى البشرية التي تدور في فلك الدولة.

إن انصراف السلاطين إلى حياة القصور، تاركين إدارة شؤون الدولة للصدور العظام، كان قد أسهم في إفساد النظام العسكري المعتمد لدى الدولة، فتدافعت الانكشارية للتدخل بالشؤون السياسية الداخلية والخارجية مهملة مهماتها الأساسية التي ترتبت عليها، فازدادت الدولة ضعفاً وانهياراً وبدأت القوى المعادية لها تستعيد الكثير من المواقع والاستحكامات العثمانية، فتعالت صرخات المصلحين مطالبين باتباع نهج سليم يؤمن للدولة المحافظة على قوتها ويحقق لها الديمومة، ويحلل المؤرخ التركي جودت باشا أسباب الانهيار بالقول: "إن الدولة العثمانية لما انتقلت من دور البداوة إلى دور الحضر لم يتخذ رجالها الأسباب اللازمة لهذا الانتقال وحصروا أوقاتهم في حظوظ أنفسهم وشهواتهم، يقيمون في العاصمة القصور الفخمة ويفرشونها بأنواع الأثاث والرياش مما لا يتناسب مع رواتبهم، وشاركهم جندهم ذلك فاضطروا إلى الارتشاء وبيع المناصب بالمال وتلزيم الأقاليم وإقطاعها بالأثمان الفاحشة، فضاق الأهالي ذرعاً، واضطر كثير من أهل الذمة لهجرة الأرض العثمانية والفرار إلى الخارج، وترك غيرهم القرى وجاء إلى الآستانة فراراً من الظلم، ولم يبق مكان في الآستانة، فتلاصقت الدور وتضايقت أنفاس الناس وكثرت الحرائق والأوبئة[١٨]".

تعد فترة حكم مراد الثالث (١٥٧٤ – ١٥٩٥م) بداية تحول في نظام الإدارة العثمانية وفقدان الرغبة في السير على نهج السلاطين الأوائل أو بتعبير أدق عجز السلاطين الحاكمين أن ينهجوا نهج آبائهم وأجدادهم، ما عدا سلطاناً أو

سلطانين، وأصبح همّ معظم السلاطين – بصورة أو بأخرى– الاندفاع إلى الملذات والاكتفاء بما حُقّق من شهرة ومجد، فتركوا مسائل الدولة وإدارتها بأيدي الذين يفتقرون لمؤهلات الإدارة.

ومنذ بداية القرن الرابع عشر، حتى بداية القرن السابع عشر انتقلت السلطنة من الأب إلى الابن في ثلاثة عشر جيلاً، ولكنه حين توفي أحمد الأول سنة (١٦١٧م)، لم يكن أحد من أبنائه قد بلغ سن الرشد، فاضطر إلى إسناد ولاية العهد إلى أخيه مصطفى الأول، على الرغم من إصابته بالجنون، وفيما بعد صدر قانون نظم وراثة العرش العثمانية.

إن ما يقدمه روحي بك الخالدي عن تربية أبناء السلاطين وتصرفاتهم يعطينا صورة واضحة عن مستقبل العرش العثمانية، ويشير بوضوح إلى تنامي الخلل في البيت العثماني فيذكر أنه "إذا ولد لأحد السلاطين العظام مولود تربى في حجر والدته الجركسية على دلال السراري والأغوات إلى تمام الثانية عشرة من عمره، ثم يستبدل بهن سراري المحظيات، فيتخذ منهن حرماً ينزوي بهن في القصور، وتبقي الآغوات والمماليك على ما كان عليه أيام صبوته. وربما جاؤوه بحافظ يحفظّه القرآن الكريم ومعلم يعلمه مبادئ العلوم، ولكنّ أكبر معلم للإنسان الوسط الذي يكون فيه، وكيف يتعلم المرء دون أن يخرج من بيته ويحتك بالعلماء ورجال الدولة؟.. فيبقى ولي العهد على هذا الحال ينتظر دوره في الملك وهو محبوس في قصره وعليه العيون والجواسيس، لا يمكّنون أحداً من التقرب إليه ولا المرور بجانب قصره، فضلاً عن عدم محادثته بالمسائل العلمية والسياسية.

ومتى جاء دوره وجلس على سرير الملك سعى طواشيته السود ومماليكه البيض إلى وضعه تحت نفوذهم، وحرصوا على ألا يفلت من أيديهم، وفتشوا عن أضعف نقطة في قلبه وأخلاقه، فلا يمضي عليهم كثير حتى يكتشفوها،

فيستميلوا قلبه إليهم من تلك النقطة، ويستفيدوا منها لإنقاذ كلمتهم، فيتألف من خدمة القصر الملكي حزب قوي يسمى (كامريلا)، وهي كلمة إسبانية معناها جماعة المتنفذين في القصر السلطاني، فيتدخلون في المسائل ويعارضون في السياسة، ويستولون على الأمور، وإذا رأوا السلطان مال لصدر أعظم أو وزير انقضوا عليه وسلقوه بألسنتهم، وافتروا عليه بإفكهم ونسبوه للعجز والتقصير، وسعوا في تنزل قدره وترذيله لأجل وضعه تحت سيطرتهم، ولذا كان في الغالب للقهوجي باشي، والانوابجي باشي، أو الابريقدار والسجادة جي باشي، والبستانجي باشي، حتى البلطجي باشي نفوذ كلمة وحيثية أكثر من الصدر الأعظم وبقية الوزراء ورجال الدولة ولاسيما في المسائل المالية وجر المنافع وتوظيف المنتسبين إليهم، ولم تزل رتبة آغا دار السعادة معادلة لرتبة الصدر الأعظم والخديوي المعظم، ولهم بالفرنسية لقب دون الناس، كأمراء وأبناء ملوكهم العظام، ولم يزل أكثرنا متذكراً نفوذا بهرام آغا وأمثاله"[٢٠].

إن السلاطين العثمانيين انحرفوا عن مبادئهم ووصايا جدهم الكبير عثمان الذي ترك لابنه أورخان عدة وصايا منها:

"يا بني إيّاك أن تشتغل بشيء لم يأمر به الله رب العالمين، وإذا واجهتك في الحكم معضلة فاتخذ من مشورة العلماء موئلاً.

يا بني! أحط من أطاعك بالإعزاز، وأنعم على الجنود، ولا يغرنك الشيطان بجندك ومالك، وإياك أن تبتعد عن أهل الشريعة.

يا بني! إنك تعلم أن غايتنا مرضاة الله رب العالمين، وأن بالجهاد يعم نور ديننا كل الآفاق، فتحدث مرضاة الله جل جلاله"[٢١].

وعلى ما يبدو فإن أورخان عمل بوصية والده، فشجع العلم وأكرم العلماء، ولاسيما عندما أمر بإقامة جامعة إسلامية، ومن ثم توجه للاهتمام بالجيش،

وعقب وفاته(١٣٦٠م) خلفه ابنه مراد الأول (١٣٦٠ -١٣٨٩م) فسار على خطة والده في الحكم والإدارة، ففي سنة ١٣٦٠م فتح أدرنة ونقل إليها عاصمة ملكه بعد أن كانت العاصمة بورصه. ثم تابع حركاته في الروملي وشدد الخناق على الإمبراطورية البيزنطية بحيث جعل عاصمتها محاطة بالأملاك العثمانية، وبفتوحاته الكثيرة والناجحة غدت إمارة آل عثمان متاخمة لكل من الصرب والبلغاريا وألبانيا. وفي سنة (١٣٨٩م) انتصر على تحالف دول البلقان في معركة قرصوه، وضم معظم الممتلكات البيزنطية في أوربة، باستثناء القسطنطينة، كما احتل بلغاريا وقسماً من صربية والبوسنة، وتوغل في هنغاريا.

لقد تمكن العثمانيون من مد سيطرتهم على البلقان بوساطة جيش نظامي مؤلف من نوعين من الجند هما: السباهية "الخيالة" الذين منحوا إقطاعات لقاء خدماتهم، والانكشارية وهم مشاة، أخذوا في بادئ الأمر من خُمس الأسرى المخصصين بموجب الشريعة الإسلامية، ووجد إلى جانب الجيش النظامي "الغزاة" الذين كلفوا بالاستقرار في مناطق الحدود، ولم يقتصر العثمانيون في حروبهم على الجيش فقط، بل اعتمدوا أساليب أخرى، كالمصاهرة وشراء الأراضي واستبدال إقطاعات بدل إقطاعات أخرى، هذه العوامل التي اعتمدها الغازي عثمان، وواظب عليها أبناؤه، ساعدتهم على فرض سلطانهم على ما جاورها من مناطق، وباحتلالهم للقسطنطينية عاصمة الدولة البيزنطية سنة (١٤٥٣م) على يد محمد الفاتح "الدفعة الأولى (١٤٤٤ – ١٤٤٦م)، والدفعة الثانية (١٤٥١ – ١٤٨١م) حققوا بناء إمبراطورية قوية مخيفة لمن حولها من دول البلقان ولاسيما الإمبراطورية الجرمانية المقدسة[٢٢].

توسعت الدولة العثمانية زمن السلطان محمد الفاتح كثيراً، وبفضل نشاطه الحربي وتحركاته العسكرية حوّلها من دولة إلى إمبراطورية ضخمة في عالم القرن الخامس عشر الميلادي، وإذا كانت الدولة العثمانية قد تحولت إلى

إمبراطورية فإن جبهتها لم تكن مكتملة بسبب وجود ثغور ومناطق تفصل بين أجزائها، ولم يتمكن السلطان محمد الفاتح من فتحها وضمها إلى دولته بسبب مشاغله الخارجية وتطلعه إلى إخضاع المناطق القوية التي قد تشكل تهديداً لدولته ففتح أثينا وما كان يتبعها من أراض فتحاً كاملاً ما بين سنتي (١٤٥٨ – ١٤٦٠م) وأتم إخضاع بلاد الصرب سنة (١٤٥٩م)، وبلاد البوسنة (١٤٦٣ – ١٤٦٤م)، واعتنق كثير من سكان تلك البلاد الإسلام، وتولى قسم منهم قيادة الغزو على الحدود الشمالية للدولة، كما تمكن من طرد البندقيين من بلاد اليونان ما بين سنتي (١٤٦٣ – ١٤٧٦م) وسقطت جميع معاقلهم في نجروبونتي[٢٣]، وبذلك تمت سيطرة العثمانيين على سواحل البحر الإدرياتي كما ضم السلطان محمد الفاتح قسطموني في آسيا الصغرى إلى أملاكه سنة (١٤٦١م)، وفي السنة نفسها استولى على كامل السواحل الجنوبية للبحر الأسود حتى ستريس وسينوب وطرابزون سنة (١٤٧٥م)، ومنها تابع طريقه لفتح السواحل الشمالية، واستولى على بلدة كافا "قيودوسيا" في القرم[٢٤]، فغدا سكان القرم تابعين للسلطان العثماني، وعندما حاولت الاقيونلو "الشياه البيض" دخول آسيا الصغرى، رُدت على أعقابها بعد معركة كبيرة بالقرب من آذربيجان سنة (١٤٧٣م)، وفي الوقت نفسه كان السلطان محمد الفاتح يعمل لإتمام تنظيم دولته وضبطها ضبطاً منظماً، وقد وُفق بذلك[٢٥].

عقب وفاة الفاتح سنة (١٤٨١م)، وقع نزاع حاد بين ولديه بايزيد الثاني وجم (جام) على العرش، إلا أن وقوف الانكشارية إلى جانب بايزيد، أجبر الأمير جام (جم) على الفرار إلى جزيرة رودس، ومنها انتقل على فرنسا ومنها إلى إيطاليا، في حين تذكر معظم المصادر التركية أن الأمير جم فر إلى فارس ومنها إلى مصر ومنها إلى فرنسا فإيطاليا[٢٦].

انصرف السلطان بايزيد الثاني (١٤٨١ – ١٥١٢م)، إلى متابعة العمليات

العسكرية، ففي سنة (١٤٨٣م) أتم إخضاع بلاد الهرسك لسيطرته، وفي سنة (١٤٨٤م) استولى على مصبي نهر الدانوب والدنيستر ميهأ بذلك لدولته التحكم بالطريق المؤدية إلى مناطق القرم، وفي سنتي ١٤٩٦ و ١٥٠٣م تمكن الأتراك من الانتصار على البندقية وانتزعوا منها ليبانتو وموردون وكورون ونافارين، فاتسعت أملاك العثمانيين في مناطق بحر إيجة والبلقان وشرق أوربة، وبعد هذه الانتصارات وتلك التوسعات الجغرافية التي حققها الأتراك، بقي عليهم أن ينظموا هذا المُلك الشاسع والقوى البشرية الخاضعة لسيطرتهم، إلا أن أطماعهم لم تقف عند هذا الحد من التوسع الجغرافي بل صمموا على فتح جبهة صراع مع البلاد العربية[٢٧].

١- النزاع بين ولدي محمد الفاتح

بعد وفاة السلطان محمد الفاتح سنة (١٤٨١م)، تعرضت الدولة العثمانية ثانية إلى شرور الحرب الأهلية ومآسيها، فقد تلاشت ظاهرة التضحية التي كانت تشكل العماد الرئيس للبيت العثماني، وتحول الحب إلى كراهية وبغضاء، فهذا سلطان يأمر بقتل ابنه لمجرد وشاية من زوجته، وذلك يعدم أخوته وأولادهم معهم، ليكون في مأمن من أي مزاحم له على العرش، وهناك أولياء عهد يحيكون الدسائس والمؤامرات ضد السلطان الحاكم ليحلوا محله وليتربع أحدهم على عرش السلطنة.

عندما تولى الفاتح العرش، أصدر فرماناً سلطانياً، يخول السلطان الحاكم قتل أخوته بدافع الدفاع عن وحدة الإمبراطورية وخشية حدوث صراع داخلي كما حدث عندما وقع جده بايزيد الأول بأسر تيمورلنك وتوفي على إثرها، والأصح بعد مقتل بايزيد الأول على يد تيمورلنك، وكان السلطان قبل وفاته، قد أوصى بولاية العهد لابنه الأصغر جم الذي كان يقيم في قونية[٢٨].

أخفى الصدر الأعظم محمد باشا موت الفاتح، وأرسل إلى جم يطالبه بالحضور إلى استانبول لاستلام العرش قبل قدوم أخيه الأكبر بايزيد، لكنّ خطته كُشفت، وعلمت الانكشارية بها، فهاجموا القلعة في منطقة الأسكدار، وقتلوا الصدر الأعظم، وعاثوا في المدينة سلباً ونهباً، وأقاموا ابن بايزيد قرقوط نائباً عن أبيه لحين حضوره، ولم يمض يوم أو يومان إلا وبلغ الأمير بايزيد الثاني استانبول وتوج سلطاناً، وتقديراً منه لموقف الانكشارية ولزيادة التقرب منها، منحها مكافآت مالية وعفا عن المسيئين منها بعدما طلبت منه العفو، وبما أنه كان محباً للسلم وللعلوم الأدبية، أرسل رسالة إلى أخيه جم يعرض عليه الصلح، غير أن الأمير جم اشترط لإتمام الصلح بينهما تقسيم المملكة، فرفض بايزيد

عرضه بشدة وهاجمه على الفور قبل انتشار خبر عرضه هذا، وهزمه بالقرب من مدينة (يني شهر) في (٢٣ حزيران ١٤٨١م)، فالتجأ الأمير جم إلى سلطان المماليك قانيباي الذي رحب به، وأثناء عودة بايزيد من انتصاره على أخيه، طالبته الانكشارية بإباحة مدينة بورصة لهم، فلم يوافقهم على طلبهم، وخشية تمردهم وعصيانهم وعدهم بتقديم قرشين لكل فرد منهم(٢٩).

أقام جم صيف (١٤٨١م) بالقاهرة ضيفاً على السلطان المملوكي، وفي سنة (١٤٨٢م) عاد إلى حلب ومنها راسل قاسم بك آخر أفراد أمراء قرمان، وطلب مساعدته، ووعده بوعود مجزية في حال وصوله على العرش، فقبل قاسم بك مساعدة جم، وأعد الطرفان قواتهما، وسارا حتى وصلا قونية عاصمة بلاد قرمان سابقاً، إلا أن القائد العثماني كدك أحمد باشا فاتح مدينتي كافا واوترنتو صدهم عنها، وأرغم جم وحليفه على الفرار فتوجه جم إلى جزيرة رودس فقابله أهلها بالترحاب وبعد فترة زمنية وصل وفود السلطان بايزيد وعرضت على رئيس الرهينة مطالب السلطان بايزيد الثاني المتضمنة تقديم ٤٥ ألف دوكا سنوياً له، والمحافظة على استقلال الجزيرة مدة حياته مقابل الاحتفاظ بالأمير جم عندهم كرهينة(٣٠).

قبل رئيس الجزيرة عرض السلطان بايزيد الثاني، كما رفض تسليم الأمير جم إلى ملك المجر وإمبراطور ألمانيا اللذين طلبا منه تسليمهم إياه أو إطلاق سراحه، وفي سنة ١٤٨٩م، سلمه رئيس الجزيرة وحاكمها إلى البابا أنوسنت الثامن الذي كان يعتزم القيام بحملة صليبية ضد العثمانيين كان يدعو لها سراً، إلا أنه مات قبل أن يحقق حلمه، كما أن الغزو الفرنسي لإيطاليا أعاق قيام أي محاولة عدائية ضد العثمانيين.

تولى العرش البابوي الباب إسكندر بورجيا "إسكندر السادس" الذي أدرك أن بقاء الأمير جم في دولته، سيسبب له ولشعبه المتاعب، فعرض على السلطان

بايزيد الثاني تسليمه أخاه جم مقابل ثلاثمئة ألف دوكا، وأثناء المباحثات كان الملك الفرنسي شارل الثامن يهاجم المدن الإيطالية ومنها روما متذرعاً بحجة استعادة استانبول من العثمانيين، لهذا كان يرسل دعاة الفتنة والفساد إلى مقدونية لإثارة المسيحين ضد العثمانيين معتمداً الدين شعاراً له، إلا أن مطامعه التوسعية ومحاولته السيطرة على الدويلات الإيطالية الواحدة تلو الأخرى، كشفت زيف ادعائه[٣١].

إزاء الأعمال التخريبية التي ارتكبها الملك الفرنسي في الدويلات الإيطالية، قام ملوك نابولي والبندقية بإعلام السلطان العثماني بنوايا الملك الفرنسي شارل الثامن، كما قام البابا بالتخلص من جم بدس السم له سنة ١٤٩٥م كي لا يكون ذريعة بيد الملك الفرنسي، ودفن في نابولي، وبعد رحيل القوات الفرنسية عن الدويلات الإيطالية أمر السلطان بايزيد بنقل جثمان أخيه جم إلى مدينة بورصة، ودفن في مقابر أجداده[٣٢].

ما يقرأ من صراع أولاد السلطان الفاتح يدلل على أن النخوة التي تأصلت في القبيلة بعدما امتلكت أراضٍ ومناطق تخلت عنها، ويتحمل المؤسس عثمان ١٢٨١ – ١٣٢٤م مسؤولية الإخلال بالمبادئ الرئيسة للقبيلة حيث قتل عمه دندان ليرث حكم القبيلة بعد موت أبيه، وما جناه الفاتح من أحقية قتل السلطان الحاكم لإخوته دفع ثمنه في أولاده.

وقل رب زدني علما
Damascus University

الفصل الثاني

التشكيلات العسكرية

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

١ – الجيش

إن لكل عصر سماته وخصائصه الملازمة له، وفي بداية الدولة العثمانية وما سبقها من دول وإمبراطوريات، كانت الشجاعة آنذاك خير سلاح لتحقيق النصر على الأعداء أو لتحقيق أهداف عسكرية هجومية كانت دفاعية ولا سيما قبل دخول السلاح الناري ميدان الصراع الحربي والتنافسي الاستراتيجي، وعلى الرغم من تطور الأسلحة النارية ودقتها وتقنيتها، فإن للشجاعة دوراً فعالاً وبارزاً في المعارك الحربية وشن الهجمات وردها، ولكنها بمفردها لا تؤمن النصر، ما لم تكن مقترنة بمميزات أخرى، يُعد فيليب المقدوني من أوائل واضعي أسس فن الحرب، ثم ارتقى هذا الفن وتطور على أيدي العرب ولاسيما أيام الدولة العباسية التي خاضت حروباً كثيرة، فقد أجاد العباسيون تقسيم قواتهم إلى أجناد عدة وبرعوا في تدريبها حيث وضعوا خططاً حربية على نحو ما هو جارٍ في العصر الحديث، وكانوا يهدفون إلى جمع أعداد بشرية هائلة، فينظموها تنظيماً جيداً ودقيقاً، ويذكر المؤرخ ابن خلدون أن المعتصم نزل عمورية في جند يزيد عدده على (٩٠,٠٠٠) جندي.

وحينما آلت أمور السياسة في الشرق الأدنى إلى ملوك الأعاجم والترك، واظبوا على الاهتمام بفن الحرب، وأولوه أهمية كبرى، وسعوا إلى جمع أعداد كبيرة من الجند وقسّموها إلى فرق منظمة، عمادها النظام والتدريب المستمر.

وكما هو معروف، فآل عثمان كانوا في بادئ أمرهم مع قبيلتهم أجناداً، يحاربون مع منْ ينضم إليهم من المتطوّعة، وكانت نساؤهم تعاونهم في الكر والفر أسوة بالقبائل البدوية وعوائدها، ولما استقل عثمان مؤسس الدولة العثمانية (٦٨٧ هـ/ ١٣٢٦م)، ظل قومه يتبعونه كالظل في غزواته طمعاً بالأجر والأجرة، وحينما ازدادت أملاكه واتسعت، أيقن أن ما لديه من قوات غير كافٍ لا للدفاع

ولا للهجوم، وأن الظروف المحيطة به تفرض عليه إيجاد حل دائم يضمن له ولأبنائه من بعده وجود قوة حربية ضاربة تفرض وجودها على ما حولها من قوى، كل منها يحاول ابتلاع الأخرى، وأن الحياة للأقوى، وما لديه من جند السباهية لا يفي بالغرض، وهي عاجزة عن مجاراة الواقع القتالي للأناضول، فأنشأ فرقة الخيالة المسماة "الآقنجي". ولم تكن تمتاز بشيء من اللباس أو الطراز، فكل فرد فيها يرتدي الزي يختاره أو ما يمتلكه، إلا أنهم يخضعون لنظام عسكري صارم، وبحوزة كل منهم قوس ونشاب ومجن صغيرة ورمح خفيف وسيف قصير مرصع في الغالب بالحجارة الكريمة، دافعهم الأجر والغنيمة والإعفاء من الضرائب والرسومات، يدعون إلى الحرب كلما اقتضت الضرورة، وفي أوقات السلم يعودون إلى ممارسة أعمالهم الزراعية كالمعتاد.

عززت الأربع "الياية، المسلم، السباهية، الآقنجي" فيما بعد في عهد أورخان بعناصر قتالية جمعت من الأسرى وأبناء المسيحين، وبلغت أعدادها مع مطلع القرن السادس عشر قرابة (٢٠,٠٠٠)[٣٣]، وظل السلاطين الذين خلفوا أورخان يغذّون قواتهم بعناصر جديدة من "إيج اوغلانلر" الذين كانوا يؤسرون في الحروب، ثم أنشؤوا لهم في السرايا أماكن خاصة بهم، في حين أُهملت الفرق الأربع التي لم تحظ باهتمام السلاطين، وفي بعض الأحيان كانوا يكلفون بحماية القلاع والممرات الجبلية وإقامة الجسور وحراستها.

من المعروف أنه لم يكن في عهد كل من أورخان وعثمان قوة عسكرية منظمة مستقلة، وإنما كان هناك القبيلة ذات الطابع العسكري التي تفكر وتعمل بصورة جماعية، ويستحيل الفصل بين العسكري والمدني في هذا المجتمع المحكوم تلقائياً بمبدأ العرف والتقاليد، فكل الأمور سديم تلفه النار من كل جانب.

إن عملية تجسيد القوى وتشكلها في قوى متميزة في إطار هذا السديم الذي لا شكل له، إنما تبدأ مع فتح مدينة بورصة زمن أورخان، وتتراءى عملية

التمايز بين هذه القوى في أربعة أنماط من القوات المسلحة هي:

١ – القوات العشائرية: الألبيون "الفرسان".

٢ – قوات الطرق الصوفية: الدراويش.

٣ – قوات العاصمة: (دولة المدينة الرئيسية) المشاة.

٤ – قوات الريف: الغرب "الغرباء".

إن القوتين الأولى والثانية من هذه القوات، آتيتان من التنظيم العشائري لمجتمع المشاعية البدائية، وهما قوات العشائرية والطرق الدينية، أما الأخيرتان فهما تأتيان من شكل التنظيم الذي أوجده الإنتاج الزراعي، وهما قوات العاصمة وقوات الريف[٣٤].

في حين كانت القوات العشائرية وقوات الطرائق الصوفية من مخلفات ما قبل التاريخ، فإن قوات العاصمة وقوات الريف كانتا من معطيات التاريخ، لأن الحروب الدائمة أشبه بالثورات الدائمة، فكلاهما يرفدان المجتمعات بتطورات جديدة وخلاّقة، وبما أن الجيش العثماني منذ تكوينه حتى انهيار دولته لا يعرف السلم نهائياً، لهذا فإن أنماطاً عسكرية جديدة كانت تفد على بنيته الأساسية، فتلفظ القديم وتأخذ الجديد منه، هذا التطور الحربي العثماني هو الذي أرهب أوربة، ولم تتجرأ أوربة بكل ما امتلكته من تقدم علمي وثقافي وتقنية عسكرية قياساً بالإمبراطورية العثمانية على أن تصرح سراً أو علناً بأنها ستعيد أملاك الأراضي البيزنطية من باب الثأر للكنيسة المسيحية، ومردّ هذا تخوف أوربة – برغم تطور آلتها العسكرية – من نهضة الغول العثماني المنهار تقريباً، ولهذا وجّهت أنظارها إلى ممتلكاتها ولاسيما العربية، يوم كان الأتراك يشعرون بعدم الرغبة بالاحتفاظ بتلك الأملاك التي غدت عبئاً ثقيلاً وممزقة ما بين جشع الانكشارية والقوات المرتزقة ونهم أصحاب الطرق الصوفية وصرخات الوطنيين ونداءات القوميين

والأطماع الأوربية[٣٥].

عرف الأتراك بتراث المهن ولاسيما الحربية، على الرغم من أنهم لم يكونوا يحصلون منها على فوائد مادية، ولا يدفعون على وراثتها ضرائب عينية أو نقدية، هذا الإرث حمّل الأتراك لقب "الترك عسكر" وهو لقب يعتزون به حتى تاريخه.

أما الطرق الصوفية التي كانت سائدة خلال مراحل النشأة، فكانت "باطنية" وأشبه بمنظمات دفاعية سرية مغلقة، تأسست لمحاربة إقطاعي الحضارة الشائخة المتداعية، وكان أتباعها يعيشون حياة أخوة وصحبة، يحمل كل منهم اسم "الأخ" أو "القالندري" ويعملون جميعاً في ظل نمط الإنتاج الأكثر تقدماً، كما كانوا يجيدون حمل السيوف والرماح والقتال في سبيل الله حتى الشهادة، وتجسد ذلك فيما بعد في الولايات الإسلامية فجميع الثورات التي تصدّت للقوات الأوربية الغازية، قادها أصحاب طرق صوفية، وشارك المتصوفون في القتال كجنود مطيعين لرؤسائهم مسارعين إلى الشهادة[٣٦].

قُسمت القوات العثمانية التقليدية إلى: مشاة وخيالة ومدفعية، علماً بأن العثمانيين الأوائل لم يكونوا يملكون المدافع بعد، لذلك فإن قوات اليايا (المشاة) المحيطة بالباديشاه كُلفت فيما بعد باستخدام المدافع، وبُدّل ما تبقى منها حسب التطور الحربي إلى لفظة (بياده) التي تعني المشاة أيضاً.

وكان هؤلاء المشاة يلبسون القلسنوات المصنوعة من جلد الماعز الأبيض والعباءات الملونة الفضفاضة، والقمصان البيضاء حتى الركب، وينتظمون في وحدات من ذوات الألف ليكوّنوا جيشاً، ويستخدمون السيوف أو المتاريس أو الرماح والمطارق، وفي أيّام السلم ينسحبون لمزاولة أعمالهم الزراعية، وكانوا معفين من الضرائب، وكان يقتلون ويُقتلون مقابل اثنتين من الأقجات في اليوم

الواحد.

يمكن اعتبار الجنود العثمانيين الأوّل أشبه بالقوة المسلحة الريفية المرتبطة بالأرض ثمّ بالملك "الباديشاه" وقد أطلق عليهم الغرب (الغرباء)، وهم الفرسان الخفاف الذين تقدموا الجيش في الحرب في عهد السلطان أورخان، كما أطلق عليهم اسم (المؤلفة قلوبهم) أي الذين يسهمون في الحرب الشاملة، أما الجنود المكلفون بخدمة الخيل والمرتبطون بالأرض، فقد أُطلق عليهم اسم (فوينوك) إذا كانوا مسيحيين، و(جانباز) إذا كانوا مسلمين، وقد عُرف الجنود المكلفون بالخدمات الثقيلة في المؤخرة باسم (الجره خور)[٣٧].

٢ – الانكشارية

١ – النماذج الأولى للانكشارية:

إن الانكشارية كاسمها، هي من اختراع الأتراك، فما إن جاء الأتراك إلى الأناضول الذي كانوا يدعونه "بلاد الروم" وأرادوا التوسع قليلاً محاولين إحداث دويلة، حتى رأوا بأسها بأعينهم أنهم ليسوا إلا قلة صغيرة غير مؤهلة لمواجهة القوى البيزنطية الملتزمة بنظام الطاعة المطلوب في الدولة.

شعر سلاطين السلاجقة بهذه الضرورة قبل الأتراك بزمن طويل، فاستخدموا الوحدات المقطوعة أو الميليشيات المؤلفة ممن احترفوا القتال وارتبطوا برئيس الدولة، وقد كانت هذه الوحدات هي الجيش الدائم الأول، وهنا بدأت تبرز للمرة الأولى صفة القوة المركزية المسلمة المأجورة والمرتبطة بالباديشاه للانكشارية.

وتتصف الانكشارية بسمة ثانية، وهي أنهم "يولدون" أي تجري تربيتهم وتدريبهم منذ سن مبكرة، وقد جرت تجربة تسجيل العساكر ممن ليسوا من

المسلمين الأتراك من قبل عشائر أوغوزية أخرى قبل آل عثمان[٣٨].

لقد تم اعتماد مبدأ خُمُس الأسرى الذكور الذين تم أسرهم في الحرب، كما كان أبناء آيدن يفعلون حسب قانون الشريعة لصالح خزينة الدولة وتربية هؤلاء وتدريبهم لاستخدامهم في الخدمة العسكرية فيما بعد.

وقد كان العثمانيون يطلقون اسم قانون "البنجيك" على هذه العملية، وهي منحوتة من كلمتين: البنج: خمسة، ويك: واحد، الفارسيتين بعد تتريكهما، وكلفت العادة أن تؤخذ الضريبة "نقداً" ممن لا يصلحون للخدمة العسكرية من بين الأسرى من الرجال ومن النساء الأسيرات، أما الصالحون للخدمة العسكرية فقد أطلق على الواحد منهم اسم "الغلام الأعجمي" أو الولد البنجيك (الخمسي)[٣٩].

نشأة الانكشارية

أخفقت المحاولات الأولى في تحويل الأسرى الراشدين إلى جنود عثمانيين، وفي الوقت نفسه فإنها لن تحقق أي فوائد عسكرية أو ثقافية أو عقائدية، عندئذ ظهرت طريقة لتنشئة الرجال بصورة جذرية، فاقترح إرسال الأسرى ممن تتراوح أعمارهم ما بين عشر سنوات وخمس وعشرين سنة إلى الأسر الفلاحية التركية مع تقديم شيء من التعويض لهذه الأسر حيث يتعلمون اللغة ويكتسبون الدين والتقاليد والأعراف، وبعد ذلك يتدربون عسكرياً في مؤسسة يقال لها "مؤسسة العجم" التي تكفل لهم التنشئة والتربية والتدريب.

إن هذا النظام الذي اتبعه البدو الرحل القادمون من آسيا الصغرى، إنما يبرهن على ثقة العثماني التركي بنفسه وبمبادئه، فبقايا المشاعية البدائية التي عُرفت بالباطنية وأحكامها، هي التي كانت تجعل من العدو الأسير صديقاً، وقد بقي هذا الأسلوب دون أي تغيير طوال فترة الدولة العثمانية الأولى[٤٠].

ومع انهيار الدولة العثمانية الأولى، وقيام الحروب بين البكوات خلال

مرحلة الفوضى، قل عدد الأسرى وأصبحوا شبه نادرين، فلجأ العثمانيون إلى إيجاد قانون التوليد – التنشئة أي "الدوفشرمة" ونص هذا القانون على انتقاد الأولاد الذكور الأقوياء، والأصحاء الذين تتراوح أعمارهم بين (٨ و ١٥) سنة وحتى (١٨ أو ٢٠) سنة على الأكثر من الرعايا المسيحين مرة كل (٣ – ٥) سنوات أو أكثر تبعاً للحاجة، وفي بادئ الأمر تم أخذ ذوي النسب الرفيع بمعدل واحد من كل أربعين أسرة مثل الزكاة.

وفي البداية كانت الأقاليم التي تقدم مثل اولئك الأولاد هي: ألبانيا وجزر الموره وبلغاريا، وأضيفت إليها فيما بعد صربية والبوسنة والهرسك والمجر، وفي عهد محمد الفاتح اقتصر الأمر على أخذ الأولاد للتنشئة من مسلمي البوسنة – بناء على طلبهم – ولم يكونوا يعطون للفلاحين الأتراك لتربيتهم، بل كانوا يخصصون لخدمة السراي في وحدة البوستانجي.

إن القوات العسكرية للإمبراطورية العثمانية متعددة الأنواع والاختصاصات وجميعها تندرج تحت اسم الانكشارية، أما الجيش العثماني فيسمى بـــ "الأوردي الهمايوني" وفي بادئ الأمر أُطلق على ذوي الاختصاص الواحد اسم "يولداش" أي الرفيق[٤١]، ثم أُستبدل به مصطلح "أوجاق"[٤٢]، وقد قُسمت الأوجاقات إلى سبعة أقسام هي:

١- يكجريلر "يني تشاري لر" الجند الجديد.

٢- عجمي أوغلانر "أولاد الأعاجم".

٣- جبه جيلر "المدرّع".

٤- طوبجي لر "المدفعية".

٥- طوبه آرابه جيلري "عربات المدفعية".

٦- خمبرة جيلر "سلاح الذخيرة".

٧- سقالر "السقاؤون".

إن تلك الأوجاقات السبعة انبثقت من الانكشارية، والانكشارية التي تأسست في الأصل من "عجمي أوغلانر"[٤٣] الذين هم من نتاج "الدفشرمه"[٤٤]. فالدولة العثمانية في بادئ نشأتها اعتمدت على العسكر المرتزقة التي تتقاضى رواتب بشكل منتظم، التي عُرفت باسم "اليايا"[٤٥] وهم في الأصل مشاة، ولم يكن وقتها لدى العثمانيين جيش يخضع للأوامر بصورة دائمة ومستمرة قبل تولي مراد الأولى (١٣٦٠ – ١٣٨٩م) وقد عمل جندرلي قره خليل على تشكيل هذه القوات، وكان الجندي يتقاضى أجره أوقات الحرب "أقجتين" يومياً، أي نصف درهم، وبعد الحرب يعودون إلى مزارعهم وقراهم لممارسة أعمالهم وحياتهم الاعتيادية، ولقاء استجابتهم للنداء الموجّه إليهم، أعفتهم الدولة من الضرائب. أما قسم الخيالة فكانوا يسمون "المُسلَم" وبعد تشكيل الانكشارية وزعت قوات "اليايا" و"المسلم"[٤٦] على الولايات وبصورة خاصة إلى الروملي "الروم إيلي" وهناك منحوا إقطاعات أرضية عُرفت باسم "التيمار والزعامت" ونظراً لاتساع رقعة الدولة، فقد عُهد إليهم ببناء القلاع وإقامة الجسور وحراستها، وكانت أوجاقاتهم تضم ثلاثين شخصاً، وعُرف رئيسهم بـــ "بك المشاة" وقد خصص للمزرعة الواحدة خمسة عشر شخصاً، وخلال الحرب يكلف عشرهم بالذهاب للحرب، أما الباقون فيعملون بالمزرعة ويُطلق عليهم المناوبون، وفي حالة الضرورة القصوى، كانوا يشاركون في الحرب، ومهمتهم الرئيسة شق الطرق ونقل الذخيرة.

كانت تلك التشكيلات العسكرية العثمانية موجودة سابقاً لدى سلاجقة الأناضول ومماليك مصر، ولكنها لم تكن على الدرجة نفسها من الدقة والانضباط كما هو الحال لدى العثمانيين، فالانتصارات التي حققتها الدولة

العثمانية على مختلف الجبهات التي خاضتها، كانت بفضل النظام والانضباط والتبعية التي تحلّت بها أوجاقات الانكشارية خلال مراحل نشأتها، ويعود فضل تأسيسها إلى السلطان مراد الأول.

علماً بأن المصادر العثمانية لم تتمكن من تثبيت تاريخ تشكلها، والاحتمال الأقرب للصحة هو منتصف القرن الخامس عشر، وبهذا الصدد يذكر إسماعيل حقي أوزون تشارشلي "أن الألف أسير الذين وقعوا في أيدي الدولة قبل ذلك التاريخ منح كل منهم "١٢" أقجة يومياً، وهذا يدفعنا للاعتقاد بأن التشكيلات العجمية أُسست في ذلك التاريخ، إضافة إلى ذلك فإن قانوناً صدر ما بين (١٣٦٢ – ١٢٦٣م) بهذا الشأن، واعتماد هذا القانون يؤكد لنا تأسيس الانكشارية والأوجاقات الأعجمية، وعلى الرغم من ذلك، فإننا نجهل القاعدة الأساسية التي أقيمت بموجبها الانكشارية، وما سنكتبه عن الانكشارية يعود إلى ما بعد ذلك التاريخ"[٤٧].

والواقع أن سياسة جندرلي قره خليل أسفرت عن نتائج مدهشة، وبهذه المناسبة يذكر هاممر نقلاً عن إسماعيل حقي أوزون تشارشلي أن فكرة جندرلي قره خليل كان من أهم ثمارها توجيه ضربة قاصمة لمدفعية البارود التي أعقبها هدوء تام في أوروبة نتيجة للانتصارات التي حققتها القوات العثمانية ولاسيما الانكشارية، وبناء على ذلك، فقد استبدل الاقتراح الذي قدمه جندرلي قره خليل، المتضمن إيجاد نظام جديد إلى مصطلح الجندي الجديد، أما الأوربيون فقد أطلقوا على الجند الجديد الذي هو الانكشارية اسم "جنيسر" janiser.

خضع أفراد الانكشارية لتدريبات قاسية وفي مقدمتها الطاعة العمياء وتحمل التعب والصبر على الجوع ومن ثم الشجاعة وعدم التراجع، فالشجاعة المقرونة بالطاعة كانت من أهم العوامل والأسس التي توصل صاحبها إلى أعلى المراتب، وبها تمكنت الانكشارية من تحقيق الانتصار على أعدائها وعلى

مختلف الجبهات، كما أُضيفت على الانكشارية صفة دينية بمباركة حجي بكطاش لها، ويُعتقد أن اتباع السلاطين للنهج الديني في نظمهم العسكرية، إضافة للصبغة الدينية التي أُصبغت عليها وإحاطتها بحاجز قوي قبل اكتمال دولتهم، منحها إطاراً دينياً قوياً ضد ألسنة العامة ولاسيما أوجاق البكطاشية.

أما فيما يتعلق بأسباب تسميتها الانكشارية وكما ورد في المصادر العثمانية فهي تذكر أن الغازي أورخان بك كان يتمشى في أماسيا في منطقة "صولوجه"، وهناك كان يقيم متصوف يُقال له الحاج بكطاش، وكان الغازي أورخان يكلم نفسه نتيجة الهموم والمشاكل التي تواجه دولته ولاسيما حاجته إلى قوات عسكرية، وفجأة تذكر المتصوف، فتوجه إليه وتوسل له أن يلهمه تسمية مناسبة لقواته العسكرية التي ينوي تأسيسها، فأجابه الحاج بكطاش لتكن تسميتها الانكشارية، أما المؤرخ الشهير إسماعيل حقي أوزون تشارشلي فيذكر أن هذه الرواية لا أساس لها من الصحة، لأن الانكشارية عندما تأسست لم يكن الحجي بكطاش على قيد الحياة[٤٨].

إن إضفاء الصبغة الدينية على الانكشارية لم يحمها من ألسنة السوء وأكاذيب المفسدين والملحدين، فقد كانوا يرددون أن الأرواح الخبيثة تسكن أجساد تلك العسكر، وبالوقت نفسه، فقد كانت لتلك الشائعات ناحية إيجابية، فقد تخوف الأهالي منها ولزموا الهدوء والسكينة.

إن ازدياد أعداد الانكشارية، دفع السلاطين إلى إقامة ثكنات خاصة بهم، وقد بلغ عددها أربعاً وتسعين ثكنة، وحينما ضاقت الثكنات عليها، نُقل قسم منها إلى السراي الهمايوني والقسم الآخر إلى مدينة استانبول، وقد كُلّفت هذه العناصر الأخيرة بحفظ الأمن ضمن المدينة، وعُرفت فيما بعد باسم الضبطية، أما العناصر التي نُقلت إلى السراي الهمايوني فقد أُضيفت إلى عناصر خدمة السلطان، وعُين عليهم آغا خاص، وهي تختلف عن عناصر القابي قول "عبيد

الباب"[٤٩].

أما بالنسبة لغطاء الرأس الأبيض الذي ترتديه عناصر الانكشارية فهو مقتبس من أصحاب الطرق الصوفية مثل البابكية والجلالية (المولوية)، ولدى التجول في مناطق الأناضول نرى أعداداً كبيرة من الشيوخ والمريدين يرتدون هذا الغطاء، ويؤكد اسماعيل حقي أن مناطق الأناضول كانت تعج بأصحاب الطرق الصوفية خلال عهد عثمان بك وابنه أورخان وحفيده مراد الأول، وظل الأمر كذلك إلى أن فُتحت استانبول سنة (١٤٥٣م)[٥٠].

ويُعلل إسماعيل حقي سبب انتشار الطرق الصوفية بهذه الكثرة، بأن هذه المناطق التي كان السلطان يحكمها ضيقة ومليئة بالأسرار، ولكي يتمكن من إحكام قبضته عليها أسهم في نشر الطرق الصوفية، كما عمل على تقويتها وتعميقها بغية تقوية مركزه، وقد كان هو نفسه منتسباً إلى إحدى الطرق الصوفية فمن خلالها تمكن من نشر قواته في مختلف مناطق الأناضول[٥١].

وهكذا نرى أن التشكيلات الانكشارية غدت مؤسسة عسكرية متأثرة بالبكطاشية، ويُعتقد أن النهج الذي اتبعه مؤسسها مع إضفاء الصبغة الدينية عليها يعود لسببين هما: الشرعية والرهبة، ولتميزها عن التشكيلات المسيحية التي كانت قائمة قبل قيام دولتهم.

وانطلاقاً مما ذكرناه، فإن التشكيلات الانكشارية مرت بمرحلتين هما: مرحلة التأسيس ومرحلة الدفشرمة.

أ – مرحلة التأسيس

كانت القوات العسكرية بادئ الأمر يتكونون من الأهالي وأسرى الحرب الذين عَلّموا اللغة والعادات التركية، وقد وُضع هؤلاء الأسرى بين فلاحي الأناضول وعاشوا بين ظهرانيهم، وكان يُعطى للفرد الواحد أثناء الحرب اثنتا

عشرة أقجة يومياً، في حين كانوا يمارسون حياتهم الاعتيادية من فلاحة وزراعة أوقات السلم، وقد قُسّموا إلى قسمين: بيادة "مشاة" وسواري "فرسان" وبعد تأسيس الانكشارية – وكما ذكرنا سابقاً – وُزعوا على الولايات، وكلفوا ببعض الأعمال الشاقة مثل إقامة الجسور وبناء القلاع وحمايتها، وكان الأوجاق الواحد يتألف من عشرين عنصراً، ومع نهاية القرن السابع عشر أصبح الأوجاق الواحد يتألف من ثلاثين عنصراً، يرأسهم بك، يُلقب "بك المشاة"، ومن ثم عُرف بعض أوجاقاتها باسم القابي قول (عبيد الباب) أما العناصر التي وُزعت على مناطق الأناضول، فعُرفت باسم السباهية "الخيالة" ولدى تكليفها بأعمال خارجية خُصص لكل فرد أربع وعشرون أقجة يومياً[٥٢].

ب – مرحلة الدفشرمة

تمت هذه المرحة عقب هزيمة يلدرم بايزيد الأول (١٣٨٩ – ١٤٠٢م) أمام تيمورلنك في معركة أنقرة سنة (١٤٠٢م)، وقد واجه التوسع العثماني إثرها فشلاً كبيراً، وقُسمت الدولة بين أولاد يلدرم بايزيد الأول. إزاء هذا التراجع والانقسام الذي شهدته الدولة العثمانية الناشئة، تعالت الأصوات وتدافعت الصيحات إلى ساحة الفداء، مطالبة بإعادة اللحمة للبيت العثماني الذي أسسه عثمان الأول ووطده كل من أورخان ومراد الأول، وأدرك أصحابها أن إعادة اللحمة لن يتم إلا من خلال إنكار الذات والتخلي للأجدر وإيجاد قوة عسكرية تصون البيت العثماني وتحميه، ولهذا قرر أولياء الأمر من الأسرة الحاكمة جمع الأسرى والأبناء الذين ليس لديهم آباء، وصدر فرمان همايوني يخول السلطة القائمة جمع الغلمان المسيحيين وحدود أعمارهم من (٨ – ١٤) سنة، ثم أجاز للجنة المكلفة جمع الشبان من (١٤ – ١٨) سنة ومن (١٨ – ٢٠) سنة في حال عدم تأمين الأعداد المطلوبة، شريطة أن يكونوا من ذوي الصحة الجيدة ومن متوسطي القامة، أما ذوو القامة الطويلة فيؤخذون لقسم الركاب الهمايوني (قسم

المرافقة) حيث يضمون إلى فرقة القابي قول (Kapi Kul)، وحدد الفرمان بادئ الأمر ألبانيا – ثم شمل اليونان وبلغاريا والصرب والبوسنة والهرسك، وحرم القانون دفشرمة مسيحي الأناضول، وأبقى على تحريم المسلم واليهودي ومع نهاية القرن السابع عشر شمل النظام جميع المسيحيين التابعين للدولة العثمانية، وكانت اللجنة تتألف من "أمين الدفشرمة"، مأمور الدفشرمة، سكبان باشي، صولاق باشي، زعارجي باشي، سكونجي باشي، طورنجي باشي، خصكي باشي، دوه جي باشي وياياباشي"[٥٣].

تنطلق اللجنة إلى المنطقة المحددة حاملة فرمان الديوان الهمايوني وأمر آغا الانكشارية إلى أمير الصنجق، وبعد مقارنة الفرمان والأمر الذي بحوزة اللجنة يقوم أمير الصنجق ويرافقه القاضي بمساعدة اللجنة في عملها، ويبحث أولاً عن الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين (٨ – ١٤) سنة، وفي حال عدم توفر الأعداد المطلوبة يُرفع من (١٤ –١٨) سنة ثم من (١٨ – ٢٠) سنة، وهو الحد الأقصى المسموح به[٥٤].

ويحذر الفرمان من جمع الشبان المتزوجين أو من أصل يهودي أو أرمني، كما يُمنع أخذ الولد الوحيد لأبويه، وعلى اللجنة انتقاء الشبان الذين تنطبق عليهم الشروط الواردة في قانون الدفشرمة، ويُطلق على الشبان الذين جُمعوا اسم (Suru) أي القطيع، ويظل هذا الاسم واللقب ملازمهم حتى دخولهم استانبول[٥٥].

ثم يُجمعون في إحدى الثكنات، ويُعطون ألبسة ونقوداً، ويضعون على رؤوسهم قبعة، وبعد ارتداء القبعة يسمون "أصحاب خلعة البهاء" أو "عبدة الدراهم"[٥٦]، وفي بادئ الأمر يُعطى كل فرد منهم مئة أقجة، ثم يُتركون لمدة ثلاثة أيام للاستراحة، ثم يحدد يوم تطهيرهم ومن ثم يعلنون إسلامهم، وبعد أسبوع يوزعون على القصور لتعليمهم اللغة التركية وتلقي العلوم العسكرية،

وبعد استقرارهم في القصر "السرايا" المحدد لهم، يُطلق عليهم غلمان القصر[٥٧].

١- غلمان القصر

يتم جمع الغلمان بعد فترة وتُعاد قراءة أسماء العناصر التي جُمعت استناداً إلى الدفتر، ويُشترط أن يكون مسجلاً فيه اسم الأب والأم والاسم الحقيقي والقضاء والناحية والقرية التي جُمع منها الشخص، ثم يُضاف عليه الاسم الجديد بعد إعلان اعتناقه الإسلام، ويتقدم آغا الانكشارية ويأخذ الدفتر الأصلي ليتأكد من صحة المعلومات ومهر صورباشي "سورباشي" رئيس القطيع، وبعد ذلك يوقّع عليه ويسلمه إلى رئيس الأوضة أكبر العناصر سناً[٥٨].

وبعد ذلك يستدعي آغا الانكشارية كلاً من آغا الروميلي وآغا الأناضول مع كاتبيهما، ويكلفهما بإجراء تفتيش دقيق لكل شخص عائد له، ثم يُسلم كل منهما ثماني أقجات للشخص الواحد، وبعد الانتهاء يتقدم بوستانجي باشي لاستلام الدفاتر والعناصر، ويتحمل مسؤولية نقلهم إلى سراي التدريب بعدما يُعد مذكرة بروانتبهم، ولا تُسلم إليهم روانتبهم إلا كل أربعة أشهر، أما العناصر التي أُصيبت بالمرض فتعالج وبعد الشفاء تُباع للمزارعين الأتراك، أما الذين ماتوا فيحذفون من الدفتر المسجلين به، وفي حالة هروب أي منهم يتحمل الكتخدا مسؤولية البحث عنهم، فيأخذ خمسة عشر عنصراً من عناصره ولا يعود إلا والعناصر الهاربة في حوزته، وتُفصل العناصر الهاربة عن بقية زملائها وتفرض عليها عقوبات صارمة، ثم تُعرض للبيع، أما الذين يهربون بعد اعتناقهم الإسلام، فإن عقوبتهم هي عقوبة المسلم المرتد، كذلك فإن أهل العناصر الهاربة يتحملون مسؤولية إعادتهم وتسليمهم إلى أمير اللواء، وإلا تطبق عليهم عقوبة الجلد والسجن بعد دفع الأموال التي أخذها أبناؤهم[٥٩].

ترسل الغلمان إلى القصور المحددة لإعدادها وتدريبها وتقضي سبع

سنوات تتلقى خلالها مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن والأعمال الحربية من قفز وجري ورمي بالقوس النشاب ورمي على المدافع، وبعد انتهاء فترة التدريب يتقدم المعلم الأول بتقرير إلى آغا الانكشارية يُعلم فيه جاهزيتهم، وبدوره يُعلم آغا الانكشارية السلطان بجاهزيتهم للتخرج، وبعد أن يقتنع السلطان بتقرير آغا الانكشارية، يحدد السلطان يوم التخرج الكبير، وفي اليوم المحدد يتوجه السلطان بكامل هيئته الإدارية لمشاهدة العرض العسكري لهؤلاء الغلمان، فإذا نال العرض استحسانه قدم مكافأة للمشرفين(٦٠).

أثناء العرض يشير السلطان بإصبعه إلى العناصر التي نالت إعجابه، وبعد انتهاء العرض تُفرز العناصر الخريجة كل حسب اختصاصه إلى أوجاقات الانكشارية، أما العناصر التي أشار إليها السلطان، فتُفرز إلى السراي الهمايوني.

تُفرز العناصر الخريجة إلى أوضتين "ثكنتين"، الأوضة القديمة "أسكي أوضة Eski oda"، والأوضة الجديدة Yenioada، وقد خصصتا لعناصر الدفشرمة، وكانت الثكنة الواحدة تتألف من (١٩٩) دائرة، لكل دائرة مطبخ وبيت مؤنة وحجرة كبيرة ويُشرف عليها ضابط، وكان يُقام أمام كل أوضة عمود من المرمر مزين بنقوش من الأعلى وحولها ساحة كبيرة مخصصة لاجتماعات عناصر الدفشرمة فيها، وكانت أكثرية الغلمان تُوزع على الثكنة الجديدة، كذلك فقد خصص لغرف الغلمان الأعجمية مسجد وله مؤذن وإمام يتقاضى كل مهما سبع أقجات شهرياً، أما القاضي فكان يتقاضى ثماني أقجات شهرياً(٦١).

في بادئ الأمر كانت مجموعة الغلمان الأعجمية توضع في بلوك واحدة أي (مجموعة)، غير أنها وزعت على تسع بلوكات بعد شقها عصا الطاعة، ويعين على كل بلوك رئيس يُعرف باسم بلوك باشي "Bolukbasi) ويترأس البلوكات التسعة، وعليهم رئيس يُعرف باش بلوك باشي "Bas bolukbasi"، وفي عهد السلطان محمد الرابع (١٦٤٨ – ١٦٨٧م)، أُقيمت لهم ثكنة كبيرة،

وبُني بجانبها بناءان، أُطلق على أحدهما: "دائرة الكنخدا Kethude Daire"، وأُطلق على الآخر "دائرة الشاويش Saves Daires"[٦٢].

أما العناصر التي حظيت بإعجاب السلطان، فتُسلم إلى آغا القابي فول، حيث يوزعهم على أقسام القصر مع مراعاة المهن التي يتقنونها، أما العناصر الرسمية، فتفرز إلى قسم الحرملك بعد إجراء عملية الخصي في حين تفرز العناصر من ذوي القامات الطويلة إلى قسم الركاب الهمايوني – rikab "Ihumayunu"[٦٣].

ظلت الانكشارية من تطبيق نظامها وإشراف السلاطين على تطبيقه بدقة، تخوض معارك ناجحة وتخترق ممرات وسهولاً وجبالاً حتى النصف الثاني من القرن السابع عشر، وبتولي مراد الثالث (١٥٧٤ – ١٥٩٥م) العرش، بدأت الفوضى تتسرب إلى صفوفها ولاسيما عندما كُلف الصدر الأعظم محمد شيخ زاده قيادتها، فبدلاً من تطبيقه لنظامها وتدريبها على النهج القديم المتبع، دفعها لممارسة الأعمال البهلوانية والتمارين الرياضية استعداداً لمشاركتها في حفلات الطهور والأعراس، ويوضح لنا قوجي في لائحته أسباب فساد الانكشارية قائلاً "إن القوانين التي نُظمت بموجبها الانكشارية لم تعد تُطبق بشكلها السليم والصحيح علاوة على ذلك، فإن السلاطين عهدوا بقيادتها إلى أشخاص ليسوا أهلاً لذلك، وقد لجأ هؤلاء القادة إلى إحداث تبدلات وتعديلات في نظامها تناسبت ومصالحهم الخاصة، ومنحهم رواتب لأشخاص لا يستحقونها، كذلك فإن السلاطين منحوا "التيمار والزعامت" لأشخاص مقربين من جواري قصرهم، وقد تمنع هؤلاء عن دفع ما عليهم من التزامات تجاه الخزينة، فانقصت الرواتب بسبب تعرض الخزينة للإفلاس، فاشتعلت الثورات في مختلف أرجاء المماليك العثمانية، وبدلاً من البحث عن حل الأزمة الاقتصادية والفساد الإداري، عمد السلاطين إلى خلط العملة بالمعادن البخسة، وأسندوا لزعماء الثورات وقادتها

مناصب إدارية مهمة – طبق السلاطين المقولة السياسية المعمول بها – شرف المعارضة ومغانم السلطة – وبدأت الأمور تسوء، والثورات تزداد اشتعالاً وعمومية، والسلاطين يعالجون الخطأ بشراء الأشخاص المعارضين وأصحاب النفوذ في العاصمة والممالك الأخرى، وقد نتج عن هذه الفوضى التي حلت في صفوف الانكشارية المجاهرة بالرشوة وإعلان الثورة والعصيان، وخاصة لدى تولي شخص منهم منصب الصدر الأعظم، فعليه وعلى كل شخص تولي منصباً إرضاء الزعامة الانكشارية وقادتها، إذا كان راغباً في منصبه أو الحياة، وبذلك انتهت المقولة القائلة "إن كل أربعين جندياً منهم يقادون بشعرة"(٦٤).

لا تخلو فترة الفساد الإداري عن قيام بعض السلاطين ببعض المحاولات الجادة بهدف إعادة الانضباط والنظام إلى الانكشارية، ولكن قسماً منهم فقد حياته ثمناً لمحاولاته الإصلاحية، وإذا كان السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ – ١٨٣٩م) قد نجح سنة (١٨٢٦م) في توجيه المدفعية عليهم ليلاً وأبادهم في ثكناتهم، فالفضل يعود إلى جديته في التخلص من العبء الثقيل الذي تركه له آباؤه وأجداده ولا سيما الضعاف منهم، كما استكبر المقولة السائدة داخلياً وخارجياً "إن واجب أمراء عثمان أن يمروا تحت سيوف الجند قبل أن يستلموا العرش" وإذا كان بنو عثمان قد تخلصوا من سيوف الجند، فهلاّ أصلحوا إدارتهم وأغلقوا قصورهم التي تعج بالمفاسد، وسعوا جادين ومخلصين لحماية المناطق الإسلامية التي رحبت بهم واعتمدت عليهم؟!.

ربّ قائل يقول: إن السلاطين العثمانيين ولا سيما سلاطين القرن التاسع عشر سعوا جادين لإعادة الهيكلية الإدارية لإمبراطوريتهم إلى سابق عهدها أو على الأقل إلى ما تقتضيه متطلبات العصر، إلا أن ظروف القرن التاسع عشر والصراعات الفكرية والنزاعات السياسية والتطلعات القومية السائدة في العالم لم تتح لهم مجالاً لتحقيق ذلك لأن عجلة الزمان لا تعود إلى الوراء، أوروبة التي

تخلصت من حروبها ونشطت حركتها الصناعية تريد أن تؤمن لبضائعها أسواقاً خارجية ومواد خاماً بأسعار زهيدة، وهذا لا يتوفر إلا في الولايات العربية التي تدور في فلك الدولة العثمانية الدائرة هي الأخرى في فلك الأحداث والمستجدات الحديثة والنزاعات القومية التي تتنامى في نفوس شعوبها يوماً بعد يوم.

٢ – الأسطول:

إن انطلاق القبيلة التركية من أواسط آسيا الصغرى باتجاه الأناضول وتغرقها بعد غرق زعيمها سليمان في نهر الفرات، والعودة للتوطن في سكودا شمالي الأناضول ووقوفها بجانب علاء الدين السلجوقي تأكيد على تنامي القبيلة وتحولها إلى دولة إمبراطورية، وإن توسعها في الأرضي تم عن الطريق الداخلي، علماً بأن بعضاً من الأسر التركية كانت غالبية أراضيها مجاورة لسواحل البحار، ولاسيما سواحل آسيا الصغرى، وقد مارست أعمالاً بحرية عدة، فقد شنت غارات على سواحل جزر بحر سفيد (جزر بحر إيجة) إلا أن الدولة العثمانية في بداية تأسيسها لم تكن أراضيها متاخمة للبحار[٦٥]، أضف إلى ذلك أن العثمانيين لم يرثوا عن أسلافهم معرفة بالبحار، وعلى الرغم من قلة معرفتهم بالبحرية هذه، فإنهم استطاعوا أن يشقوا طريقهم إلى البحار منطلقين من مراكز وجودهم، فقد حتمت عليهم الظروف التاريخية آنذاك أن يتوجهوا بتفكيرهم إلى البحر، ويدركوا أهميته وأهمية امتلاكه وضرورة إنشاء أسطول لذلك، وقد برعوا في العوم على سطحه مهارة وصناعة، وتمكنوا بوساطة سفنهم البدائية من السيطرة على المناطق السياحية التي صمموا على مهاجمتها، كما تمكنوا من طرد البنادقة والجنوبين من معظم المناطق التي تتحكم بطرق تجارة المشرق، هذا التفوق الذي حققه العثمانيون في مجال البحر لازم دولتهم واهتمام سلاطينهم فيما بعد[٦٦].

ذكرنا سابقاً أن العثمانيين لم يرثوا علم البحار عن أجدادهم، ولم يكونوا على دراية دقيقة بأسراره، ومن المرجح أن تفوقهم البحري، يعود إلى رغبتهم في مواجهة الأحداث التي فُرضت عليهم، ويقابل ذلك في الطرف الثاني أن الإمبراطوريتين اللاتينية واليونانية المالكتين لسواحل بحرية واسعة لم يكن لديهما وسائل دفاعية تمكنها من صد الهجمات العثمانية الجاهلة لفنون الحروب البحرية، يضاف إلى ذلك تحديات البندقية التي خلفت عند العثمانيين حافز الاهتمام بالأسطول، إضافة إلى العوامل المساعدة مثل طول السواحل وقلة حماية الثغور واصطدام العثمانيين بالقوى المعادية لهم على شواطئ المتوسط والبحرين الأحمر والأسود والمحيط الهندي، ولم يكن السلطان مراد الثاني (١٤٢١ – ١٤٥١م) يتوقع أن تحقق السفن الخفيفة التي بناها انتصاراً كبيراً على البنادقة، وأن يتمكن من طردهم من مختلف مناطق شبه جزيرة البلقان[٦٧]. وكما أسس العثمانيون جيشهم البري معتمدين طريقة الدفشرمة، فإن أسطولهم البحري بُني أيضاً بفضل الأسرى المسيحين الذين كانوا يملكون خبرات بحرية واسعة، وبفضل المميزات التي منحها السلاطين إلى الأسرى من رجال البحر[٦٨].

كان السلطان مراد الأول (١٣٦٠ – ١٣٨٨م) الذي فتح الروملي في البلقان ونقل عاصمة ملكه إلى أدرنه الأوربية هو الذي مهد لإعداد الجندي العثماني البحري، وأقام دار ضاعة (الترسخانة) في غاليبولي وأزمير وبنى ثكنة بحرية في غاليبولي، وقد تعمقت هذه المحاولات عند السلاطين الذين خلفوه لخوض عباب البحر فامتلكوه كما امتلكوا البر، وفي عهد السلطان بايزيد الأول (١٣٨٨ – ١٤٠٣م) تم تعزيز الأسطول بعناصر بحرية متمرسة، وتوسيع ميناء غاليبولي ليتسع لسبعين سفينة صغيرة[٦٩].

وتذكر المصادر التركية أن الأسطول الذي بناه محمد الجلبي (١٤١٣ – ١٤٢١م) بخبرات إيطالية وإسبانية لم يكن قادراً على مواجهة البنادقة بالقرب

من جزيرة غاليبولي، وهذا ما جعل السلطان مراد الثاني (١٤٢١ – ١٤٥١م) يرى بضرورة رد الصفعة القاسية للبنادقة، فبذل جهوداً مضنية لإعادة بنائه تعويضاً لخسارته التي حلت به وبأسطوله[٧٠].

أدرك السلطان محمد الفاتح (١٤٥١ – ١٤٨١م) أن وجود بحرية عثمانية قوية يمكن أن تحقّق أهدافه الرئيسة التي كانت تتمثل أولاً بفتح القسطنطينية عاصمة الدولة البيزنطية، وقد تمكن خلال فترة من إعداد أسطول يزيد عدد قطعه عن (٤٢٠) قطعة، أما اليوزباشي محمد شكري فيذكر في مؤلفه أسفار بحرية قائلاً: "توجهت أنظار السلطان محمد الفاتح على امتلاك القسطنطينية المحاطة بالبحار من معظم جهاتها، فجمع أصحاب الخبرات والكفاءات ممن معه سعياً لإنشاء أسطول بحري يساند القوات البرية، وبعد أن تحقق له احتلالها وجه أنظاره إلى البحار المحيطة به، فبدأ أولاً بجزر بحر إيجة وتمكن من الاستيلاء على معظمها، وأسكن رجال البحر فيها، وطلب إليهم إعداد أسطول يمكنه من السيطرة على مناطق البحر الأسود والأبيض، فلاحق أولاً ثغور الجنوبين والبنادقة البحرية، وبتطهيره لتلك الجيوب الجنوبية، غدا البحر الأسود بحيرة تركية[٧١].

وهكذا نستطيع أن نعد محمد الفاتح باني البحرية العثمانية الحقيقية، فبعد سيطرته على البحر الأسود توجه لمحاربة البنادقة، فاستولى على جزيرة (نجر بونت) المركز الرئيس للبنادقة في جزر الأرخبيل، ومنها استولى على مرفأ أوترانت في جنوبي إيطاليا، كما أطلق يد القبطان كمال ريس في ضرب السواحل الإسبانية والإيطالية، فاستولى على معظم جزر البلقان وما جاورها كما استولى على بقية الجزر الأيونية[٧٢].

وبتولي بايزيد الثاني (١٤٨١ – ١٥١٢م) العرش العثماني، تعرض الأسطول للإهمال قياساً بالسلاطين الذين سبقوه، مع أنه كان يملك أسطولاً قوياً

ورثه عن أبيه محمد الفاتح، إلا أن حبه للسلم، وتعلقه بالعلم انعكس سلباً على الأسطول، وعلى الرغم من هذا، ففي أواخر سلطنته عهد إلى القبطان كمال الريس بالاهتمام بالأسطول وزيادة عدد قطعه البحرية، ولكنه حذره من القيام بأي نشاط بحري يتعدى الدفاع عن شواطئ السلطنة[٧٣].

خلف بايزيد ابنه سليم الأول (١٥١٢ – ١٥٢٠م)، ولم يكن سليم مهتماً بالأعمال العسكرية البحرية، لأنه ورث عن آبائه شواطئ آمنة، فوجّه أنظاره إلى الأعمال البرية، فاخترق الهضبة الفارسية سنة ١٥١٤م لأنها كانت تشكل خطراً (١٥١٦م) والريدانية (١٥١٧م)، وأزالها وغدت ممالكها جزءاً من إمبراطوريته، ولم تدفعه الضرورة لاستخدام الأسطول، فظل الأسطول طوال فترة حكمه مهملاً دون أي نشاط يتعدى زيادة عدد قطعه البحرية، غير أن سياسة ابنه سليمان القانوني (١٥٢٠ – ١٥٦٦م) وطموحاته، جعلت الأسطول يشكل عماد توسعاته، فزاد من قطعه وأغدق عليه الأموال الضخمة، فكلفه سنة (١٥٢٢م) بمهاجمة جزيرة رودس، وفي سنة (١٥٥١م) كلفه بطرد الفرسان من طرابلس الغرب، وقبلها هاجم السواحل الإيطالية والإسبانية، ولم تخل سنة دون عمليات بحرية، ولدرجة أن الأسطول العثماني غدا سيد البحار ولاسيما في عهد الرئيس خير الدين بربا روس الذي طوره تطويراً كبيراً جعل الدول الأوروبية تحسب حساباً للقوة البحرية العثمانية.

تعرض الأسطول العثماني في السنوات الأخيرة لحكم السلطان سليمان القانوني إلى كارثتين أولهما فشله أمام أسوار مالطة سنة (١٥٦٥م)، وتعرضه للدمار الكامل، إلا أن قلج علي ورفاقه تمكنوا من إعادة بنائه وإعادته على سابق عهده، غير أن نشاطه لم يستمر، لأن الدول الأوروبية أقامت تحالفاً ضده، وتمكنت مجتمعة من تحطيمه في معركة ليبانتو سنة (١٥٧١م)، كرد على نشاطه البحري في غزو قبرص سنة (١٥٧٠م)، إلا أن سليم الثاني

(١٥٦٦ -١٥٧٤م) رغم غيابه عن الإدارة وتركها لزوجته ووالدته، أوعز إلى قائد الأسطول بضرورة إعادة بنائه ثانية، وبالفعل تمكن رجال الصناعة البحرية من تكوين أسطول لا يقل عدداً وعدة عن سابقه، وبعد إعداده كلفه بمهاجمة تونس لطرد الإسبان منها سنة (١٥٧٤م)، وبالفعل تمكن سنان باشا من طرد الإسبان من تونس وجعلها ولاية عثمانية.

بدأ الأسطول يشهد تراجعاً في نشاطه الحربي ونقصاً في عدته وعدده ولاسيما بعد وفاة قلج علي سنة (١٥٨٧م) آخر رجال البحر وأشهرهم جرأة وإخلاصاً، ولم ينعكس هذا على الأسطول بل شمل القوات البحرية في عهد مراد الثالث (١٥٧٤ – ١٥٩٥م) وابنه محمد الثالث (١٥٩٥ – ١٦٠٣م)، واستمر الجمود البحري والبري يلازم الإمبراطورية العثمانية طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولكن هذا لا يعني عدم وجود طفرات قوة وإعادة هيبة، ولكنها طفرة قوة ويقظة قبيل الاحتضار، وما تم من عمليات بحرية ناجحة، فالفضل فيه لبحارة الشمال الأفريقي التي كانت تفرض هيبة عالمية، وقد لبى قراصنة (بحارة) الشمال الأفريقي نداء الدولة العثمانية كلما واجهتها محنة حربية، وغدا بناء السفن باباً للاختلاس والبحارة الذين يعملون في سفنه كانوا على درجة كبيرة من السفالة والسفاهة على حد قول جودت باشا الذي يقول: "عديمي المروءة ينصرفون إلى المكاسب المادية، ويتعرضون لأعراض الناس، وإذا ما خرجوا بالأسطول فويل للرعايا وساكني الجزر من تعدياتهم[٧٤].

كانت الهزائم التي تعرض لها الأسطول العثماني ولاسيما هزيمة ليبانتو كافية لتجريد الدولة العثمانية من أسطولها البحري وبذلك غدت الدولة خالية من قوات بحرية تواجه الطامعين بها، غير أن وفرة المواد الأولية اللازمة لإنشاء الأسطول كانت تمكنها دوماً من إعادة البناء في كل مواجهة بحرية خاسرة، وقد أدهشت الدولة الأوربية بقدرة العثمانيين على بناء الأسطول إثر كل كارثة بحرية

سواء حربية أو عاصفة، إضافة إلى وفرة المواد الأولية وكثرة الترسانات البحرية التي بُنيت في موانئها ووجود خبرات فنية وأيدي ماهرة، وقباطنة مخلصين أمثال خير الدين بربا روس وطرغوت باشا، وأحمد باشا وبيالي باشا وقلج علي، ولم تخل ترسانة غاليبولي في جالاتا من (١٠٠ إلى ١٥٠) سفينة كحد أدنى، وكانت ترسانة جالاتا تضم (١٢٣) حوضاً، ويعمل فيها ايج اوغلانلر واليايا والمسلم عدا أصحاب المهن من نجارين وحدادين ونشارين وصانعي الحديد، وكان الأسطول العثماني يضم بعض السفن من ذوات المجاديف والشراعية الكبيرة والمتوسطة، كما ضم عدة أنواع من كادرغه وباشترده وماعونه وبارجه متنوعة ولم يتحرك الأسطول العثماني خلال عملياته الحربية بأقل من (١٢٠) قطعة بحرية، وكل قطعة تحتوي طاقماً قتالياً وصناعياً كاملاً.

كذلك فقد ضمت بعض قطع الأسطول رجال مدفعية مع جنودهم، أما المجدفون فقد كانوا من أسرى الحرب ومن الأشخاص الذين يرتكبون أعمالاً لا أخلاقية أو مخالفة للقانون، وكان الأسطول يضم من (١٠٠ – ١٥٠) وحدة صناعية في ترسانتي غاليبولي وجالاتا، وكانت ترسانة جالاتا قد شهدت اهتماماً كبيراً في عهد السلطان سليمان القانوني حيث عهد إلى القبودان داريا "أمير البحر" إنشاء أحواض فيها لبناء السفن، وتكفل بتزويد الأسطول بقطع بحرية عند الضرورة، كذلك أقيمت ترسانات إضافية في سينوب وإزميد بسبب وفرة المواد اللازمة فيها.

لم تكن الدولة العثمانية عاجزة عن إعداد أسطول بحري ضخم يفوق أساطيل أوربا، لأنها تمتلك شواطئ بحرية واسعة جداً وفي أراضيها كافة المواد اللازمة أما اليد العاملة فقد كان يقدمها أعجمي أوغلان وقوات اليايا والمسلم التي كلفت بعد تزايد أعداد الانكشارية بأعمال بسيطة مثل حراسة القلاع والممرات الجبلية، وبعضها حول إلى حرس حدود، ولكي تتخلص الدولة من مشاغبة

عناصرهم عهدت إليهم بقطع الأخشاب اللازمة لبناء الأسطول ونقلها إلى ترسانة سينوب وإزميد.

إن الضعف والانحلال الذي شهدتهما قوات الانكشارية والسباهية نتيجة لتجاهل سلاطين مرحلة الضعف والانحطاط، لم ينعكسا على القوات البرية بما فيها الانكشارية والسباهية، بل انعكسا على القوات البحرية وغدت الترسانة مصدراً من مصادر السلب والنهب من قبل المشرفين عليها، وغدت سفن الأسطول ترمم ترميماً ولم تقم ترسانة السلطة ببناء سفن متطورة، على الرغم من وجود الفنيين الأجانب إضافة إلى الخبرات المحلية المتوفرة في عناصر الترسانات.

لقد فقدَ العثمانيون سيادتهم البحرية، وغدا تواجدهم على البحرين الأبيض والأحمر محدوداً، ولهذا فإن قوة الأسطول العثماني كانت قد تحققت بجهود بعض السلاطين الأقوياء وجهود رجال البحر من أمثال خير الدين بربا روس ومحمد باشا صوقللي وسنان باشا وطرغوت باشا وغيرهم.

لم يتعظ السلاطين العثمانيون من الخسارة التي مُني بها أسطولهم، والهزيمة العالمية التي حلت بهم في معركة ليباتتو سنة (١٥٧١م)، ولم يكن سبب الهزيمة ضعف قطع الأسطول أو قوة وشجاعة البحارة الأوروبية المتحالفة، وإنما السبب يعود إلى تكليف الزعامة الانكشارية بقيادة الأسطول وإدارته، فعلي آغا الذي كلف بقيادة الأسطول كان إنكشارياً وتوصل بدهائه إلى رتبة عالية خولته قيادة الأسطول، وهو لا علم له بالبحار ولإظهار قوة شخصيته، كان يأمر قادة السفن بأوامر مخالفة تماماً لسير السفينة في المياه، ومخالفة تماماً للريح، وتفيد المصادر التركية غير الموثوقة، أن تعيين علي آغا قائداً للأسطول بناء على رغبة نوربانو زوجة السلطان سليم الثاني ومستشارها يوسف منده ناسي.

لقد عم فساد الأخلاق رجال السلطنة وفي جملتهم أمراء البحر وعماله، فصار هؤلاء لا يهمهم من إنشاء السفن إلا الاختلاس وتحقيق المكاسب المالية أسوة بما يحدث في القصور الهمايونية وبقية الدوائر الرسمية، ولهذا ظل الأسطول يتوارث الضعف سنة بعد سنة، وفي سنة (١٨٢٢م) تمكنت البندقية من إشعال النار في الأسطول المترهل الراسي في جزيرة ساقز، وفي سنة (١٨٢٦م)، كان للدولة العثمانية شبه أسطول بحري، كلفه السلطان محمود الثاني بمحاولة القضاء على ثورة اليونان، غير أن هذه القطع البحرية التي تمتلكها الدولة العثمانية أبيدت بكاملها وأغرقت في مياه نافارين اليونانية من السنة نفسها.

تولى السلطان عبد العزيز عرش السلطنة (١٨٦١ – ١٨٧٥م)، حاول من جديد إصلاح دار الصناعة والترسانات المنتشرة على ضفاف البوسفور، وفتح مدرسة للفنون البحرية، وأوصى معامل أوربة على جملة من السفن الحربية على النمط الحديث، علاوة على ما تصنعه دار صناعة السفن في دولته.

أُحبطت محاولة السلطان عبد العزيز ومانتت بموته، وهذا يؤكد لنا أن التطور الذي كانت تشهده الدولة العثمانية خلال المراحل الأخيرة من حياتها، كان تطوراً فردياً وشخصياً، لأن هذا التطور يموت بموت صاحبه، ولاسيما أن أعداء الإصلاح يقفون بقوة ضد كل محاولة جادة.

وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني ظل الأسطول على وضعه مهملاً، فقد أمر السلطان عبد الحميد الثاني بإبعاد سفن الأسطول من قبالة قصر يلدز (القصر الذي يستقر فيه) وحظر على السفن القيام بأية مناورات بحرية، وظلت تلك السفن في ترساناتها مقيدة بالسلاسل الحديدية حتى اعتلى قطعها الصدأ، وأكلت مياه البحر المالحة معظم أطرافها.

إن القارئ لتاريخ الدولة العثمانية، يلحظ بوضوح أن قيامها كان قفزة من قفزات الشجاعة التي يصنعها الأشخاص الذي يمتلكون مقدرات الأمور ويتمتعون بحسن الطالع، وكذلك الأمر، فإن الهزائم التي تتعرض لها أو الانتصارات التي تحققها كانت هي الأخرى تشكل وحدة متجانسة سلباً وإيجاباً.

الدولة العثمانية واحدة من الدول أو الإمبراطوريات التي تشهد هذا التوازن في الضعف والانحطاط حيث تلازم ضعف قواها البرية تلازماً مخيفاً مع ضعف القوى البحرية ولاسيما بعد اكتمال تأسيسها وامتلاكها لمقومات الإمبراطورية، وأثبتت بما لا يقبل الشك أن تغيير الجلد كان مستحيلاً، والتغيير الفعّال يقتضي تغيير البنية الفوقية في هيكليتها كلها، وهذا لن يتم ما دام نظام السلطنة قائماً، ولهذا يُلاحظ أن إعلان الجمهورية بدلاً من الإبقاء على نظام السلطنة كان حلاً مرضياً للأجيال، لأنه لم يبق في نظام السلطنة شيء صالح يأسف عليه الزمن، وبذلك تأكدت مقولة تلازم النشأة والانهيار.

يرد بعض المؤرخين هذا الاضطراب المتلازم ما بين النشأة والانهيار إلى أن العثمانيين أقاموا دولة عسكرية في جوهرها، وتحمل السلاطين مسؤولية التأسيس بعد تجاهل مقصود لدور مواطنيها منطلقين من التنوع البشري والتباين القومي والتمايز الديني الذي لف تلك الشعوب التي انضوت تحت لوائهم، على الرغم من أن الكثير من هذه القوى قدم لهم العون وقاتلت إلى جانبهم وأخلصت لهم بدوافع عدة على رأسها الخوف من الضياع والشتات وثانيها اعتماد العثمانيين لعدة مقومات، الغنائم والمصاهرة وأسلوب الإبادة حيال خصومهم حتى للقوى التي تقف على الحياد، لأن العثمانيين لا يؤمنون بأنصاف الحلول.

إن هذا النهج الذي سلكه العثمانيون ضمن لهم سرعة النشأة وسرعة التحول من قبيلة إلى دولة إلى إمبراطورية، ولهذا فإن الفترة الذهبية التي تقلب سلاطينها في نعائمها لم تدم طويلاً، وإن الانحطاط الذي شهدته إمبراطوريتهم

بدأ أولاً بسلاطينها، وأخذ يتأصل في أفراد العائلة الحاكمة، وظل رعاياها على بساطتهم وعلى فطرتهم، فدسائس الحريم قامت في البلاط، والانحراف بدأ في كبار موظفيهم، فلقد أقاموا سجوناً لأبنائهم وذويهم قبل إقامتهم سجوناً لمواطنيهم، وقد أسفر عن سجن الأخوة أن كثيراً منهم قد استلم العرش، فنقل إلى العرش الاضطراب النفسي الذي يلازمه، والوهن العقلي الذي استورده من سجن الظلمات، فخلق لديه نوعاً من عدم التوازن العقلي واستبدادية الرأي، وقتلت فيهم قدرة التصرف حيال المواجهة واشتداد الأزمات، فبعضهم لمجرد التلويح بعزله كان يسرع للتنازل كحل أفضل له من قطع الرأس وهذه العبرة تعلمها في السجن.

فمثلاً السلطان عبد الحميد الثاني الذي شغل العالم به وبذكائه ودهائه، قيد السفن الحربية بسلاسل حديدية، ومنعها من التحرك أو القيام بأية مناورات بحرية لخوفه من أن تُطلق نيران مدفعيتها عليه وعلى قصره العاجي، كما انزوى في قصره يعيش أسير الخوف والسجن، ومن قصره أصدر أوامر البطش بعباد الله، وبث الجواسيس والبصاصين في كل مكان.

لم يكن السلطان عبد الحميد وحده الذي سلك مسلك البطش والفتك، فقبله وبستة قرون قام السلطان سليم الأول بقتل الآف لأسباب اختلقها وساعدته في اختلاقها والدته حفصة ومفتي الإسلام آنذاك علي الجمالي، وخلفه سليم الثاني وبإيعاز من والدته خرم وزوجته نوربانو أمر بقتل آلاف أخرى لأسباب لا يُعرف سببها ولا النتائج التي ترتبت عليها، وربما قصد منها ضرب الضعيف لإخافة القوى، ويالها من مقولة سيئة الطالع، وقس على ذلك.

وفي عهد السلطان محمود الثاني أُبيدت الانكشارية إبادة كاملة وكأنها ذئاب مسعورة أو كلاب أصابها داء الجرب، وفي سنة ١٨٩٤م يأمر السلطان عبد الحميد بذبح الآلاف من الأرمن ولأسباب لا تتعدى تحطيم معنوياتها

القومية، وأعادها في سنة ١٨٩٥م ليذبح ثانية مئة ألف أرمني لدرجة أن الناس أطلقوا على هذه المذبحة حمام السلطان الدموي ويليهم الاتحاديون الذين يسعون إلى ذبح العروبة قومياً ولغوياً، ولولا الغرب الأوربي لتعرض العرب بكل شرائحهم الاجتماعية إلى حمام دولي آخر*.

إن التاريخ العثماني حافل بمئات بل آلاف الحوادث التي ارتكبها السلاطين خلال فترة توليهم العرش العثماني، ولم يكن ارتكابهم لحوادث القتل والفتك بدافع الحفاظ على السلطنة وإنما لإرضاء نزواتهم وشهواتهم، وما من مؤرخ واعٍ إلا ويدرك ذلك.

* – إن ما ذكرناه هي حقائق ملموسة مستمدة من المصادر العثمانية والتركية الحديثة، ولا تهدف إلى أي هدف لا سلبي ولا ايجابي، ولا يقصد بها التلويح نهائيا، فجميع المصادر والمراجع العلمية تذكرها ببساطة، وإنما بقصد الإشارة إلى أسباب الضعف ثم التزهل ثم الانهيار. (المؤلفين).

الفصل الثالث

قيام الدولة وبنيتها

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

١- القيام المضطرب:

شاءت الأقدار أن تقوم الدولة العثمانية بعد لجوء أرطغرل إلى اتباع سياسة الوقوف إلى جانب الضعيف، ولاسيما بعد أن ترأس قسماً من قبيلته التي انقسمت بعد غرق والده سليمان في نهر الفرات سنة ٦٢٩هـ / م١٢٣١م.

لقد سار أرطغرل بقسمه باتجاه بلاد آسيا الصغرى، ولم يكن أفراد قبيلته آنذاك يزيدون على خمسين ألفاً، وبوقوف أرطغرل إلى جانب علاء الدين السلجوقي ضد أعدائه المغول، ضمّن له ولقبيلته أرضاً في الجزء الشمالي من آسيا الصغرى بالقرب من نهر سقاريا على الحدود المتاخمة للدولة البيزنطية، وكأن السلطان علاء الدين السلجوقي قصد من إقطاعه تلك الأرض لأرطغرل أن يجعل منه حداً فاصلاً بينه وبين متاعب البيزنطيين ومشكلاتهم، وقد حمّله بذلك مسؤولية غامضة المجهول ووضعه أمام خيارين لا ثالث لهما، فإما أن تلتهمه الدولة البيزنطية وإما أن يثبت وجوده، ويسهم في زيادة ضعفها وتفككها ويرثها بحد السيف.

إن حكمة أرطغرل وحسن تصرفه حيال الأحداث المتشابكة التي كانت تشهدها مناطق آسيا الصغرى آنذاك، وعدم تهوره واتباعه سياسة اللين حيناً والقوة حيناً آخر، كل هذه الأمور هيأت لخليفته عثمان مع قبيلته أن يكونوا بمأمن من التشرد والضياع مرة أخرى.

توفي أرطغرل سنة ١٢٨٨م، فخلفه ابنه عثمان، وقد بارك السلطان علاء الدين السلجوقي لعثمان إمارته، ومنحه سنة ١٢٨٩م لقب بك، وأقطعه كل الأراضي والقلاع التي أسهم في فتحها، وأجاز له ضرب العملة وذكر اسمه في خطبة الجمعة.

في سنة ١٣٠٠م، أغار التتار (التتر) على بلاد آسيا الصغرى، وتمكنوا

من القضاء على الدولة السلجوقية، وبوفاة علاء الدين، تخلص عثمان من مسألة التبعية، وتأكدت زعامته على المناطق التي تستحوذ عليها قبيلته، وحُقّ له أن يلقب نفسه (باديشاه آل عثمان) أي سلطان آل عثمان، فاتخذ مدينة (يكى شهير) مقراً لحكمه.

إن الوضع الجديد فرض على الغازي عثمان إثبات وجوده، ولهذا عمل على إعداد جيش منظم لمواجهة الأحداث المتشابكة التي تعيشها آسيا الصغرى، وحينما اطمأن إلى قوته والتفاف القبائل من حوله، بادر إلى دعوة أمراء الروم في بلاد آسيا الصغرى، وطرح أمامهم ثلاث خيارات، إما الإسلام وإما الجزية وإما الحرب.

قرأ امراء الروم في عيون عثمان جدية طرحه وتصميمه على تنفيذه وفرض إرادته فسارع بعضهم إلى اعتناق الإسلام وأعلنوا صراحة الانضمام إليه والانضواء تحت سلطانه، وبعضهم قَبِل دفع الجزية، أما الباقون فقد رفضوا طروحاته واستعانوا عليه بالتتر الذين يسرحون ويمرحون في أطراف البلاد محاولين عرض خدماتهم بأي أجر يحصلون عليه، غير أن عثمان بشجاعته وجرأة محاربيه تمكن من إلحاق الهزيمة بالتتر (التتار) ومؤيديهم، ففي سنة ١٣١٧م، حاصر مدينة بورصة وتمكن من فتحها وذلك بعد حصار دام عشر سنوات.

في سنة ١٣٢٤م توفي عثمان مؤسس الدولة العثمانية، وعهد لابنه أورخان وراثة الإمارة لشجاعته وعلو همتّه، بعد استبعاد ابنه البكر علاء الدين لميله إلى الورع والعزلة، وكان من حسن الطالع أن بايع علاء الدين أخاه أورخان مفضّلاً الصالح العالم على المصلحة الذاتية، فبادره أورخان بتعيينه وزيراً، وعهد إليه بتصريف الأمور الداخلية وتنظيم الإدارة، في حين انصرف أورخان إلى ممارسة العمليات العسكرية بقصد توسيع رقعة الدولة المرتقبة

ونشر الراية العثمانية على ما جاورها من مناطق.

وهكذا نرى أن القبيلة التائهة التي غرق رئيسها سليمان شاه في نهر الفرات وانقسمت بين أولاده، عادت ثانية إلى موقع الريادة بفضل حكمة أرطغرل وشجاعة عثمان، وتأكدت زعامتها على يد أورخان الذي أسس الجيش ونظم إدارة الدولة تنظيماً سليماً، وأرغم أعداءه على الانضواء تحت زعامته كقوى مؤيدة له، في حين ظل بعضهم كقوى حيادية، أقصى ما تسعى إليه العيش في كنفه لا لها ولا عليها تجاهه سوى الجزية المحددة.

تعددت الروايات التاريخية حول أصل الأتراك وديانتهم، فبعض المصادر تذكر أن الأتراك من نسل يافث، وهم قبائل البدو الرحل، يتنقلون من مكان لآخر، يأكلون الكلاب والفئران وكل ما يجدونه من صيدٍ، ويدينون بالوثنيّة المعروفة (بث برست)، ومنهم من يعبد النار، وبعضهم كان يعبد الشمس إلهاً، وكانوا يطلقون على رهبانهم اسم شامان، وكانت أقسام منهم تقطن في شمال سيبيريا والجزر الملحقة بالمحيط الهادي.

إن القراءة المتزنة لديانة الأتراك القدماء على أن الدين كان عندهم ديناً سطحياً وخاصة عند قبائل القبجاق سكان الشمال الذين كانوا على النقيض من بقية القبائل التركية التي كانت تجاور مناطق أهل الديانات. فمجاورو الصين قدّسوا الشمس، وجيران فارس عبدوا النار واتبعوا شريعة ماني ومذهب زرداست، هذا التمزق الديني الذي كان يقف حيال وحدة الدم، دفعهم لاعتناق الإسلام فور ظهوره ووصول دعوته إليهم، وتحولّوا من خصوم لهذا الدين إلى حماته، وذلك بعد عصر النبوة والدولة الأموية، وبروز ثلاث خلافات إسلامية في أماكن متباعدة من ديار الإسلام والمسلمين.

بقي علينا القول: إنّ القبيلة العثمانية التي تحولت إلى دولة ازدهرت في

عهد مراد الأول ١٣٥٩-١٣٨٩م، حيث أرسى قواعدها، ورسّخ أقدامها في أوربة وبلاد آسيا الصغرى وقد ساعده في ذلك الجندلي قره خليل الذي طبق نظامه الدفشرمه من خلال اعتماده لنظام خمس الأسرى وذلك سنة ١٣٦٢م، حيث أنشأ من خامات بشرية متعددة قومياً ولغوياً قوة عسكرية، فرضتها ظروف العثمانيين المضطربة ونشأة دولتهم القلقة. ولهذا فإن المراحل الأولى للعمليات الحربية التي شنها السلاطين الأوائل على أعدائهم، هيأت للعثمانيين الانتقال من مرحلة الإمارة الغازية إلى مرحلة الدولة العسكرية، ومن خيمة القبيلة إلى قاعة الشورى، ومن الانفراد بالأمر ووحدته إلى المشاركة الدينية اللتين تمثلتا بالمفتي والصدر الأعظم بعد السلطان، ومن تجنب الأحداث إلى مواجهتها ثم افتعالها واختلاقها، ثم إلى صياغة القرار وفرضه، ثم إلى التوقيع عليه دون فهم لمحتواه أو دراية عما يترتب عنه من نتائج سلبية على القوى البشرية التي تدور في فلك دولتهم(*).

لقد بدأت الدولة العسكرية في عهد بايزيد (بيازيد) الأول (يلدرم /١٣٨٩ -١٤٠٢م) حيث نُظمت إدارة الدولة على النمط التركي – وطبق نظام التتريك على مؤسسة الدفشرمة التي كانت تزداد أعداداً بشرية بموجب خمس الأسرى، وبتربية تلك العناصر وتتريكها بعد إسلامها، تأكدت هوية الدولة، كما شهد عناصر الدفشرمة عملية غسل أدمغة بعدما فُصلت عن بيتها فصلاً كاملاً، أفقدها أصالتها وجنسيتها وقوميتها وحتّم عليها ربط مصيرها بسلطانها ومؤسستها التي ضمتها، وبمرور الزمن بدأت تلك المؤسسة بالبروز، وتمكنت من إزاحة

---

* – توقعت القوى البشرية التي وقفت إلى جانب العثمانيين أن هؤلاء البداة سيعمدون إلى تطبيق العدالة فعلاً، لكن السلاطين تخلوا عن قيمهم وعاداتهم بعدما ابتنوا لأنفسهم قصور عامرة بالمحظيات الأوروبيات، فضاع السلاطين وضاعت القوى التابعة لهم وأخيرا ضاع العثمانيون في دهاليز الضياع وبحر المحظيات ورياء الوصيفات.

العنصر التركي كمقاتل وإداري وحوّلته مع من معه إلى دائرة ضرائبية وكتلة آلية للأرض، لكن مؤسسة الدفشرمة بنظامها وقواها العسكرية الفعالة انهارت تدريجياً بعد توقف الفتوحات واكتفاء سلاطين القرن السادس عشر – الذين تنعموا بفترة قوة الدولة وهيبتها – بما حصلوا عليه من مناطق، وقد أسفر عن هذا التوقف حدوث انقسامات حادة شملت المؤسسة العسكرية والقوى الاجتماعية ولاسيما الطبقة العليا التي انقسمت على نفسها، فغدت عناصر الدفشرمة (الإنكشارية) حارسة للسلطان ثم تحولت إلى كابوس عليه، ثم انتقلت لتكون وسيلة تخويف وترهيب للسلطان والرعية بآن واحد، وشكّلت بذلك طبقة أرستقراطية تأكل ولا تعمل وتأمر ولا تؤمر، وقد تجسدّ ذلك فعلياً بعد فتح القسطنطينية ١٤٥٣م حيث توجه السلاطين إلى الاهتمام بمؤسسة القصر السلطاني على حساب المؤسسة العسكرية أس الدولة(*).

وهكذا نرى أن الدولة العثمانية تمكنت من تحقيق دائرة التكوين وغدت إمبراطورية مترامية الأطراف وحكمت شعوباً وملاً ونحلاً غير متجانسة قومياً ولا لغوياً، وذلك من خلال اعتماد العثمانيين أسلوب الشدة، وارتداء السلاطين الرداء الديني لأكثر من أربعة قرون، إذ تولى عرش السلطنة العثمانية سبعة وثلاثون سلطاناً أولهم عثمان الأول (١٢٨١-١٣٢٤م) وآخرهم محمد وحيد

---

* – إن الوثائق التاريخية تؤكد أن كل نظام يتخذ قصورا مركزا لإدارته ولاسيما كقصور بني عثمان الذين حولوا مؤسستهم العسكرية التي أرعبت أوربة لعدة قرون إلى ممثلين للرياء ودعاة للكذب، في حين انصرف السلاطين إلى اتباع المجاملات النسائية، وغدوا يشربون الخمرة والأفيون ويقيمون علاقات شاذة مع النساء، مما ساهم في ضياع دولة انهارت مأسوفا عليها، لكنه غير مأسوف على سلطان يقتل أخاه بناء على رغبة من زوجته ولاسيما هذا الطفل الذي لم يبلغ الشهر من عمره، ولم يكتف برميه في البحر، بل خنقه ثم رماه لأنه خاف من تربية السمك له.

الدين (١٩١٨-١٩٢٢م)، منهم ثمانية وعشرون سلطاناً جمعوا بين السلطتين الزمنية والدينية، تلقبوا بالخلفاء، وثمانية تفردوا بالسلطة الزمنية وهم السلاطين الذين تولوا العرش قبل السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠م).

كانت الدولة العثمانية التي انطلقت من خيمة القبيلة المضطربة قد ورثت حضارة السلاجقة والدول التركية التي تناثرت في مناطق الأناضول، وأخذت نظم الإدارة وأسلوب الحكم عن المماليك والإيلخانيين، واقتبست بعض التأثيرات الحضارية من البيزنطيين والفرس، وقد تمكّن الأتراك العثمانيون من النبوغ في هذا الموروث خلال فترة زمنية محدودة، فأسبغوا عليه المزايا التركية الموروثة من عاداتهم وتقاليدهم. وتركّوه تتريكاً أصيلاً أو طبعوه بطابعهم التركي بحيث خولّهم حق التباهي به والتفاخر على من حولهم، وقد سجّل التاريخ للأتراك العثمانيين حفظ هذا الموروث الحضاري وتتريكه.

يعَد غالبية المؤرخين أن فترة ازدهار الدولة العثمانية قد بلغت أوج عظمتها وقوتها خلال فترة سليمان الأول (القانوني) (١٥٢٠-١٥٦٦م). وقد تناسى هؤلاء المؤرخون أن سليمان القانوني ورث عرشاً قوياً عن أسلافه وأنه عاش في عصر القوة، وأحاط به رجال امتازوا بالشجاعة والحنكة بلغت الدولة بفضلهم أقصى توسعاتها وفرضت هيبتها العسكرية ولاسيما حينما كانت أوربة الشرقية تعاني من الظلم والإرهاب على أيدي أمرائها وملوكها، وأوربة الغربية تتنازعها الانقسامات المذهبية والصراعات الدينية، حيث بلغت السكين العظم، ومُزّقت أشلاء الأبرياء وقتلت في نفوس الأجيال القادمة الرحمة وحس الإنسانية.

إن النهج الإداري الذي فرضه السلطان سليمان المشرّع، وتكليف الصدور العظام بقيادة الجيوش وإعداد البريد وتوقيعه والإشراف على الدولة إدارياً وعسكرياً قد هيأ للإنكشارية فرصة الخروج على نظامه، وتجاوز قياداتها، والتطلع إلى تأمين مصالحها الذاتية ولاسيما بعد توقف العمليات الحربية ووقوع

السلاطين تحت تأثير النساء وقد تحولت مهام المؤسسة العسكرية (الإنكشارية) إلى مهمة قمع الثورات المحلية والاحتجاجات السكانية*، وقد ساعدها في ذلك تحول القصر العثماني إلى مؤسسة استهلاكية ودائرة استخباراتية تُعقد فيها التحالفات الشخصية والدسائس، ولهذا فقد شهدت الإدارة العثمانية تطوراً في هيكليتها حيث تولى الرعاع والسفلة وشراذم الأمم ومشردوهم توجيه إدارة الدولة وإدارتها(٥).

لقد تزامن هذا العُهر الإداري والفساد المبرمج مع الفترة التي كانت أوربة تتخلى عن الإقطاع وتنطلق سفنها لتجوب البحار باحثة عن مواد خام لتطوير الثورة الصناعية التي أسفر عن قيامها بروز البرجوازية التجارية ثم فيما بعد الرأسمالية، وهي الفترة التي اضطرت الدولة العثمانية فيها إلى توقيع معاهدتي قارلو فجه سنة ١٦٩٩م وباصاروفجه سنة ١٧١٧م وتطلع دول البلقان إلى الاستقلال عنها.

يبدو للدارس من خلال الأحداث التي كانت الدولة العثمانية تواجهها منذ نشوئها حتى انهيارها أنها كانت تمتلك بنية قوية منذ مراحلها الأولى وذلك لأن

---

* – نفيد المصادر أو روكسلانة اليهودية زوجة سليمان القانوني هي التي أشارت عليه، إسناد قيادة الجيوش إلى الصدر الأعظم، فاستجاب لها، وقد حولته من قائد يخوض المعارك ويواسي جنوده في أزمتتهم ومأزقهم إلى جبار يأمر بقتل ابنه البكر مصطفى، ولم تكتف بذلك بل دبرت مقتل فاتح العراق إبراهيم باشا وعينت صهرها الكرواتي البغيض رستم باشا صدراً أعظم لزيادة الاطلاع، راجع كتابنا يهود الدونمة، دمشق ٢٠٠٢ دار الصفدي.

* – أين الفكر يا ناس، هل للفقير فكر، أم نريد المتاجرة الكلامية فقط. الفكر يزدهر في عهد الدكتاتوريات لا في عهد الظلام، فنحن كأتراك وعرب نقاتل لتأمين لقمة العيش، فهل لدينا متسع من الوقت للتفكير.

صراعات العرش بين سلاطينها من جهة وأبنائهم من جهة أخرى، لم توقف توسعاتها العسكرية، كما أنها لم تدفع القوى المحلية للتدخل بتلك الصراعات، وقد ظلت تلك القوى المحلية، تدرك أن صراعات العرش ونزاعاته مسألة خاصة بالأسرة العثمانية الحاكمة وحدها. وهكذا لم تفكر البتة بتولي العرش أو الاقتراب منه، واقتصرت مهمة القوى العسكرية على مناصرة السلطان أو ولي العهد الذي يغدق عليها الأموال والهبات، ولهذا فقد ظلت بنية الدولة الداخلية قوية ومتماسكة، ويعزى تلاشي ظاهرة التضحية داخل الأسرة الحاكمة إلى تزوج السلاطين بنساء أجنبيات وإسرافهم في تعدد الزوجات والمحظيات(*). مما زاد في خلق تنافس بين أبناء السلاطين تهافت نساء السلطان الحاكم إلى تدبير الدسائس ضد أبنائه من بقية زوجاته وذلك بغية تهيئة العرش لأبنائهن: فحفل القصر بالدسائس وبروز المحظيات والوصيفات كقوى مؤثرة في ترجيح كفة الفائز وصياغة القرار.

إن تلاشي ظاهرة التضحية داخل البيت العثماني وتسلل النساء ووصيفاتهن إلى دائرة وضع القرار وصياغته لم تثمر إلا بعد قرن أو قرنين من الزمن، حيث ظهرت الاضطرابات واضحة للعيان داخلياً وخارجياً، مما دفع الدول الأوروبية للطمع بالدولة العثمانية منذ أوائل القرن التاسع عشر وبشكل علني، ورغم شعور السلاطين بطمع الدول الأوروبية وتلمسهم لأطماعهم، لم يحاول أي منهم اتخاذ موقف جاد ولو كان اسمياً يُشعر الغرب الأوروبي الطامع بممتلكات الدولة العثمانية بتصديهم لتلك الأطماع، يضاف إلى ذلك أن السلاطين

---

*- حفلت القبيلة التركية بنساء جميلات وكذلك فتيات المسلمين جميلات أيضاً، لكنّ السلاطين جميعهم رفضوا الزواج بهن، وآثروا الزواج بأجنبيات، وطالما فعلوا ذلك لماذا لا تتلاشى ظاهرة التضحية ألم يقل المثل (إذا بار الولد تلثيه لخاله) وأخوال أبنائهم من جنسيات قوميات غربية عن الأتراك والمسلمين.

لم يتخذوا موقفاً صارماً حيال الفساد المستشري في إدارتهم، ولم يترددوا في منح امتيازات واسعة للدولة التي تُنسب إليها زوجته أو والدته، وبدلاً من اتخاذ الموقف خشية إغضاب الإنكشارية أولاً وأمهاتهم ثانياً وزوجتهم المفضلة ثالثاً، أحالوا إلى الصدور العظام مسؤولية عقد الاتفاقيات والمعاهدات خارجياً وإصلاح الفساد داخلياً، ولتأكيد الترهل وتجسيده أباحوا لنسائهم أحقية إبداء رأيهن في تصرفات الصدور العظام.

وبالرغم من تجاهل السلاطين لمتغيرات العصر، وعبث المفسدين بأجهزة الدولة، فقد بدت تلك الدولة المتآكلة داخلياً قوية الجانب لأن مواطنيها ظلوا متمسكين بخصوصية العرش العثماني وأحقية توارثه لأبناء آل عثمان جيلاً بعد جيل، وعلاوة على ذلك كله، فالمواطن التركي لم تكن لديه رغبة حتى ولو كانت خيالية بسقوط الدولة وانهيارها، وقد ظل المواطنون مقتنعين بهذا الأمر رغم إبعادهم عن إدارة الدولة أو تهميشهم تهميشاً كاملاً.

لقد أدرك العامة والخاصة أن الدولة وُلدت من رحم العثمانيين، وأن العثمانيين جاهدوا كثيراً، وضحوا بأرواحهم وأبناء قبيلتهم وبنيتها في سبيل إقامتها، ولهذا فإن أحقية توارث العرش لم تقلق الرعية على مختلف مشاربها سواء كانوا من الأتراك الأصليين أم الذين تتركوا تحت أي ظرف من الظروف، إلا أن إبعادهم عن إدارتها أقلقهم وزاد من مخاوفهم، ولكنهم كانوا قد قرؤوا نهايتها، وأيقنوا حتمية انهيارها وللابتعاد عن عذاب الضمير أو إلصاق الشبهة بهم، تجنبوا التدخل في الصراع الدائر داخل البيت العثماني(*).

---

* – إن التوارث الأسري للسلطة سيسفر عنه صراع محتدم، ويأكل أصحابه قبل مقربيه، وهذا ما تعرض له البيت العثماني، لقد ذبح بعضهم بعضاً أكثر مما ذبحوا من الأقوام الأخرى.

إن إقصاء الأتراك عن الإدارة، لم يكن عملاً متعمداً ولا مقصوداً من السلاطين، وذلك لأن بنية الدولة العسكرية ذات طبيعة قلقة ومضطربة، وهذا متأصل في أي دولة عسكرية قديماً وحديثاً، ولإبعاد الأتراك عن حياة القلق والاضطراب ولظروف أكبر من مراحل النشأة، خصص المؤسسون فئة للقيام بهذا العبء وتلك المسؤولية، ومع انتهاء الفتوحات أو توقفها غفل السلاطين المؤسسون عن ذلك، وتناسوا مهمة إسعاد المواطنين أو الاهتمام بمصالحهم، ورغم ذلك لم يتطرقوا لا من قريب ولا من بعيد إلى الإصلاح، بما فيه الإصلاح العسكري، حيث أن فرماناً همايونياً جاداً يمكن أن يعيد العسكر إلى صوابها وينتزعها من براثن التخنث ودوائر التسكع واللهو.

ومما زاد من حسرة المواطن التركي تفشي الرشوة والمتاجرة بالمحسوبية والنظر إلى المطالبة بالإصلاح على أنه تهديد لعرش السلطان واحتجاج عليه، وقد تمكن الحرس القديم الذي كان يقع على عاتقه مهمة المحسوبية والفساد من تحييد الشرفاء وتقييدهم بقيود الولاء. فازداد اليأس والقنوط لدى العامة، وأرغم الجميع على الاستسلام للأمر الواقع، طالما أن السلطان صمّ آذنه عنهم، وطالما تمكنت بطانة العرش من الغرباء من تسيير أمور الدولة.

رغم الفساد المتأصل والانهيار المتسارع للدولة، لم يكن المواطن متأففاً من إدارة الدولة وبطانة السلطان، وذلك لعجزه أولاً ولأنه كان يعتقد أن الراية العثمانية لا تزال تخفق على قسم كبير من الممالك. وطالما أن ملوك أوربة وأمراؤها يتوافدون لطلب ودّ الدولة ويضطّرون مرغمين لتقبيل العتبة الهمايونية. إلا أن المواطن بدأ يتلمس عن يقين خلو الآستانة من وفود أوروبية وأن سلطانهم بدأ يتسلل خلسة لتوقيع معاهدة إذعان، لأن الإنكشارية كانت في كل صدام مسلح مع دول الجوار تنسحب من ساحات القتال، ورغم ذلك فلا السلطان تخلى عن اللهو والمجون، ولا عسكره تحسست كرامتها وعزتها

السابقة، كل هذا زاد من حسرة المواطن على الدولة وعلى نفسه بأن واحد*.

يعزو بعض المؤرخين والشرفاء من شعوب الدولة العثمانية تجاهل السلاطين لرعاياهم إلى القناعة التي تكونت لدى السلاطين العثمانيين من أن الأرض بما عليها ملك خاص لهم، وقد قبلت الرعايا بهذا الأمر والتزموا به، وفي واقع الأمر لقد اقتنع هؤلاء السلاطين أن مسؤوليتهم تنحصر تجاه الله وضميرهم فقط، مستندين في ذلك إلى مسألة الشورى التي كانت تتم في عصر الإسلام الأول التي تحولت فيما بعد وبفعل التطورات التي أحدثها الأمويون وفتاواهم والعباسيون باجتهاداتهم وموروثاتهم من فكرة الاختيار ومراسم البيعة إلى الاعتراف بالخليفة أو الحاكم لا اختياره، وقد علل هؤلاء أن سكوت الرعية عما يحدث في البيت العثماني مرده إلى قبولها، لذلك فضلوا بقاءه أو تأجيله إلى قيام الساعة، كما حدث زمن الأمويين والعباسيين أو إلى العمل بمبدأ واجب الطاعة، طالما كان السلطان لا يخالف الشرع الإسلامي، ولهذا ظل كثير من أبناء الأمة الإسلامية ينظرون إلى الدولة العثمانية على أنها دولة إسلامية، ويصفون إدارتها آنذاك لمناطق العالم الإسلامي بالحكم ويركزون بصورة خاصة على السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦- ١٩٠٩م) ويصفونه بالخليفة ويسبغون عليه كثيراً من الصفات الدينية، وفي الواقع كان السلطان عبد الحميد الثاني قد احتمى احتماءً حقيقياً بالدين، وقد أعلن مراراً وتكراراً.. ولا سيما في أواخر القرن التاسع عشر – رفعه العلم النبوي، وذلك عندما واجهه دعاة القومية

---

*- لم يعرف التاريخ بمختلف مراحله حاكماً تأسف على الرعية أو كرّس جهده لإسعاد شعبه وكل حكام الدولة العثمانية تطلعوا إلى إسعاد أنفسهم على حساب الرعية، ولم يكتفوا بذلك بل سلطوا أنسابهم وليس أقرباءهم على رقاب الشعب التركي، ويح لأمة تتسلط على أمورهم وصيفات يفتقرن أصلاً للأخلاق، وهذه كانت من أكبر معاناة العرش العثماني. المؤلف.

والدستور، كما أحاط نفسه بزعامة صوفية مثلّها آنذاك كل من الشيخ أبو الهدى الرفاعي (الصيادي) رئيس الطريقة الرفاعية من حلب، والشيخ محمد ظافر المدني رئيس الطريقة الشاذلية من الجزائر، والشيخ محمد سليم الرباط رئيس الطريقة النقشبندية من العراق، والشيخ محمد سعيد من حمص، والشيخ أحمد سعيد القيصرلي من المدينة المنورة، والشيخ محمود أبو الشامات رئيس الطريقة الشاذلية اليشرطية من دمشق، يضاف إلى هذا فقد ظل السلاطين يتجنبون التدخل بالمسائل الدينية الفقهية، وأحالوا أمر الشرع وفتواه إلى المؤسسة الدينية التي ترأسها مفتي الإسلام الذي مُنح صلاحيات واسعة بلغت حد الإفتاء بخلع السلطان هذا في حال تأييد الإنكشارية له ورغبتها في التخلص من السلطان الحاكم، وقد تمسك مفتو الإسلام في الدولة العثمانية بالمقولة (نحن مع الفاتح) أي أنه إذا استولى ملك على بلدة ما بالقوة، وفي هذه الحالة فعلى الإمام أن يقرّ بشرعية ذلك ويفوّض الأمور إليه، وأن يدعو إلى طاعته بحجة التخوف من انقسام الأمة وحلول الضعف فيها، وقد أيدوا استخدام السلاطين لمنهج القوة عملاً بمقولة ابن تميمة، إن قوة الإكراه في جوهر الحكم. وهكذا وُجدت المبررات والمسوغات التي خولّت المفتي المجاهرة بدعم السلطان، يقابله في الجانب الآخر إحجام رعايا الولايات عن مقاومة العثمانيين تجنباً من هدم الدولة الإسلامية – رغم ضعفها أو سلطتها – والأخص تعرضهم لهلاك محتوم، لمعرفتهم أن العثمانيين سيعمدون إلى أسلوب الإبادة الجماعية في حال إحساسهم بأن خطراً ما قد يعرض سلطانهم للخطر، وقد ظل رعايا الولايات العربية يتجنبون مقاومة العثمانيين منطلقين من المثل الشعبي القائل: (الكحل أفضل من العمى)[*]، أي

---

* – لقد توارث أفراد الأمة العربية أمر إرجاء محاسبة الحاكم عن الأمويين والعباسيين ولهذا فمنذ ذلك التاريخ تحولت الشورى الإسلامية إلى ملكية متوجة بشرعية، وتوارث العثمانيون من بعدهما هذا الإرث، ولا زال حكام العرب حتى الساعة أو بالأحرى حتى قيام الساعة

وجود دولة إسلامية أفضل بكثير من عدم وجودها، على الرغم من أن زعيم الحركة الوهابية أعلن صراحة أن العثمانيين بعيدون عن الإسلام، وقد جردهم من السلاح الديني، وكان أول المستفيدين من تصريح الزعيم العسكري الوهابي دعاة القومية.

وسط جو من التخبط الإداري والفتاوى الشرعية وبحر الاجتهادات التي حلفت بها المؤسسات الدينية عاش الفرد العثماني، فبدأ يتطلع إلى الإصلاح. لقد كان يدرك أن العسكر سلاح آني فقرار من الحاكم يطوره وقرار آخر يزيله من الساحة ويجعله أثراً بعد عين، ولم تكن مشكلات الفرد العثماني وفقاً على الإنكشارية وتجاوزاتها، ولا على الاعتداءات الخارجية وآثارها، وإنما كانت وقفاً على السلاطين الذين تستروا بأحقية الحكم ووراثة العرش لأبنائهم من بعدهم جيلاً بعد جيل، والذين كانوا يقبعون خلف جدران القصور التي تحرسها قوى غريبة عنه وعن أبناء جلدته ولكي لا تقيم الرعية أي اتصال مستقبلي مع هؤلاء الحراس الذين قُطعت ألسنتهم، وكذلك الذين جُرّدوا من إحساساتهم الجنسية أي (الخصي جمعها خصيان)، وهكذا عجزت الرعية رغم إخلاصها للسلطان وتفانيها في سبيل التاج العثماني عن كسب ثقته، وقد استمر السلطان الحاكم ومن تلاه من أبنائه يزدادون انحرافاً وتجاهلاً تحت تأثير الحرس القديم ورعونة الإنكشارية، ولم يقتصر الأمر على هذا وذاك فحسب، بل تعداه إلى زيادة تخوف السلاطين من الرعية لدرجة أنهم تصوروا أن الرعية تسعى إلى قتل السلطان

يعتمدون هذه المقولة، وسيظل حكام العرب خاصة والمسلمين عامة يسرحون ويمرحون بالسلطة، والرعايا تحيل أمر التخلص منهم إلى عزرائيل وبذلك فقد عهد المسلمون إلى ملك الموت مهمة إضافية غير تنفيذ أمر الخالق وهي مهمة خطف أرواح حكام المسلمين، ولكن المسلمين تناسوا أن ملك الموت يخاف من بندقية الشر. هذا تصور شخص لا يستند إلى حكمة وإنما على تصور مواطن مسلم. المؤلف.

الحاكم وانتزاع تاجه وصولجانه، فاعتكف في قصره وبين أحضان محظياته وجواريه، في حين سرح الرعاع والسلفة في رحاب الدولة وإدارتها يوسعانها هدماً وتخريباً[*].

لقد كانت الدولة العثمانية خلال مراحلها الأولى مزيجاً بشرياً يجمعها الملك والشرعية فمن ناحية الملك فهي خاص بآل عثمان كونها عائلية الجذور، وراثية الولاء، أنانية الرأي، سلطوية القرار. ولهذا تحولت النظم الشرعية فيها ولاسيما في فترة القوة إلى مؤسسة اجتهادات دينية تخلو تماماً من آيات قرآنية وأحاديث نبوية، فتحولت فتاوى تلك المؤسسة إلى طروحات مزاجية القرار، مرة يفرضها السلطان الحاكم ومرة أخرى تفرضها الإنكشارية، ولم يبق من أسس دينية يلجأ إليها المواطن العادي لإنصافه ورفع السيف عنه، وبمرور الزمن تعرض السلطان الحاكم إلى مثل ذلك، واضطرت المؤسسة الدينية الراعية للشريعة ونظمها إلى تجاهل صرخاته ونداءاته، خوفاً من طرد مفتي الإسلام – صاحب القرار الديني آنذاك– من رئاسة المؤسسة أو طرح جسده في الأزقة بدون رأس، لأنه بالأصل تخلى هو ومن سبقه عن جوهر المهمة التي كلفوا بها يوم حرص السلاطين الأوائل على تطبيق الشرع ووصايا عثمان لابنه أورخان.

ربما تناسى خلفاء السلطان محمد الفاتح (١٤٥١-١٤٨١م) وصايا المؤسس أما أن يتناسوا ما ورد في القرآن الكريم وما جاء في أحاديث النبي العربي محمد صلى الله عليه وسلم، فهذا شيء كبير ومخيف ولاسيما أن بعضهم

---

*– بما أن السلطان يحب النساء فإن الرعية ستذوق الأمرين، ما العمل إذا ترك السلطان شؤون الحكم، وسخر وقته للملذات وما طاب من الطعام، وهذا ليس جديدا على العثمانيين بعدما توقفت الفتوحات وميل السلاطين إلى اللهو بعدما سادت الطريقة الذئبية، فأصبح الأب يذبح ابنه لوشاية والولد يدس السم لأبيه بإشارة من والدته.

تسمى بأمير المؤمنين وخليفة المسلمين وكلهم تعهدوا بحماية المسلمين وتطبيق الشرع.

ألم يكن قطع الألسنة والخصى من الأمور التي نهى الإسلام عنها. ألم يكن القتل بدون ذنب موجب محرماً شرعاً، ألم يكن قتل الأطفال الرضع جرماً دينياً كبيراً، أليس سوق العجزة من الرجال جرماً دينياً، إذا كان السلاطين الذين خلفوا الفاتح أو بالأحرى من أروخان لم يراعوا ذلك، ولم يتجنبوا المحرمات، فإن الظلم والقهر والتشريد وغير ذلك مما طُبق وفرض على الرعية من قبل السلطان الحاكم يُعدّ من جملة الأمور الثانوية التي لا تهز للسلطان ضميراً إذا كان يمتلك ضميراً.

إن أكثر ما روّع الأهالي إعدام السلاطين لأبنائهم وتكليف غرباء الأمم وشراذمها بإدارة أمور الدولة مدنياً، كما أنكروا تدخل العساكر بكل صغيرة وكبيرة من أمور الدولة وشؤونها وتخليهم عن حماية الحدود وضبط الأمن وترويض اللصوص وقطاع الطرق إلى النظام، وكذلك فقد تأفف الأهالي من تحول زعامة الإنكشارية وقادتها من محاربين إلى ملاكيين كبار ومجابي ضرائب لإنفاقها على حاشية السلطان وجواريه المؤلفة من فيالق من المحظيات والعبيد، قدموا إلى الدولة إما شراءً أو تجنيداً وازداد الأمر سوءاً بعد فشل الإنكشارية وقادتها في التصدي للأعداء وانسحابهم من ساحات القتال، الأمر الذي دفع السلاطين إلى التسلل سراً لعقد معاهدات إذعان، بعدما كان ملوك أوربة وأمراؤها يهرولون لتقبيل العتبة الهمايونية.

وإذا كانت الدولة المملوكية قد صُنعت من الأرقاء الذين انتفضوا على سادتهم وصنعوا دولة وقدموا خدمات للإسلام ولاسيما سنة ١٢٦٠م في عين جالوت، فإن أمراء الدولة العثمانية قد تحولوا إلى أرقاء لأهوائهم حيناً ولمحظيات حيناً آخر، ولو تدخل القدر وبُدّلت المعادلة، لتمكن المحظيات من

تحقيق ما حققه أرقاء الدولة الأوربية، لكن فحولة السلاطين وذكوريتهم حققت إنجاب سلالة بشرية متعددة الجنسيات، كان ثمار هذه الذكورية قتل وذبح داخل العرش، وتشريد الأبرياء، وتمزيق أشلاء الشرفاء، وتغيّب المخلصين، وانتزاع أرحام الحرائر من النساء، وتأكدت سيادة الرقيق، وخاتونية الجارية، وغدت الوصيفة وزيرة، والعاهرة مسؤولة أيتام، والراقصة قاضية، وأصبح الأبكم سلطاناً فخرياً، واللص مخلّص معاملات مالية، والأطرش محققاً، والنذل سيداً والزنديق مفتياً.

تدل معظم الدراسات العثمانية أن الأهالي لم يكن لهم أي دور يذكر، ولم يُسند إليهم أي نشاط فعّال يعبر عن رأي الرعية أو شعب يتجاوز إعلان السلطان لفرماناته التي يردد فيها لفظة أو عبارة شعبية، وهذا ما أطلق عليه مؤيدو السلطان والكتّاب والمؤرخون اسم (الرأي العام)، أما النشاط السياسي للرعية فيتمثل في مشاركتهم في الافتاء بعزل السلطان وخلعه، كذلك فقد مُثل الرأي الشعبي في الدولة العثمانية من خلال الطرق الصوفية، لأنها الجهة الأكثر قدرة على تحريك الشعوب للتعبير عن استيائها الشعبي العام.

لم تكن إمبراطورية آل عثمان تتشكل من جماعة واحدة بقدر ما كانت مكونة من مجموعات من جماعات، فُرض عليها الولاء المباشر، وكانت هذه المجموعات البشرية تنضوي تحت جماعة إقليمية أو دينية أو مهنية كمهنة الجندية. هذا الخليط الثلاثي لتلك المجموعات البشرية كوّن ما يسمى بالمجتمع العثماني، وكان هذا المجتمع منقسماً بين حاكمين ومحكومين، يشكل المسلمون الغالبية العظمى، رباطهم الدين الإسلامي، وحافزهم الجهادي الله أكبر، أما الأقلية فكانت من الطوائف المسيحية واليهودية التي تمتعت بالرعاية منذ سقوط القسطنطينية (١٤٥٣م)، ولهم رؤساؤهم الروحانيون والسياسيون أيضاً، ولكن بشكل مبعثر غير منظم، فقد تآزرت مع أقرانها وتوحدت في القرن التاسع عشر

فترة ضعف الدولة العثمانية وترهلها، ووجدت في القوى الأوروبية متنفساً شرعياً لها، ولا سيما الطوائف المسيحية التي حظيت بالرعاية والاهتمام بموجب التنظيمات الخيرية (١٨٣٩م)، في حين تمتعت اليهودية بدعم السلطان الحاكم الذي اعتمد على اليهود في إدارة قصره وتنظيم ميزانية دولته، أما الطوائف الإسلامية، فقد عمدت الدولة العثمانية بتوجيه من المؤسسة الدينية إلى تقسيمها وتفكيك بنيتها الاجتماعية لدرجة تجريدها من إسلاميتها، لا كراهية بها وإنما بهدف ترهيب الآخرين من خلال ضربها ضرباً لدرجة أنه نُسب إلى الدولة العثمانية جبروت الظلم والقهر، وبمرور الأيام وتضخّم الأحداث شمل جبروتها المسلمين جميعاً، وغدا الوطن المسلم يتخبط ما بين الالتزام بالولاء للعرش العثماني أو الثورة عليه، وهذا ما سعى إليه اليهود لزيادة نفوذهم وفرض وجودهم المهدد أصلاً بالوحدة الإسلامية بمختلف طوائفها بما فيها الطوائف العربية المسيحية، وهذا ما كانت تتطلع إليه أوربة التي تخلّت من مشكلاتها، وتريد فرض نفوذها على بعض ممالك الدولة العثمانية، وفي الحالتين ظلت الدولة العثمانية كوحدة قومية هي الخاسرة الوحيدة، وتحمّل آل عثمان كأسرة نتائج ذلك منذ قيام الدولة حتى انهيارها، لأن الطوائف الإسلامية بكامل مذاهبها والطوائف المسيحية بكل معاناتها يتحملّون بكامل قواهم البشرية مسؤولية القيام وإثبات وجودها كدولة مرهوبة الجانب، في حين قطفت الطائفة اليهودية جهد المسلمين و المسيحيين، حيث تولى اليهود من خلال أموالهم ونسائهم وغباء السلاطين وانحرافهم مسؤولية صنع القرار وفرضه، في حين تحمل المسلمون بكل طوائفهم القتل والتشريد، وتحملّت الطائفة المسيحية الحرمان من الإدارة ومن الحقوق الإنسانية، وظلت تعاني ذلك حتى أعلنت أوربة أنها تدافع عن أبناء دينها، وأُرغم السلطان عبد المجيد (١٨٣٩-١٨٦١م) على إعلان التنظيمات

الخيرية(*).

صحيح أن إعلان التنظيمات الخيرية لعبة أوروبية قصدت منها الزعامة الأوروبية تطبيق حقوق الإنسان في دولة آل عثمان. ولربما نالت بعض الطوائف الإسلامية نوعاً من الحرية الوهمية ولكن اللعبة الأوروبية جسّدت الظلم على المسيحيين والمسلمين عامة والعرب (مسلمين ومسيحين) خاصة، عندما وُجهت أنظارها إلى أقطارهم الأصلية، فأكلت طعامهم وقتلت صغارهم وسَبَتْ نساءهم، في حين أقامت لليهود دولة مصطنعة داخل الكيان العربي، وتركت للعثمانيين بقاعهم الأرضية بعدما زرعت داخل المجتمع العثماني بذور التفرقة المستقبلية، مما أرغم الأمتين العربية – مسلمة مسيحية – والتركية على دفع الثمن حالياً ومستقبلاً، وغزا الفكر الأوروبي واليهودي بقوة الفكرين العربي والتركي.

لم تكن الحركات الشعبية العفوية التي برزت في كيان الإمبراطورية بين الحين والآخر تعكس أي تأثير على الإمبراطورية في أوج قوتها، ولأنها كانت آنذاك قادرة على إقامة توازن مقبول طوعاً أو مقبول قسرياً عليها، فالعائلات الكبرى التي تمركزت في الجبال تمكنت من إخضاع من حولها في السهول، ولكن ضمن الحد الذي يحافظ على وحدة الدولة العثمانية، ولم تتجرأ العائلات على إعلان انفصالها عن الدولة العثمانية من أمثال آل معن والشهابيين وأبي اللمع وجنبلاط في لبنان، وضاهر العمر في صفد، وعلي بك الكبير في مصر، والأسرة الحسينية في تونس، والأسرة القرمانلية في ليبيا، وبابان في كردستان، ولم تؤثر هذه الحركات الداخلية في وضع الإمبراطورية ولم تغيّر من طبيعة نظامها الإداري ولا وجودها السياسي أو العسكري، إلا أن القرن التاسع عشر

* – أجبر السلطان عبد الحميد على أعلان التنظيمات الخيرية سنة ١٨٣٩م

فرض على الدولة العثمانية تحدياً مختلفاً عما واجهته خلال القرون السابقة، ومن ذلك الحركة الوهابية التي جرد صاحبها الزمني من آل سعود السلطان العثماني من ردائه الديني، كذلك فإن محاولة محمد علي باشا (١٨٠٥-١٨٤٩م) في التوسع، أكدت ضعف الدولة العثمانية وعجزها عن مواجهته، فاضطر السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م) للاستعانة بفرنسا. وبريطانيا، علماً بأنه دفع ثمن هذه الاستعانة فقدان الجزائر (١٨٣٠م) وعدن (١٨٣٩م)، وبفقدان تلك البقاع العربية فعلاً والعثمانية اسماً، بدأت دولته تتآكل من أطرافها(*).

يقيم بعض المؤرخين تحليلات قد تبدو منطقية في بعض جوانبها، ولكن ما ينقض تلك التحليلات تجاهل الواقع العثماني من جهة. والمراحل التاريخية للدولة العثمانية من جهة أخرى، ومن هذه التحليلات تحميل صراعات الجند والسلطان مسؤولية الضعف.

إن مرحلة نشوء الدولة وقيامها قد فرضها حد السيف وخطتها شجاعة الجندي العثماني مقابل ترهل الخصم، وبروز التفكك الداخلي في الكيان الأوروبي المنقسم على نفسه دينياً وقومياً، أما مرحلة الترهل والضعف العثماني، فقد كانت نتيجة حتمية لتقاعس السلاطين وانغماسهم في دهاليز اللهو والمجون يقابل ذلك ذكاء الحكام الأوروبيين، الذين تمكنوا من التسلل إلى مفاصل الدولة العثمانية، بعد أن تعمدوا سابقاً تعميق ظاهرة الولاء للسلطان الحاكم وليس للعرش العثماني أو للأمة الإسلامية الجامعة لمختلف الطوائف والمذاهب بما فيهم المذاهب المسيحية العربية. وتحييد فكرة الشعبية في الإدارة التنظيم والتعليم، فنمت الطحالب الطفيلية وسوّس الجذر، وجاء صراع الجند

---

*- إن استعانة السلطان محمود الثاني بفرنسا كان ثمنها سكوته عن احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠م علماً بأن السلطان محمود الثاني والدته فرنسية تدعى Aimee وهي قريبة لجوزيفين زوجة نابليون بونابرت للمزيد انظر لاحقاً زوجات السلاطين.

(الإنكشارية) ولهو السلاطين و مجونهم ليؤكد مقولة المصلحة الذاتية على حساب إمبراطورية فرضت وجودها من خلال أمير تائه، وأقامت كيانها من خلال عناصر خُطفت من ديارها، ناهيك عن إقامة تلك الدولة على أرض عُرفت منذ فجر التاريخ بتعرضها لزلازل إدارية ونظم سلطوية، وضياع عقل الإداريين والحاكمين فيها وعليها*.

لقد تناسى السلاطين العثمانيون مسألة استقرار الأرض، واستجابة إنسانها الجديد للظروف والمتغيرات التي تفرضها القوى المعتمدة للسيف وسيلة لفرض نفوذها – هذا منطق الواقع قديماً وحديثاً – والالتزام بتوجيهات السيف ومزاجية الحاكم، غير أن التكامل للسلاطين والاكتفاء بما حققوه، ولّد تكاسلاً إدارياً وعسكرياً، ولاسيما بعد أن فقدت القوى العسكرية أوسمة الشجاعة و استبدلت بقبلات المحظيات ولمسات الجواري الحسان كما حُرمت تلك القوى من ظاهرة التباهي بما تحققه من شجاعة على أرض معركة حربية، وبعدما غدت كلمة غاز حلماً يراود الجندي. فالتفتت تلك القوى إلى تحقيق مكاسب مادية للتعويض عما فقدته من مظاهر معنوية، غير أن المكاسب المادية التي تطلع إليها الجندي كانت أكثر صعوبة من الانتصار في معركة حربية، لأنها كانت هي الأخرى حكراً على القوى المحيطة بالسلطان، كما كانت الشجاعة وفقاً على المهارة المقرونة بالكذب، وساد اللسان السليط والوجه الجميل بدلاً من الزند القوي والسيف الشامي. فضاع المواطن ما بين بياض الساقين ونعومتيهما وبين الزند المفتول والصدر المتروس، وفقد مقومات وجوده ورأية أرضه، فوضع رأسه بين الرؤوس التي تطحنها الضرائب وتسحقها العبارات، ولم يجد وسيلة أفضل من الجلوس على شرفات المقاهي يتلقط الأخبار التي تريحه نفسياً، وتقض مضجعه

---

*- عُرف الأناضول منذ فجر التاريخ بأرض الفراغ الأرضي والمقصود بالفراغ عدم الاستقرار لسكانه وللحاكم على حد سواء.

ليلاً، وتزويه نهاراً، ويا لها من وقفة وموقف، ويا لها من إدارة وسلطان*.

إن ضياع المواطن ذهنياً ونفسياً مرده التطاحن الدائر في هرمية الدولة التي تحولت من فاتحة للبلدان إلى مدافعة عن غرفة نوم، ولاسيما بعدما استفحل أمر تدخل العساكر في مختلف أقنية السلطة، ووصل الأمر بحاشية الحرس القديم إلى حد عزل السلطان وقتل –الصدور العظام والوزراء، فمحظية هي التي نصّبت بايزيد (م) بدلاً من وصية الفاتح بابنه جم (جام)، وهي التي دبرت دس السم للفاتح، وهي التي دفعت سليم الأول لدس السم لولده، وهي التي دفعت السلطان سليم الأول إلى شن حرب ضد الفرس، ولإثبات أن الأمر ليس ملك يديه كما كان يتصور حرّضت الإنكشارية على إعلان عصيانها في أكثر المواقف حرجاً في قلب الهضبة الفارسية. وبعد عودته إلى مقر سلطانه، واظبت الإنكشارية على رفع العصيان، وفي عهد ابنه سليمان نهبت الإنكشارية قصر الصدر الأعظم إبراهيم باشا فاتح العراق، وبتدبير من روكسلانة زوجة سليمان قُتل إبراهيم الصدر الأعظم، وعندما تولى سليم الثاني- (١٥٦٦-١٥٧٤م) اعترضوا طريقه ولم يسمحوا له بالدخول حتى دفع لهم أموالاً طائلة أرضتهم، كما أعلنوا تحديهم للسلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥م).

إن تجاوزات الإنكشارية كانت تعبيراً ومؤشراً على أن السلاطين غدوا ألعوبة بأيدي الإنكشارية التي كانت تدار من قبل الحرس القديم. كما كانت تجاوزاتها تعبيراً عن رفضها للواقع المرير الذي تعيشه دولة آل عثمان ومؤشراً

---

* – إذا تفشى الفساد في جسم أي دولة فلا سبيل للتخلص منه سوى بتر المناطق المصابة به، ولكن ما السبل إذا كانت كل مؤسسات الدولة العثمانية يعشعش الفساد فيها ولا سيما رأس الدولة، قصور، نساء محظيات، جوار، وصيات منافقات، وقى الله الدولة أيا كانت شر الوصيفات، وذلك لشدة كذبهن ونفاقهن، فضحاياهن يقدّرن بمئات الألوف بل بالملايين وذلك منذ فجر التاريخ حتى الوقت الحاضر.

على نهايتها، وفي الوقت نفسه لم يكن بمقدورها ضبط نفسها عن ارتكاب الفوضى، والإسهام في تعميقها والإطاحة بمعارضيها، وهي كانت تجد في ذلك ميداناً فسيحاً لممارسة لهوها وعبثها بمقدرات الأمور الرئيسة للدولة المتأرجحة ما بين عصيان الداخل وهجمات أعدائها في الخارج.

إزاء المستجدات التي كانت تشهدها أجهزة الدولة ومؤسساتها، تزايد خوف المواطن العادي، وأُصيب المواطن المثقف بانهيار، في حين ظل السلاطين على مجونهم دون أن يتحسسوا هول الكارثة وفداحة المصاب الذي ينتظر دولتهم، وبدلاً من البحث عن إصلاح المؤسسة الدينية أخذوا يتذرعون بحجة إصلاح المؤسسة العسكرية التي لا تحتاج إلى إصلاح وإنما يلزمها فرمان همايوني يحمل في طياته أوامر صارمة، شريطة أن يرافقه فرمان همايوني بزيادة رواتبهم ويمنح العساكر تعويضات مالية كتعويض عائلي ورواتب تقاعدية وضمان صحي، كما فعل بسمارك وغيره من القادة، ولاسيما أن الغالبية العظمى من إنكشارية الدولة العثمانية وبقية قواها العسكرية جهلَة يتطلعون إلى الجاه، والجاه لدى العساكر لا يتحقق إلا بتحسين أوضاعهم ورفع الوصاية المدنية عنهم وخاصة من الناحية المادية، وتطوير أسلحتهم التي تمكنهم من تحقيق انتصارات عسكرية كدحر العدو وإحضار بعض قواته كأسرى، أو السيطرة على أراض جديدة، وهذا بالطبع لن يرضي أوربة ولا يهود الدولة العثمانية ولهذا لن يتحقق مهما جهد السلاطين في ذلك.

إن زيادة الترهل وتسريع دائرة الفساد يرجع إلى الحرس القديم الذي ظل يحتمي بالعسكر، ويقدم له المال ويغرقه في خضمّ التجارة، وبتوجيه منه يندفع العسكر عندها للتدخل في شؤون العامة محاولة إشباع نهمها ولو على حساب الوطن.

لقد أثبتت التجارب الميدانية للدول والحضارات السابقة أن رأس البلاء،

وأس الفساد يكمن في التّجار، تلك الطبقة التي تسخّر كل شيء من دين وأخلاق ومبادئ لزيادة ربحها، وهذه الطبقة لا تقيم وزناً إلا للسلاح، ولكي تتجنب خطره وبطش القوى التي تحمله تعمد إلى شراء العساكر، ومتى تم شراء العساكر، ضاع الملك وهُدرت كرامة الدولة، وعم الفساد وانتشرت الفوضى، ولا وسيلة للإصلاح إلا بتبديل قيادتها ومواصلة تدريبها على كل جديد من السلاح المتطور يوماً بيوم وساعة بساعة.

إن قيام الدولة يتحقق من خلال اعتماد السلاطين لنظام تدريب متواصل لقواتهم العسكرية، والعثمانيون لم يحققوا انتصاراتهم المتلاحقة إلا من خلال اعتمادهم لسلاح البارود (السلاح الناري) الجديد الذي جهله المماليك والصفويون، وحينما تجاهل السلاطين تطوير سلاحهم نتيجة لتوقف عملياتهم العسكرية، اتسعت دائرة الفراغ لدى العساكر، ولم يعد لديهم ما يشغلهم سوى التدخل في شؤون الدولة، وهذا ما أراده التجار وأرادته البطانة الفاسدة التي تحيط بالسلطان.

إذا كان الاضطراب صفة ملازمة للدولة العثمانية منذ قيامها، فلا عجب ولا دهشة إذا قُرئت نهايتها بعد فترة وجيزة من قيامها، فساحتها منذ الوهلة الأولى غرقت بالدماء، وتلاشت لدى العثمانيين ظاهرة الفداء ولاسيما في بنية الأسرة الحاكمة المؤسسة، ونقلت الشورى من العقلاء إلى السفلة، وتخلى السلطان عن بزة الرجولة و ارتدى جلباب النساء، وبارتدائه لذاك الجلباب خصص آغا لكل سكنة من سكناته فقتل بتصرفه هذا الرجولة في مجلسه ورواده، وساح السفلة والمنافقون لأن أوسمة الشجاعة وأحزمة البطولة أُزيلت نهائياً وحلت مكانها زهرة ملونة وألبسة مزركشة، وأتهم الأشراف بطول اللسان، وغدا دعاة الإصلاح عناصر شغب وجلساء سوء، وتحولت مناقشات المجالس إلى مبارزات بالتأنق وجميل الثياب ولياقة المظهر، فخرجت الفئران من

جحورها والأرانب من أوكارها. وحفلت الشوارع بعربات الهوانم التي تقودها شخصيات بارزة، تركت على جدار الحروب بصمة واضحة، بعدما غدت أوسمتها ذكرى مؤلمة نهاراً، ومفخرة ليلاً ولكن أمام زوجته.

أما المؤسسة الدينية، فقد برزت على الساحة كأقوى طرف، وغدت تصدر الفتاوى الدينية تماشياً مع التوازنات التي تفرضها ظروف الانهيار، كما جاهرت بتأييدها للإنكشارية، وقد نتج عن فتواها إسراف السلطان الحاكم بمسألة الذبح والقتل والتنكيل لدرجة أنه تجرأ على بقر بطون الحوامل من نساء إخوته وأبناء عمومته، فَمُلئت السجون المظلمة بأولياء عهد من مختلف الأعمار، ورغم ذلك فقد تدخل القدر مرات كثيرة، حيث تمكن بعض من عاش سنوات في تلك الأقبية من تولي السلطة، فحمل معه الحقد والكراهية للبشرية عامة، ونظر إلى الرعية نظرة احتقار، ورغبة منه في التشفي ترك للسفاحين من بطانة والدته حرية سفك الدماء، وبعضهم عاكسته الأقدار، فمات مسموماً أو مخنوقاً، ولهذا تحمل العرش العثماني مسؤولية الانتقام الخاص والعام.

وهكذا نرى أن الدولة العثمانية حملت منذ قيامها اضطراب الاستقرار وبشائر الانهيار، ووقعت الدولة المضطربة في موضع التجاذب ما بين التهديد الخارجي والشغب الداخلي، فعَم الشّتات وتأصل الوهن، وغابت الشجاعة، كل هذا سمح لغزو الفكر والأرض، فأعلنت العساكر ثورتها، وسارع الأمراء المحلّيون للبروز كلاً على ساحته، ونصبّت أوربة نفسها حامية للعرش وحكماً على السلطان، وقضت بتوزيع أملاك العثمانيين بحسب واقعها وبما يتناسب مع مصالحها، وطُرحت المبادئ الدينية والشعارات الوطنية والقومية جانباً، وتحتّم على الأمة العربية أن تتحمل الذنب لمرتين، الأولى عندما وقف أبناءها إلى جانب العثمانيين الذين أوسعهم ضرباً وقتلاً وقهراً نتيجة لانسياق السلطان العثماني خلف نسائه اليهوديات والثانية عندما قَدمت أوربة بجيوشها إلى ديار

الأمة العربية حاملة شعارات وطنية وقومية فاستغلت خيراتها باسم الوطنية والقومية والدين.

إن القارئ للتاريخ العثماني لاحظ بدقة أن القيام المتسارع والغوغائي للدولة العثمانية أسفر عن وجود مضطرب فيما بعد، وأن العساكر التي جُمعت بقوة سلاح ممزوج بالإرهاب، لم يولد فيها إلا الإرهاب الذي رافقها حتى سرير نومها، وكان كل فرد من إنكشارية الدولة العثمانية ممن جُمع بقوة السلاح يتحسس عنقه قبل النوم وحين الاستيقاظ، وإذا تدخلت الأقدار وغدا مسؤولاً، فلابد أن يقطع رؤوس الشجعان من صنفه ليظهر بمظهر القوي الشجاع، وما أن يأوي إلى فراشه حتى يعود إلى معايشة الخوف والفزع، وهكذا دواليك.

وهذا حال دولة فيها: جندي مضطرب، وإنسان جبان يشرف على مؤسسة الرجولة، وغانية لعوب تمشط لحية ما وتداعبها، ويهودية لعوب ليلاً ومخططة مدبرة نهاراً، وفي الحالتين تتذكر ما حل بأبناء جلدتها وكيف شُردوا، وما تفعله بسلطان عثماني ادعى هو وآباؤه وأجداه أنهم خلفاء المسلمين وأمراء المؤمنين وأنهم مسؤولون عن حماية ديار الإسلام وصيانة الشرع الإسلامي، ولهذا عدّت عملها حسب معتقداتها أنه واجب ديني.

أبعد هذا وذاك مساءلة عن قيام الدولة العثمانية وتساؤل عن انهيارها، وأسف وتأسف على ما كان، أليس غريباً بعد هذا أن نقر بالمثل القائل: "عدو جدك لا يودك" أو الذي يقول: "تمخض الجمل فأنجب فأراً"، وصحيح ذلك المثل الذي يقول: "لو كان للمنافقين أذناب لما استطعنا أن نسير في الطرقات"، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم "ملعون من كان أمسه أفضل من يومه".

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

٢- بنية الدولة*:

إذا كان العثماني منذ اللحظة الأولى لقيام دولته قد دأب على جعل كل الأشياء تابعة للدولة، فقد أكد بهذا الدأب مفهوم الأمم أو بتعبير آخر الحفاظ على واقع الطبقات الدنيا الملجومة من خلال المحافظة على توازن القوى في التناقضات والصراعات الطبقية لصالح الطبقات العليا، بعدما خرجت من رحم المجتمع لترتفع فوق البشر والناس.

لكن العثماني الذي أسهم بقيام الدولة، أقامها على أساس رفاهية أفرادها واعتماد العدالة الفردية النابعة من خيمة الشورى، وأن الباديشاه مسؤول عن ظلم أي فرد صَغُرَ أم كَبُرَ في الممالك الإسلامية، معتمداً على المقولة القائلة إن آهات المظلومين لقادرة على هدم القصور، وإن دموع المهمومين لقادرة على إغراق الدنيا ومسحها. (تبقى الدنيا على حالها رغم الكفر، ولكنها تخرب من جراء الظلم).

لقد اطلع الفرد العثماني بإيمان وصدق على التراث البيزنطي المتراكم في مجتمعه، ثم عرض هذا التراث على مبادئه الإسلامية، فأخذ ما يناسبه وذلك بقياس تقاليده العشائرية (تقاليد التنقل والترحال)، يضاف إلى ذلك أن المفكر العثماني عسكرياً كان أم مدنياً، لم ينتظر الماركسية التي أتت بعد ثلاثة قرون ونيف لتعلمه أن اضطراب الدولة وتعرضها لجميع الهزات وأشكال الخلل السياسية والاجتماعية سببها اختلال نظام الإنتاج الاقتصادي، فهو منذ الوهلة الأولى كان ينظر إلى عملية نهب الناس واضطهادهم أي (الظلم والرشوة) على أنها من الأشياء الملعونة التي تجلب الدمار والخراب، كما أصر ذلك العثماني

---

* - لم نعمد في قراءة بنية الدولة والمجتمع العثماني على مصادر ومراجع، وإنما تم نتيجة قراءات.

على ضرورة حماية العبيد والمحرومين الذين ارتبطوا بالعرش السلطاني قلباً وقالباً، بعيداً عن ارتكاب الأعمال المحرمة مهما كانت الأسباب والدوافع، وبهذا الصدد يقول قوجي بيك "إن الرجال الصالحين نادرون مثل علب الكبريت الأحمر مما يوجب الحفاظ عليهم".

نحن نُدرك تماماً أن المجتمع العثماني ولد بوصفه نتاج حطام الحضارتين الرومانية والإسلامية اللتين كانتا حضارتين أصليتين وشيكتين على الانهيار، وذلك بفعل انتقال النظام الزراعي من قبضة الدولة وسيطرتها المطلقة إلى دائرة الاقتصاد التجاري، إضافة إلى عوامل أخرى، يصعب علينا التعرض لها، من أهمها تضاؤل الرجال الجيدين وتزايد الرجال السيئين، فالسلطان مراد الرابع مثلاً (١٦٢٣-١٦٤٠م) والملقب بسلطان الأزمات قام بتسليط السيف على رقاب المسيئين طوال عشر سنوات، ولكن ذبح السيّئين لم يؤدّ إلى الإكثار من عدد الصالحين، وفي مثل هذه الحالة أين يمكن للباديشاه أن يضع ثقته؟.

إن واقع الحال يفرض على السلطان وضع ثقته في رجاله وخدمه، ولكن هؤلاء الخدم والموظفين، طالما ظلوا يحصلون على النفع، ويتمكنون من تغطية نفقاتهم ويؤمنّون حوائجهم ولو من جانب الدولة، فإنهم سيصمّون آذانهم عن وليّ نعمتهم، ويستحيل تحقيق ذرة واحدة من النفع، ولهذا فإنه من الصعب استحالة الرجوع إلى الوراء وليس بالإمكان الاستمرار بالذبذبة والترنح أكثر من الواقع المعيشي.

على ضوء ذلك، فإن الأمر يقتضي منا دراسة بنية الدولة العثمانية.

عُرف التركي بالبدائي المتنقل ضمن إطار التنظيم العشائري الأول، وقد كان التنظيم رباعي التفريع.

١- الطبقات الاجتماعية للدولة:

١- العلمية ٢- السيفيّة ٣- الملكية ٤- القلّمية

٢- التقسيمات الاجتماعية للسكان في الدولة:

٢- الفلاحون ٢- الحرفيون ٣- التجار ٤- المرابون

٣- الغرفة الخاصة (المكتب الخاص):

٣- السلاحدار ٢- الركابدار ٣- الجوخدار ٤- غلام الدلبند

٤- الاندرون:

١- رئيس الغرفة ٢- رئيس الخزندار ٣- رئيس الكيلاجية

٤- إمارة الشورى

٥- العضو المكلف بالجلوس في الديوان الهمايوني:

١ -الوزراء ٢- قضاة العسكر ٣- عاملو الدفتردار ٤- النيشانجي

٦- في الجمعية العليا (من هم خارج الديوان الهمايوني):

١- آغا الإنكشاريين ٢- أمير العلم ٣- رئيس الحجاب ٤- أمير الاصطبل

لم تكن هذه التنظيمات مجرد مصادفة محضة، أو تخطيط فرضه واقع العثماني المتنقل الذي غدا بعد معاناته صاحب دولة يتخذ قرارها من شورى الخيمة، وإنما هو توضيح لكيفية قدوم المجتمع العثماني وخروجه من رحم المجتمع الذي كان في مرحلة الرعي والتنقل، صاحب تنظيم عشائري بدائي يحدد الوسط الاجتماعي الذي كان مقدمة له، وذلك لأن السلالات العشائرية العثمانية رباعية الأسماء (الخاخات – القاتات) وهي أخوة الدم وذات رموز أرضية وسماوية في أفخاذ قبيلة الأوغوز، تلك الأفخاذ التي هاجرت إلى الأناضول، واستوطنت فيه، ولم تكن العثمانية إلا تحصيل حاصل لهذا النتاج

التاريخي الحتمي المتدفق من بقايا المشاعية البدائية التي جلبتها جملة هذه العشائر والسلالات الأوغوزية إلى بلاد الروم.

فعندما كان قايي يويو يستل سيفه في وجه البيزنطيين ويطلق صرخته، إنما كان يستند إلى أخوة الدم التي تربط سائر العشائر والسلالات المستوطنة والمنتشرة في أرجاء أراضي الأناضول التي كانت تقف وراءه ويثق بها.

لقد تناست تلك السلالات والعشائر، أن للمنطقة الجديدة التي توطنتها ظروفها وملابساتها لدرجة أنها استبعدت الانقسام الطبقي الداخلي المفروض عليها بفعل الامتيازات، وجهلت سقوطها في بحار الغربة في هذا العالم الخادع، عالم الكذب والنفاق، كما تناست أن نظامها العشائري القبلي المحكوم بمضمون العادات والتقاليد، نظام (فطري – تلقائي) وما يسفر عنه نهار المجادلات الحربية ضد بيزنطة أولاً، ومع رعاياها الذين سيقبلون العثمنة ثانياً، ولكن الأمر سيتغير لأن في ليل استانبول الدافئ المملوء بالحيوية والنشاط لِمَا فيه من فتيان حسان وغوان ناعسات الطرف لم ير أفراد القبيلة التائهة ولا ساداتها مثلاً لهن، وسيضطرون لقبوله بفعل الواقع.

إزاء المتغيرات التي أخذت تتعرض لها القبيلة العثمانية، نرى خارطتين حقيقيتين تجددان بنية الدولة العثمانية.

١- **الخارطة الاجتماعية**: وجوهرها العثمنة أي أن كل القوى الاجتماعية التي بقيت حية أو مستقرة في مكانها بعد زوال الامبراطورية البيزنطية، عليها الاختيار ما بين بقائها في إطار العثمنة، والالتزام بنظم الدولة الفتية. أو الفناء إذا ما أبدت معارضة أو تأففت من الواقع الجديد.

كما يندرج تحت مظلة هذه الخارطة عدة طبقات من أهمها:

١- الطبقات والسكان.

٢- طبقات الدولة.

٣- سكان المملكة.

١- **الطبقات والسكان:** لم يكن العثمانيون حتى سقوط القسطنطينية على يد الفاتح ١٤٥٣م، يعرفون مصطلح الطبقات ولا لفظة السكان، لأنهم منذ القديم وحتى بلوغهم حدود استانبول، كانوا يشكّلون طبقة واحدة مجردة من الغنى والفقر، ومجردة أيضاً من ممثل الحاكم ونوابه ووزرائه، وكل ما يعرفه أفرادها فقط، هو سيد القبيلة، أما حاكم ومحكوم ورأسمالي وبرجوازي، فلم يكن معروفاً عند العثماني. كما لم يكن له أي ذنب في إحداث الكنتات أي (دول المدن) مثلما كانت بابل ونينوى ومنفيس وطيبة وطراوده وأثينا وجبيل وقرطاجة ومكة، وعواصم دول ومدن رئيسة، في حين كانت الأهالي والبلدان تشكل ممالك تدور في فلكها، ولهذا فقط حُظّر على المملكة الانقسام إلى طبقات تحت أي ظرف من الظروف.

أما طبقات الدولة: فقد كانت تخلو من رجال السيفية والقلمية والعلمية، ويقوم على رأسها سيد يساعده علماء وعقلاء ضمن مجلس، وهذا المجلس لا قرار له إلا بعد إجراء مشاورات شورية في خيمة القبيلة يشارك فيها الجميع من خلال ممثلين، وحتى نساء القبيلة لهن ما يمثلهن فيها.

إزاء هذه المستجدات وإزاء توسع ممالك الدولة التي أنتجتها القبيلة، لم يعد بوسعها تجاهل انقسام المملكة إلى طبقات يزداد التفاوت والغربة بينهما يوماً بعد يوم لدرجة غدت فيه الطبقة العليا منفصلة عن واقعها. ومع مرورالزمن أخذ صراع الطبقات يبرز فيها بشكل واضح وجلي، وقد كان ذلك إشارة واضحة على الانهيار المرتقب للدولة التي تحولت إلى إمبراطورية.

٣- يبقى من تراكمات الخارطة الاجتماعية، **سكان المملكة** أو الأهالي أو

رعايا السلطان وكلها مصطلحات ذات مدلول واحد، لم تعتمد لفظاً ولا كتابة في بنية الدولة العثمانية ولا عندما شارفت على الهرم والشيخوخة، وقد كان ذلك نتيجة لتخلي السلطان عن مسؤوليته تجاه آنات المحرومين ودموع الثكالى، وبعدما مزّقت الأحداث خيمة الشورى، وتحول صنع القرار على الحاكم الموجّه فعلاً من قبل وصيفة تمتلك لساناً مرناً أو خاتونة ناعسة الطرف، أو يهودي مراب أو وزير دجّال، ومن أين للحاكم الطفل أو الحاكم المسجون في غرفة حديدية لسنوات، لم تصقله التجارب التمييز ما بين عدالة القانون وشهوة المجون أو تحقيق نزوة لعوب كذوب أو ما بين قوة الدولة وسيادة القانون وتحقيق الأمن وتجسيده. أن يطبق العدالة ويحرص على حماية الفقراء والمساكين.

إذا كانت طبقات المجتمع العثماني قد شهدت تطوراً في هيكليتها شكلاً ومضموناً، فما هو حال الخارطة السياسية في دولة بني عثمان يا ترى؟

كلنا يعلم أن الخارطة السياسية لدولة ما ولاسيما دولة آل عثمان عمادها باديشاه دون مواصفات ولا مميزات عملاً بالنظام القبلي السائد فيها قبل الاستقرار وتكوين دولة صنعتها أو هيئّتها لهم الأقدار، وبناء عليه فإن الباديشاه يتمتع بإرث وراثي، وعلى الرعية القبول به، والانصياع لأوامره، وله الحق في اختيار ما يراه من نائب أو ممثل أو ولي عهد.

يكتسب الباديشاه قوته وإخلاص رعيته له طالما كان يواظب على الفتوحات ويحقق الانتصارات التي تضمن لقواته العسكرية الغنائم مع العزة، ولرعيته حرية التحرك والتجوال في ديار لم تكن تحلم ببلوغها. ومتى توقف الباديشاه عن الفتوحات وتخلى عن البزة العسكرية التي تدلل على قوته وعنفوانه، غدا ألعوبة متحشمة أي (صاحب حشمة).

كذلك فإنه تخليه عن البزة العسكرية، يضطره إلى ارتداء جلباب فضفاض

يسمح له تقبيل أعناق الغواني ومداعبة النهود، دون وازع من ضمير أو خشية من قانون، طالما كسر عصا الرجولة، وطالما لوّح بالقانون أو العرف القبلي الموروث، وهذا العرف القبلي لا يخضع إلى قوانين وضعية ولا تأثيرات زمنية، فحسب رأيه ورأي من سبقه من السلاطين أن هذا الإرث حق مكتسب أيدته القوانين الحياتية المعمول بها سابقاً التي تؤيدها الكتب السماوية ﴿..اطيعوا الله والرسول وأولي الأمر منك..﴾. كذلك فإن بعض الاجتهادات الدينية تخوله إحداث تغيير طفيف في بعض الجوانب الفقهية، شريطة إرضاء مفتٍ لا علم له بعلوم الشرع الشريف أو جبانٍ يؤثر الحياة الدنيا. أو مدّعٍ كذوب يجيد طرق التحايل والألاعيب يقرأ الكف ويفهم في الفنجان ويطيل لحية يتخللها شيب، ولكن بحدود ترضي الخاتونة أو الوصيفة اللعوب عنها.

يبقى علينا القول إن المجتمع العثماني مثله مثل أية عضوية حية، يصعب فهمه من خلال الأساليب المدرسية التقليدية أو من خلال النظرة البرجوازية التي كانت تنظر له على أنه كتلة بنيانية غير قابلة للتبدل أو التغيير، بل على النقيض من ذلك فلقد تعرضت الدولة أو المملكة على حد سواء إلى الكثير من التغير مع مرور الزمن، حتى إنهما تبدلتا تبدلاً كاملاً، لدرجة يمكننا القول فيه إن ما شهدته الدولة والمملكة كان ثورة بقدر ما يحمله مفهوم الثورة من معانٍ أو تثيره من تصورات.

أي أن الدولة العثمانية بهذا التغيير الجذري الكامل لبنيانها، تحولت من دولة عظمى إلى دولة مستعمرة يعبث بمقدراتها حفنة من الأوباش وشذاذ الآفاق، لدرجة يمكننا فيها القول: إن هناك دولتين انبثقت عنهما مملكتان: الأولى ذات نظام (الديرلك) البعث النقي والنظيف. والثانية ذات نظام إقطاعي عفن ينافي الأول ويعاديه، لأنه في نظام البعث (الديرلك) يكون المنتجون (الحرفيون، الفلاحون) كل شيء في الدولة، في حين يكون أصحاب الرساميل (التجار،

المرابون)، لا شيء، أما في النظام الإقطاعي فتنقلب الصورة وتنعكس بحيث يكون أصحاب الرساميل (التجار، المرابون) كل شيء، ويكون الحرفيون والفلاحون لا شيء يتعدى أداة تشغيل وعبيد لأصحاب الرساميل بعدما يسلب المرابون منهم كل الحقوق التي يمتلكونها حتى لو كانت القوانين والدساتير الطبيعية تمنحهم تلك الحقوق، لأن الجانب القانوني وضع على الرف إذا لم يبدل على أهواء أصحاب الرساميل، والعدل أصبح في جيبة المرابي وبين نهدي لعوب كحد أدنى من احترمه أو تقديسه.

إن التبدل الذي يحدث بين النظامين لا يتم إلا عبر ثورة عظيمة، وشتان ما بين الثورتين اللتين يشهدهما المجتمع، ومن المؤسف أنه في زمن الإقطاع عندما يتحول المرابون إلى كل شيء فإن التجار ولو كانوا من المسلمين المتشددين فإنهم يرفعون شأن المراباة المحرمة بموجب الآيات القرآنية ويحلونها محل البيع والشراء المشروع والمسوح به دينياً.

من المؤسف القول: إن رجال الدين أولاً والتجار المسلمين ثانياً وأصحاب الطرق الصوفية ثالثاً. لم يتدخلوا لتعميق نظام البعث (الديرلك) وتجذيره، بل وقفوا على الحياد يأخذون حقوقهم كالمعتاد بعدما حولّوا أنفسهم لقاء نيلهم بعض حقوقهم المكتسبة إلى أبواق عند سيطرة الرساميل (التجار، المرابون) فقد دفع التجار بأموالهم وبضائعهم إلى الأسواق ليغرقوها بمنتجات كانت تفتقر إليها الأسواق سابقاً، وتجاهل أصحاب النفوذ طروحاتهم وشعاراتهم السابقة المتضمنة حماية المزارع والفلاح عماد الدولة التي تولوا فيها كلمة الفصل في القرار، ولم تكن بنية الدولة تخولهم نهائياً تجاوز القوانين الأساسية، لكن بنيتهم السيئة وطبيعتهم المنحرفة أصلاً، دفعتهم إلى تجاهل ذلك، أما رجال الدين فقد سخرّوا الشرع الحنيف لخدمة أصحاب الرساميل، أما أصحاب الطرق الصوفية فقد نسبّوا الكثير من التجار والمرابين إلى طرقهم وأسبغوا عليهم صفات دينية

تحصنهم ضد الفقراء، بل تلزم الفقراء بالانقياد لهم دون مساءلة أو تساؤل، وبذلك يكون أصحاب الرساميل قد تخفوا خلف بربرة الأخلاق، وسُحق الفقراء والمحرمون بتلك البربرة.

لم يكن الفقراء المحرمون والفلاحون موضع إعاقة سيادة أصحاب الرساميل، بل كان العسكر هم عقبتهم الكأداء وحصن الفقراء المحرومين وعصا الحاكم القوية وسنده المتين، ولطالما تمكن أصحاب الرساميل (التجار، المرابون) من كسر عصا الحاكم، بقي عليهم تحطيم حصن الفقراء والمحرومين المتجسد ممن بقي من العساكر المتمثل بالضباط والقادة، ومقتل ضباط الإنكشارية وقادتها المال والنساء، وهاتان الوسيلتان من أسهل الأشياء التي يُقتحم بهما أبواب التخريب والتهديم، ولاسيما أن ضباط الإنكشارية وقادتها أصلاً من ذوي النفوس الدنيئة ويفتقرون للكرامة، وبهذا يكون قد تحقق لأصحاب الرساميل تحقيق ما يصبون إليه ويتطلعون لتنفيذه بأقل الخسائر وابخس الأسعار، ولهذا سُحق المواطن، وأُهين الفقير وشُرد المحروم على أبواب الشركات ونوافذ المعامل يتلمس كسرة خبز، واتجه الفقير لإنجاب الأطفال، في حين وقفت آهة المواطن في حلقه حتى قيام الساعة، أما أصحاب الرساميل (التجار، المرابون) فقد فرغوا الساحة من عائق أو حاجز، ولهذا شهدنا خلع سلطان وإعدام آخر، وسمعت الرعية فتاوي الخلع وفتاوي الإعدام، مما أكد انسياق الدولة العثمانية بسرعة إلى حتفها دون تعثر.

والسؤال الذي يطرح نفسه، ما معنى طبقات الدولة؟

إن ملكية الأرض تشكل عاملاً مهماً في تحديد الطبقات، فإذا كانت الأرض (مؤممة) بمجملها لصالح الدولة، فإن البنية السياسية المقامة فوق القاعدة الزراعية في هذه الحالة تكون محكومة باسم الدولة، لأن القاعدة الإنتاجية لجميع المجتمعات القديمة كانت مرتكزة إلى الاقتصاد الزراعي، ولهذا فحينما تكون الأرض للدولة

اسماً (أي بعيدة عن التأميم)، فإن الناس الذين يعيشون على الاقتصاد الزراعي من الفلاحين والمزارعين يشكلون طبقة يمكننا تسميتها (أهالي وسكان الدولة)، أما الناس الذين يعيشون على السياسة الزراعية فإنهم يشكون طبقة الدولة الأخرى، ولهذا نلاحظ أن طبقات الدولة العثمانية قد تجمعت في أربعة أقسام:

١- **العلمية**: وتضم رجال الدين (الشريعة والفقه) والحقوق.

٢- **السيفيّة**: وتضم رجالات الحرب (حملة السيف) أو حملة البنادق مؤخراً.

٣- **الملكية**: وتضم رجالات النظام السياسي.

٤- **القلمية**: وتضم رجالات النظام الاقتصادي.

إذا كانت الطبقات مكونة مما ذُكر سابقاً، فما معنى نفوس المملكة ومما يتشكلون؟

لم نعمد للقول إن البشر الذين يخضعون لنظام سياسي ما، يشكلون نفوس الدولة، فالمجتمع مكون من الاقتصاد السياسي للزراعة والأرض، وهذا يعني أن الدولة دولة زراعية، لأن الدولة هي نتاج غير مباشر للأرض أو الزراعة، وبذلك تكون نفوس المملكة مكونة من الفلاحين أو الرعية أما أرباب الرساميل من التجار والمرابين فيشكلون الأوساخ المعششة في المجتمع العثماني أو غيره كما قال كارل ماركس عن يهود بولونيا، ويندمج الحرفيون تلقائياً بالفلاحين، وبناء على ذلك فإن الأرض المملوكة تنقسم بموجب الفقه إلى قسمين وذلك تبعاً لديانة المنتجين.

١- تُعرف الأراضي المملوكة العائدة للمسلمين باسم (الأراضي العشرية) لأنها مكلفة بأداء نسبة العشر فقط للدولة.

٢- وتُعرف الأراضي المملوكة العائدة لغيرة المسلمين باسم (الأراضي

الخراجية) لأنها مكلفة بأداء ثلاثة أنواع رئيسة من الخراج.

بقي علينا القول إن بنية الدولة العثمانية أساساً مكونة من طبقة العسكر والفلاحين الذين يخضعون لنظام العسكرة، إلا أن توسع الدولة، وعجزها عن الالتزام بالطروحات السياسية جعلها تشكل مجتمعاً عثمانياً مزيجاً من (الملك والشريعة) فالملك مدعوم بفئة عسكرية تشد بعضها أزر بعض، وشريعة إسلامية مدعومة بقرآن كريم وأحاديث نبوية، وإذا كانت فئة العسكر قد حققت فتوحات واسعة، وبفضلها توسعت أملاك السلطان، فإنها ضمنت بذلك لنفسها الهيمنة ولاسيما بعدما منح السلطان زعامتها حق استيفاء الخراج من بعض الأقاليم لقاء الخدمة العسكرية، منح البصاصين المرتبطين به وبعسكره حق جر المواطن وسجنه وتعذيبه لأتفه الأسباب إضافة إلى مراقبته وعد تحرك رموش عينيه، ومع مرور الزمن وبفعل الامتيازات تحولت فئة الضباط والقادة من محاربين إلى ملاكين وتحول البصاصون إلى فئة تآمرية على السلطان وعملاء شرعيين لأصحاب الرساميل، وقد نتج عن هذه الملكية اللاشرعية تباعد ما بين العسكر والرعايا، وسَهُلَتْ مهمة التخلص من السلطان الذي قد يستفيق ضميره يوماً ما. ولهذا ملأ العساكر مراكز الحكم والإدارة في الدولة، وتحول صنع القرار إلى عملاء أصحاب الرساميل، في حين تحمل أفراد الرعية من مسلمين ومسيحيين دفع المكوس وحُرموا حق المشاركة في إدارة الدولة، ومع نهاية القرن السادس عشر حل محل طبقات الفتوحات من العسكر والبصاصين طبقة عسكرية جديدة مؤلفة من فيالق العبيد التي غدت جزءاً فعالاً من الجيش الهمايوني، ونتيجة للمراحل التي مرت بها الإنكشارية من تدريب وتعليم في مدارس القصر، تبضعت بعد تخرجها من تلك المدارس في مؤسسات الدولة، فعمل بعضهم في الجيش وبعضهم الآخر خدماً في القصر أو موظفين كباراً حيث تسلم بعضهم منصب الصدر الأعظم، وبمرور الزمن فقدت تلك الفئة روابطها القديمة سواء

بالجندية أم باعتناق الإسلام أم بالتربية التي أُنشئت عليها، ولم يعد بمقدورها اكتساب روابط جديدة، لأن هؤلاء العبيد لم يكن يسمح لهم بالزواج، وإذا تزوجوا فإن أبناءهم محرومون من جملة من الحقوق أهمها عدم الانخراط في سلك الجندية، ولكنهم تميزوا عن الرعية وطبقة العسكر بأنهم ظلوا أس الجماعة التي تكن ولاءً صادقاً للسلطان الذي غدا ألعوبة بأيدي نساء أوربيات، وفي هذه الظروف غدا القصر العثماني (السراي الهمايوني) أشبه بالقبر الأبدي لصراع طبقي محتدم داخل المجتمع العثماني الذي يعاني هو الآخر من عدة أمراض طبقية وقومية ولغوية ومذهبية ناهيك عن العرقية، وقد نتج عن هذا الصراع خلق هوة عميقة بين فئات الشعب المشكل للمجتمع العثماني من ناحية ومؤسسة القصر العثماني وممثليها من ناحية أخرى. ولهذا انهارت المؤسسة الاجتماعية التي كانت تتم من خلال سلوكية الولائم والحفلات التي كانت سابقاً تسهم فيها غالبية عظمى من أفراد المجتمع العثماني تقريباً، لأنها كانت تُجري بصورة أكثر انسجاماً مع التقاليد التركية القديمة، ولم تكن لتنتهي إلا بعد إجراء احتفالات شبه منظمة ومبرمجة واستضافات قد تمتد أياماً ويشترك فيها أكثر البكوات، كما كانت تقام موائد خاصة بالعساكر المتميزين وبالمدنيين البارعين (ما يعادل الآن أبطال الإنتاج) لاستضافتهم جميعاً.

إن زيادة التفسخ الاجتماعي وبروز التفاقم الطبقي حول الولائم إلى ما يشبه خلوه خاصة برجال الدولة، تُمارس فيها كافة أنواع الموبقات ممزوجة بترف لا حدود له، وعلى حساب خزينة خاوية وسلطان ضعيف وشرف نسائهم ء وشرف نساء الفقراء فاتسعت دائرة الفحش، وغدت المحصنة خلقياً تقريباً غير موجودة نهائياً، وكان كل ذلك يتم باسم السلطان، حتى زوجات السلاطين وزوجات القادة وكبار الضباط والصدور العظام طالهم هذا العهر المنظم، واستبعد صغار الجند والرعية بآن واحد، ولم يعودوا يسمعون بحدوثها إلا من خلال المهاترات الكلامية

التي كانت زوجة مسؤول ما ترددها بعدما فقدت زوجها في كمين سياسي دبره عشاق محظيته الخاصة، أو من خلال أطباق الموائد المنقولة على جياد سلطانية.

لم يقتصر الأمر في التفسخ الاجتماعي وبروز التفاقم الطبقي على الموائد والحفلات، فحتى يوم الجمعة الذي يحضره سائر المسلمين إضافة إلى الصلوات الخمس اليومية، فقد رونقه ومضمونه فالسلطان الباديشاه أقام جامعاً خاصاً به وبأتباعه بغية صرف المؤسسة الدينية عن مراقبته ومراقبة أجهزته الحكومية وخلانه.

إزاء تحجب السلطان عن الرعية، عمدت المؤسسة إلى تحويل ثلاثة أرباع الخطب الدينية إلى دعاء لجلالته السلطانية، وفوق هذا سلط البصاصون لمراقبة الخطباء ومراقبة مدى المديح والدعاء اللذين يكالان لجلالته، وبذلك يكون السلطان وإدارته الحاكمة قد انزلوا القصر والدولة عن ظهور الجياد، مما جعل سلاطين بني عثمان عاجزين عن الخروج من دائرة الخطأ الذي وقعوا فيه، وغدت الجياد السلطانية التي كانت تحمل القصر والدولة على ظهرها لا معنى لها، وأصبحت تحمل راية الولاء بدلاً من راية الجهاد، وخطبة الصلوات بدلاً من التمجيد بالبطولات التي حققها السلطان وقواه العسكرية إلى دعاء وتمجيد وتسبيح لشخصه، فماتت النخوة الإسلامية التي كانت تمتطي صهوة الجياد متنقلة من غزوة إلى أخرى، وهُجرت خيمة الشورى وخيمة الأنس وسارع أصحابها ليدفنوا أنوفهم في أوحال البيوتات المهربة عند أطراف المدن والقريبة من أكوام النفايات، وتحولّت أرباض العاصمة إلى أوكار مليئة بالموبقات والمشروبات الروحية التي رفدت القصر وأوكار الدعارة داخل المدينة باحتياجاتهم الضرورية من...

إن تزايد الفقراء وتشديد المراقبة عليهم وعلى رعية السلطان حوّل الأرباض إلى أوكار فعلية للصوص وقطاع الطريق، فاختلط الحابل بالنابل

وسرت التهمة على جميع سكان الأرباض، ولتذكير المواطنين بقوة الجيش السلطاني، كانت القوات السلطانية تهاجم تلك الأرباض وتصادر ما فيها، وتجر معها مئات الفقراء حيث يساقون إلى السجون.

إنّ هجر الخيمة واستبدالها بالقصور اقتداء بالأباطرة البيزنطيين، أسهم في تعميق الفساد وتجسيد اللهو وتأصيل العهر، لأن العثماني لم يكن يعرف القصور وسحرها، لأنه كان قد اعتاد على مجالسة أقرانه ومؤيديه في الخيمة، فزعيم القبيلة كان يشعر بوجوده في الخيمة كزعيم وبالتألق والتباهي بين المجاهدين الذي يحيطون به، فهو طوال حياته أي (العثماني) كان يعدّ تشييد القصور منافياً تماماً للأخلاق والدين، أنها بؤرة للفساد ومفسدة للأخلاق والدين، ولهذا وخلال المراحل الأولى لقيام الدولة العثمانية واظب على بناء المباني العامة من جوامع ومدارس وطرق وجسور وخانات وحصون وحمامات بدلاً من القصور والخصخصة التي تفرضها، إلا أن زواج السلاطين الأوائل من نساء أوروبيات، هيأ للسلطان الحاكم السماح بإقامة قصر على شاكلة القصر الذي كانت زوجته تقطنه وتربت بين جدرانه، ثم تلتها منافسة عثمانية بين السلالة العثمانية ذاتها، ولهذا اتسعت دائرة الفساد في الدولة، هذا الفساد أسهم في إقامة خلط عام شمل كافة المؤسسات العثمانية، فعمت الشعبية الفوضوية حتى في التعليم، فقُتل الإبداع، وغدت المؤسسة التعليمية والعسكرية كلتاهما تفتقران إلى إبداع متزن مقرون ببرامج شاملة لكافة المهن، فخلت المؤسسة التعليمية من علماء ومفكرين وحُرمت المؤسسة العسكرية من قادة وخبراء عسكريين، كما أن الأوسمة والنياشين التي غلقت على صدور ضباط وقادة القرون السابعة عشرة وما بعد، كانت أوسمة امتيازات شرفية ونياشين طاعة وولاء، جاءتهم بفضل جارية أو غانية لعوب، ولم يحاول أي منهم القيام برحلة إلى أوربة لإجراء دورات اطلاعية على الأقل وليس تدريبية، ولهذا فإن معلوماتهم العسكرية تمحورت

حول التلاعب بالألفاظ التي تمجد بالسلطان الحاكم.

أما الرعية فقد ازدادت أوضاعها الحياتية سوءاً، فالاقتصاد الزراعي أكلته الآفات الزراعية كالجراد والأمراض الأخرى، علاوة على الضرائب التي تُزاد عليه يوماً بعد يوم، والأتاوات التي يُرغم الفلاح على دفعها بحجة حمايته وحماية محاصيله، كذلك فإن أسواق البيع والشراء (البازار) سيطرت عليه فئة من المسؤولين الذين تقاسموا الأسواق الرئيسة في جميع المدن والقرى، ونصّبوا أنفسهم زعماء، ناهيك عن العهر الذي مارسه البصاصون على الفلاح الجاهل للتعليم، ناهيك عن فجور كم هائل من مسؤولي الدولة الذين يسخّرون قدراتهم لخدمة أصحاب النفوذ والجاه، ولهذا صار النهب مشروعاً والرشوة هدفاً والمرأة المبتذلة وغير المبتذلة وسيلة لإرواء النهم الجنسي المفتعل لتلك الذئاب البشرية المسعورة*.

لم يكن السلطان بأكثر من مسكين مرفّه، سيء الحظ والطالع، فإذا نجا من فتوى عزله، فهو لن ينجو من السجن في الغرفة الحديدية المعدة لأمثاله، علماً أنه قد قضى فترة حكمه أسير غرائزه الجنسية التي لا يحاسب عليها، ولزيادة نهمه الجنسي. كانت فئة الحرس القديمة وزبانيتهم، قد كلفوا فريقاً طبياً بالبحث عن دواء يمنحه القوة الجنسية، وحينما توصل الفريق الطبي إلى إيجاد العلاج، تدافع مرافقو السلطان وقادته لتناوله أسوة بسلطانهم، فغدا القصر مؤسسة

---

*- يؤكد غالبية علماء الاجتماع أن الإفلاس الإداري والعسكري يسفر عنهما تعرض المجتمعات المصابة بفجور المسؤولين وأصحاب الجاه والسلطان إلى ما يسمى بالعهر العام، حيث تفقد معظم القوى الاجتماعية وحتى السياسية صوابها، وفي هذه الحالة يصعب تميز أي منحى من مناحي حياة المجتمع، كما يصبح الفساد ظاهرة طبيعية، وتصبح الرشوة ظاهرة ضرورية لا غنى لأي مواطن عنها.

للدعارة، وتبارى أولو الشأن بتعداد ما يمتلكونه من محظيات، لدرجة أنهم تبادلوا المحظيات فيما بينهم.

أما العمال والفلاحون فقد هجروا القرى وتدافعوا إلى استانبول مقر بأي تخت (العاصمة) للبحث عن عمل، وإذا حالف الحظ أحدهم فقد يعمل يوماً في الأسبوع، قد يكفيه لإطعامه بقية أيام الأسبوع، ولهذا غصت الأزقة والشوارع حتى المقاهي بالعاطلين، وتوزع الحمّالون على مفترق الطرق الرئيسة في العاصمة، وتزاحمت الفتيات للعمل في البيوت بأقل الأسعار، وبعد فترة بدأت الفتيات يهجرن بيوت أسيادهن للعمل في الملاهي الليلية، فعوضاً عن الفرفشة وهز الخصور والنهود هناك الأجر المغري لقاء تقديمهن المتعة الجنسية فالتقين مع الدعوجية الذين يكيلون المديح للسلطان، لأن كليهما في خندق واحد، الراقصات يهززن خصورهن ونهودهن والدعوجية يهزون ألسنتهم، أي هز ورقص وفرفشة وجوع وقهر وسجون ملآى بالشرفاء، وهكذا غدا المجتمع العثماني، مجتمع ترهل وفساد وعهر بدلاً من متابعة المسار على نهج السلاطين الأوائل.

إذاً: لقد سقط الفرسان الشجعان عن جيادهم، ونقلت مهمة الجياد من الحرب إلى المؤسسة الخدمية، ومزقت الدولة إلى طبقات، وتهالكت الطبقات في دهاليز المحسوبية فتزايد عدد الفقراء بحيث غدوا يشكلون ٩٨% وتوافد الغرباء إلى الباي تخت (العاصمة) للمشاركة في تشييع المجتمع العثماني الذي أعلن إفلاسه وعجزه عن مسايرة الواقع، وتخفى القادة في ثياب التجار، وعقدت صفقات التنازل عن المكتسبات، فعلل السلطان الحاكم مصابه بعبارة (لا حول ولا قوة إلا بالله) وأردف عليها عبارة (هذا قدرنا)، فحمّل الله مسؤولية المصاب الذي نزل به، واتهم القدر بالتحيز لصالح الغرب الأوروبي.

إن بناء الدولة العثمانية تم عبر قنوات حضارية معقدة الفهم شبهها الباحث

التركي حكمت قفلجملي بقوله: (فلنتصور الفخذ العثماني من عشيرة قايي الذي توغل مثل (الذئب) بين (قطعان) الحضارة ليتحول على الفور إلى (راع) لهذه القطعان، إن الواقع نفسه قد أخذ تلقائياً ودون اتباع لأية خطة مدروسة لدولته).

وواقع الأمر، فإن الدولة العثمانية، لم تكن إلا جهازاً معززاً بالقوة المسلحة والسجون الحديدية، ولتأكيد النزعة الفوقية ووحدة القرار، فقد عمدوا إلى فصل الجهاز عن المجتمع العثماني، وحولوا القوة المسلحة إلى عامل ضغط قسري على هذا المجتمع وعامل إرهاب مخيف، لأن التنظيم العشائري لقبيلة قايي منذ البداية كان تنظيماً عسكرياً صارماً، ومع تحقيق الانتصارات وإرغام الخصم بدأ هذا التنظيم بإعلان انفصاله عن جماهيره، مكوناً قوة استقلالية خاصة به لدرجة أنها حولت قوة المجتمع المنتجة إلى آلة سلاح بيدها، تستخدمها عند الضرورة، وتطرحها جانباً متى شاءت، وفعلاً أُهملت آلية المجتمع عندما توقفت الفتوحات ولكن المسألة الإرهابية التي مارستها تلك القوة المسلحة ضد المجتمع لم تتوقف بتوقف الفتوحات، بل ازدادت ضغطاً وإرهاقاً للجماهير، وتفننت في اختلاق التهم وتنوعها، فملأت السجون، وأنزلت العقاب بها، لدرجة أن قسماً كبيراً من السلاطين نالهم العقاب على يد تلك القوة.

إن شكل العقاب المعتمد في الدولة غالباً ما يحدد صفاتها ومميزاتها، فالعقوبة الجسدية تدل عبر مختلف المراحل على التقليد البربري، أي أن المجتمع الذي يعتمد هذا التقليد لم يصل بعد إلى تكوين الدولة، وفي ذلك تعبير عن الشراسة وميل الحاكمين إلى العنوة والقسوة، والإعدام وقطع الرؤوس دليل على اعتماد المجتمع مبدأ القوة تجاه المخالفات الشرعية بغية الوصول إلى تكوين الدولة، أما الحكم بالسجن والسماح للقانون بالسيادة في تنظيم المجتمع عبر قنواته فهو يدل على قيام الدولة، أما التهم وتشويه غالبية المجتمع ووصفه بمعاداة الحاكم بحجة الثورة عليه، فهذا يدل على ترهل الدولة وضعفها وتوزع السلطة

بين أفراد حاشية الحاكم. وفي هذه الحال تصبح الرشوة مظهراً طبيعياً لا تتأفف الجماهير منها، لأن الواقع الفاسد فرضها، ويغدو البغاء وسيلة المتملقين للوصول إلى السلطة وتولي مناصب مفصلية، كانت سابقاً محرمة عليهم قانونياً.

وهكذا نلاحظ أن المجتمع العثماني تحول إلى مؤسسة عسكرية قبل أن يكون دولة، وبعد تحوله إلى دولة، تحولت الدولة إلى مؤسسة عسكرية، ومع توقف الفتوحات وفساد النظام الداخلي للمؤسسة العسكرية، تحولت إلى حفنة من الرساميل تمارس التجارة الداخلية على حساب أنظمة الدولة مدعومة بقوة رأسمالها ونفوذها ومستفيدة من ترهل الدولة، وبغية بسط نفوذها وفرض جبروتها، أخذت تتدخل في شؤون كافة مؤسسات الدولة متذرعة بانتصارات سابقة كانت قد حققتها أو شاركت في تحقيقها ولاسيما في توزيع المناصب على أتباعها سواء أصغرت هذه المناصب أم كبرت، ولتوريث أبنائها مكاسبها، ابتدعت مصطلحات قاتلة وذلك لقطع الطريق على الشرفاء وابنائهم مثل :المغضوب عليهم، المشاكسين، أصحاب الألسنة الطويلة وغيرها.

لم تكتف زعامة المؤسسة العسكرية بفرز طبقات المجتمع وتهميش الشرفاء والمخلصين من العثمانيين، بل تمكنت من تعميم المسألة الجنسية حيث أصبحت مسألة مشروعة لا يحاسب القانون عليها، ولهذا فقد مورس اللواط كظاهرة ترفيهية يتلذذ بها أصحاب النفوذ فصدئت الأسلحة في مخازنها، وتآكلت السفن الحربية في مرافئها، وجمدت المشاريع العسكرية في أذهان مخططيها، وتحولت مدارس التدريب إلى دائرة للتنبلة (الكسل) وسرت ظاهرة عقد ضباط الإنكشارية لصفقات وهمية، بغية زيادة رصيدهم في الدول الأوروبية التي اعتمدت نظام البنوك.

لا يتصور القارئ للتاريخ عامة والعثماني خاصة، أن بطانة السلطان والحرس القديم كانتا غافلتين عن تقلّب الزمن وبروز مفاجآت قد تطيح

بمخططاتهما، لقد حسبتا للزمن ألف حساب وللجياع مليون حساب، وذلك من خلال الزعامات المذهبية والقبلية والعشائرية وكبار الضباط المتقاعدين ممن يتمتع منها بشعبية ولو جزئية.

أما الزعامات المذهبية فقد أُغرقت في مستنقع المنافسات، فتركوا لها مسألة صراعاتها الداخلية بعدما هيؤوا للسفلة منها التطلع إلى تولي الريادة، أما الزعامة القبلية فقد شغلت بممارسة الأمور التجارية الداخلية داخل مناطق تواجدها، ولهذا غرقت القبائل في مشكلاتها، غافلة عما تفعله بطانة السلطان والحرس القديم.

أما مسألة الضباط الكبار المتقاعدين، فقد كلفوا السلطان بشرائهم من خلال توزيع الأموال عليهم في كل مناسبة دينية ووطنية، وقد اكتفى هؤلاء بالأموال التي ترسل لهم، في حين تطلع بقية زملائهم إلى وصول مبالغ مالية لهم، وقد ظلوا يترقبون وصول حصتهم من عيد لعيد ومناسبة لمناسبة، وحينما بلغ اليأس مبلغه منهم، كانت الأيام والليالي قد هدأت من حماسهم وقتل الخوف بقايا شجاعتهم، فأحالوا قضية إهمالهم إلى الأيام.

أما تطوير الدولة وتحديث مؤسساتها، فقد تولى أبناء ضباط الإنكشارية وقادتها عقد الصفقات الخارجية، وأقام هؤلاء معامل وهمية من مدن الإمبراطورية، وشكلوا حولهم بطانة بلطجية بإمكانها سحق كل مجتمع أو شاك، وبذلك أحاط أصحاب الرساميل بدولة السلطان من مختلف جوانبها وعلى كافة الأصعدة، ولهذا لم يبق من النظام إلا اسمه ومن سمعة السلطان إلا تاجه ومن الإنكشارية إلا تجاوزاتها ومن التجارة الداخلية إلا توافهها ومن المواطنية إلا هيكليتها ومن الإسلام إلا أذانه، ومن التعليم إلا كتبه ومن ضبط الأمن إلا بطشه، ومن السياسة إلا مراسيمها ومن الشعارات الوطنية إلا عباراتها، ومن الإنسانية إلا هيئتها.

لقد أمات أصحاب الرساميل يساعدهم بطانة السلطان والحرس القديم في الدولة العثمانية الحق والعدالة فأعدموا الكرامة، وهتكوا إطار الشرف، ومزقوا عرى البنية الاجتماعية، وشردوا الطفولة، ونهبوا العفوية، وباعوا الحرية، وسلخوا جلد الديمقراطية، ولتأكيد انهيار الدولة العثمانية هتكوا العرض وباعوا الأرض.

٢ – الخارطة السياسية: وفيها يتجلى ضعف الدولة العثمانية ولاسيما بعدما تخلى السلطان عن الإدارة وسلّمها إلى الصدر الأعظم تسليماً رسمياً، فتأكدت بذلك مسألة الانهيار المستقبلي للدولة العثمانية التي ترامت أطرافها.

إن غياب السلطان عن إدارة إمبراطوريته، أفقده القدرة عن تحديد ممالكه، ولاسيما بعدما غدت الإنكشارية تنسحب من ساحات القتال، واضطر السلطان مرغماً للتسلل خلسة لتوقيع معاهدة إذعان مذلة.

إن ضياع الخارطة السياسية للدولة العثمانية ليس مرده الضعف الذي تنامى إثر إغلاق غرفة العرض وتحجب السلاطين، بل يعود إلى التوسع العشوائي الذي حققه العثمانيون خلال مراحلهم الأولى، لأن اكتساحهم للمناطق البيزنطية اتسم هو الآخر بعشوائية القوة التي هدمت أسس البيزنطيين كانوا قد فقدوا مقومات دولتهم منذ زمن غير قصير فورثّوا القوى العثمانية تراثاً ضائعاً، وأسساً تائهة بين أقلام الإداريين فيها والقوى الاقطاعية التي أدت دوراً في تجسيد هذا الشتات المختل والمضطرب، مضافاً إليه الصراع الداخلي داخل السلطة.

إن جميع الدراسات التاريخية والاجتماعية تؤكد أن الضياع قلما يكون مقتصراً على جانب واحد، بل يشمل مختلف النواحي التي تشكل هيكلية الدولة الطامحة لتوسيع حدودها الجغرافية على حساب الآخرين، ولاسيما إذا غلُب على

قادتها صفة العشوائية والسياسية والاجتماعية ثانياً.

أي أن القاعدة العريضة والواسعة هي المملكة (البلاد) في كلا الخريطتين وسواء أكانت البنية الفوقية هي الدولة أو العاصمة (مركز العرش).

إن جهاز الدولة العثمانية جهاز بسيط وقليل التكاليف إلى درجة يصعب معها مقارنته مع نظيره اليوم، فضلاً عن ذلك فإن هذا الجهاز يعمل وفق مبدأ الديمقراطية المركزية، (إذا صح التعبير). ولهذا فإن الوحدة والمركزية تتجسدان في الشخص الأوحد المعرف باسم (الباديشاه)، ولكن الباديشاه يبدو كما لو كان يحكم دولتين لا دولة واحدة هما.

١- دولة المركز (دولة العاصمة).

٢- دولة الريف (المملكة- البلاد)*.

*- حكمت قفلجملي، التاريخ العثماني .وضّح ذلك في مؤلفه، التاريخ العثماني وقد حلل ذلك بعقلانية متميزة وللمزيد ، ص ١٢٠-١٢١

٣- بنية المجتمع العثماني:

من الجائر القول أن القبيلة التركية الهائمة لم تكن تتطلع إلى مجتمع خاص بها، وكان جُلّ اهتمامها منصباً على الاستقرار، ليضمن لها الهدوء وعدم الترحال ثانية، ولنقل إن الأقدار تدخلت، وأُقيمت الدولة، ولكن بشرط إثبات وجودها ورد جيرانها، وقد تحقق ذلك بفعل عوامل وظروف عدة، وقد نتج عن ذلك ولادة المجتمع العثماني وتعمق أيضاً بفعل خلو الساحة الأناضولية من كل سيادة.

لم يكن العثماني بأكثر من بدوي متنقل ليس لديه بنية تاريخية واقتصادية واجتماعية تؤهله للتفكير ببناء دولة جديدة، إلا أن ما يمتلكه من تراث بدوي مؤطّر بعادات وتقاليد ونظم مكنّته من اكتساب حيّز كبير من بعض النظم العائدة للحضارتين الإغريقية، الرومانية المنهارة من جهة والعربية – الإسلامية المضطربة أيضاً، وتمكن بفضل حرصه على وحدته وإثبات وجوده من إقامة مجتمع ذي بنية تركيبية وخاصة بعدما أعلن صراحة تحديه لظروف الدولة البيزنطية إسوة بالمجتمع الإسلامي الذي انتصب صامداً في وجه الحضارة الرومانية.

وهكذا تشكلت الدولة العثمانية وتكاملت أطرها ولاسيما بعد سقوط القسطنطينية، وتنامى المجتمع العثماني وسط المستجدات الجديدة معلنا وجوده من خلال زيادة توسع نطاق دول المدن التي يتجسدّ فيها أس الحضارات الأولى، ولكن من خلال سمتين بارزتين هما:

١- سمة دولة المدينة (العاصمة) التي تحتفظ بتراث الحضارة بصورة شبه كاملة.

٢- سمة القادة التي تحافظ على تقاليد الأصالة (أصحاب الأرض الأوائل

"أغنياء روما وقريش مكة")[1].

لقد قلّد العثمانيون وبصورة عفوية الزعامة البيزنطية ولكن من خلال الزعامة العسكرية العثمانية، وتحول القائد العسكري العثماني إلى إمبراطوري شكلاً ومضموناً ولكن تحت مصطلح الباديشاه[*].

أما القوى العثمانية الأخرى التي تنضوي تحت إمرة الباديشاه، فقد كانت مؤلفة من كل الجماهير الشعبية والمعروفة تاريخياً باسم الرعية المجزأة إدارياً إلى ما يسمى طبقات الدولة. ولهذا نرى أن طبقات المجتمع العثماني كانت متمركزة في العاصمة(الباي تخت)، وقد تجسد هذا التمركز من خلال بابين رئيسين شكلا بنية المجتمع العثماني.

١- الباديشاه.

٢- طبقات الدولة.

١- **الباديشاه:** عرفت الحاكمية العثمانية مركزية شديدة متميزة عن غيرها من الحاكميات التي سبقتها، فالحاكمية العثمانية كان تدار من خلال عادات وتقاليد، رغم تطور أنظمتها فيما بعد، لأن الباديشاه كان يشكل أس الدولة العثمانية وجوهرها، وليس لدى الطبقات الأخرى سواء أكانت عسكرية أم مدنية أحقية التدخل في هذا الجوهر تحت أي ظروف ومهما كانت الأسباب، ولهذا فقد حُق للباديشاه إقامة ما يشاء من دوائر رسمية ملحقة به أصلاً، وبناء عليه فقد أُلحق بالباب الأول إضافة إلى مقر الباديشاه السراي والديوان.

إذا وبناءً على المميزات التاريخية للباديشاه، فإن بنية المجتمع العثماني قد تمحورت بشكل أو بآخر حول الباديشاه، وتأكدت بذلك الصرخة الأخيرة للملكية التاريخية التي أطلقها الملك الفرنسي لويس الرابع عشر عندما قال(أنا الدولة

---

١ - حكمت قفلجملي، التاريخ العثماني ص ٢٢٧- ٢٢٨.

والدولة أنا).

على ضوء صرخة الملك الفرنسي وأسس الدولة العثمانية، ماذا بقي للجماهير الشعبية في فرنسا التي يحظى قسم كبير من أفرادها بحيز من القراءة والفهم والمعرفة، وإذا كان حال الجماهير الشعبية الفرنسية في ظل هذه القدسية الألوهية، فهل للمجاهدين العثمانيين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة والمعرفة، أي شيء يتعدى العبودية؟ وماذا بوسعهم فعله؟ وهل لنا إلا أن ننظر إليهم بنظرة مثيرة للشفقة كونهم دمى بشرية تحركهم فرمانات السلطان القابع في سراي تخصصي وديوان أبكم ينفذ وبسرعة إيماءات الباديشاه [٢].

إن قراءة واعية لبيئة المجتمع العثماني تسفر عن نتيجة واحدة حتمية مفادها أن هذه الجماهير ليست إلا رقاً أسود في ظل مركزية الباديشاه، وبمرور الزمن لن يكونوا أكثر من ذلك، كما ندرك أن الباديشاه رغم الميزات التي يتحلى بها ليس إلا رجلاً مسكيناً مرفهاً سيء الحظ والطالع فهو حاكم دون محكومين وأب دون أولاد وزوج دون زوجة، حرمته مركزية التقاليد والعادات المتأصلة والنظم المكتسبة من الآخرين من أبسط حقوقه الإنسانية المؤطرة ظاهرياً بصفة المبالغة ببعض الحقوق يمكننا عدّها حقوق حيوانية لا تتعدى الأكل والشرب والمتعة الجنسية، في حين حُمّل مسؤولية الانهيار فألقته عجلة التاريخ في أتون الرجم وسلخ الجلد في حال عدم بتر رأسه ببلطة جندي غريب عنه لغة وعادة، وبإقامة الديوان الهمايوني ازداد السلطان مراقبة وملاحقة، وبالقصر ازداد سجناً ولكنه سجن مزخرف حافل بخدم وحشم وعبيد، لا يستطيع تحديد من قاتله.

إذا كانت أنظمة الدفشرمة تنص على جمع الشبان المسيحين بين أعمار تتراوح من سن ٨ – ١٨ سنة فإن الباديشاه قد ينتزع بعد ولادته بساعة أو ساعتين، وقد حرم من أبيه الذي قُتل هو الآخر ومن أخيه الذي قتله هو بناءً على تشريع القانون الذنبي الذي أقره محمد الفاتح، ومن ابنه ليربى على أيدي

المحظيات اللواتي غص السراي الهمايوني بهنّ.

وهكذا كان السلطان العثماني الذي أُحيط بديوان وآغوات ومحظيات ووصيفات وخدم وحشم وخصيان سود وبيض ونساء أوروبيات درّبن على تقييد السلطان تقييداً معنوياً من خلال مواصفاتهن الجسدية وألسنتهن الطرية وكلماتهن المعسولة، والباديشاه حرم من هذا وذاك، وساعدته الظروف على استلام العرش، فلماذا لا ينعم بما بين أيديه، فهو لا يعرف متى تغضب الإنكشارية منه ويفتي الإسلام بخلعه على أقل تقدير.

وواقع الأمر، فإن السلطان العثماني (الباديشاه) قد تعرض إلى عملية غسل دماغ بتخطيط مدبر ومبرمج محلياً أو دولياً، ولكن الفرد العثماني كان هو الآخر مصاب بمرض – إذا جاز لنا قول ذلك– غسل الدماغ قبل حاكمه الباديشاه، لأنه كان مقتنعاً بأن ما من شيء أسمى واسعد وأجمل من الباديشاه، في حين أفادت بعض مذكرات الباديشاهات بأنهم في ظل سراياهم وديوانهم من أكثر الناس تعاسة وشقاءً.

أما بشأن السراي الهمايوني فخير من يعبر عنه الكاتب والمؤرخ التركي حكمت قفلجملي بقوله: "إنه صرح الانقسام الطبقي الشامخ ومقبرة هذه الدنيا، إنما يشاد على صليل سوف تقاتل الأخوة في المجتمع العثماني المترهل الذي غرق في وحل الإقطاع ويجري تطوير هذا السراي بحماس على أشلاء البيزنطيين وبالاستناد إلى خلق عادة قيام الأخ بشرب دم أخيه، ويتحول الباديشاه الرجل التابو (محرم اللمس) إلى ألعوبة بين يدي القصر المحاط بجو من التابو (التحريم) وهذه الألعوبة المخيفة والمثيرة للشفقة في آن معاً تعامل على أنها "شعرة من اللحية" وقد لفت بسلسلة وطبقات من الأقمطة التي أعطيت أسماء الغرفة الخاصة (المكتب الخاص) والاندرون والبيرون وما إليهما[1].

ويضيف المؤرخ حكمت قائلاً: "ولكن الباديشاه فزّاعة البساتين والكروم يضطر إلى الاعتماد على رؤساء الحجّاب الأتراك في البداية وعلى آغوات دار السعادة خدم الحريم فيما بعد للدفاع عن نفسه وحمايته حتى "إزاء طبقات دولته" هو"[٢].

لم يكن العثمانيون وحدهم من اهتم بزخرفة قبور سلطتهم (السراي الهمايوني) فكل الحضارات القديمة أقامت مقابر أنيقة لحكامها، ومن خلال القصور يمكننا قراءة حضارة شعوبها وصفة حكامها، ومميزات جلسائها، إلا أن قصور العثمانيين فاقت ما سبقها من حيث عدد سكانه وجواريه ومحظياته، كما حفلت بالمحرمات والمحظورات الأخلاقية والإنسانية، وفيها جانب رحماني ومنعطف إنساني، وفيها صرح الظلم والقهر، ومنها صُدّرت الدكتاتورية إلى خارجه لتصل أقصى الولايات شرقاً وغرباً.

فإذا استمرت الدولة جهازاً احتكارياً على الأرقاء والعبيد، يملكون أسلحتها ويديرون سجونها ويترفعّون عن طبقات مجتمعهم، فإن الطبقات العليا تظل محكومة بإدمانها على ممارسة الظلم والقهر على من دونها والمراقبة الدقيقة لبعضها بعضاً، في حين تظل الطبقات الدنيا تعيش حالة إدمان من الفساد والتفسخ ضمن أقبية قذرة فرضها الواقع المتردي للدولة، إلا أنها لا ترغم على العيش في أقبية القبو القذرة، كما هو الحال عليه لدى الطبقات العليا التي أُرغمت – بسبب فسادها وسوء أخلاقيتها– على العيش في السجون المزخرفة والنظيفة للقصر الهمايوني الذي تحول بفعل انحرافها وانحراف سادتها إلى قبر دنيوي مغلق لا يدخله إلا أفرادها وخدمهم الخاصين ومحظياتهم المستوردات بحسب حاجتهم إليهن.

إن هذا العهر اللاأخلاقي المتنامي يوماً بعد يوم، لم يكن يرضي العثماني البدوي المترحل إنسان المشاعية البدائية المنعمة بالحرية الحقيقة، كما لم يكن

يتطلع يوماً إلى مجالسة النساء بهذه الصورة الإدمانية القاتلة، ولم يكن يعد مجالسته للمرأة أكثر من رفيقة يلجأ إليها لدى تكاثر الهموم عليه.

ويؤكد المؤرخ التركي حكمت قفلجملي بالقول:"إن السراي صرح لانقسام المجتمع إلى طبقات، لأن السراي حسب قوله ليس إلا فخاً مزخرفاً نصب من أجل تحول رئيس السلطة السياسية إلى عدو للشعب بحجة إبعاده عن الأمور العادية البسيطة والعلاقات الصميمية مع أفراد الشعب. فالإنسان الذي يولد هناك ويترعرع هناك لابد له من أن يجد نفسه مخلوقاً مختلفاً تمام الاختلاف عن سائر بني البشر الآخرين، والشعب ينظر إليه النظرة ذاتها".

"إن هذا الوضع موروث من التقاليد والأعراف المرتبطة بكل من الإله والمعبد لدى مجتمع ما قبل التاريخ. ففي الدول السومرية الأولى تم تأليه "روح الأبطال" ووضعها فوق قمة "الزيقورات" (المعبد) و"الزيقورات" الأول لم تكن إلا تلة مصطنعة مرفوعة من الطمى والإسفلت في وسط الأراضي المستنقعية المنبسطة في العراق الخالي من الجبال والصخور، وفوق هذه التلة الصغيرة يكون المعبد، كما يغدو الجالس داخله إلهاً. إن هذه العملية هي الرمز القدسي الأول للانفصال عن الشعب والعزلة عنه".

"إن القصور"السراي" موروث عن ذلك المعبد والشاه أو الباديشاه هو نسخة طبق الأصل عن ذلك الإله، فالطبقات الحاكمة رغبة منها في جعل سلطتها السياسية محرمة اللمس (تابو) تحت ستار القدسية المقبولة لدى جماهير الشعب، دأبت على إنزال تقاليد وأعراف الآلهة والمعابد إلى الأرض بعد أن كانت مرفوعة الشأن إلى السماوات أيام ميلادها في عهود ما قبل التاريخ، وأقحمت هذه التقاليد والأعراف في قالب القصور والشاهات".

ويضيف المؤرخ حكمت "والهدف من هذه العملية واضح تمام الوضوح، فهو يتركز على تجميد عملية انقسام البشر إلى طبقات حرة وإلى الأبد وجعلها

مشروعة ومقدسة، ففي المجتمع الطبقي أصبح الانقسام إلى الطبقات الاجتماعية أمراً ملموساً ومجسداً دون داع للحياء أو الخجل في كل من السراي والشاه".

"ذلك يعني أنه حيث يوجد السراي والشاه هناك انقسام المجتمع إلى طبقات، ويكون الصرح الشامخ والأبد لمثل هذا الانقسام الطبقي المؤدي إلى تحول الإنسان إلى ذئب يأكل أخاه الإنسان هو: السراي(القصر). والإنسان "الميت الحي في هذا القبر الجاهز" الذي يكون الرئيس الحي للدولة الموجودة على قيد الحياة يبادر إلى التهالك على امتلاك ألقابه مثل الشاه والباديشاه وما إليهما كما لو كانت أشياء لها قيمة ما"(١).

لم يقتصر الأمر على الباديشاه الذي أقام لنفسه ولمن حوله سراي لتأكيد فصله عن الرعية إذا لم نقل ترفعه، بل قلّده في ذلك الصدور العظام الذي أقاموا بدورهم قصوراً خاصة بهم فصلتهم عن الرعية وعمن دونهم، فازداد البعد وتأكد انقسام المجتمع إلى طبقات. وفيما بعد احتذت المؤسسة الدينية حذو السلطان (الباديشاه) و(الصدر الأعظم) وأقامت لنفسها سراي خاصة بالمؤسسة وليس بمفتي الإسلام، إلا أن الهدف واحد، ولكنها لعبة شيطانية قصد مدبروها تأكيد الفصل، وبذلك غدت الدولة العثمانية مقسمة إلى طبقات عليا، أعلاها سراي الباديشاه، وثانياً سراي الصدر الأعظم وثالثاً المؤسسة الدينية، وكل مؤسسة منها بعيدة عن الشعب، وتحيك المؤامرات ضد الأخرى. وقد نتج عن هذه المؤسسات زيادة عدد المهووسين بالأزياء والرتب والقصور.

إن إلقاء نظرة على ما ذكر من أقسام السراي الهمايوني، تمكننا من استخلاص نتيجة واضحة مفادها أن الباديشاه أصبح البطريرك الأبوي في المجتمع البدائي وبطلاً أولاً وإلهاً بعد ذلك، ومثلما أصبح عيسى كشخص إلهاً في المسيحية، كذلك تماماً فإن الباديشاه أصبح في الدولة وفي المجتمع العثماني، وشيئاً فشيئاً، وبسبب ما أُحيط به من مفسدين ودجالين دُفع وعن جهل مطبق منه

إلى اعتبار نفسه إلهاً، كلمته نافذة وقراره قرار حكيم، ومصافحته بركة دينية، فأضاع نفسه وأضاع الدولة معه، وساد الغرباء في دولة بني عثمان، وتحكم اليهود بقدراتها واستفادوا من ضعفها، وعاثت نساؤهم ونساء الأوروبيين فساداً، وفسد السلاطين وأبناؤهم من خلال الموبقات التي مورست بجنون في قصور السلطنة.

وهكذا لم يبق للعثماني إلا اسمه ولا للباديشاه إلا جسمه ولا للقانون إلا رسمه فاختفت العدالة، وضاع الحق بين أشداق المنافقين وأصحاب الشعارات البراقة والدعوات الكذابة للسلطان، فمشى الظلم بين الناس، وعلت صراخات الرشاوي، فآن أوان سقوط الدولة وركوع العثماني على عتبة الأوروبي، وليته وجد قبيلته ونصب خيمته، وعثر على ناقته، ولكنه فقد كل شيء كان يملكه ويمتلكه، وليدلل على سخائه خلع رداءه البدوي ورمى طبائعه المشاعية، فغدا عارياً من مظاهره الخارجية ومبادئه الداخلية، وقد تم هذا بمحاولته التقليد وتغيير جلده وتأثير قانون نامه لمحمد الفاتح، ومساعي سليمان القانوني الذي أغلق غرفة الديمقراطية أي (غرفة العرض) ونقل صلاحياته كسلطان وكقائد الجيوش إلى الصدر الأعظم، ومنح للفرنسيين امتيازات واسعة في ممالك إمبراطوريته.

ولم يكن خلفاء الفاتح بأفضل منه ولا خلفاء سليمان المشّرع بأحسن حالاً من سابقيهم، ولهذا فقد توارث السلاطين العثمانيون اللعنات، وها هو سليم الثاني الأحمر يتخفى في أحضان العواهر ويسبح في بركان الخمور المعتقة التي قدمها له اليهودي يوسف منده نانسي، ولتأكيد الانهيار فقد أكثر السلاطين من التحجب، فساحت الإنكشارية في دهاليز العرش، وتولى اللقطاء الزعامة العسكرية، والدخلاء إدارة مؤسسات الدولة، فعم الظلم ولامس كل طبقات الأمة والظلم إن دام دمر.

لقد تناسى العثماني الأول وما تلاه أن الدولة التي أقامها دون تخطيط

مسبق ستنهار دون سابق إنذار، وأن القوى الاجتماعية التي دارت في فلكه، واعتقد أن تلك القوى أسلمت عن قناعة، وقبلت قيادته لها طواعية، يكون قد حفر قبره بيديه، لأن تلك القوى لم تكن يوماً ما إسلامية حباً بالإسلام بل طلباً للسلام، ولا قبلت قيادته إلا تحاشياً من الإبادة، المنهج الذي اعتمده منذ اللحظة الأولى لدولته.

لقد احتوت الدولة العثمانية قوى بشرية مختلفة عرقياً ودينياً وقومياً، وبذلك تلاقى التناقض ما بين القاعدة والهرم، ولاسيما تجسيده لهذا التناقض من خلال العمل بنظام الدفشرمة.

إزاء هذا التناقض الذي بدأ يتنامى مع تزايد ضعف الدولة واختفاء السلاطين في قبور التفرقة والانقسام، غدت القوى الاجتماعية والقوى العسكرية تبحث عن وجودها، ولكن جبروت الإنكشارية واتساع الفساد لها، غطى تحرك القوى الاجتماعية التي أدركت ضرورة الاستفادة من الوضع القائم لا للانفصال دينياً أو قومياً، بل للتخلص من الظلم الذي طالها والقهر الذي اعتراها والضياع الذي لفها، علاوة على ذلك فقد سيطرت على الفرد العثماني فكرة عدم الثقة (أي الخوف من الخيانة أو من مطامع موظفي دولته التي لا تخضع لنظام) كما أن النظم التي اعتمدها لم تعتمد مبدأ التطهير ما بين التفاعل المستمر بين الحاكمين والمحكومين وخاصة الخلط الذي ورثه خطأً من الدول التي سبقته أو جاورته مثل الاستبداد والاوتوقراطية ورفضه المبدئي للتغيرات الفجائية التي صدرتها الثورة الفرنسية والصناعية، ووقوفه بقوة تجاه التطورات الدستورية والبيرقراطية، وتحديد الاختصاص بين إدارته الحكومية، وعجزه عن التخلص من المقومات الموروثة وتشدقه بها، واعتماده أسلوب الإبادة حيال قيام الأحزاب القومية والعلاقات المتبادلة بينه وبين البلدان الإسلامية وتمسكه بتفضيل تولي الوظائف الدينية بطريق التوريث والحصول عليها بطريق الشراء وصلاتهم

بالحكومة المركزية وبالحكومة المحلية وبإدارة القضاء وبالطوائف الدينية وبسكان المدن والمناطق الريفية.

لم تكن الإدارة العثمانية مدركة لمضمون الدروشة وتكوينها وطقوسها الدينية وتوزيعها وارتباطاتها ببعض الفئات المعينة وتأثيرها فيها (عسكرية ومهنية) سواء في المدن أو الريف، بل هدفت من تشجيع طرق الدروشة خلق تناقض بين الفئات الدينية التي عاش بعض معتمديها أو معتنقيها تطفلاً على هامش التناقض المذهبي المعمق أصلاً من خلال المذاهب وأطرته الصوفية التي ازدهرت على حساب المظهر الديني الخالص الذي بدأ بالانزواء شيئاً فشيئاً. فكثرت البدع الدينية وعم التنجيم وقراءة الفنجان مختلف المؤسسات الحكومية لدرجة أن السلاطين أوجدوا منصب المنجم الذي حظي بشهرة كبيرة ونفوذ قوي.

إن انتشار التصوف وتفشي البدع واعتماد قراءة الفنجان أو الكف كنهج يؤمن به السلطان وحاشيته وكبار ضباطه، يؤكد عدم إقامة علاقة وطيدة ما بين الشريعة والتنظيمات الدينية، كما أن المحاكم الدينية التي أقيمت في الدولة لم يطلب منها التصدي للأحكام الصادرة عن القضاة أو رد فتاوي رجال الدين الذين تدخلوا في كل صغيرة وكبيرة في الدولة لدرجة أنهم تدخلوا في شؤون العسكر من ناحية التدريب والترفيع وحتى كيفية المحاربة. فمثلاً الخيانة العسكرية قضية ينظمها القانون العسكري دون تدخل من جانب قاض أو موظف قضائي، ويخول العسكر عدم إجراء محاكمة لمثل هذه القضايا، إلا أن تدخل رجال الدين أسهم في إفساد نظام العسكر، فكثرت بذلك التجاوزات العسكرية وتفشت الخيانة العسكرية، وتساوى بذلك الخائن لوطنه والسارق لمحل تجاري.

لقد أثارت الممارسات القضائية ونظمها منذ أوائل القرن التاسع عشر مشكلات اجتماعية كبيرة ومعقدة، فبدلاً من تبويب القانون المدني والجنائي

حسب واقع الدولة، فقد أدخلت عليه بعض التعديلات الغربية المستوردة تقليداً، فضعفت العلاقة بين التشريعات والمبادئ الدينية وبين القواعد الغربية التي هبطت على الأنظمة العثمانية الممزوجة ببعض الأعراف والتقاليد هبوطاً أضاع قوانين الدولة وأفقد القائمين على القضاء صوابهم. وقد نتج عن هذا الخلط المعتمد حيناً والعفوي حيناً آخر تمتع طبقة ما (سواء مدنية أو عسكرية أو صناعية أو ربوية) بنفوذ اجتماعي وسياسي واسع، فتشعبت النظم المتشبعة بالأفكار القانونية الغربية التي أضاف تنوعها إلى الموقف تعقيداً فوق تعقيده[1].

إزاء هذا الخلط البشري، والاضطراب الإداري، والتسيب العام في بنية المجتمع العثماني، يمكننا القول إن المفهوم التقليدي للشريعة والقضاء قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع الدين، غير أن ربط الشريعة بالتنظيمات الدينية لم يكن معتمداً على أسس ثابتة، لأن النظم القديمة للعثمانيين كانت تفرض نفسها بحيث تبدو مقبولة لدى العامة.

أما بالنسبة للطوائف الإسلامية الأخرى، فلم يحسب لها حساب، لا من الوجهة القانونية ولا من الوجهة الإنسانية، ولهذا عوملت على أنها فئات خارجة على الدين، وأن القانوني الوضعي تجاهلها استناداً إلى منطق الدولة الديني، ولهذا شهدت تلك الطوائف عمليات إبادة جماعية شملت أطفالها ونساءها، وظلت مضطهدة طوال قيام الدولة حتى في مرحلة انهيارها.

أما الطوائف المسيحية واليهودية المكملة للمجتمع العثماني، فقد شهدت هي الأخرى تشدداً من حيث عدم منحها فرص العمل في مؤسسات الدولة، لكنها لم تلق اضطهاداً فعلياً إسوة ببقية الطوائف الإسلامية الأخرى.

لم يكن العثمانيون مدركين هذا التمييز المذهبي – وإنما جاءهم مكتسباً من خلال التفسيرات الإسلامية التي وضحّها بعض علماء المذاهب الأخرى –،

يضاف إلى ذلك تدخل اليهود في تعميق هذا، لأنهم أرادوا وبصورة غير مباشرة زعزعة البنية الاجتماعية للمجتمع العثماني من داخله، دون أن يبدو أن هناك تدخلاً خارجياً قد يوقظ الوحدة الإسلامية إذا ما تعرضت الدولة العثمانية إلى تدخل خارجي.

لقد أدى اليهود اللعبة بذكاء خارق فقد تركوا حيزاً من جوانب الدولة مهملاً، يمكن ضمّه أو كسب وده عند الضرورة، وهذا ما حدث لدى مجاهرة اليهود بأهدافهم ولا يزال المتصوفون يحمّلون مسؤولية الاتفاق مع اليهود ضد الدولة حتى تاريخه. وقد تناسى الكتاب والمؤرخون التركة الثقيلة والإرث البغيض الذي كرّسه العثمانيون خلال أربعمئة سنة من حكمهم وبسط نفوذهم على المناطق الإسلامية، وكأنه حُرّم على الطوائف الإسلامية الأخرى مسألة البحث عنه حام إسوة بما فعله اليهود وما فعله المسيحيون فيما بعد.

إن الكتّاب والمؤرخين الذين درسوا ودرّسوا التفاعلات الاجتماعية للدولة العثمانية، أدركوا أن التفاعلات الاجتماعية والثقافية بحاجة إلى تحليل مفصل يخلو من العاطفة ويعالجها معالجة علمية متزنة، فالأتراك عندما أقاموا دولتهم أقاموها على أساس قومي منبثق من رحم العشيرة، وليس على أساس ديني كما ادعوا بعد سقوط القسطنطينية، وكسبوا الخلافة الإسلامية على يد سليم الأول، ولهذا فإن دولتهم أُطّرت بأطر إسلامية وليس بأطر مذهبية ولهذا فليس من حق السلاطين ممارسة الاضطهاد ضد الطوائف الإسلامية استناداً إلى رأي عالم إسلامي متعصب ومعتوه، هدف إلى استثثار مذهبه بمقدرات الدولة الدينية، وأن الدولة العثمانية لم تكتف بتأطير الدين، بل أطرت الناحية المذهبية، وكأنها أرادت كسب الدين من مختلف جوانبه الدينية والمذهبية.

إن إقامة العثمانيين للقصور، أكد مسألة الانقسام الطبقي، وأسهم فيما بعد بحجب السلطان عن رعيته وكرّس الاضطهاد ضد الرعية عامة والطوائف غير

الإسلامية(المسيحية) خاصة، أما اليهود فقد وجدوا بقصور العثمانيين ضالتهم، فالقصور بحاجة إلى موبقات لا تعرفها الديانة المسيحية ولا الإسلامية ولا اليهودية كدين، إلا أن الاضطهاد المصطنع الذي بالغ اليهود بوقوعه عليهم، جعل حكماءهم وزعامتهم الدينية يجيزون ما لا يجاز، بحجة رفع الظلم عنهم وجمع شملهم، فاندفعوا وضمن خطة مدروسة لإغراق العثمانيين في مستنقع الرذيلة، فالمال لدى اليهود والقصر بحاجة إلى نفقات، والقصر بحاجة إلى محظيات واليهود مؤهلون لتأمين ذلك، والقصر بحاجة إلى محاسبين واليهود خبراء محاسبة متميزون، فالتقت أهداف اليهود مع عهر السلاطين. اليهود يصبون الماء والسلاطين وقادتهم يسبحون في لججه إلى أن غرق السلاطين وغرقت الدولة، واليهود يقفون على هامش الأحداث يحركونها ودون مشاركة فعلية منهم.

أما المسيحون فقد ظلوا يعيشون الحرمان المفروض بموجب الأنظمة العثمانية التقليدية وبالأخص فقراؤهم ومسيحيو البلاد العربية بصورة خاصة، ولم تكن أوربة مهتمة بمسيحي الدولة العثمانية، لأنها غارقة بمشكلاتها.

بعدما تخلصت أوربة من مشكلاتها وتخلصت من آثار الحروب الدينية، جاءت الثورة الصناعية لتوقظ فيها المسألة الدينية ولا سيما مسيحيو(مسيحي) الدولة العثمانية، وهي حجة تذرعت بها لتأمين مصالحها الذاتية على حساب المسيحية كدين ومسيحي البلاد العربية كشعور مذهبي وتقاسمت فرنسا وبريطانيا مسألة المشاعر المذهبية وبدأتا تعزفان على هذه الوتيرة، لدرجة أن مسيحي البلاد العربية صدقوا الادعاء وأحبوا النغمة، وكان هذان يتمان على حسابهم وحساب الدولة العثمانية، ولتأكيد مصداقيتهم مع مسيحي البلاد العربية خاصة، فرضوا على العثمانيين بعد لوي ذراعهم مسألة التنظيمات الخيرية المتضمنة اعتبار اليهود والمسيحين رعايا الدولة يتساوون مع رعاياها بكافة

الميزات القانونية.

لم يقدم ساسة أوربة كامل أوراقهم القومية والدينية خلال القرن التاسع عشر، بل احتفظوا لأوطانهم بأوراق أخرى، أبقوا استخدامها لوقت الضرورة وعند الحاجة، لأنهم أدركوا يقيناً أن الدولة العثمانية منهارة لا محالة، وأن خيران الوطن العربي ضرورة لمعامل بلدانهم، ولهذا اعتمدوا الناحية المذهبية في المسيحية بالنسبة لفرنسا، في حين اعتمدت بريطانيا على المسيحيين والطوائف الإسلامية المضطهدة سابقاً في ظل العثمانيين.

عبر هذا المسار المضطرب وضمن هذا المنهج المبتور، قام المجتمع العثماني المكون من بنى اجتماعية زادها الجهل العثماني جهلاً وتعصباً، وعاثت القوى الشعبية بمختلف مشاربها تبعية الجهل والغطرسة البدوية المشاعية، فلا الرعية العثمانية هُنِئت بحياتها، ولا القوى الاجتماعية الأخرى سعدت بإدارة العثمانيين. وكأن الدولة العثمانية وُجدت فقط لوراثة البيزنطيين أرضاً وللمساهمة في بلورة الكيان اليهودي، وتأصيل التفرقة المذهبية وتأكيد الجهل ومبادئه، وتعميق الفرقة ومساوئها، وبرمجة التفرقة المذهبية ومنهجها، فضاعوا كقوى اجتماعية وسط تلاطم مؤثرات البيزنطيين والفرس، وعصبية الأمويين وأممية العباسيين، فهيؤوا ساحة الإنتاج للقوى الأوروبية وحُمِّلَ العثمانيون مسؤولية مصابهم، والعثمانيون يلقون مسؤولية جهلهم على العرب، واليهود هم الأمة التي خرجت من دوامة الصراع ودائرة التناقض منتصرة تزهو بتاريخها وتتباهى بما حققته من مكتسبات.

أما العرب، فقد تركوا للزمان إنقاذهم من مصاب(هذا صح وهذا خطأ) وبذلك يكونون قد ظلموا التاريخ، وحمّلوه ما عجزوا عن حمله، وانتهى المطاف بهم للوقوف على مفترق طرق الحضارات وأبواب العلمية والتقانة الحديثة، في حين تمكن أتراك القرن الحالي (القرن العشرين) من تجاوز الماضي، فاندفعوا

يطرقون أبواب التقانة بقوة، وعلى الرغم من تحقيقهم بعض النجاح، إلا أنهم لم يتمكنوا من التخلص من تراث العثمانيين بكل ما فيه من سلبيات وإيجابيات.

٢- **طبقات الدولة:** كلنا يعلم أن القاعدة الانتاجية للمجتمع العثماني مثلها مثل القواعد الانتاجية لجميع المجتمعات القديمة مرتكزة على الاقتصاد الزراعي وعندما تكون الأرض للدولة اسماً فإن الناس الذين يعيشون على الاقتصاد الزراعي يأخذون اسم (نفوس الدولة) (أهالي وسكان الدولة) كما أن الناس الذين يعيشون على السياسة الزراعية يأخذون اسم (طبقات الدولة) ولهذا فإن طبقات الدولة عند العثمانيين تتدرج في أربعة أقسام هي:

١- العلمية ٢- السيفية ٣- الملكية ٤- التلمية

لم يكن منهج الطبقات معروفاً لدى العثمانيين ولا سيما خلال المراحل الأولى، وكان الجميع مقاتلين ورجال حرب، ولكن ليس رجال حرب عاديين بل مجاهدين فدائيين في سبيل المبادئ الإسلامية أو فرسان مبدئيين عرفوا باسم (الألب) وهذا الألب هو مناضل في سبيل مبادئه من الناحيتين الدينية والدنيوية معاً.

إلا أن تطور الدولة ودخولها مرغمة بين عجلات الحضارة، فرض عليها تعدد الوظائف وتعقدها لدرجة تاه العثماني البدائي في خضم التعقيد، فلجأ الأوائل منهم إلى تشكيل طبقة العلمية، ومع مرور الزمن ذاب المجاهدون الأوائل في بوتقة السيفية الواسعة.

إن النجاحات العسكرية أسفر عنها توسع رقعة الأراضي المستولى عليها، وقد أدى الاستيلاء على الملكيات الزراعية إلى إلغاء حياة التنقل والترحال، فولدت الملكية، وقد ظهر لهذه الملكية الجديدة التي اقتحم العثمانيون أبوابها طبقة متخصصة بالاقتصاد الزراعي عرفت بالقلمية.

وبهذا يكون العثمانيون قد خبروا الطبقات وعايشوها وتعايشوا معها ولكنهم لم يستطيعوا مجاراتها، فلفظتهم الطبقات الانتاجية بعدما تخلو عن السيفية وخربوا العلمية.

لقد كان بإمكان العثماني المحافظة على طبقات مجتمعه الجديد، لو تمسك بنسب ضئيلة من قيمه ومبادئه، رغم تخلّفها، فهو على الأقل يمتلك شيئاً ما.

أما أن يفقد كل شيء فهذا أمر جلل ومرعب، وأما أن يطرق باب الحضارة العلمية وهذا ما اعتاد عليه، لأن العسكرية بصفة عامة لا تملك القدرة على مجاراة العلم.

الحواشي والهوامش

١- حكمت قفلجملي التاريخ العثماني، مرجع سابق، ص ٢٢٧- ٢٥٧.

٢- اسماعيل حقي، جارشلي، التاريخ العثماني ومؤسسة التاريخ لطباعة والنشر، انقرة ١٩٥٨ ج٤ص٢٨٧(غير مترجم).

٣- جكمت قفلجملي ، التاريخ العثماني، مرجع سابق، ص٢٣٠-٢٣١.

٤- المرجع السابق نفسه، ص ٢٣١.

٥- جارشلي، مرجع سابق وج٤، ص٢٩٦.

٦- هاملتون جب وهارولد بوون ، المجتمع الإسلامي والغرب دار المعارف، مصر ١٩٧١ ج١ ، ص٢٢.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الرابع

النظم الإدارية العثمانية

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

اقتدت الدولة العثمانية في نظمها الإدارية بالدول الإسلامية، إضافة إلى اقتباس بعض النظم البيزنطية، ولكن التأثير الساساني بدا أكثر وضوحاً ولاسيما في المصطلحات والتعابير التي استخدموها بشأن الألقاب، ومهما يكن الأمر فإن نظمها الإدارية اتصفت إلى حد كبير بطابع التقليد، وكان للتأثير العباسي الحظ الأوفر في صبغه لمؤسساتها ودواوينها، أما التأثير البيزنطي فقد تجلى واضحاً في النظم العمرانية ولاسيما القصور التي عُني بها العثمانيون وأولوها أهمية كبرى، غير أنهم طبعوها بطابع إسلامي ولو ظاهرياً لتحظى بشرعية طبقة العلماء التي أدت دوراً بارزاً في مسيرتها الإدارية وقوانينها الوضعية التي فرضتها على رعاياها مع إظهار بعض التساهل للمناطق التي تسودها المسيحية، وهذا يدفعنا للقول: إن النظم العثمانية عبارة عن نظم مقتبسة جمعت وصيغت بشكل ضمن لها الوحدة والمنعة خلال مراحل القوة وقيام العمليات الحربية التي حققت خضوع مناطق عدة لسلطانهم، وفي مرحلة الضعف بدت هشاشة تلك القوانين المقتبسة التي عجز العثمانيون عن عثمنتها بما يلائم واقع دولتهم وتقلبات الأزمنة والأدوار التاريخية والاجتماعية والاقتصادية*.

لقد تصرف سلاطينها بأملاك دولتهم كأنه ملك خاص، متجاهلين القوى البشرية التي قاتلت معهم وتحملت مسؤولية تحقيق ذلك، وإذا كان السلاطين قد أُجبروا عن إحداث تغيير في سلوكية إدارتهم، فإن اتساع رقعة ممتلكاتهم ألزمهم ذلك ولاسيما خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، كما أن أنظمة العثمانيين الرعوية خضعت هي الأخرى إلى تطور حتمي تلاءم مع المجتمع الجديد ومفاهيمه(٧٥).

---

* – انظر الملحق في آخر الكتاب حول التقسيمات الإدارية التي اعتمدتها الدولة العثمانية في معظم ممالكها وولايتها.

مما لاشك فيه أن سعادة شعوب الدولة ورقيها يعود الفضل فيها إلى الهيئات الحاكمة ولاسيما إذا كانت أوتوقراطية ديكتاتورية، كما تتحمل الذنب الأكبر في شقاء رعاياها وانحطاطهم، ولاسيما إذا خلت من هامش الديمقراطية المدنية أو الدينية، فالدولة هي التي تفكر وتخطط، وهي تأمر وتأكل عنه، لكنها تعهد إليه العمل، وتشترط عليه أن يعمل بما ترغبه هي دون مراعاة لشعوره وأحاسيسه وظروفه، ومع هذا فإن السلاطين العثمانيين كانوا في الواقع أصحاب أياد بيضاء، لأنهم أتاحوا لممثليهم وولاتهم حيزاً من حرية العمل، ولو ألقينا نظرة محايدة على الهيكلية الإدارية للدولة العثمانية، لوجدنا أن إمبراطورية الباديشاه كانت تنقسم إدارياً إلى طبقات يأتي في أعلاها الدولة الممثلة للهيئة الحاكمة، وفي أدناها الأهالي أو سكان الدولة، وكان هؤلاء يعانون من الاضطهاد والظلم، ويأتون في الدرك الأسفل من طبقات المجتمع العثماني(٧٦).

إذا كانت الهيكلية الإدارية للدولة العثمانية الناشئة قد بُنيت على هذا النمط فلأن الفرد العثماني لم يكن فيلسوفاً ولا عالماً، بل كان مقاتلاً ميدانياً وعملياً(٧٧).

وقد لزم عن الأحداث التي فرضت على القبيلة الهائمة – التي تحولت إلى دولة ثم إلى إمبراطورية – وجود تداخل عميق بين مفهوم المملكة ومفهوم الدولة في المجتمع العثماني، ونلاحظ خلال نظرتنا إليه أن المملكة العثمانية انبثقت من رحم الدولة الناشئة، لأن منهج الطوطمية العثمانية القديمة القائمة على العادات والأعراف والتقاليد المتوارثة عن مجتمعهم الضيق المرتبط بالوعي والترحال ظل مسيطراً على مفهوم الدولة، وبعبارة أخرى، كان العثمانيون يحملون مدينتهم على ظهورهم(٧٨)، على الرغم من صعوبة التأقلم مع المستجدات التي فرضت عليهم، إلا أن تقرير المصير حتم عليهم التفاعل مع هذه المستجدات فبرعوا في حسن صياغته، وفي الوقت نفسه فقد أتاح لهم الترحال المقترن بالاقتباس ألا يمس ذلك البنية الهرمية لمفهوم القبيلة، وما عدا ذلك لم يكن العثمانيون متمسكين

بالأسس الهامشية كلها أو بعضها، ولهذا نلاحظ تقبلهم للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتأثيرات البيزنطية والفارسية في الهيكلية الإدارية العليا لدولتهم، كذلك فقد توافقت تلك التأثيرات مع مجتمعهم المحمول[٧٩].

إن تنظيم الدولة عند العثمانيين قد جاء في عصر لم يكن فيه رئيس الدولة القابض على زمام السلطة فيها، وإنما كانت العائلة كلها تشارك في إدارتها بشكل شوروي مقبول فلدى تصريف أمورها تجتمع العائلة كلها للنظر في تلك الأمور، واتخاذ المشورة فيها، لدرجة أن نساء القبيلة كنّ يوقعن المرسوم، كما خولهن القانون ندب رجل يمثلهن في المحكمة، وفي الوقت نفسه فقد نصت النظم العثمانية ومن وجهة نظر السلطان رئيس القبيلة العثمانية – قبل تكوين الدولة وبعدها – أن كل بلد مفتوح بحد السيف ملك له شرعاً وبشكل نهائي سواء أكان قد تم الاستيلاء على هذا البلد عن طريق الجهاد ضد كافر أم تم انتزاعه من مسلم[٨٠].

وقد استمرت الامبراطورية العثمانية في الأخذ بمبدأ التنظيم التلقائي حتى قيام مؤسسة الانكشارية التي أُنشئت في ظل مراد الأول (١٣٦٠ – ١٣٨٨م)، عندما بدأت عناصر الانكشارية التي أسلمت وتربت وتتركت تطالب بتكوين جيش مرتبط بالسلطان بغية أن يصبحوا القادة الإداريين للدولة، وبوصول السلطان محمد الفاتح إلى العرش (١٤٥١ –١٤٨١م)، تأخذ الدولة خطوة نحو التوطيد والتدعيم، فبعد جعله استانبول عاصمة قوية لإمبراطوريتهم يلجأ الفاتح إلى إقامة منشآت عمرانية ومناهج إدارية سياسية بآن واحد، ولتحويل أنظار التجار إليها قرر إعادة الممتلكات إلى أصحابها اليونانيين، وعهد إلى البعض منهم بوظائف إدارية، كما منح الطوائف غير الإسلامية تنظيماً مركزياً أسند الإشراف عليه إلى البطريرك المقيم في استانبول[٨١].

لقد هيأ السلطان محمد الفاتح بإجراءاته السابقة إضافة إلى العديد من

القوانين العرفية الفرصة لخلفائه من السلاطين وضع الأحكام المتعلقة بصك العملة وتقسيم الأرض وتنظيمها إضافة إلى القانون الضرائبي والنظام الجمركي وتطبيق نظام الأسواق والموانئ، وقد اعتمد السلاطين في ذلك على دعامتين: القانون الإسلامي "الشريعة" والأعراف المحلية للسكان الذين خضعوا لهم أثناء الفتوحات العسكرية. وعلى الرغم مما كان يتمتع به الحاكم العثماني من صلاحيات واسعة، إلا أنه لم يكن مطلق الصلاحيات، فهناك تقاليد حقوقية ظلت ذات تأثير كبير تحول بينه وبين تنفيذ مجمل الأحكام[٨٢].

كانت السلطة الفعلية للدولة العثمانية تتجسد بالقصر فهو المحرك الأساسي والجوهري للدولة وفيه عدة آلاف من الأشخاص من السباهية والقابيجلر (البوابين) والشواس (رسل السلطان وسفراؤه) إضافة إلى عناصر أخرى سنتحدث عنها فيما بعد.

يساعد الحاكم العثماني في إدارة ولاياته وممالكه الصدر الأعظم، ويعد الأمير علاء الدين شقيق السلطان أورخان أول صدر أعظم في الإمبراطورية العثمانية، ومع توسع الدولة وانضمام الكثير من الولايات والممالك إليها زادت مسؤوليات الصدر الأعظم[٨٣]، فعين له مساعدون برتبة وزراء، كما عُين قاض للعسكر "قاضي الجيش" رئيس القضاة، ويشرف على الشؤون المالية الدفترداري ويُسمى باش دفتر دار (Basdefterdar) كما عهد للنيشانجي "رئيس مكتب السلطان" الإشراف على المراسيم الصادرة والواردة من القصر السلطاني وإليه، في حين قُسمت الدولة إلى سناجق، يرأس كل صنجق وال يُسمى (بك صنجقي "Bey sancagi") وهناك محتسب مسؤول عن المسائل الاقتصادية، وينوب عنه ممثلون له في كل ولاية.

وبناء على ما تقدم، فإن النظم الإدارية للدولة العثمانية، تفرعت عن وجود طبقتين هما:

١ – طبقة العساكر الممثلة للقوة.

٢ – طبقة العلماء الممثلة للدين.

وقد اندرج تحت هاتين الطبقتين عدد من المؤسسات الإدارية، أسوة ببقية الإمبراطوريات الأخرى، غير أنّ العثمانيين تميزت إدارتهم ببعض المميزات الرئيسة، وقد أبدع العثمانيون في تنظيمها وترتيبها، بحيث شكّلت عاملاً فعّالاً ونشيطاً خلال مرحلة القوة، وعنصر شغب وبؤرة فساد خلال مرحلة الضعف والانهيار، وقد تمحورت حول عدة نقاط من أهمها:

١- السلطان "المقر الهمايوني".

٢- الصدر الأعظم "الباب العالي".

٣- حاشية السلطان.

١ – السلطان:

وهو منصب وراثي خاص بالأسرة العثمانية، وهو يترأس الأجهزة التنفيذية والإدارية والعسكرية، وقد تلقب بعدة ألقاب منها: هنكار، باديشاه، غازي، خليفة، سلطان البرين وخاقان البحرين، وغيرها من الألقاب التي لا حصر لها، ويعد السلاطين العثمانيون أول من أعطى المحاكم الشرعية شكلها النظامي، وقد أولوا الجانب الديني أهمية خاصة.

لم تكن القوانين والأنظمة المعتمدة في الإمبراطورية العثمانية تحد من صلاحية السلطان فله حق ممارسة كافة الصلاحيات وعلى مختلف الأصعدة، ولا يجوز أن تصدر الفرمانات إلا محررة وممهورة بتوقيعه، وقد أطلق على توقيعه "الطغراء".

لقد حملت فرماناته صفة الإلزام لأنها مقدسة، فله حق التعيين والعزل

لجميع موظفيه مهما علت مراتبهم الإدارية وحتى الدينية، وهو المخوّل برفع البيرق النبوي وإعلان الجهاد، ولم يكن السلطان أو الباديشاه يتدخل بالأمور الدينية، وقد ربطها بالمفتي وخوّله حق التصرف بالأمور الدينية، وأثناء الفتوحات الأولى كان يطلق عليه قاضي عسكر، ومهمة مفتي الإسلام مساعدة السلطان في بعض الشؤون العسكرية والدينية أثناء الفتوحات، وفي مطلع القرن الخامس عشر، اقتصرت مهمة مفتي الإسلام على الشؤون الدينية فقط، وفي مرحلة الضعف توسعت صلاحيات المفتي إلى درجة أحقيته الإفتاء بعزل السلطان، وخاصة إذا كانت الانكشارية تؤيده أو غير راضية عنه.

لم تكن الانكشارية تتجرأ على شق عصا الطاعة إذا كان السلطان قوياً أو مفتي الإسلام، وإنما ضعف السلطان دفع الانكشارية للتمادي والتطاول عليه، وكذلك مفتي الإسلام، وقد ظل السلاطين العثمانيون عرضة للعزل بسيوف الانكشارية حتى سنة (١٨٢٨م) حيث تمكن السلطان محمود الثاني من القضاء عليها.

كان يعمل في خدمة السلطان عدد من العلماء من بينهم طبيب يُطلق عليه رئيس الأطباء (Hakim basi) وبإمرته عدد من الأطباء باختصاصات متنوعة، وكان لليهود الحظ الأوفر في هذا المجال، كما كان يحيط بالسلطان ثلاثة منجمين مكلفين بقراءة طالع السلطان وولي عهده، وأيام النحس والسعد إلى ما هناك من أساطير كان السلاطين العثمانيون يوقنون بها، وهؤلاء الموظفون يندرجون تحت اسم الغرفة الخاصة للباديشاه ويرأسها موظف يُسمى (خاصة أوضه باشي Has oda basi)[٨٤].

أما الأندرون فإن موظفيه مكلفون بتسيير أعمال السراي الهمايوني، ويشرف عليهم موظف يطلق عليه اسم (سلاحدار Silahdar)، ويُعد هذا بمثابة المفكر الحقيقي للسلطان، لأن مهمته مهمة جداً، فعليه تقع مسؤولية إعلام

السلطان عن كل شاردة وواردة مهما صغرت أو كبرت، وكثير من موظفي هذه المهمة قُطعت رؤوسهم لتناسيهم إعلام السلطان عن حادثة ما، ويليهم في الأهمية كل من قاضي العسكر الذي سُمي فيما بعد مفتي الإسلام، ثم الصدر الأعظم وآغا الانكشارية وآغا الكزلار، وتخضع أهمية كل منهم تبعاً للسلطان المتربع على العرش، وهناك مقربون آخرون منهم:

١ – النساء: وكانت الزوجة الشرعية وتدعى: خاتون أي: صاحبة العفة السيدة الفاضلة، الخاتون الأولى.

٢ – الأبناء: يقال عنهم الغلمان أو الشاهزادات، أي الأولاد الذين هم من نسل السلطان، في حين يُسمى الولد البكر للسلطان بولي العهد إذا ناداه السلطان بذلك أو عهد إليه بذلك.

أما الغرفة الخاصة بالسلطان فتضم إضافة إلى ما ذكرناه سابقاً:

١– الركابدار: "Rikabdar" ويُعد رابع كبار الضباط في الغرفة الخاصة، وهو المسؤول عن ركوب الباديشاه في خروجه للحرب أو للنزهة أو للصيد، ويلي السلاحدار في الأهمية[٨٥].

٢– الجوخدار: "Guhadar" ويُعد من كبار ضباط الغرفة الخاصة وأكثرهم مكانة عند السلطان، وينوب عنه في حال غيابه الركابدار، في حين ينوب الجوخدار عن السلاحدار في حال غيابه[٨٦].

٣– غلام الدلبند "Gulam delbend": ويُسمى أحياناً "دلبند آغاسي" وهو المسؤول عن نظافة وترتيب الطرابيش، وبعد إيجاد منصب "رئيس المهتمين بالطرابيش" اقتصرت مهمته على نظافة دائرة "خرقة السعادة" أي ملبوسات السلطان وما شابها من أعمال خاصة بملابس السلطان[٨٧].

وهناك كل من: آغا المفتاح وآغا البشكير.

٢ – الصدر الأعظم (Sadri Azam):

يُعد الصدر الأعظم رئيس الحكومة في الإمبراطورية العثمانية، وهو يدير شؤون الدولة نيابة عن السلطان، وكان سابقاً يُسمى الوزير ثم الوزير الأكبر، وهو من الطبقة العلمية، وقد أولى العثمانيون المؤسسة أهمية كبيرة، ولم يكن منصب الصدر الأعظم موجوداً خلال فترة السلاطين الأوائل، وكان يُسمى في عهد أرطغرل وزيراً، وكان علاء الدين باشا من أوائل الذين شغلوا منصب الوزارة في عهد أخيه أرطغرل، ثم تولى المنصب الجندرلي قره خليل، ومنذ ذلك التاريخ غدت المؤسسة العسكرية نوعين[٨٨]:

آ – القادة السيفية.

ب – القادة العلمية.

وحينما تولى الجندرلي قره خليل منصب الوزارة غدت المؤسسة العلمية مسؤولة عن الجيش والإدارة العسكرية، وبتولي قره تيمور منصب الوزير الأعظم مُنح امتيازات واسعة فاستبدل لقبه الوظيفي من الوزير الأعظم إلى الصدر الأعظم.

يُعد الصدر الأعظم وكيل الباديشاه دون منازع، وحسب تعبير السلطان محمد الفاتح "هو رئيس الوزراء والأمراء والوكيل المطلق للنظر في الأمور، وخلال عهد السلطان الفاتح كان منصب الصدر الأعظم وقفاً على آل جندرلي، وفي عهد بايزيد الثاني كان وقفاً على هرسك زاده أحمد وخادم علي، وفي عهد سليم الأول كان وقفاً على سنان باشا وبيري باشا، وفي عهد سليمان القانوني كان وقفاً على إبراهيم باشا ورستم باشا، وفي عهد سليم الثاني كان وقفاً على صوقولو باشا وابنه، وفي عهد مراد الثالث كان وقفاً على قوجه سنان وفرهاد باشا[٨٩].

استمر سلاطين آل عثمان الأوائل ينتقون وزراءهم من أصحاب العائلات والشخصيات المثقفة وأصحاب الكفاءات، فأقاموا بذلك دولة تعتمد على الأصول العلمية والفنية، وقد تمكنوا خلال عدة عقود من فرض سلطانهم على ممالك عدة، وحينما اطمأنوا إلى توسع ملكهم وقوة جندهم وفرض سلطانهم، اتجهوا إلى الانغماس في المفاسد وتصوروا يقيناً واعتقاداً من أن العناصر التي حققت لهم أمانيهم العسكرية وأمجادهم الحربية لا تزال صالحةً للمحافظة على فتوحاتهم وحماية أمجادهم والحفاظ عليها فاحتجبوا عن وزرائهم وقادتهم وانغمسوا في حياة القصور التي تعج بكل مفاتن الحياة، فغدت النساء من جراء انغماس السلاطين في دهاليز المتعة والمجون تتدخل في شؤون الدولة فيوزعْن المناصب على مؤيديهم من الخدم والحشم، ويولين مناصب الوزراء أشخاصاً ضعافاً لا يمتون للكفاءة بصلة وللعلم بنسب وللدراية بمعرفة، وبهذا الصدد يقول جودت باشا: "كان منصب الصدارة لا يسند إلى الوزراء الذين يثبتون لياقتهم بالكفاءة والأخلاق بل لأولئك الذين تولوا تباعاً المناصب الكبرى، وتدرجوا من إمارة صنجق لصنجق آخر"، فإمارة الأمراء الأناضول إلى إمارة الروميلي، غير أن حضرة السلطان سليم خان "سليم الثاني" حاد عن هذه القاعدة الثمينة ووجه مقام الصدارة مباشرة إلى إبراهيم آغا "خاص أوضه باشي" رئيس عرفته الخاصة.

ونظراً لأن السلطان المشار إليه كان هو القيم على الدولة، وما الوكلاء إلا كآلات بيده لم يظهر أي أثر سيء في زمانه من تولى الصدارة رجل غير أهل لها، غير أن الضرر لم يلبث أن ظهر من بعد جلالته، حينما أخذ خلفاؤه يحتذون حذوه في نصب من يشاؤون على الوزارات من الشبان الذين لم تسبق لهم تجارب، ولم يعرفوا شيئاً من أصول الحكم، وكان هؤلاء اعتزازاً منهم بما كسبوا من إقبال الحضرة الشاهينية يتصرفون بالأحكام على أهوائهم دون الرجوع إلى أهل المعرفة ودون الاستناد إلى القانون[٩٠].

يتبع الصدر الأعظم عدد من الوزراء، وهم معاونون له، وهو بدوره معاون للباديشاه، وقد أطلق على الوزراء بعد سقوط الدولة البيزنطية "وزراء القبة" حيث لم يكن لديهم أي عمل يتعدّى الاجتماع في الديوان الكائن تحت القبة، كذلك فإن مشاهير الوزراء الذين يعهد إليهم منصب بك البكوات "Beylerbeyleri" يستدعون إلى المركز عن طريق إعطائهم منصب ووزراء القبة، وهم يكلفون بالحضور للمشاركة بالاستعراضات التي تقام أمام سفراء الدول الأجنبية[٩١]. يشغل الوزراء الذين يعفون من مناصبهم – منصب بك البكوات – أو يحالون على التقاعد مع منحهم وظيفة بيكوية الصنجق كمنصب شرفي.

وعلى الرغم من السلطة التي كان يتمتع بها الصدر الأعظم والصلاحيات الممنوحة له، إلا أنه لم يكن له أي سلطة مباشرة على خدمة القصور في الإمبراطورية، ولا يعزل الصدر الأعظم من منصبه إلا بفرمان همايوني أو يؤخذ الخاتم منه ويسلم إلى شخص كدليل على عزله، إذا لم يُعدم أو يُقتل.

كان السلاطين الأوائل يضعون الخاتم في أصابعهم، أما سلاطين فترة الضعف فقد عهدوا إلى الصدور العظام بحمل الخاتم، ما عدا السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ – ١٩٠٨م) فقد صك لنفسه خاتماً من ذهب، وكان لا يفارق إصبعه[٩٢].

ومن المميزات الخاصة التي يتميز بها الصدر الأعظم عن غيره من الشخصيات المهمة، أحقية مراسلة السلطان وحمل البيرق النبوي أثناء تكليفه بقيادة الجيوش، وقد بلغت مكانته درجة، دفعت كل موظفيه إلى تقبيل طرف ثوبه ما عدا شيخ الإسلام، وفي سنة (١٦٥٤م) أهدى السلطان محمد الرابع الصدر الأعظم محمد باشا مسكناً رسمياً أطلق عليه باشا قبوش Pasa chaps، ثم عُرف بباب عالي (Bab ali) ولم يتخذه الصدر الأعظم مسكناً له ولأسرته

وحرسه وخدمه؛ بل ديواناً عاماً يجمع فيه موظفيه ويحدد لهم مهامهم، ما عدا ما يتعلق بالشؤون المالية[٩٣].

عمال السلطنة:

لقد نتج عن توسع الدولة العثمانية ضرورة توسيع السلطة وتوزيعها، وإذا كانت الدولة العثمانية في بداية انتصاراتها وفتوحاتها قد اعتمدت أساليب الحكومات الإسلامية من حيث توسيع دائرة اللامركزية في إدارة ولاياتها، إلا أنها لم تسر على النهج نفسه فيما بعد، بل اعتمدت المركزية، وحصرت السلطة بيد الباب العالي وقد نتج عن ذلك حدوث مظالم ولا سيما في فترة الضعف، وغدت السلطة في كثير من الأحيان بيد النساء والخدم، ولهذا فلا المركزية حققت لهم إقامة العدل ونشر المساواة، ولا اللامركزية الواسعة ضمنت لهم التزام موظفيها بالقانون المتبع، ولا هم حافظوا على الأمانة في عملهم، ويجمع غالبية المؤرخين على أن الحكم اللامركزي كان من أهم العوامل التي أسهمت في نجاح الدولة وانتشار العدالة فيها، إلا أن الاستئثار الزائد لهؤلاء الولاة والحكام دفعهم إلى الإخلال بالنظام العام للدولة، ومما زاد في زيادة تفشي الفساد اعتماد السلطان سليم الأول (١٥١٢- ١٥٢٠م) على أمراء أوربا الشرقية الذين دخلوا عنوة تحت سلطته ومنحهم ثقته[٩٤].

ويُفهم من خطوة السلطان سليم الأول أنه كان يحاول جعل إمبراطوريته شعباً واحداً، تدار شؤونها من مركز سلطنته ومنها تنبثق السلطات التي تمنح للولاة، وليزيد من قوة دولته، وجّه أنظاره شطر آسيا الوسطى، إلا أنه لم يوفق في إنفاذ سياسة سلطة الدولة داخلياً وخارجياً، ومع استلام سليم الثاني عادة إدارة الدولة إلى سياسة الاعتماد على أمراء الأجانب، وقد شرح جودت باشا ذلك بقوله: "كانت الدولة تحكم بلادها وتدير شؤونها بمعرفة الأمراء من ضباطها الذين تعهد إليهم بالإدارة وتنظيم الشؤون العسكرية في مقاطعاتهم، فأمراء

الضاجق (السناجق) كانوا في أيام الحرب بمنزلة الضباط الآمرين، وأمراء الأمراء هم في مرتبة رؤساء الفرق، وأمراء (الإيالات – الولايات) يكلفون بتنظيم الشؤون العسكرية، وبناءً على عرضهم كانت تمنح جميع التوجيهات فكان أمراء الأمراء يوجهون المرتبات "أي الوظائف" المحولة إلى مستحقيها وتصدر الإدارة السنية وفقاً لمراسيهم"[٩٥].

وإذا كان الحكم اللامركزي من أسباب نجاح الدولة وتوسعها الأرضي وتطبيق العدالة فيها خلال مراحلها الأولى، فإن فساد الدولة وغياب السلاطين عن قيادة الجيوش أثناء العمليات الحربية، وتدخل النساء في شؤون الدولة، جعل الحكم اللامركزي عاملاً من عوامل خرابها، فالالتزام كان يدفع الملتزمين إلى الشعور بالاطمئنان، لأن حكام المقاطعات كانوا شركاء لهم إضافة إلى شركائهم الآخرين في استانبول، وكان المتسلمون بحاجة إلى النقود لتأمين أنفسهم ودفع ما عليهم من التزامات تجاه استانبول، ولهذا تفننوا في جمعها، ووجهوا اتهامات باطلة إلى بعض موظفيهم ككبش فداء عن أخطائهم وتجاوزاتهم، وبدلاً أن يعمد السلطان القانوني على تنظيم الالتزام، لجأ إلى بدعة تضمين الأمصار إثر اشتداد حاجة الدولة إلى تأمين الأموال، فكلف صدره الأعظم وزوج ابنته ميهرماه البحث عن وسيلة تضمن للدولة الأموال، فلجأ رستم باشا إلى سياسة الالتزام القائمة على الأشخاص الذي يدفعون أكثر، دون البحث عن طاقة الأمصار التي ستلزم ودون البحث عن مؤهلات الملتزمين وصفاتهم، وفي الوقت نفسه بدأت الدولة نفسها الإخلال بالنظام المنهار أصلاً، وعمدت في كثير من الأحيان إلى انتزاع الأمصار من ملتزميها قبل انتهاء الفترة المحددة، فبدأ الأراذل وقطاع الطرق بالتقدم إلى الالتزام، فخربت الأمصار، ولامست المظالم كبار القوم وصغارهم[٩٦]، وفي عهد مصطفى الثاني تحول الالتزام إلى التزام مدى الحياة، فاستبد الملتزمون بالرعايا، ومن ثم اندفع هؤلاء الملتزمون إلى الاستقلال التام

بقطاعاتهم، وبذلك غدت الدولة العثمانية أشبه بإمارة متحدة أكثر منها دولة.

وباستلام السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ – ١٨٣٩م) ونجاحه في القضاء على الانكشارية ومحاولته تأسيس جيش نظامي جديد على النهج الأوربي، أبقى على تلزيم الأعشار في حين ألغى بعض الأنواع من الالتزام، وفصل ما بين القوتين المدنية والعسكرية، وبذلك غدا موظفو المالية تابعين قانونياً للحاكم المدني، وعلى الرغم من صواب هذا النهج الإداري الذي اتبعته الدولة العثمانية في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، إلا أن فساد العمال وشراهتهم في جمع المال وتكديسه جعل من العسير إزالة الخلل المتأصل في جهاز الدولة، ومما زاد من المصاعب المالية للدولة وأفرغ خزينتها من الأموال قيام حركات تمرد وعصيانات وقيام مواجهات عسكرية على أكثر من جبهة، وتوجه الدول الأوروبية بعد تخلصها من مشكلاتها الداخلية إلى احتلال ولايات تابعة للدولة العثمانية، ويضاف إلى ذلك شعور سكان الولايات بأنهم مع أرضهم ليس أكثر من بقرة حلوب لاستانبول، وقد تأكد هذا الشعور عقب احتلال فرنسا للجزائر، واكتفاء السلطان العثماني محمود الثاني بتوجيه احتجاج أفلاطوني ضد فرنسا.

تقاطعت الأحداث ما بين معاد للدولة ومؤيدٍ لها، والدولة العثمانية تسعى جاهدة لضبط أمورها الداخلية وربطها، فالمد القومي الذي تنامى بعد حرب القوم، وبدأ يطالب بإصلاحات جذرية، وإسناد المناصب المفصلية للشرفاء، إلا أن أخطاء الماضي ومفاسد سلاطينه، وترك الإدارة لقوى غير متجانسة لا وطنياً ولا قومياً، دفع سلاطين القرن التاسع عشر إلى اتباع خطوات سريعة وفورية، وتسلم السلطان عبد الحميد الثاني عرشاً مهلهلاً وبوصاية الجمعيات التركية المتعصبة عرقياً، فأصبح السلطان عبد الحميد يدور في حلقة مفرغة، فلا الإصلاح الفوري يرضيه ويضمن له إحياء إمبراطورية ميتة، ولا اليسار التركي المتعصب راضٍ البتة بإجراء إصلاح يتم بخطوة بعد خطوة، ولا الولايات

العربية التي تشكل عماد الإمبراطورية موقنة بقدرة الإمبراطورية الهرمة على النهوض كقوة، كما كانت خلال مراحلها الأولى، لأن الأفكار الأوروبية التي ترسخت في بعض الولايات العربية، كانت تبدو أكثر تأثيراً لدى سكان الولايات العربية بشكل عام، ولاسيما بعدما تعمق الفساد في مختلف دوائر الإمبراطورية، وقد تأكد الفساد بالهزائم التي مُنيت الدولة العثمانية بها على مختلف جبهاتها، فاضطر السلاطين من جراء تراجع الانكشارية وانسحابها من ساحات القتال للخروج سراً إلى الحدود للتوقيع على معاهدات الإذعان والاكتفاء بما يمنح لهم من ثغور ثانوية التأثير ومحدودة الأهمية.

٣ – حاشية السلطان:

أثبتت الدراسات التاريخية وغيرها أن قوة الدولة العثمانية كانت وقفاً لقوة السلطان وإدارته أي أن قوة الدولة من قوة إدارتها، ولهذا فإن الهزائم هي هزائم أنظمة وإدارات، ولاسيما الدولة العثمانية التي ارتبطت قوتها مباشرة بسلطانها وإدارته، ولهذا فإن تدهور السلطة العثمانية مرده فساد السراي السلطانية، لأن السلاطين العثمانيين وحدهم ينفردون بالسلطة وبالملكية ولا ينازعهم أي فرد، وطالما اطمأنوا إلى أملاكهم ولاسيما بعد فتح القسطنطينية اتجهوا إلى حياة القصور لإرواء تعطشهم إلى النوم ولذيذ الطعام، فحينما تركوا الإدارة لينصرفوا إلى تلك الحياة[٩٧]، بدأ الفساد يتسرب والفوضى تنمو، والانكشارية تنسحب من ساحات القتال.

لقد كان سلاطين فترة التأسيس يعيشون حياة ديمقراطية خالية من حواجز تباعد بينهم وبين رعيتهم ويتطلعون على أحوالهم، وكان بإمكان رعيتهم أن تثبت شكواها لهم بدون وساطة أو خادم يحول دون منعهم من الدخول إلى خيمة رئيس القبيلة أو القصر المقام. ولهذا تدافع رعاياهم للتضحية بدون حدود، وحقق

العثمانيون انتصارات أذهلت أعداءهم ودفعتهم لدفع الجزية لهم صاغرين.

واظب محمد الفاتح بعد فتحه القسطنطينية على اتباع نهج آبائه وأجداده، وهذا ما ساعده على توسيع رقعة دولته وتوطيد أركانها، وتثبيت دعائمها تاركاً لخلفائه إرثاً قوياً وسمعة مهيبة.

لكن السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠- ١٥٦٦م) بعدما اطمأنّ إلى قوة ملكه من خلال الولاءات التي انهالت عليه والألقاب التي تلقب بها، تصور عن قناعة ذاتية أن قواه العسكرية ورعاياه المدنيين يقادون بشعرة، متجاهلاً الزمن وتقلباته والتطور ومفاجآته، فاندفع إلى التفاخر والتباهي أسوة بأباطرة بيزنطة، لاعتماد حياة أرستقراطية، وحياة اللهو والمجون، ولكي لا تفسد مشكلات الدولة ومشاغلها وشكاوي الرعية حياة الانغماس هذه، عهد إلى الصدر الأعظم مسؤولية قيادة الانكشارية للرد على الأعداء إذا تعرضت حدود ممالكه لاعتداء خارجي، وعلى الصدر الأعظم قراءة البريد والرد عليه وتعيين الموظفين، فاستصفى لنفسه طائفة من الرجال الخصيان لخدمة محظياته، كما أباح لزوجته خرّم استصفاء من تريد وترغب، وخوّلها إبداء الرأي في هيكلية القصر الإدارية، فتحول قصر الإدارة إلى قصر فتن وقلاقل، وانعكس هذا على جهازه الإداري وكبار قادته العسكريين، فتربى ابنه وولي عهده في بؤرة المنافسات ومسالك الفساد ومعارجه وعندما تزاحمت القوى البشرية على قصره، أمر ببناء أجنحة إضافية أخرى، مع بناء قصور أخرى في استانبول وبعض المدن الأخرى، فأبعد نساء جيل أبيه إلى تلك القصور، بما فيهم الوالدة السلطانة.

استغلت خرام زوجة السلطان سليمان القانوني وابنتها ميهرماه صهرها رستم باشا الصدر الأعظم ضعف السلطان حيال النساء وبدؤوا ينصرفون لتخريب الإدارة وتفتيت بنيتها الداخلية، ولم تمض سنوات على وفاته حتى أطل الفساد برأسه منذراً سلاطين السلف بسوء العاقبة، ولهذا فلا الانكشارية تتحمل

مسؤولية الفساد والانحطاط ولا الدول الأوروبية تحمل مسؤولية التخطيط لهدم الدولة قبل سلاطينها.

لقد غدت القصور العثمانية تعج بقوى بشرية جُمعت من أجناس مختلفة كانت تمسك بزمام المهن والأمور الإدارية، فهناك موظفو السراي الهمايوني والشاوش والركابدار والتحصيلدار والإبريقدار والقهوة جي باشي ومربو الطيور هذا غير العمال من صانعي الأحذية، عدا عن المغنيين والموسيقيين والمهندسين والمعماريين والحراس والحجاب الذين زادت أعدادهم عن (٢٠٠٠) حاجب، كذلك زادت أعداد البلطجية والقابجية من (٣١٩) سنة (١٥٢٧م) إلى (٤٦٧) سنة (١٥٦٨م)، وكان يشرف عليهم موظف يُطلق عليه ناظر السراي "saray naziri"، وفيما بعد عُرف باسم آغا السراي "saray agasi"[٩٨]، وقد أغفلنا عن قصد مرافقي السلطان من الحرس الذين كلفوا بمرافقته، ولكي لا يبوحوا لمن حوله ولا سيما نساؤه ومحظياته بما يفعله، فقد قصت ألسنتهم وتراوحت أعداد المرافقين الخرس من (١٠ –١٥) شخصاً تبعاً للسلطان وقدرته الحركية وتحركاته السرية[٩٩].

أ – الحاشية الداخلية:

يُقصد بالحاشية الداخلية قسم الحرملك أو الحرم السلطاني، وتتألف من عدة دوائر:

١ – دائرة الوالدة السلطانة (velide sultane daire):

لقد اعتاد سلاطين آل عثمان بدءاً من عهد محمد الفاتح تخصيص دائرة خاصة بوالدة السلطان الحاكم، فيها الخدم والحشم والوصيفات وعدد من الخصيان البيض والسود، كما خصص لقصرها ميزانية خاصة بها، وإذا توفيت، فإن مربية السلطان تقوم مقامها، حيث يقوم السلطان بقضاء اليوم الثالث من كل

عيد بقضائه إلى جانبها ويتقبل تهاني موظفي قصرها ويقدم لها العطايا ويكرمهم إكراماً كبيراً.

وكانت الوالدة السلطانة تشرف على المحظيات، وانتقاء أفضلهن لمرحلة الإقبال ثم قادين أولى، وفي عهد مراد الثالث، أُطلق على والدة السلطانة المهدية العليا "Mehdi ulya" وهو تعبير استخدمه ملوك وسلاطين بعض الدول الشرقية.

ويعلق بعض المؤرخين على ذلك بالقول "إن السلطان مراد الثالث استخدم هذا التعبير لرفع معنويات والدته نوربابو اليهودية، لأنها كانت تُقابل بنظرات احتقار من جميع العاملين والعاملات من غير اليهود ومن باب التيمن بالسلاطين الأوائل والتفاخر بوالدته"(١٠٠).

وتفيد المصادر العثمانية أن تعبير "المهدية العليا" اقتبس من القبائل الأغوزية، ولكنه لم يُطلق على المرأة التي تكون من خارج القبيلة. ولا يعني هذا أن الوالدة السلطانة كانت تحظى بالاهتمام والرعاية والاحترام، وإنما يرجع هذا إلى مزاجية السلطان ومدى تأثير زوجته عليه، وفي غالب الأحيان كانت الوالدة السلطانة تسكن في السراي العتيق (Eski saray) مع بناتها، كما يُنقل إليه زوجات السلطان المتوفى وأبنائه(١٠١).

٢ – دائرة خزندار أوسطة (Hazinedar usta):

تُعرف هذه الدائرة هنكار سي "Hunkar Kalfas" وهي مخصصة للسلطان وينص القانون على أن يكون جميع العاملين فيها من النساء، مع خدمهم من الخصيان البيض، ومهمتهم إعداد الطعام اليومي للسلطان والاهتمام به والسهر على راحته. ويلحق بهذه الدائرة عدة موظفين من الخصيان، ويشرف عليهم موظفون مختصون، مهمتهم مراقبة العاملين من الخصيان واستبدالهم إذا

تلكأ أو أخطأ أي منهم. وهم يُوزعون على النحو الآتي[١٠٢]:

١ – **مساعدو السلطان** ويطلق على رئيسهم Hunkar Kalfa Basi، ومهمتهم إعداد ما يحتاجه السلطان ولاسيما في حال نيته الخروج خارج القصر.

٢ – **خزندار (مسؤول الخزينة)** Hazine dar، ومهمته إعداد تقرير عن أحوال الخزينة الخاصة بالسلطان، وإعلامه عن النقص، إضافة إلى مهمة الخزينة العامة في الدولة، يساعده عدد من الموظفين المختصين بأمور المحاسبة.

٣ – **حامل الإبريق:** ويُطلق عليه إبريقدار "Ibrikdar basr" في غالب الأحيان يكتفي السلطان بموظف واحد، ولكن بعض السلاطين وسعوا هذه الدائرة، وغدا موظف للداخل (أي عندما يكون السلطان في القصر) وموظف للخارج وله في كل قصر موظف إبريقدار، وفي الوقت نفسه فقد كان بعض السلاطين يكتفي بموظف واحد لهذه المهمة ويصحبه معه أينما كان[١٠٣].

٤ – **مسؤول المؤنة:** (Kilerci) أدى هذا الموظف دوراً مهماً وبارزاً في السراي (القصر) الهمايوني وتمتع بنفوذ كبير، ولاسيما عندما كانت الإدارة تُدار من قبل النساء.

٥ – **مسؤول الغسيل:** ويُطلق عليه اسم (Camasirci) ويُتبع له عدة موظفين، يحدد لهم مهامهم ولمن يغسلون الملابس، وكان لكل زوجة موظف خاص يغسل ملابسها، وقد تعرض موظفو هذه المهمة إلى القتل والإعدام لإفشائهم الأسرار من خلال ما يجدونه في جيوب الملابس، كما كانت زوجات السلطان تحاولن استمالته إلى جانبهن.

٦ – **القهوه جي:** (Kahveci) ومهمته تقديم القهوة إلى السلطان في أوقاتها المحددة.

٧ – **جعبه جي:** (Kutucu) أي مسؤول العلب، ومهمته تزويد دوائر القصر بلوازمها من العلب يوماً بيوم.

٣ – **دوائر "باش قادين Bas Kadinlan":**

وهي أربع دوائر، لكل زوجة من زوجاته الأربع دائرة خاصة بها.

٤ – **دوائر باش إقبال "Bas Ikbal":**

وهي ثلاث دوائر، لكل محظية من محظيات السلطان دائرة خاصة بها، وإذا فازت إحداهن بإعجاب السلطان فإنه يتزوجها، عندها يُطلق عليها (قادين أفندي Kadin effendi) وتظل تحمل هذا اللقب حتى تصبح حاملاً، فإذا أنجبت ولداً ذكراً تظل إلى جانب السلطان وإذا كانت بنتاً تُنقل إلى أحد القصور المعدة لها ولأمثالها[١٠٤].

٥ – **دوائر قزلار "Kizlar Daire":**

وتضم الفتيات اللواتي قد يرشحن لدرجة محظيات.

٦ – **دوائر قادين أفندي:** وهذه الدوائر معدة للمحظيات اللواتي يُعجب السلطان بإحداهن ويتم معاشرتها من قبله، فإذا رضي بها وأرضته ضمها إلى دوائر قادين أفندي، وإلا فإنه يأمر بطردها سراً من القصر[١٠٥].

٧– **دوائر السلطانات "Sultane Dairesi":**

وهذه الدوائر مخصصة للفتيات الأميرات من نسل السلطان اللواتي لم يتزوجن أو أصبحن عوانس. وذكر محمد جميل بيهم نقلاً عن خليل غانم "كان نساء السلطان خمس درجات: القادينات وهن الطبقة ذوات الألقاب "أي السلطانات" وإذا هجر السلطان إحداهن كانت تحتفظ بمكانتها كزوجة من زوجاته، وتُلقب أمهات أولاد السلطان خصكي "Kaseki" أي خاص قديم، بينما

تُلقب أمهات بناته قادين خصكي "Kaseki Kadin" ومتى شاء السلطان رفع إحدى السراري إلى مرتبة "القادينات ذوات الألقاب" وعليها أن ترتدي أثناء مثولها بين يديه ثوباً غالياً، تعلوه أثناء فصل الشتاء فروة سمورية، ويخصص لها ولحاشيتها وأبتاعها قصر من القصورة الداخلية.

إذا رغب بواحدة من قادين أفندي أمر بنقلها إلى قصره الجديد، فتقوم المحظيات بالاعتناء بها وتجهيزها تجهيزاً كاملاً، ويحق لها أن تختارمن بينهن وصيفة خاصة بها، وعلى الوصيفة الجديدة أن تُدرب الفتاة التي اختارها السلطان على كيفية التعامل مع السلطان وما يشتهي وما يكره، وإذا حملت منه لُقبت بـــ (قادين) فقط، وإذا ولدت غلاماً لُقبت بـــ (قادين أفندي)، وإذا ولدت بنتاً ظلت تحتفظ بلقب (قادين) لكنها تُنقل إلى قصر من القصور الكائنة خارج استانبول[١٠٧].

وهناك مشرفة على السراري والجواري يُطلق عليها "قايا Kaya" نسبة إلى مقام في الموسيقى التركية، ومهمتها تنظيم ليالي السهر والانشراح للسلطان، وتختار أجمل الفتيات وأبهاهن ولا تزيد أعمارهن عن عشر سنوات بهدف إعدادهن لإملاء المركز الذي قد يصبح شاغراً، ويجب أن يكن بارعات في العزف والذوق والتفنن في البسط، مهمتهن تدريب المحظيات اللواتي قد يختارهن السلطان، وعليهن تدريبهن على حسن العشرة وإزالة الحزن والغم عن السلطان[١٠٨].

كان على السلطان التقيد بالشرع الإسلامي، فلا يحق له الزواج بأكثر من أربع نساء بصورة رسمية، والزوجة التي تنجب له الولد البكر تكون صاحبة نفوذ ويُطلق عليها "باش قادين Baskadin"، وفي حال وفاة إحدى زوجاته الأربع تحل أخرى محلها، وغالباً ما يُستبعد أبناؤها من المناصب الرسمية وغيرها، وقد حافظ السلاطين على هذه القاعدة، ولاسيما بزواجهم من فتاة

تركية، وبوصول السلطان سليمان القانوني هُدمت القاعدة، ولم يعبأ السلاطين الذين خلفوه بالفتيات التركيات المسلمات، وغالبية السلاطين تزوجوا من فتيات أجنبيات، وبهذا الصدد يذكر محمد جميل بيهم في مؤلفه نقلاً عن أحد المؤرخين حيث قارن بين زواج سلاطين بني عثمان وخلفاء العرب فقال:

"إن الخلفاء العرب كان يختارون زوجاتهم من بنات الأسر العليا في مملكتهم أو فيما يجاورها، وكانوا كثيراً ما يرجعون إليهن في المشورة، على حين أن السلاطين العثمانيين ما كانوا يحفلون قط بهذا الاختيار، ولا يستشيرون نساءهم، فمنوا بحكم المحظيات"(١٠٩).

إن القارئ للتاريخ العثماني يدرك تماماً أن المحظيات اللواتي حفلت بهن قصور السلاطين، أسهمن في تدهور الإدارة العثمانية، ولاسيما في عهد السلطان سليمان القانوني الذي أفسح المجال لزوجته روكسلانه التي تمكنت من إقناع السلطان سليمان بقتل ابنه البكر مصطفى ابن زوجته التركية كلبهار وعينت ابنها سليماً ولياً للعهد وزوج ابنتها رستم باشا صدراً أعظم، وبتولي السلطان سليم الثاني عرش الإمبراطورية تتولى زوجته نوربانو إدارة الإمبراطورية بعدما دفعت زوجها إلى دائرة اللهو والمجون، وخاصة أنه بالذات لا يحتاج إلى تشجيع لأن والدته خُرّم ربّته على ذلك(١١٠).

وهكذا بدأت أمور السلطنة تزداد انحلالاً وفساداً بسبب تولي المحظيات شؤون إدارتها، واللواتي تمتعن في عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ – ١٥٩٥م) بنفوذ كبير جداً، وأسهمن في تكليف بعض الأجانب بمهام إدارية مثل المحاسبة وغيرها، فجمدت الشؤون الإدارية والاقتصادية، وازدادت الهزائم العسكرية واشتعلت ثورات داخلية وخارجية، واضطر السلاطين إلى التنازل عن بعض حقوقهم، وعدّلوا قوانينهم وأنظمتهم لإرضاء الدول الأوربية.

ب – الخدمات الداخلية للقصر:

١ – الخصيان السود:

وهم الشبان الذين يُستوردون من أفريقية خصيصاً للخدمة في القصور، فبعد خصيهم والتأكد من فقدانهم الرجولة، يُلحقون بـــ (إن آشاغي آما Inasagiage) أي أدنى الآغوات، ويقدم هؤلاء الخصيان السود إلى آغا البنات (قزلار آغاس Kizlar agasi)، وبعد تدريبهم على أصول الخدمة تُدرج أسماؤهم في سجل الكشوفات، وبعد ستة أشهر يُفرزون إلى الخدمة، ويُلقب الخصي الأسود بـــ (أعجمي آغا) وغالباً ما يُفرز الخصيان إلى حراسة أبواب الحريم الأربعة، وبتزايد أعداد الخصيان يصبح أقدمهم آغا عليهم، ومهمتهم حراسة السلطان ومحظياته حين خروجهم إلى الحديقة أو للتجول بين أروقة الحرملك، ويُطلق على حراس أبواب الحريم الأربعة نوبت قلفه سي (كلمة قلفه تعني صبي المعلم) وحين يقوم نوبت قلفه سي بالخدمة، يستلم هؤلاء مفاتيح الأبواب الأربعة من آغا الكزلار مساءً ويسلمونه إليه صباحاً، ويسبق النوبت قلفه سي في الرتبة من صف الضباط أربعة صف ضباط يُطلق عليهم أورتانجي أي رتب الوسط ومهمتهم مراقبة من هم أدنى منهم، ويسبق هؤلاء عشر أو اثنا عشر آخرون يُطلق عليهم خاصلليه (Hasilli) أي الخصوصي وهي رتبة تُمنح إلى الخصيان الذين يؤدون خدمات جيدة[١١١]، وإذا كان الخصي منضبطاً يُرفع إلى رتبة يايالا غلام (Yayala gulam) أي رئيس غلمان المصيف، ثم يُرفع إلى رئيس غلمان الباب (Baskapi gulam)، وفي كل ترفيع يُنقل من قصر إلى قصر، وتفد الخصيان السود من مصر حيث يقدمها والي مصر هدية للسلطان، وما أكثر هداياه للسلطان ونسائه وأصحاب النفوذ في استانبول.

- **الخصيان البيض:**

ظلت خدمة السلطان والحريم وقفاً على الخصيان البيض طوال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ويُطلق على رئيس الخصيان البيض اسم آغا باب سعادات (Bab Saadet agasi) يساعده خمسة من الخصيان البيض، وتنقسم خدمة القصر إلى ثلاثة أقسام:

أ _ خاص أوضه باشي Has oda bassi

ب – خزينة دار باشي Hazine dar basi

ج – كيلارجي المؤنة Kilerci basi

أ – خاص أوضه باشي:

إن هذا التعبير يعني منظمة خدميه، مهمتها الاهتمام بالقصر، ويندرج تحتها عدد من الآغوات، ويُطلق على موظفيها Erkan havass-iccurani ذات الهوى الداخلي، ويعد آغواتها من كبار ضباط الأندرون، وأكثرهم أهمية الغلام المكلف بالخانة الخاصة، التي تُعد أشبه بخزينة السلطان السرية حيث يبوح السلطان لمسؤولها بكل ما يخطر على باله وما ترغبه نفسه، ومن مهام الغرفة الخاصة ما يتعلق بحياة السلطان لباساً وارتداء ونوماً واستيقاظاً ودخولاً وخروجاً. وتوزع هذه المهام على عدد من الآغوات، ومن أهمهم: السلحدار والركابدار والجوخدار وغلام الدابند، وقد بدأها الفاتح باثنين وثلاثين غلاماً.. وقد ازدادت أعدادا فيما بعد تبعاً لكل سلطان[١١٢].

١- السلحدار آغا. يُكلف لبسلحدار بجمل سيف الشهريار(السلطان المذهب، وبالعادة يمشي على يمين السلطان حاملاً للسيف ،وسائر الخدمات لبسنية[١١٣].

٢- الركابدار: ويعد من أبرز (خاص أوضنه) ورابع ضباط السراي، وقد قدمه السلطان محمد الفاتح على الجوخدار، علماً بأن الجوخدار يعد ثالث ضباط السراي الهمايوني أهمية ، لأن مهمته إلباس الجزمة والحذاء قبل تحرك السلطان للصيد[١١٤].

٣- الجوخدار: أحدث هذا المنصب زمن السلطان محمد حلبي (محمد الأول الذي لقب منقذ الأمة ونوح السفينة) وفيما بعد عُهد إلى الجوخدار مهمته إلباس الجزمة والحذاء. إضافة إلى حمله معطف المطر[١١٥].

٤- نوبتجي باش: رئيس الحرس، ويحظى باهتمام كبير لأنه يعلم لحظات تسلل السلطان إلى جناح الحريم، ويكتم سره[١١٦].

وهناك وظائف أخرى، مهمتها حماية السلطان الحاكم والحفاظ على سلامته ورعايته مثل كزج أسكي (رئيس سفر السلطان) وآغا الدلبند المؤول عن عمامة السلطان، آغا البشكير، رئيس الكتاب، ومسؤول المفتاح، ويعدّ مسؤول المفتاح من أخطرهم، ولأن مسؤول عن مفتاح جناح الحرم السلطاني. وأغا الجزمة وقهوهجي باشي، (ساقي السلطان القهوة) والحلاق، ورئيس خزينة السلطان، وتعود تفوق أي منهم على الأخرين بمدى تقربه من السلطان[١١٧].

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الخامس

مؤسسة السراي الهمايوني

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

عالجنا في فصول سابقة حاشية السلطان العثماني الداخلية والخارجية، بقصد إيضاح دورها في صنع القرار، وصياغتها الأوامر الهمايونية، ولهذا آثرنا دراسة تلك المؤسسة وما طرأ عليها من تطور خلال مراحل تكوين الدولة ونشأتها، وكيف تحولت من مؤسسة ديمقراطية يشارك فيها جميع عناصر القبيلة إلى مؤسسة أرستقراطية، القرار الفصل فيها للعناصر الجاهلة بالإدارة من كوادر هذه المؤسسة التي جُمعت هي الأخرى جمعاً عشوائياً مؤلفاً من قوميات وشعوب عدة وأديان كثيرة، وحدتها الراية السلطانية في الدائرة الإسلامية، وضبطها الولاء السلطاني والأهداف المبرمجة لبعضها، والضياع والتشرد والرق أحياناً للتعصب، قدمت للقصر العثماني إما شراءً وإما هديةً وإما عنوةً بواسطة قراصنة الدولة وبحارتها[١١٨].

لقد كان للقصر العثماني كمؤسسة دورٌ مهمٌ وبارزٌ في تشابك الأحداث وتفاقمها نتيجة لاعتماد سلاطينها التقليد العفوي المتسرع، حيث عزّ على السلطان سليمان القانوني أن يتفوق عليه البيزنطيون في إقامة أرستقراطية، وهو سلطان البرين وخاقان البحرين، فالمؤسسة الهمايونية التي أسسها السلاطين الأوائل وما شهدته من تحسن باتجاه الرفاهية لا ترضي غروره وعنفوانه، ولهذا فقد أولاها أهمية كبرى ضمنت له ولأبنائه محظيات غاية في الروعة والجمال، وطاقة خلاقة في إقامة الصراع وتعميق الفتن والدسائس إضافة إلى إحداث تبديل جذري في النسب التركي وبدّلت جلدهم ونمط معيشتهم، وكرست فيهم العثمانية القديمة[١١٩].

لقد شهدت هذه المؤسسة الهمايونية تبدلاً عاماً في هيكليتها، وتعقيداً مخيفاً في نظامها تحسباً من اختراقها من قبل القصر التركي الأصيل الذي ظل طوال حياة الدولة والإمبراطورية جاهلاً بما يحاك فيها سلباً إيجاباً، كما شهدت تعدداً في أسمائها منها: القصر السلطاني والسراي الهمايوني والعتبة السنية

وعتبة السعادة ودار السعادة، وتميزت بالأبهة، فقد كانت مدينة متكاملة داخل العاصمة ــ تدار إدارة جيدة وفق سجلات منظمة[١٢٠].

لقد كانت تلك المؤسسة مؤلفة من عدة أجنحة، وكل جناح يضم عدة أقسام أهم ما فيها السلاملك، وهو المكان المخصص للحياة الاجتماعية وله منافذ إلى الخارج، وقسم الحرملك وهو معد للنساء والمحظيات، الدخول إليه مقيد تقيدا صارماً. ومن الأجنحة المهمة خرقة سعادة دائرة س (Hirkai saadet daire) والأوضة الخاصة (Has oda) والخزينة (Kazine) وبيت المونة (Kiler) وغرفة الزوار، وغرفة الطعام (Seferli oda) وغرفة أو دارة آغا باب السعادة (Babussaade agas) ودائرة زُلف (zuluflu dires) وكانت كل القصور العثمانية تضم تلك الدوائر الرئيسة في القصر، فيما بعد أضيفت دوائر أخرى اقتضتها الرفاهية السلطانية وحاجات القصر الهمايوني[١٢١].

لقد أقام سلاطين آل عثمان قصوراً (سراي) منذ بدء استقرار قبيلتهم وتحولها إلى دولة، فمن سراي بورصة إلى سراي أورنة إلى سراي إذنيق إلى السراي القديمة التي بناها الفاتح بعد فتح القسطنطية، وقد دأب خلفاؤه من بعده على بناء القصور حيث حوت استانبول أكثر من خمسة قصور أشهرها سراي الطوب قابي ويليه دولمه بغجة، في حين عدّ قصر يلديز الذي بناه السلطان عبد الحميد الثاني واحداً من عجائب الدنيا ومؤسسة بشرية تجسيسية ومقصلة لقطع الرؤوس، وفوق هذا فقد كان مؤسسة إنتاجية ضمت حصوناً دفاعية ومدارس صناعية "دار الصنائع"، وطوب خانة عدد عمالها يزيد على الثلاثمئة عامل، ومعملاً لطلي الحديد وطرقه، ومعملاً لصناعة الخزف الصيني، ومعملاً للتجارة، ومعملاً للحفر على الخشب.

وقد تميزت القصور التي بناها السلاطين العثمانيون بطابع معماري مميز مختلف عن النظام المعماري البيزنطي والفارسي وتشابه مع الطراز الإسلامي

من ناحية النوافذ الضيقة حرصاً منهم كي لا ترى النساء ولا تُرى[١٢٢]، وكانت تتألف كهيكلية تنظيمية من عدة أقسام تتدرج تحت قسمين هما: البيرون والأندرون[١٢٣]، ولكل منهما ميزاته الخاصة وموظفوه ومهامه ودوائره التي تزيد تبعاً لرغبة السلطان وتعلقه به، واندفاعه وراء التباهي وتمسكه بالجلوس فيه مع محظياته وخدمه وحشمه[١٢٤].

بدأت القصور تأخذ الطابع المؤسساتي المكون من دوائر وأقسام مشكلة بذلك تجمعاً بشرياً منذ عهد سليم الأول (١٥١٢ – ١٥٢٠م) وكان والده السلطان بايزيد (١٤٨١ – ١٥١٢م) وقد امتطى صهوة اللهو والمجون خلال مراحل شبابه والسنوات الأولى من حكمه، وكانت أعداد العاملين في القصور مع ساكنيه لا تتجاوز (١٢٠) عاملاً، ولاسيما بعدما عزف عن حياة اللهو واتجه إلى التصوف والعبادة فهجرها تماماً وتأفف السلطة والسلطان، فاندفعت الانكشارية إلى تحريض ولده سليم الأول الذي خلفه على العرش سنة (١٥١٢م)، ولم يكن سليم ميالاً إلى حياة القصور وألاعيبها وتلاطف العاملين بها، علاوة على تعلقه بالأمجاد الحربية والفتوحات العسكرية، ولهذا ظلت هذه المؤسسة تدار من قبل موظفين دون عناية وترف يتعدى حياة حاشية السلطان، وقد خضعت تلك المؤسسة خلال فترة سليم الأول لنظام شديد، ومبتعداً عن التباهي والتفاخر، لأن جميع العاملين فيها كانوا يعلمون النتيجة مسبقاً، ولم يكن السلطان سليم الأول يسمح لأولاده الإقامة في القصور وخدر النساء، ولهذا كان السلطان سليمان متعطشاً لتلك الرغبة، وكانت والدته حفصة تؤمن له ما يرضيه ولكن بحدود معقولة، وسراً عن والده الذي يطمح إلى إعداده إعداداً عسكرياً[١٢٥].

تزوج السلطان سليم الأول عدا عن زوجته حفصة وأم ولده سليمان من جارية (محظية) بولندية الأصل سراً عن زوجته وأنجبت له غلاماً سماه أويس، وكانت حفصة تعلم ذلك لكنها لم تتجرأ على محادثته بذلك، واضطرت مرغمة

إلى تجاهل الأمر، وبعد وفاة زوجها تولى ابنها العرش، لم تأمر بقتله كما يفعلنّ السلطانات الأوليات، بل طلبت من ابنها سليمان أن يرسله إلى اليمن، فلبّ دعوتها وأرسله إلى هناك، وعندما سمع بمقتله، صاح السلطان سليمان متأوهاً ويحي إن أويس ابن أبي لقد قتلته بيدي وبدأ يجهش بالبكاء أسفاً عليه[١٢٦].

عندما تولى سليمان الأولى (القانوني) سدة العرش، وأنهى التزاماته الحربية وأصدر تشريعاته أحال أمر قيادة الانكشارية أثناء الحروب إلى الصدور العظام، كما أسند لديوان الصدر الأعظم الاطلاع على البريد الصادر والوارد منه وتوقيعه من الصدر الأعظم، إلا في بعض الأمور المهمة فيعيدها الصدر الأعظم لتوقيع من السلطان سليمان[١٢٧].

بعدما اطمأن السلطان إلى قوة ملكه، واعتقد أن رعيته طوع بنانه وأنها تقاد بشعرة، انصرف إلى حياة اللهو والمجون، فأمر ببناء أجنحة أخرى في قصر الطوب قابي، وزاد عدد العاملين فيه إلى (٤٨٨) عاملاً، وأكثر من الموظفين والإداريين وخصص الأجنحة للأغوات. أصبح القصر يضم أكثر من (١٣٧٠) شخصاً يتقاضون رواتب مقدارها (٢،٥٣٦،٠٦٥) أقجة سنوياً[١٢٨]، وارتفعت أعداد العاملين خلال سنتي (١٥٣٩ – ١٥٤٠م) إلى أكثر من (٢٠٠٠) عامل، وغدا القصر مسؤولاً عن تقديم الطعام لهذا الكم البشري القاطن في السراي بصورة دائمة علاوة عن زواره، وارتفعت مصاريف القصر من (٢٠ ألف) أقجة ذهبية إلى (٥٠ ألف) ذهبية، أي ما يعادل ضريبة مصر السنوية[١٢٩]، أما في عهد ابنه سليم الثاني (١٥٦٦ – ١٥٧٤م) فقد تضاعفت أعداد العاملين في الأجنحة كثيراً، وغدا قصر الطوب قابي يقدم الطعام إلى ما يقرب من (٢٥ ألف) إنسان ما بين موظفين وزواره[١٣٠]، هذا غير القصور الأخرى الموجودة ضمن استانبول، فقد شهدت هي الأخرى تزايداً في عدد العمال والموظفين والقاطنين، ولم تكن القصور الأخرى المقامة في بورصة وأدرنه وأذنيق أقل ازدهاراً بشرياً، عمالاً وموظفين من قصور

استانبول.

لقد حفل قصر الطوب قابي بعدد هائل من الطباخين، فقد كانت أعدادهم سنة (١٤٩١م) تزيد على ٢٣٠ طباخاً[١٤٥]، وفي عهد سليم الأول أصبحت أعدادهم قرابة (٢٧٨) طباخاً لتكليفه إياهم بإقامة الموائد الفاخر، عقب انتصارته في جالديران سنة (١٥١٤م)، وفي سورية ومصر ومرج دابق والريدانية سنتي (١٥١٦ – ١٥١٧م)[١٤٦].

وبلغت نفقات القصر خلال تلك المرحلة ما يزيد على خمسة ملايين أقجة سنوياً، ويذكر اسماعيل حقي في مؤلفه الشهير "سراي تشكيلاتي" أنه كان يتم استهلاك ما يزيد على خمسين خروفاً وأربعة ثيران، عدا الماعز والدجاج والطيور الأخرى في اليوم الواحد، أي ما يعادل سنوياً (١٨٠٠٠) خروف و (١٤٦٤) ثوراً، وآلاف الطيور من دجاج وديك رومي وطيور برية[١٤٧]، وقد حظر السلاطين العثمانيون ذبح الحمام لأنه رمز السلام، ولا يزال الأتراك يحرمون ذبحه حتى تاريخه.

أما فيما يتعلق بحاجة السراي من أدوات تموينية من دقيق وسكر وزيت وسمنة وبهارات وما شابهها وربما يمكننا أن نقدرها على وجه التقريب كقيمة وليس ككمية، أي (٤٤٣) يوك حمل، أي ما يعادل (٤١٧٦٥) أقجة ذهبية، وظلت تشهد ارتفاعاً مطرداً يوماً بعد يوم، وشهراً بعد شهر، وكان السلاطين يفرضون على الولايات تقديم بعض المنتجات الزراعية، وذلك حسب كل ولاية وما يتوفر فيها[١٤٨].

لم تقتصر مؤسسة السراي الهمايوني في دولة بني عثمان على الموظفين والخصيان والطباخين وما شابههم، بل حوت الكثير من أصحاب المهن من خياطين وحلاقين ومزينين وعمال اصطبلات وسواس خيل، وقد بلغت أعداد

سنة (١٥٢٧م) قرابة (٤٣٤١) مهنياً حرفياً، وقد أدى الخياطون دوراً مهماً في تلك المؤسسة المتكاملة إدارياً وفنياً، وخاصة الخياطة النسائية، غير أن الكثير من هؤلاء كانوا يتعرضون للقتل والصلب والجلد لقيامهم بالاهتمام بواحدة دون أخرى من زوجات السلطان أو محظياته، أو ما بين والدته وزوجته وطغى على ذلك الغيرة النسائية[١٣٥].

أما مربو الطيور الجارحة فقد ارتفعت أعدادهم من ١٦٣ مربي طير سنة (١٥٠٣م) إلى (٢٥٩) مربياً سنة (١٥١٤م)، وبتولي السلطان سليمان القانوني العرش ارتفعت أعدادهم إلى (٤١٨) مربياً[١٣٥].

لقد تطورت مؤسسة السراي الهمايوني تطوراً أكثر من مؤسسات الدولة ذات المنفعة العامة، وكان تطورها على حساب نظام الدولة ومؤسساتها وميزانيتها، وغدت تتدخل في جميع شؤون الدولة، فمنها تصدر الفرمانات الهمايونية التي تتضمن عزل وتعيين الولاة، ومن عناصرها مُلئت المؤسسات المقصلية بإدارتها، فقد كلف السلطان العناصر من عناصر السراي بمهام كصدر أعظم، ومحتسب، وكتخدا، وآغا إنكشارية، وذلك بحسب تدخل النساء في شؤون الدولة، وغدت مهمة الباب العالي (الصدر الأعظم) إعداد فرمانات التعيين والعزل بناءً على دعوته للحضور إلى القصر وتكليفه بإعدام ما يلزم[١٣٦].

إن السجلات تضم آلاف الأشخاص من مرافق ياور، وطباخ، ورئيس غرفة، وبستانجي، وخادم كلفوا بمهام رئيسية في الإمبراطورية، وكان للحريم دور بارز في إحداث ذلك، ولاسيما في عهد زوجة السلطان سليمان القانوني (خرم) و(نوربانو) زوجة ابنها سليم، ويمكننا اعتبار الفترة من (١٥٤٠ – ١٦٠٣م) فترة هيمنة النساء على مقدرات الدولة وإدارتها من قبل أُناس جهلة، فازدادت الأمور سوءاً، كذلك فإن الزواج من أجنبيات من مختلف الجنسيات، تولى أبناؤهم عرش السلطنة أسهم في خلق تنافر في الأمزجة بين السلاطين،

وكثرت مذابح الأخوة وأزواجهم في سجون مظلمة[١٣٧].

إن تحجب السلاطين في القصور وفي خدور المحظيات والمستوردات حوّل السلطان إلى دمية مخنثة بأيديهن وغدا القرار يُصاغ خارجياً عندما تطلب المحظية من السلطان تنفيذ رغبتها، ومن رغبة هذه إلى رغبة ذاك ضاعت الدولة، وفسدت إدارتها، وأبعد الشرفاء عن الإدارة ليتولاها السفلة والجهلة من خدم المحظيات، ولهذا ثارت الانكشارية وبدأت ترغم السلاطين العثمانيين على المرور تحت سيوفها، وكان السلطان مضطراً لإسكاتها وتوزيع الأموال عليها، ففي سنة (١٥١٢) رفعت العصيان ضد سليم الأول فاضطر إلى مكافأتها بالعطايا الكثيرة، وأصاب كل منهم ثلاثة آلاف أقجة، ولم يجرؤ على قطع رؤوس زعامتها، بل عمد إلى قطع رؤوس ضعافها بعدما وزع العطايا حفاظاً على سمعته وهيبته. ومنذ عهد والده أصبحت العطايا وتوزيع الأموال على الانكشارية تقليداً تحصل عليه إثر كل مبايعة لسلطان جديد. وفي عهد السلطان محمد الثالث (١٥٩٥ – ١٦٠٣م) وُزع على الانكشارية نحو ستمئة ألف دوكا، وعندما عزلوا مصطفى الأول ونصبوا عثمان الثاني (١٦١٨ – ١٦٢٢م) وُزع عليهم ستة ملايين دوكا[١٣٨].

إن الفساد والانحلال الذي شهدته دولة بني عثمان مرده تزايد نفوذ العاملين في السراي الهمايوني، فقد تمكنت الدول الأوروبية واليهود ومن خلال المحظيات اللواتي تزوجن بالسلاطين وأبنائهم، ومن خلال تأمين تلك المحظيات مع الخمور وما شابهها، وتوليهم أمور المحاسبة من تعميق الفتن وبث الدسائس والفوضى وخلق التنافس بين أولياء العهد وإطلاع الأوروبيين وسفرائهم على أدق تفاصل الإدارة وتحركات الجيوش، وقد عبر عن ذلك ناظر خارجية روسيا قائلاً لسفير إنجلترا مظهراً الشفقة على الأتراك: "مساكين الأتراك، ليس لهم سياسة حكيمة لا في الشؤون الداخلية ولا في الشؤون الخارجية، ذلك لأن رئيس

المنجمين أو الخصيان العبيد وأمثالهم كثيراً ما يوجهون سياستها وإدارتها إلى حيث يشتهون"[١٣٩].

هكذا تكونت مؤسسة السراي الهمايوني، وهذا ما أحدثته من تأثيرات على الدولة العثمانية التي بدأت تتفسخ وتزداد انحلالاً وضعفاً، والمؤسسة تزداد فساداً ودسائس عامليها، وهذا ما يُعبر عنه الخط الهمايوني الذي صدر سنة (١٨٧٦م) حيث استهل بالعبارة: "إن التدنيات العارضة منذ أزمان على قوة دولتنا الصلبة نشأت عن الانحراف عن الطريق المستقيمة في إدارة الشؤون الداخلية أكثر مما نشأت من الغوائل الخارجية"[١٤٠].

لم تسهم مؤسسة السراي الهمايوني في دفع السلطان إلى بؤر اللهو والمجون وتدافعه خلف الملذات الدينوية فحسب، بل خلقت ولاءً قائماً على المعاهدة، فقد غدا السلطان رأس هذه المؤسسة الفعالة يتدخل في ترويج بعض محظياته إلى كبار قواده، حتى بناتهم وأزواجهن ويرفعهم إلى مرتبة داماد أي (صهر)، مما دفع القادة وكبار الموظفين إلى مجاملة أكثر المحظيات قرباً من السلطان للحصول على هذه الرتبة، وغالباً ما كانت المجاملة تتم على حساب الوطن والعمل والوظيفة[١٤١].

لقد عرفت مؤسسة السراي الهمايوني ترتيباً منظماً من حيث النساء ودرجاتهم، وعدت والدة السلطان السيدة مبكراً، يسند إلى مربيته منصبها الشاغر، أو إلى خالاته، وقد اعتاد بعض السلاطين على معاملة الوالدة الجديدة كأنها الوالدة الحقيقية[١٤٢]، ولكنه غالباً ما كانت السلطانة الوالدة ما تطالب بنقلها إلى السراي العتيقة، إذا كانت في خلافة مع كنتها، أي زوجة ابنها[١٤٣].

يلي الوالدة السلطانة في الأهمية بين مراتب النساء، نساء السلطان ثم الزوجات اللواتي عقد عليهن السلطان، ويطلق عليهن اسم قادين (Kadin) وتنقسم مراتب القادين إلى أربع درجات، فهناك قادين أولى أي (برنجي قادين)، وتنتخب

عادة القادين من النساء اللواتي بمرتبة (إقبال خصكي) (Ikba hasak) بعد أن يصبحن أمهات، فالسلطان ينتقي من بينهن محظية واحدة، وبعد معاشرتها، تظل في عداد المحظيات إلى أن تصبح حاملاً ثم تلد، وبعد ولادتها يعقد السلطان قرانه عليها رسمياً بعد أن يطلّق واحدة من نسائه إذا كن أربعاً، ونادراً ما سمحت الزوجة الأولى بالتعاون مع الزوجات الأخرى المحظية بسلامة مولودها حيث يعمدن إلى خطف المولود وتسليمه إلى أشخاص غرباء مقابل إغرائه بالمال، ويشترطن عليه كتم السر[١٤٣].

يلي إقبال خصكي في المنزلة السيدات اللواتي بدرجة إقبال، ويُطلق على المحظيات اللواتي اختارهن السلطان درجة إقبال للسيدة التي لم تحمل من السلطان، ويليها المرشحات لمعاشرة السلطان، ويُطلق على الفتاة التي ستدخل الليلة إلى خدر السلطان اسم كوزده (Guzde) أي المنظورة، وهذا الأمر يتم بمعرفة سيدة حريم السلطان الرئيسية ويطلق عليها خزينة دارواوسته (Hazine darusta)[١٤٤].

بلغ السراي الهمايوني درجة كبيرة من الروتين الرتيب والبيروقراطية القاتلة من حيث تنفيذ طلبات الصدر الأعظم ومن حيث الحد من مصاريف القصر التي تجاوزت أكثر من ثلث واردات الدولة، وكثيراً ما تلقى الصدر الأعظم اللوم الشديد لمحاولته التدخل بشؤون القصر من الناحية المالية.

وفيما يلي نورد نفقات السلطان:

١٢،٨٤٨،٠٠٠أقجة مخصصات الحرم السلطاني وأولادهن وأغوات الحرم.

٥،٠٣٨،٣٦٥ أقجة للوكلاء على خيم السلطان والسقاة.

٢٢،٤١٥،٣٨٨ أقجة لمواكبي السلطان والحرس والسقاة.

٨،٦٠٠،٠٠٠	أقجة	للمطابخ السلطانية.
٦،٦٢٦،٣٩٢	أقجة	للحطب وثياب الخدم.
٨،٠٦٥،٧١٢	أقجة	للإسطبلات.
١،٥١٦،٢٨٨	أقجة	للعلف والشعير.
١٣،٠٠٠،٠٠٠	أقجة	للحوم والمآكل[١٤٥].
٧٨،١١٠،١٤٥	أقجة	المجموع

علاوة على ذلك هناك مصاريف أخرى مثل شراء الفرو للمحظيات والذي كانت تعادل (٢٥،٠٠٠،٠٠٠) أقجة، أما ثمن الألبسة والمفروشات فتبلغ (١٨،٣٨٦،٠٣١) أقجة، عدا عدة ملايين كانت تنفق على الحدائق السلطانية التي لم تكن تقل عن اثنتي عشرة حديقة.

وبحسب الميزانية التي وضعها أوبسين على أساس كور (Cor) لم تكن للسلطنة ميزانية، فإن مخصصات السلطان عبد المجيد وحده (١٨٣٩ -١٨٦١م) كانت تتجاوز عشرة بالمئة من دخل الدولة العام، فقد كانوا يقدرون هذا الدخل وقتئذ بثمانية ملايين وأربعمئة ليرة ذهبية فرنسية، وكانت حصة عبد المجيد (٨٦٢،٥٠٠) فرنك فرنسي ذهبي، في حين لم تكن مرتبات جميع موظفيه ما عدا قواته المسلحة تصل إلى هذا الرقم[١٤٦].

بقي علينا أن نلقي نظرة على القصور السلطانية التي أقيمت في استانبول، والدور الذي قامت به كمؤسسة استهلاكية.

١ – السراي العتيق (Atik saray):

بعدما فتح محمد الفاتح القسطنطية سنة (١٤٥٣م) عمل على تثبيت أسس دولته وتوطيدها، فقد ترك بعض الكنائس الرئيسية لطوائفها، أما الكنائس

الأخرى والصغيرة فقد حولها إلى مساجد وجوامع، وقد علم الفاتح أن ديراً قديماً موجودً في وسط استانبول، فأمر الفاتح بهدمه، وبناء قصر على أنقاضه، وبعد اكتمال بنائه زاره الفاتح فأُعجب بموقعه، ولكنه رفض الإقامة به[١٤٧].

٢ – سراي الطوب قابي (Top Kabi saray)

أمر الفاتح ببناء قصر سلطاني يكون مقراً لدولته، وقد أُطلق عليه سراي الطوب قابي أي (قصر باب المدفع)، وقد بُني فوق تلة مرتفعة بالقرب من آيا صوفيا على شكل مثلث رأسه باتجاه آيا صوفيا، وأضلاعه أحدها على طول المضيق والضلع الآخر يشرف على المدينة، وقاعدته تطلع على المضيق والقرن الذهبي، بدأ بناءه سنة (١٤٦٥م) واستمر حتى (١٤٧٨م) وقد أُحيط بأسوار عريضة ومتينة، كما أُقيم على أسواره عدة بروج مراقبة[١٤٨]، ويقسم السراي إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

أ ــ الحديقة: تتوسط القصر.

ب ــ ديوان الانكشارية.

ج ــ السراي.

وكان لكل قسم من هذه الأقسام تشكيلات معمارية خاصة بها وقد خصص في زاويته الشرقية قاعدة خصصت لاجتماع النبلاء والعلماء وقادة الجيش لمعالجة الأوضاع العامة لدولته، كما أعدت قاعة كبيرة وعريضة خُصّصت لقادة الجيوش، وبجانبها قاعة لاستقبال الضيوف أيام الأعياد والتبريكات، وما شابهها[١٤٩].

لقد ضمت سراي الطوب قابي مكتبة حوت على أكثر من ثلاثة آلاف من المجلدات العربية وقدمت المخطوطات العربية من قبل العلماء العرب، أما المخطوطات الدينية فقد بذلت المملكة العربية السعودية جهوداً جادة لتصويرها،

كذلك فقد ضم سراي الطوب قابي قاعة (للخرقة الشريفة)، وفيها بعض المخلفات المقدسة للنبي العربي محمد صلي الله عليه وسلم إضافة إلى سيوف الخلفاء الراشدين التي أحضرها سليم الأول إثر انتصاره على المماليك في موقعة الريدانية قدمها له شريف مكة مع شعرة طاهرة من لحيته الشريفة وحذائه[١٥٠].

٣ – سراي الصليب (Istavyaz saray):

أُقيم هذا القصر في منطقة البيلربي، ولا تزال السراي محافظة على هيكليتها حتى تاريخه، وكان في بادئ الأمر عبارة عن حديقة كبيرة وجميلة، وذات موقع هام يشرف على جزء كبير من مضيق البوسفور والقرن الذهبي، وعندما رآها السلطان أحمد (١٦٠٣ – ١٦١٧م) أعجب بموقعها وأحبها كثيراً، فأمر ببناء جامع وقد قسم إلى قسمين: قسم للغلمان الداخلية والآخر لغلمان الباب، كما أمر بتحويل الحديقة المجاورة للقصر إلى أبنية تابعة للقصر، فبنى في الجهة الشمالية غرفة كبيرة وغرفة سفرة خصصت للغلمان، كما بُني في الجهة الغربية جناح أُطلق عليه الغرفة الخاصة، في حين بُني في القسم الجنوبي جناح مخصص للخزينة والمؤن مع قاووس خاص بالغلمان، وظل القصر يحظى بالعناية حتى عهد مراد الرابع حيث أُهمل ونقلت عناصره إلى قصر الطوب قابي[١٥١].

كان القصر أشبه بمدرسة عسكرية، وفي عهد السلطان عثمان حولت المدرسة إلى قاعدة تدريب لتعليم الغلمان أصول القراءة والكتابة، ولاسيما العناصر القادمة من البوسنة وكان يُطلق عليها عناصر "البوتور".

٤ – سراي غلطة (Galat saray):

بُني هذا القصر في عهد السلطان بايزيد الثاني، وتفيد المصادر أن بناءه كان نتيجة وصية من أحد الأولياء، وبما أن السلطان بايزيد اتجه في سنواته

الأخيرة إلى التصوف، فقد أمر ببنائه وأن يكون مخصصاً للانكشارية البكطاشية فقط، وحذر من دخول الغلمان وتدريبهم في هذا القصر، كما أمر ببناء جامع إلى جانبه مع دكاكين وخانين يتسعان إلى (٢٠٠) شخص، مع بناء ثلاثة قاووشات في كل قاووش حمام ومطبخ ودائرة مخصصة للضباط، وأمكنة خاصة بآغا القصر مع خمسة عناصر أطلق عليهم رأس الزاوية[١٥٢].

أما العاملون في هذه القصر فهم أدنى من العاملين في القصر الجديد (الطوب قابي) على الرغم من المنزلة الدينية التي تتمتع بها غلطة سراي. وعندما تولى السلطان محمود الأول أمر بإنشاء مكتبة ضخمة مع سبيلين، وقبل وفاته بشهر أقام حفلاً كبيراً في ساحة القصر، ووزعت خلالها الحلوى والشراب على الحضور، وتخليداً له فقد سُميت مكتبته باسم مكتبة محمود الأول[١٥٣].

٥- سراي ميدان الخيل (Atmeydan saray):

لم تتعرض الوثائق والمصادر التاريخية العثمانية إلى قصر ميدان الخيل، نظراً لعدم قدوم السلاطين إليه سواء في الأعياد أو المناسبات، على الرغم من الدور الذي قامت به عناصره في إخماد الفتن في مركز الإدارة أو في المدن القريبة لاستانبول، وقد بُني هذا القصر من قبل السلطان سليمان القانوني، وسماه قصر إبراهيم باشا فاتح العراق، وبعد وفاة السلطان سليمان أمرت خرّم زوجة السلطان سليمان بتغيير اسمه وسمّته قصر الخيل بدلاً من قصر إبراهيم باشا، وقد شكّل قصر الخيل في فترة الضعف والانحطاط قاعدة للانكشارية حيث كانوا يجتمعون به ويقررون ما يجب اتخاذه، فلم تقم بعمل إلا بعد الاجتماع في هذه القصر والتشاور فيه.

٦ – سراي بكلر بكي (Beglerbey saray):

أقيمت سراي بكر بكي ببيلربي على سفح تل (بلغوري) المشرفة على

ضفة البوسفور في ساحل الأناضول وقد أمر السلطان عبد العزيز ببنائه، وهي تتألف من طابقين، خُصص الطابق العلوي لجلوس السلطان عبد العزيز، كما بُنيت في داخله قاعدة كبيرة مزينة بالرخام، أما النوافذ المزخرفة بمختلف الألوان فكانت تطل على البوسفور، وقد أهمل هذا بعد خلع السلطان عبد العزيز[١٥٤].

٧ – سراي جراغان:

بُني هذا القصر ما بين بشكطاش وأورته كوى، على شاطئ البحر، وقد بُنيت على شكل مستطيل، وكانت تشتمل على عدة قصور داخلية ضمن أسواره، سُجن فيه السلطان عبد العزيز وفيه دبر مقتله، وفيه سُجن السلطان مراد الخامس وظل فيه مدة ٢٩ سنة، ولم يخرج منه إلا جثة هامدة، وفيما بعد اتخذ مقراً لمجلس الأعيان والنواب، وبعد إعلان الدستور تعرض لحريق أتى على معظمه، وقد أنفق عبد العزيز على بنائه قرابة مليون ونصف .

٨ – قصر دولمه بغجه (Dolma bahce saray):

عندما تولى السلطان عبد المجيد عرش السلطنة وأعلن خط كلخانة سنة (١٨٣٩م)، فقد تأفف كثيراً من قصر الطوبي قابي لما فيه من دسائس وفتن وقوى بشرية متعددة الأجناس والقوميات، ففضل أن يهجره، فأمر ببناء قصر في خليج على ضفة البسفور أُطلق عليه دولمه بغجة (أي الحديقة المملوءة)، وقد بُني على مساحة واسعة، وقد استمر بناؤه سبع سنوات، وبلغت تكاليف بنائه سبعين مليون فرنك ذهبي، ولما اكتمل بناؤه وزخرفته سأل السلطان مدير الخزانة الخاصة عن مقدار ما كلف القصر، فأجاب بتواضع: "مولاي صاحب الجلالة إنه لم يكلف إلا مبلغاً زهيداً، لقد كانت ثلاثة آلاف وخمسمئة قرش كافية له"[١٧١]. وبالطبع فإن المدير كان يريد القول إن الخزانة لم تخسر إلا مقدار قيمة الورق، وأجرة الورق لإصدار كمية من الأوراق المالية التي تُعرف باسم

القائمة.

وفي السنة نفسها تزوجت كريمة عبد المجيد وكانت نفقات أفراحها أربعين مليون فرنك ذهبي، فاضطر الدولة العثمانية إلى طلب القروض من أوربة لأن خزينتها تعرضت لثلاث محن اقتصادية: بناء القصر وزواج أخت السلطان وحرب القرم، وقد حصلت الدولة على قروض ولكن بشروط مجحفة جداً.

يُعد قصر دولمه بغجه روعة من روائع الفن العماري، وتشرف حديقته الواسعة جداً مباشرة على ضفاف البسفور، ولم تبق دولة من دول أوربة إلا وقدمت التبريكات إلى السلطان عبد المجيد محملة وفودها الهدايا والتحف الثمينة وتتوسط قاعة الشرف، ثريا وزنها (٧٠٠) كغ وعليه ٧٠٠ لمبة أو شمعة، ولن أكون مبالغاً بأن هذه الثريا تحفة صناعية وفنية يقف الإنسان مدهوشاً أما جمالها، وكيفية صنعها، إضافة إلى أن درج القصر من الكريستال الخالص، أما قسم الحرملك فيعجز القلم عن وصفه، وإنني لأعترف بعجزي عن وصفه رغم رؤيتي له أكثر من خمس مرات.

٩ – قصر يلدز (Yildiz saray):

بُني قصر يلدز من قبل السلطان عبد الحميد الثاني، وسماه يلدز أي الكوكب لعلو مكانه، وقد بلغت تكاليفه الأولية قرابة ثمانية ملايين ليرة عثمانية، وكان السلطان عبد الحميد يعرف هذه الرابية قبل توليه العرش، وفي السنوات الأولى من حكمه، ونظراً لخوفه من معارضيه أو أعدائه، ولقرب قصر دولمه بغجة من البحر، وسهولة التسلل إلى القصر أمر ببناء قصر على هذه الرابية، ولم يكن قصر يلدز قصر راحة واستجمام للسلطان عبد الحميد الثاني، وإنما كان مؤسسة حكومية وإدارية وبولسية كاملة مكتملة، فقد ضم قصر يلدز أكثر من اثني عشر ألف نسمة ما بين موظف وخادم وعبد وحارس وحسناء، وهو يشكل

بلدة صناعية مهنية، ولم تبق مهنة من المهن إلا وكانت تمارس داخل هذا القصر، حتى إنه ضم معملاً للحديد وطليه[١٥٨].

هدف السلطان عبد الحميد الثاني من تزويد قصره بكل ما يلزمه بقصد حماية نفسه من أعدائه، فهو بطبعه شكّاك يخاف الجميع حتى من نساءه، فقد أبعد السفن الحربية من المضيق، وحذّر عليها القيام بأية مناورات بحرية، ولهذا أقام لقصره أبواباً، وخصّص نوبات حراسة تُبدّل كل ثلاث ساعات، وكانت النوبة الواحدة من الحرس يزيد عددها على خمسين جندياً، وحذّر عليهم اقتراب أي إنسان من القصر مهما كان الظرف أو السبب، كما خصّص لنسائه أجنحة خاصة محاطة بأسوار عالية، وأحاط حديقته الخاصة بسور وعليها حراس ليل نهار.

يُعد قصر سراي يلدز أعجوبة عصره وقطعة فنية ومؤسسة إنتاجية ودائرة استخبارات منظمة ومرتبة، كما يُعد بلدة تعج بالحيوية والنشاط، كذلك وجدت في أزقة القصر وزواياه مئات مما يسمون بالدعوجية، وقد أطلق عليهم عامة الناس تنابل السلطان عبد الحميد، فهم يأكلون ويشربون ويدعون له بطول العمر والبقاء، ولا يعرف التاريخ حاكماً حُظي بالدعاء كما حُظي عبد الحميد ذاك السلطان الذي شغل العالم بأسره لأكثر من أربعين سنة، ولا يزال بعض المسلمين حتى تاريخه يصبون على روحه الرحمة والرضوان

الحواشي والهوامش

١ – محمد فؤاد كوبريلي: قيام الدولة العثمانية، ترجمة السيد أحمد سليمان القاهرة (١٩٦٧م).. المقدمة.

2 –Ismail Hakki uzuncarsili: Osmanli Tarihi: Ankara 1973.S.39.

٣ – كان لهذه الدولة شعبتان إحداهما في سيواس (١٠٧١ – ١١٧٤) والأخرى في ملاطية (١١٤٢ – ١١٧٧).

٤ – قامت هذه الدولة في أذربيجان (٤٦٤- ٦٥٠هـ/ ١٠٧١ – ١٢٥٢م).

٥ – قامت في أرضروم (٤٦٤- ٥٩٨هـ/ ١٠٧١ – ١٢٠١م).

6 – Fahri Belen 20 yuzyilda Osmanli devlet. Istanbul 1713. S. 17.

7– Ismaik Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C. 1.S.37.

8– Midhat sert oglu: Resimili Osmanli Tarihi, Istanbul 1958. S. 226.

٩ – من هذه المصادر كتاب (جام جم آيين) وكتاب (دوه فورفود) وكتب التواريخ مثل ستورنامه وكتاب روحي ولطفي، هشت بهشت لمؤلفه إدريس البدليسي.

١٠ – رضا نور: تتورك تاريخ ج ١ ص ٣٥٤.

١١ – رضا نور: تورك تاريخ ج ١ ص ٣٥٥.

١٢ – حكمت قفلحملي: التاريخ العثماني تعريب فاضل لقمان دفق ١٩٨٧ ص (٨ – ١٣٣).

١٣ – محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني ج ٢ بيروت ١٩٥٤ ص ١١.

فيردون ثولبنشي. عشق السلاطين. بيروت. بدون تاريخ ص ١٣ وما بعدها.

١٤ – عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها. القاهرة. ١٩٨٠ ج ٢ ص ٨٦٢.

١٥ – محمد فؤاد كوبريلي: قيام الدولة العثمانية ص ١٢١.

16 - Ismail Hakki Uzncarsili: Osmanli Tarihi C. 1. S . 84, 122, 124.

17 - Ismail Hakki Uzncarsili: Osmanli Tarihi C. 1. S. 105, 107.

١٨ – جودت باشا: تاريخ جودت استانبول ١٣٠٩ جلد ٣ ص ١١٨.

١٩ – جودت باشا: تاريخ جودت استانبول ١٣٠٩ جلد ٣ ص ١١٩.

٢٠ – هاملتوم حب – هارولد بون: المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة عبد الحليم مصطفى القاهرة ١٩٧١ جلد ١ ص ٥٤.

٢١ – محمد حرب: العثمانيون في التاريخ والحضارة، دمشق ١٩٨٩م ص ١٦.

22 - Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C.2.167.

٢٣ – حسين مؤنس: أطلس التاريخ الإسلامي، دار الزهراء للإعلام الغربي ص٣٥٨.

٢٤ – المرجع السابق ص ٣٥٨.

٢٥ – المرجع السابق ص ٣٥٨.

26 - Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C.2.S.180.

27 - Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C.2.S.185.

28 - Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C.2.S.185.

٢٩ – محمد بك فريد: تاريخ الدولة العلية، بيروت ١٩٧٧. ص (٦٨ – ٦٩).

٣٠ – محمد بك فريد: تاريخ الدولة العلية، بيروت ١٩٧٧. ص ٦٩.

30 - Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C.2.S. 200.

٣٢ – المصدر السابق (٢٠١ – ٢٠٢). وانظر أيضاً: محمد بك فريد ص ٧٠

وأيضاً: كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية. ترجمة: أمين فارس ومنير البعلبكي. بيروت ط ١١. بيروت ١٩٨٨. ص ٤٤٢.

٣٣- يذكر إسماعيل أوزون تشارشلي عدد الجند ٢٠،٠٠٠، أما كارل بروكلمان فيذكر أن أعدادهم ١١،٠٠٠.

٣٤- المرجع السابق جلد ٢ ص ٢٢٥. وكارل بروكلمان ص ٤٨٥.

٣٥- حكمت قفلحملي: التاريخ العثماني ص ١٨٩ وما بعدها.

٣٦ – حكمت قفلحملي: التاريخ العثماني: تعريب فاضل لقمان. دمشق ١٩٨٧ ص ١٩٦.

٣٧- حكمت قفلحملي: التاريخ العثماني. دمشق ١٩٨٧ ص ١٩٦.

٣٨ – حكمت قفلحملي: التاريخ العثماني ص ٢٠٥.

٣٩- حكمت قفلحملي: التاريخ العثماني ص ٢٠٦.

٤٠- الأوردي الهمايوني: وتعني الجيش السلطاني، أما كلمة (همايون) فهي مؤلفة من مقطعين: (هما) الديار، المنطقة. و(يون) المبارك السعيد. والكلمة فارسية الأصل. للمزيد انظر: Mehmet Zeki Pakalin: C.I.S 142

٤١- مصطلح يولداش: تعني الرفيق، والكلمة مؤلفة من مقطعين (يول) طريق، و(داش) رفيق، أي رفيق الطريق، وهذا يدل على أن مصطلح الرفاق استخدم في الجيش العثماني قبل أن يستخدم من قبل اليسار العالمي.

٤٢- الأوجاق: "Ocak" وتعني: كانون، منقل، موقد، مدخنة، ملجأ.

٤٣- عجمي أوغلانر: وتعني أولاد العجم، وهم الشبان الذين جمعوا بموجب نظام الدوشرمة، وتلقوا تربيتهم في القصور العثمانية، وفي العقد الأخير من القرن التاسع عشر، عُرفوا باسم "غلمان" القصر، وكانت مدة تدريبهم تستمر سبع سنوات، وبعد تخرجهم يوزعون على الأوجاقات الانكشارية، وقد قسم عجمي أوغلانر إلى ٥٩

أورطه. للمزيد انظر: Midhat Sertoglu: Resimli Osmanli Tarihi.S. (3-4).

٤٤- الدفشرمة: وتعني الجمع، القطف، وقد اتخذ العثمانيون هذا الإجراء بصورة جدية وطبقوها فعلياً بعد هزيمتهم في أنقرة سنة ١٤٠٢م، وكان هذا النظام ينص على جمع أولاد المسيحين فقط، حيث تكلف لجان لجمع الشبان من (٣-٥) مرات سنوياً، أما الأعداد المطلوب جمعها فيحددها التقرير المعد من قبل آغا الانكشارية، ومعظم المصادر العربية تكتبها الدومشرية، وهذا خطأ فهي تكتب بالفاء، وإذا كتبت بالواو فيجب أن يلي الواو ميم "الدومشرية".

٤٥- ياياً: "Yaya" المشاة. وهو أول جيش اعتمد عليه العثمانيون في حروبهم، وكانت عناصره مؤلفة من أبناء الأسرى واليتامى المسيحيين، وكان يُعرف بجيش الأجرة حيث يتقاضى الفرد أثناء الحرب أقجتين يومياً، وبعد انتهاء الحرب يعود لممارسة الأعمال الزراعية الخاصة بهم، وبعد تأسيس الأوجاق الانكشارية وُزعوا على الولايات، وسموا باسم "البيادة" واقتصر عملهم على إقامة الجسور وبناء الاستحكامات والقلاع وما شابهها. للمزيد انظر: Midhat Sertoglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 334.

٤٦- المسلم: وهو لقب أطلق على قسم من التشكيلات العسكرية العثمانية الأولى، جمع من مسلمي الروملي والأناضول، وأثناء الحرب كان يدفع له أجر يومي، وفي أوقات السلم يعود أفراده لممارسة أعمالهم الزراعية الخاصة بهم، أو يكلف العمل بمزارع الدولة، ويخصص لكل مزرعة خمسة عناصر، وقد قسم الجيش المسلم إلى ١٩٨ اورطه مهمتهم الرئيسية تطهير الممرات الجبلية، والمناطق الوعرة أثناء الحرب، وبعد تأسيس الانكشارية وُزعت أفراده على الولايات، وعهد إليهم استثمار الأراضي الواقعة على تخوم الدولة. للمزيد انظر:

Midhat Sertoglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 219.

47 - Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C.2.182

٤٨- محمود علي عامر: الانكشارية نشأتها وتطورها. مجلة الإكليل. العددان الأول والثاني لسنة ١٩٩٠م.

49 - Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi. Ankara. 1975 C.I.S.515

٥٠- المصدر السابق: إسماعيل حقي أوزون تشارشلي: التاريخ العثماني ج ١ ص (٥٨ -٦٠). (غير مترجم للعربية).

٥١- محمود علي عامر: الانكشارية نشأتها وتطورها. مجلة الإكليل. صنعاء. العدد ١و٢ ص ٤٨.

52 - Midhat Sertoglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 339-340 .

ولإزالة الالتباس نقدم تعريفاً باللجنة:

١ ــ أمين الدفشرمة: يُطلق هذا التعبير على الشخص الذي يعمل في القصر السلطاني، مهمته مرافقة اللجنة وحمل الفرمان، وفيما بعد أُطلق عليه آغا الدفشرمة.

٢ ــ مأمور الدفشرمة: مهمته جمع الشبان والتأكد من سلامة التنفيذ، وأن المواصفات تنطبق على الشاب المنتقى للدفشرمة، وهو يمثل آغا الانكشارية أثناء المهمة.

٣ ــ سكبان باشي: ومعناها (رئيس مربي الكلاب): مهمته مرافقة اللجنة ومراقبتها، وهو يقف دوماً على يمين آغا الانكشارية، ويقدم تقريرا مفصلا للسلطان.

٤ ــ صولاق باشي: كلمة صولاق معناه الأعسر "من يعمل بيساره" وهي فرقة من فرقة الانكشارية، ويمثل دور المهرج للسلطان، لأنه صاحب لسان طليق وجذاب، والصولاق لا يبدل إنما يعزل إذا ارتكب خطأ أمام السلطان.

٥ ــ زعارجي باشي: وهو رئيس حفظة الكلاب، ويترأس الأورطه ١٤، وإذا نال رضا السلطان يُرفع إلى مرتبة كتخدا.

٦ ــ سكونجي باشي: رئيس كلاب الحرب ومهمته حراسة دار صناعة المدافع

والمصيافـ والمراعي.

٧ ــ طورنجي باشي: جاء التسمية نسبة إلى طائر (كوكي) ومهمته تأمين الطيور الطازجة للسلطان.

٨ ــ خصكي باشي: كلمة خصكي مؤلفة من مقطعين: خاص أي القديم الخاص، وأسكي أي أمناء سر السلطان، ويعدون من موظفي السلطان الخصوصيين وكاتمي أسراره. وخصكي باشي (رئيس هذه الفرقة) يمثل سر السلطان لأن السلطان يكلفه بأعمال سرية خاصة بالسلطان شخصيا، وفيما بعد اقتصرت مهمته على انتقاء المحظيات، ومهمة هذه الأورطه استلام الجواري وتربيتهن وتعليمهن وانتقاء الجميلات منهن لمنادمة السلطان وإدخال السعادة إليه.

٩ ــ دوه جي باشي: المسؤول عن الجمال، وهذه الأورطه تأتي في مقدمة أورطات الانكشارية.

١٠ ــ يايا باشي: رئيس المشاة، كلفه هذه الأورطه في الأورطات القديمة قبل تأسيس الانكشارية بأعمال حراسة الجسور وإقامتها وما شابهها.

53- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osamanli Tarihi. Ankara 1945. S. 227.

54- Mehmet Zeki Pakalin: Tarih. Deyimleri ve Terimleri. Istanbul. 1945. C.3.S.319

55- Mehmet Zeki Pakalin; C.1.S. 7-9.

56- Mehmet Zeki Pakalin; C.1.S. 13-14.

57- Mehmet Zeki Pakalin; C.1.S. 13-14.

58- Mehmet Zeki Pakalin; C.1.S.14-15.

59- Mehmet Zeki Pakalin; C.1.S.389.

60- المصدر السابق: ج ١ ص ٣٩٠.

61- Midhat Sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi.S. 229.

٦٢- المصدر السابق ص ٢٢٩.

٦٣- محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ ج ٢ ص ١٢٩.

64- Ismail Hakki Uzuncarsili Carsili : Osamanli Tarihi.C.3.S159.

٦٥- محمد شكري: أسفار بحرية عثمانية. استانبول ١٣٣٤. ج ١ ص ١٦٣.

٦٦- إسماعيل حقي أوزون تشارشلي: عثمان تاريخي ج ٣ ص ١٦٧.

٦٧- إسماعيل حقي أوزون تشارشلي: عثمان تاريخي ج ٣ ص ٢٠٠.

٦٨- إسماعيل حقي أوزون تشارشلي: عثمان تاريخي ج ١ ص ٢٥٠.

٦٩- إسماعيل حقي أوزون تشارشلي: عثمان تاريخي ج ٢ ص ٩٨.

٧٠- إسماعيل حقي أوزون تشارشلي: عثمان تاريخي ج ٢ ص ٢٧٠.

٧١- محمد شكري: أسفار بحرية عثمانية ج ٢ ص ٨٩.

٧٢- محمد شكري: أسفار بحرية عثمانية ج ٢ ص ١١٥.

٧٣- جودت باشا: تاريخ جودت ج ٣ ص ٢٢٧.

٧٤- عثمانلي مفصل تاريخي ص٣٩٠.

٧٥- المرجع السابق ص٣٩٦.

٧٦- حكمت قفلجملي: التاريخ العثماني. دمشق ١٩٨٧. ص (١٠٣ – ١٠٥).

٧٧- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osamanli Tarihi.C. 1. S. 19.

٧٨- المصدر السابق ص (٢٢- ٢٣).

٧٩- المصدر السابق ص (٨٦ – ٨٧).

٨٠- المصدر السابق ص ٩١ – ٩٢

٨١- المصدر السابق ص ١٠١.

٨٢- المصدر السابق ص ١٥٤.

٨٣- حكمت قفلجملي: التاريخ العثماني ص ٦٢. وانظر تاريخ الدولة العثمانية. إشراف روبير مانتران. ترجمة: بشير السباعي. القاهرة ١٩٩٣. ج ٢ ص ١٧٣.

84- Ismail Hakki Uzuncarsili: Saray Teskilat. Ankara.S. 1940.

85- Midhat Sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. Istanbul 1958. S. 269.

٨٦- المصدر السابق ص ٧٩.

٨٧- حكمت قفلجملي: ص ٢٣٩.

٨٨- حكمت قفلجملي ص (٢٧٠ – ٢٧١).

٨٩- حكمت قفلجملي ص ٢٧٢.

٩٠- جودت باشا: تاريخ جودت ج ص ١٠٣.

٩١- حكمت قفلجملي: التاريخ العثماني ص ٢٧٢.

٩٢- عثمان نوري: عبد الحميد ودور سلطنتي باب عالي ١٣٢٧ ص ٥٨٠.

٩٣- هاملتون جب – هارولد بوون: المجتمع الإسلامي والغرب. ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى. القاهرة ١٩٧٠م ج ٢ ص ١٦٢.

٩٤- محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني ١٩٥٤. ج ٢. ص ٤٧.

٩٥- جودت باشا: تاريخ جودت باشا ج ١. ص ١٠٠.

٩٦- عثمان نوري: عبد الحميد ودور سلطنتي ص ٥٨٢.

97- Ismail Hakki Uzuncarsili: O.d. Saray Teskilat.S. 1940.

98- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Devet Saray Teskilat.S. 288.

99- Ismail Hakki Uzuncarsili: O.d.Saray Teskilat.S. 288.

100- Ismail Hakki Uzuncarsili: O.d.Saray Teskilat.S. 289.

101- Ismail Hakki Uzuncarsili: O.d.Saray Teskilat.S. 289.

102- Ismail Hakki Uzuncarsili: O.d.Saray Teskilat.S. 289.

١٠٣- محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني ج ٢ ص ٥٤.

104- Ismail Hakki Uzuncarsili: O.d.Saray Teskilat.S. 364.

١٠٥- محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني ج ٢ ص ٥٤.

١٠٦- محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني ج ٢ ص ٥٤.

107- Ismail Hakki Uzuncarsili: O.d.Saray Teskilat.S. 365.

108- Midhat Sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 224.

109- Midhat Sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 226.

110- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli.Devlet Saray Teskilat.S. 351.

111 -Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli.Devlet Saray Teskilat.S. 342.

112- Ismail Hakki Uzuncarsili: O.D Saray Teskilat.13.

113- Ismail Hakki Uzuncarsili: O.D Saray Teskilat.83.

١١٤- محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني ج ص، ومحمود عامر: تاريخ العرب الحديث و المعاصر ص.

115- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi. C.2.S. 301.

116- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi. C.2.S. 396.

117- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi. C.2.S. 307.

118- Ismail Hakki Uzuncarsili: O.D Saray Teskilat.380.

119- Ismail Hakki Uzuncarsili: O.D Saray Teskilat.S. 381.

120- Ismail Hakki Uzuncarsili: O.D Saray Teskilat.S. 381.

121- Ismail Hakki Uzuncarsili: O.D Saray Teskilat. S. 383

122- Ismail Hakki Uzuncarsili: O.D Saray Teskilat.S. 383.

123- Ismail Hakki Uzuncarsili: O.D Saray Teskilat.S. 413.

124- Ismail Hakki Uzuncarsili: O.D Saray Teskilat.S. 414.

١٢٥- محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني ج ٢ ص (١٥ – ١٦).

١٢٦- محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني ج ٢ ص ٢٦.

١٢٧- محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني ج ٢ ص ٣٧.

١٢٨- محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني ج ٢ ص ٣٩.

129- Ismail Hakki Uzuncarsili: O.D Saray Teskilat.S. 88-90.

130- Ismail Hakki Uzuncarsili: O.D Saray Teskilat.S. 108.

131- Meral Altindal: Osmanli Kadin. Istanbul 1994. S. 70

132- Ismail Hakki Uzuncarsili: O.D Saray Teskilat.S. 151.

١٣٣- محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني ج ٢ ص ٢٧.

١٣٤- محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني ج ٢ ص ٢٧.

١٣٥- محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني ج ٢ ص ٢٧.

136- Ismail Hakki Uzuncarsili: O.D Saray Teskilat.S. 14.

137- Ismail Hakki Uzuncarsili: O.D Saray Teskilat.S. 15-16.

138- Ismail Hakki Uzuncarsili: O.D Saray Teskilat.S. 16.

139- Ismail Hakki Uzuncarsili: O.D Saray Teskilat.S. 17.

140- Ismail Hakki Uzuncarsili: O.D Saray Teskilat.S. 17.

141- Ismail Hakki Uzuncarsili: O.D Saray Teskilat.S. 24.

١٤٢- رأس الزاوية: وهي مصطلح خدمة أطلق على الموظفين الذين يأتون قبل رتبة الآغا.

١٤٣- محمود عامر: نظام القصر في الإمبراطورية العثمانية، مجلة تاريخ العرب والعالم. العددان ٨٥- ٨٦ سنة ١٩٨٥م.

١٤٤- محمود عامر نظام القصر في الإمبراطورية العثمانية. مجلة تاريخ العرب والعالم ص ٦٤.

١٤٥ – عناصر البوتور: وهي العناصر المسلمة والقادمة من البوسنة والتي تتميز بطول الساقين وشعرها المجعد، وقد اهتم بها السلاطين عناية فائقة.

١٤٦- عصر عبد الحميد الثاني وأثره في البلاد العربية ص ٨٥.

١٤٧- عصر عبد الحميد الثاني وأثره في البلاد العربية ص ٨٦.

١٤٨- عصر عبد الحميد الثاني وأثره في البلاد العربية ص ٢٨.

١٤٩- عصر عبد الحميد الثاني وأثره في البلاد العربية ص ٢٨.

١٥٠- عصر عبد الحميد الثاني وأثره في البلاد العربية ص ٢٨.

١٥١- عصر عبد الحميد الثاني وأثره في البلاد العربية ص (٨٨- ٨٩).

١٥٢- اسماعيل حقي، مرجع سابق، ج ٥ ص ٤٢٠.

١٥٣- المرجع السابق نفسه، ج ٥ ص ٤٢٢.

١٥٤- اسماعيل حتى، مرجع سابق ، ج٥ ص ٤٢٢

الفصل السادس

سلاطين آل عثمان

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

سلاطين دور التأسيس والتوسع

١ – سلاطين الدور الأول (١٢٩٩ – ١٤١٣م)

حفل التاريخ العالمي بحوادث فريدة وطفرات تاريخية مميزة، وبطولات وتضحيات يغلب عليها الخيال أكثر من الواقع الملموس، وتاريخ الدولة العثمانية واحد من عجائب الحوادث التاريخية وأكثرها غرابة وتلاصقاً للخيال. قبيلة من قبائل التتر مؤلفة من أربعمئة وأربعين فارساً تغادر أقاصي تركستان لتستقر في الأناضول حيث الصراع وشريعة الغاب ووسط هذا الصراع المميت تستقر وتحارب وتتمكن من فرض وجودها والاستيلاء على ما حولها من مقاطعات ثم تقيم مملكة مترامية الأطراف بعدما بطشت بمملكتي الروم وفارس، وأزالت الدولة المملوكية واستأثرت بالخلافة الإسلامية، فأسست من خلال تمسكها بالوجود من توسيع رقعة إمبراطورية رفيعة العماد، عالية الشأن، واسعة السلطان.

لقد فقدت القبيلة التركية الهائمة زعيمها عند عبورها نهر الفرات سنة (١٢٣١م)، لتتابع طريقها – بعد أن دفنته بجوار قلعة جعبر – تحت قيادة ولده أرطغرل باحثة عن مكان تستقر فيه خوفاً من الضياع والاندثار، ولاسيما بعد أن انقسمت إلى قسمين كل قسم ترأسه ولدان من أولاد سليمان شاه، وقد وُفق أرطغرل بالتوجه إلى مناطق الأناضول ليحالفه الحظ بالوقوف إلى جانب السلطان علاء الدين السلجوقي الذي يخوض حرباً مع أعدائه المغول، وبوقوف أرطغرل إلى جانب السلطان علاء الدين أكسبه نصراً غير متوقع ومكافأة له منحه منطقة "سكودا" القريبة من عاصمة البيزنطيين، وبعد وفاة أرطغرل، يتولى عثمان زعامة القبيلة[1].

بعد عام (٦٩٩ – ١٢٩٩م) بداية تشكيل الإمارة العثمانية، ونقطة تكون

الدولة التي تحولت إلى إمبراطورية بعد توسعها التدريجي على حساب الإمارات الأخرى المجاورة لها. وباستيلائها على عاصمة البيزنطيين عام (١٤٥٣م) يكتمل البناء الخارجي والداخلي للدولة العثمانية وبتوسعاتها شرقاً وغرباً تكتمل أطر الإمبراطورية، وبعد انقضاء ستة أجيال وربع الجيل على هذه الإمبراطورية، تُصاب بالوهن والانحلال، وبحلول الربع الأول من القرن العشرين تنسلخ عنها دول البلقان ثم تفصل البلاد العربية عنها، فتعود الدولة إلى نقطة البدء مؤكدة عودة الدور التاريخي إلى ما كان عليه[٢].

لقد امتد سلطان هذه الإمبراطورية امتداداً غير طبيعي، أعجب به الأعداء قبل الأصدقاء، وفاقت مساحتها مساحة الإمبراطورية الرومانية، وخفق الهلال العثماني على خيرة الأقاليم في ثلاث قارات: آسيا وأوروبا وأفريقية، ورثت ممتلكات الآشوريين والبابليين والمصريين والفرس والبيزنطيين والسلجوقيين والأمويين والعباسيين والفاطميين والمماليك، وحكمت شعوباً وقبائل، وازدادت قوة واتساعاً في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ – ١٥٦٦م) الذي تلقب بألقاب لم يعرف التاريخ لها مثيلاً، وخاطبته ملوك أوربا وأمراؤها وأرسلوا ممثليهم إلى استانبول لخطب وده ودفع الجزية له، بغية السماح لرعاياهم بالتنقل ضمن ممالكه المحروسة.

تعاقبت على حكم هذه الإمبراطورية سبعة وثلاثون سلطاناً أولهم عثمان الأول (١٢٨١ – ١٣٢٤م) وآخرهم محمد وحيد الدين (١٩١٨ – ١٩٢٢م)، ومن هؤلاء ثمانية وعشرون سلطاناً جمعوا بين السلطتين الزمنية والدينية، وتلقبوا بالخلفاء، وواحد تفرد بالسلطة الدينية فقط، وهو الخليفة محمد وحيد الدين بن عبد المجيد الذي شهد انهيار الخلافة على يديه، وثمانية تفردوا بالسلطة الزمنية وهم الذين تولوا العرش العثماني قبل السلطان سليم الأول (١٥١٢ – ١٥٢٠م)[٣].

إن اتساع الممتلكات العثمانية، وتطلع سلاطينها إلى الشهرة والمجد والاكتفاء بما حققوه من توسعات أرضية وهيبة عسكرية وسمعة دولية، عرّضها لإرهاصات عدة، بعضها كانت وبالاً على إدارتها وقواها العسكرية، وبعضها الآخر كانت عبئاً ثقيلاً وهماً بغيضاً على ولاياتها ورعاياها، وكان المنتصر من هذا وذاك أصحاب الامتيازات من الأوربيين واليهود الذين تسللوا خلسة إلى إدارة القصر للمشاركة في صنع القرار ولزيادة نفوذهم، ولإقامة التناقضات بين إنكشارية الدولة المهيأة لذلك، وفوق هذا كله فقد تحملت الانكشارية عبء النشأة ومسؤولية الانهيار، ومما لا شك فيه أن الانكشارية شكلت عماد قوة الدولة العثمانية ونقطة انحلالها وسقوطها، ولكن ما تعرضت له الإمبراطورية العثمانية لم يكن نتيجة فساد نظام الانكشارية وتخلي السلاطين عن قيادتها أو انصرافهم إلى دائرة اللهو والمجون، بل كان نتيجة لتخطيط مدبر ومبرمج، يصعب فيه تحديد نقطة الانزلاق الحاد الذي قضى بزوالها وبشر بانهيارها، ولهذا عمد المؤرخون إلى تقسيم مرحلة وجودها إلى ستة أدوار تاريخية[٥].

١ – الدور الأول:

ويبدأ من (١٢٩٩ – ١٤١٣م)، ويُعرف بدور التأسيس والتوسع وإعلان الاستقلال ويمتد قرابة القرن، ويبدأ بالغازي عثمان الأول (١٢٨١ – ١٣٢٤م)، وينتهي بجلوس السلطان محمد الأول (١٤١٣ – ١٤٢١م)، وقد تميز هذا الدور باستيلاء العثمانيين على جميع الإمارات التي انسلخت عن المملكة السلجوقية وامتلاكهم لمدينة أورفة وتحويلها إلى عاصمة أولية لملكهم، بعدما أرغموا البيزنطيين والصرب على دفع الجزية.

٢ – الدور الثاني:

ويبدأ من (١٤١٣ – ١٥٩٦م)، ويُعرف بدور الفتوحات والتوسعات ويمتد

قرابة قرنين من الزمن، يبرز خلاله أربعة سلاطين صنعوا الدولة وحولوها إلى إمبراطورية وهم: السلطان محمد الأول (١٤١٣ – ١٤٢١م) الذي حدد بنيان الدولة وأنقذها من واقعة الدمار والفناء التي هُزم فيها والده بيازيد أمام تيمورلنك، ومحمد الفاتح (١٤٤٤ – ١٤٨١م) الذي فتح القسطنطينية، وأنهى الدولة البيزنطية. وسليم الأول (١٥١٢ – ١٥٢٠م) الذي أنهى النفوذ الفارسي وقضى على الدولة المملوكية وأخضع سورية ومصر لنفوذه ونقل الخلافة الإسلامية من البيت العربي إلى البيت العثماني، وسليمان القانوني (١٥٢٠ – ١٥٦٦م) الذي حطم تيجان الشرق والغرب، وجعل الهلال العثماني يخفق فوق جبال القفقاس واليمن وعلى سواحل الدانوب وفوق أمواج النيل[٥].

٣ – الدور الثالث:

ويبدأ من (١٥٩٥ – ١٦٧٦م)، ويُعرف بدور الجمود والترهل، ويمتد أكثر من قرن ونصف من الزمن، ويبدأ بالسلطان محمد الثالث (١٥٩٥ – ١٦٠٣م)، وينتهي بموت آخر الصدور العظام من آل كوبريلي[٦].

٤ – الدور الرابع:

ويبدأ من (١٦٧٦ – ١٨٢٨م)، ويُعرف بدور الانحطاط والتقهقر، ويمتد قرابة قرن ونصف من الزمن، يبدأ بإسناد الصدارة العظمى إلى قره مصطفى باشا الذي ارتد بخدعة عن أسوار فيينا مهزوماً، وينتهي بإلغاء أوجاق الانكشارية سنة (١٨٢٨م)، على يد رائد الإصلاح السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ – ١٨٣٩م)[٧].

٥ – الدور الخامس:

ويبدأ من (١٨٢٨ – ١٩٠٨م)، ويُعرف بدور النهوض والتجدد ومحاولة

الانبعاث الخيالية، وفي هذا الدور يلجأ السلاطين العثمانيين إلى الإقرار بالأمر الواقع والموافقة على استقلال بعض دول البلقان، وفيه يحاول السلطان عبد الحميد الثاني تحقيق مشروع الاتحاد الإسلامي.

٦ – الدور السادس:

(١٩٠٨ – ١٩٢٠م)، ويُعرف بدور الاحتضار وانتهاء عهود السلاطين العثمانيين وإلغاء الخلافة الإسلامية على يد باني تركية الحديثة مصطفى كمال أتاتورك وإعلان الجمهورية التركية الحديثة والعلمانية، وبذلك غدت الإمبراطورية العثمانية التي شغلت العالم بأسره لأكثر من ستة قرون ونصف أشبه بذكرى تحمل الكثير من التساؤلات المتضمنة للسلب والإيجاب وللعز وللعدل والظلم، إلا انها مع كل التساؤلات والطروحات المضطربة، فقد تركت للعالم تراثاً علمياً لا ينضب من تاريخ الشعوب والأمم التي رفرف الهلال العثماني فوق أراضيها[٨].

لقد عرف العرش العثماني سلاطين عظاماً تركوا بصمات واضحة على جدار العروش وعلامة مميزة على التيجان، كما عرف العرش سلاطين ضعافاً كانوا وبالاً عليه وسبباً مباشراً في قهر الشعوب التي خضعت لهم ولعرشهم، وكما كان قيامها وما زال لغزاً محيّراً للعلماء والدارسين للتاريخ، فإن انهيارها مسألة أشد مساءلة وأكثر دهشة، ولهذا فإن التساؤلات والطروحات وتقديم المسوغات وإقامة المجادلات قضية تاريخية لا بداية لها ولا نهاية.

١ – السلطان عثمان الأول (١٢٨١ – ١٣٢٤م):

ولد عثمان بن أرطغرل سنة (٦٥٦ – ١٢٥٨م)، اعتلى العرش في مرحلة الصراع المحموم والمصير المجهول، وقد رضع البسالة والشجاعة منذ طفولته، تولى قيادة القبيلة بعد وفاة والده أرطغرل، وقد تمكن من أن يحقق لقبيلته الهائمة

مكان استقرار وتوطن في أرض الأناضول الحافلة بالصراعات الغوغائية العفوية والاقتتالات العشوائية، وتقديراً لموقف والده منحه السلطان علاء الدين السلجوقي لقب (بك) فرفعه بذلك إلى مرتبة الأمراء وأكد زعامته وريادته[٩].

اشتهر الغازي عثمان الأول بالفطنة وشدة الذكاء وحضور النباهة، وليؤكد إمارته ويضمن استقلالها سك (صك) النقود باسمه، وأمر أن يُخطب باسمه في الصلاة، قرب العلماء وأجزل لهم العطاء، ولإرساء قاعدة ملكه ولتعزيز سلطانه، هاجم مدينة قرة حصار سنة (١٢٩٩م) واستولى عليها، وبعد فترة هاجم مدينة إذنيق وضمها إلى ملكه، وأقام فيها قلعة حصينة سماها قاعة "نزعان" تيمناً باسم قائد جيشه.

لقد امتاز الغازي عثمان بدقة خططه الحربية، كما ابتعد عن التباهي والمفاخرة، ومنح ثقته لكل من حوله، وكان يعهد لابنه بين الحين والآخر بقيادة الجيش، وحينما وجده أهلاً للمهمة كلفه باحتلال مدينة "بورصة".

توفي الغازي عثمان الأول سنة (١٣٢٤م) عن عمر يزيد على ست وستين سنة قضى منه قائداً لقبيلته وحاكماً لها ما يزيد على سبع وعشرين سنة، حفلت بالبطولات والإدارة الحكيمة وتثبيت قواعد قبيلته المؤهلة للدولة.

لقد تمكن الغازي عثمان الأول من انتزاع قبيلته من الضياع العشوائي والتنقل المجهول ودفعها بقوة إلى مرحلة الاستقرار ومن التعايش العفوي والنزاع الفطري المستمد من واقع المنطقة إلى مرحلة الشعور بالقوة والقدرة على مصارعة الخصوم ومقاومة الأعداء، وإرغام القبائل الصغيرة على تأييده وانضمام بعضها إليه، وبعضها الآخر إلى مهادنته على الأقل، ولهذا عدّ عثمان بن أرطغرل مؤسس الدول العثمانية.

٢ – السلطان أورخان بن عثمان (١٣٢٤ –١٣٦٠م):

خلف الغازي أورخان بن عثمان (٦٨٠ –١٢٨١م)، أباه في زعامة القبيلة سنة (١٣٢٤م)[١٠]، وشب على البسالة والإقدام والشجاعة، وعرك الإدارة وتمرس على قيادة الحملات العسكرية في عهد والده الغازي عثمان، سلك نهج والده في إدارة القبيلة، وشارك الجميع وحمّلهم مسؤولية القيادة، وعهد إلى أخيه علاء الدين منصب الوزير الأول وكلفه وضع الشرائع وسن الأنظمة والقوانين لدولته المرتقبة واتخذ مدينة "بورصة" عاصمة ملكه. وبعد أن اطمأن إلى إدارته وقواته واصل حربه للبيزنطيين، فانتزع منهم قلعتي إزميد وإزنيق، كما ضم إلى أملاكه ولايتي قره سي وبرغمه، وضرب حصاراً حول قلعتي سمندرة وايدوس استمر زمناً طويلاً حتى استولى عليهما، وأسر صاحب قلعة سمندرة، وفي سنة (١٣٤٩م) تحرك باتجه الدردنيل واستولى على المواقع الشمالية منه، وبذلك أصبح الطريق إلى أوربا مفتوحاً أمام الإمارة الفتية[١١].

رأى السلطان أورخان أن مصلحة الدولة تقتضي تكليف ابنه سليمان صدراً أعظم بدلاً من أخيه علاء، لأن سليمان كان محباً للمغامرة واقتحام المخاطر وهذا ما تحتاجه دولته، وبعد أن أطلق يد ولده سليمان في التحرك العسكري، اندفع سليمان إلى خوض عباب بحر مرمرة، فأعد ألواحاً خشبية وعبر بها بحر مرمرة، وحالما بلغ اليابسة هاجم مدينتي طنب وغاليبولي واستولى على مدن وقلاع حصينة من بلاد اليونان، فدب الذعر والهلع في السواحل اليونانية[١٢].

لكن الإمارة العثمانية التي تحقق النصر تلو النصر خلال مراحلها الأولى، تصاب بنكسة قدرية الجانب انعكست سلبا على زعيمها أورخان الذي اعتراه الحزن الشديد إثر وفاة ولده سليمان وقائد قواته، وبعد سنة من وفاة ولده سليمان

يتوفى الأب تاركاً لابنه مراد الأول إتمام العمليات الحربية وبناء الدولة الفتية[١٣].

امتاز عصر أورخان بديمقراطية الإدارة وجب المشورة، فقد دفع جميع أفراد القبيلة للمشاركة في العمليات العسكرية، كما أشرك العائلة في أمور الدولة للإجراءات الواجب تنفيذها، وكان يعتمد الرأي السديد والقرار الحكيم، كما أشرك المرأة في إدارة الدولة وحملّها المسؤولية، وتفيد المصادر أنه خول أربع نسوة حق المشاركة وتوقيع المراسيم، وسمح بتمثيلهن في المحكمة من خلال اختيارهن لشخص يتمتع بثقتهن[١٤].

لم يعتمد أورخان مبدأ وراثة الحكم، بل اعتمد اختيار أفضل أفراد العائلة حكمة وشجاعة وتضحية، كما أصدر أمراً بأن الأرض ملك لأفراد العائلة، وكل منهم بحسب مجهوده وتضحيته في سبيلها فخلق بقراره هذا مبدأ التنافس الشريف والتدافع لامتلاكها والسعي الجاد للحصول عليها، كما ربط العائلة بالأرض وحب التطلع إلى امتلاك أرض الغير، مما ولد لدى جميع أفراد القبيلة الاستعداد للدفاع والاستعداد للاستملاك، وتحت أي ظرف كان، ومن خلال قوته الذاتية تطلع إلى بناء قوة عسكرية مرهوبة الجانب.

٣ – السلطان مراد الأول (١٣٥٩ – ١٣٨٩م):

ولد مراد الأول سنة (٧٢٦ – ١٣٢٥م)، تولى قيادة القبيلة وله من العمر أربع وثلاثون سنة[١٥]، وقد اتصف منذ طفولته بالهدوء والاتزان ووفرة الحلم، لكنه لم يشارك في المعارك بسن مبكرة، ولدى مشاركته العمليات العسكرية، أبدى شجاعة فائقة وصلابة شديدة مغايرة لطفولته ولما عُرف عنه.

عمل السلطان مراد الأول على توسيع حدود مملكته على حساب أوربة وآسية، ففي سنة (١٣٦١م) هاجم المناطق البلقانية وحقق انتصارات باهرة على

ملوكها وأمرائها وأجبر ملك اليونان على توقيع معاهدة لم تستمر زمناً، لأن اليونانيين أقاموا تحالفاً مع البوسنة والمجر والأفلاق بغية محاصرة أورفة واستعادتها، إلا أن القوات العثمانية تمكنت من دحرهم وإلحاق الهزيمة بهم، ولم يكتف السلطان مراد بهزيمتهم وحدهم، بل تابع زحفه باتجاه آسية، وأثناء متابعته للعمليات الحربية، وصل إلى مسامعه خبر إعلان اليونانيين العصيان ضده، فارتد إليهم وأعمل السيف فيهم قتلاً وذبحاً حتى أعلنوا الطاعة، ولتأمين مؤخرة قواته، زوج ابنه بيازيد من ابنة حاكم قرمان بهدف إقامة تحالف واتحاد مع حكام آسيا الصغرى، وأقام احتفالاً حضره نواب من سورية ومصر، ووزعت هدايا نفسية على العلماء ورجال الدولة[١٦].

صحيح أن مراد الأول ورث عن والده أورخان عوامل قيام الدولة واستقلالها من خلال سكه للنقد الفضي العثماني أو الاسبر الذي سك على النمط البيزنطي، إلا أن تحديد أطر الدولة وتوطيد أركانها كان بفضل نشاطه الحربي ولاسيما بعد الاستيلاء على أنقرة، وإقامة قاعدتين من قواعد التثبيت وهما الاقتصادية والسياسية. كما هيا نواة الإمبراطورية في الأناضول والروملي من خلال توحيد للإمارات المتفرقة والمتصارعة فيها، واعتماده مبدأ الشورى في دولته[١٧].

علم مراد الأول أن تحالفاً أوربياً مؤلفاً من عساكر الصرب والبوسنة والهرسك والأرناؤوط قد عُقد لمواجهته، فعقد مجلساً حربياً جميع فيه أمراء العساكر وكبار الدولة للمداولة بشأن مواجهة التحالف الأوروبي إلا أن ابنه بيازيد أبطل المشورة، عندما هتف أمام المجلس الحربي بأعلى صوته، القتال خير وسيلة للرد على تحالف الكفرة وقدد أعجب السلطان مراد الأول بجرأة ابنه بيازيد، فأيده هو والحاضرون، وذقت طبول الحرب، والتقى الطرفان سنة (١٣٨٨م) في سهل قوصوه – أسكوب، وكانت الغلبة للعثمانيين، واضطرت

عساكر الحلفاء إلى الفرار والنجاة بأنفسهم، بعدما غُطيت أرض المعركة بجثث القتلى، وبعد انتهاء المعركة خرج السلطان مراد الأول للتجول بين القتلى، وفجأة باغته أحد فدائيي الصرب، فطعنه بخنجره، فأسقطه على الأرض قتيلاً، فنُقل جثمانه إلى مدينة بورصة ليدفن فيها إلى جانب آبائه وأجداده وذلك سنة (١٣٨٩م)[١٨].

لم يكتف السلطان مراد الأول بالتوسع في مناطق البلقان والأناضول، ففي سنة (١٣٥٤م) استولى على أنقرة وضمها إلى ملكه، فتح باستيلائه عليها الطريق إلى مناطق العالم الإسلامي.

لقد أرسى السلطان مراد الأول قواعد ملكه، وألزم خلفاءه من بعده التوسع شرقاً وغرباً، ووضع أسس امتلاك الأرض سواء تم الاستيلاء عليها عن طريق الجهاد ضد كافر أم تم الاستيلاء عليها وانتزاعها من مسلم ارتكب أعمالاً تضر بدولته أو بجهاده، كما أقر نظام الأرستقراطية المحلية من خلال تعميق نظام الإقطاع الأرضي القائم على أساس المؤسسة التيمارية[١٩]، فحول بإجراءاته الإمارة الغازية إلى دولة تعتمد النظم والقوانين التي تؤهلها للانتقال إلى الإمبراطورية.

٤ – السلطان بيازيد الأول (١٣٨٩ – ١٤٠٢م):

ولد بيازيد (بايزيد) سنة (٧٦١ – ١٣٥٩م)[٢٠]، تولى العرش إثر مقتل والده وله من العمر ثلاثون عاماً، وقد لُقب بيلدرم أي البرق، لخفته ومهارته في القتال، ولكنه كان غيوراً وشكاكاً، قتل أخاه الأكبر يعقوب خوفاً من أن ينتزع العرش منه، فلامه رجال السلطنة على فعلته هذه، فأجابهم قائلاً: إن أمير المؤمنين هو ظل الله في أرضه، ويجب أن يكون واحداً في الأرض، وإن الله واحد في السماء، ومنذ ذلك التاريخ درج السلاطين العثمانيون على قتل إخوتهم

أو سجنهم في سجون معدة لذلك، وأُبطلت عادة قتل الإخوة في عهد السلطان عبد المجيد خان (١٨٣٩ – ١٨٦١م)[٢١].

تابع بيازيد تحركاته العسكرية، فأخضع بقية الثغور والإمارات السلجوقية في الأناضول، إزاء تحركات بيازيد الحربية الواسعة، أعد ملك المجر حملة دينية باركها البابا، وتمكن من استعادة الكثير من مدن احتلها العثمانيون سابقاً، وحالما علم السلطان بيازيد به، زحف بقواته للقائه وألحق به وقواته المتحالفة معه هزيمة كبرى، وبينما كان السلطان بيازيد يلاحق الأوروبيين، أغار تيمورلنك على آسيا الصغرى، واكتسح مدنها بعدما فر أمراؤها هرباً منه، فأسرع السلطان بيازيد لملاقاته، والتقى الطرفان في موقعة أنقرة سنة (١٤٠٢م)، غير أن بيازيد وقع في أسر تيمورلنك في العشرين من تموز من العام نفسه، فعامله تيمورلنك معاملة حسنة، إلا أن محاولة بيازيد الفرار من أسره، دفع تيمورلنك إلى معاملته معاملة قاسية، فوضعه في قفص حديدي مدة ثمانية أشهر تجره الجياد، ونتيجة لشعور السلطان بيازيد بالقهر والذل ازدادت حالته سوءاً إلى أن مات غماً، ونُقل جثمانه بعدما سُلم إلى أبنائه فنقلوه إلى مدينة بورصة حيث دُفن فيها قرب ضريح والده مراد الأول[٢٢].

إن هزيمة العثمانيين في موقعة أنقرة أمام قوات تيمورلنك، كادت أن تودي بالعثمانيين وتمحوهم من صفحات التاريخ، ولكن تدخل الأقدار ووفاة تيمورلنك وتمزق قواته من بعده، منحهم دفعاً جديداً وكتب لهم الحياة، على الرغم من أن الهزيمة كانت قاسية جداً ونقطة سوداء في تاريخهم العسكري[٢٣].

لم يسعد السلطان بيازيد بالانتصارات الحربية الموفقة التي خاضها مع أعدائه، ولا بالأراضي التي ضمها إلى إمارته، لأنه لم يترك أولاداً صالحين، يكملون طريقه وينقذون سمعته ويحافظون على المكاسب التي حققها، كما أن قتله لأخيه يعقوب انعكس سلباً على الإمارات الفتية من بعده، فاشتد النزاع بين

أولاده موسى وعيسى وسليمان وقاسم ومحمد، وحاول كل منهم الانفراد بمنطقة والاستقلال بها، مقلدين بتصرفاتهم قياصرة بيزنطة وملوك الغرب في الأندلس، وقد استمر الصراع اثنتي عشرة سنة زاد فيه الاقتتال والتمزق، وقد تألم أصغر أولاده الأمير محمد الأول لحالة آبائه وأجداده، فسعى جاهداً إلى إيقاف الفتنة وإبعاد إخوته عن مقاطعاتهم يعاونه بعض القادة الأقوياء الذين آلمهم المصير الذي آلت إليه الإمارة، فنجح في ذلك ووحد الأمة بعد تمزقها بعد أن كانت على وشك السقوط[٢٤].

٢ – سلاطين الدور الثاني (١٤١٣ – ١٥٩٥م)

١ – السلطان محمد الأول (١٤١٣ – ١٤٢٠م):

ولد محمد الأول بن بيازيد سنة (٧٨١ هـ – ١٣٧٩م) وكان أصغر إخوته وأكثرهم حنكة واقتداراً[٢٥]، أعاد للدولة وحدتها بفضل دهائه ومحبة القادة العسكريين له، وعمل على توحيد الإمارات المنفصلة كإمارة واحدة، وقد دشّن محاولته هذه بشن عدة غارات حربية على أعدائه وخصومه، وحقق انتصارات مذهلة وألحق الهزائم بأعدائه، كما قضى على الثورات المحلية ولاسيما ثورة بدر الدين بن سماونة الذي ادى لنفسه السلطنة، حيث جمع مؤيديه وأنصاره بهدف اقتطاع أجزاء كبيرة من أملاك الدولة[٢٦]. لكن محمد الأول تصدى لهم وانتصر عليهم وشردهم.

عاش محمد الأول ثلاثاً وأربعين سنة عمل خلالها على توحيد البلاد والقضاء على أعدائه المحليين الطامعين بها، لم يُعرف عنه الظلم أو التعدي على أملاك جيرانه، عامل أعداءه معاملة حسنة، كان ورعاً متديناً، يعالج الأمور بحكمة واتزان، ولا يتبع القسوة أو الشدة إلا في حال عجزه عن معالجتها بالحسنى، كان يرسل الصدقات إلى فقراء المسلمين في كل مكان، وهو أول من أرسل صرة من الذهب إلى شريف مكة والمدينة لتوزيعها على الفقراء، وصفته المصادر التركية بصفات عدة منها: منقذ الأمة، نوح السفينة، موحّد الدولة، نصير الضعفاء، بعد وفاته دُفن في مدينة بورصة في مقبرة أجداده[٢٧].

وواقع الأمر، تمكن محمد الأول من إنقاذ الإمبراطورية المرتقبة، فبفضله تمكنت من دخول التاريخ من أوسع أبوابه، ودونت تاريخها على صفحاته بعدما كانت على وشك التمزق والاقتتال.

٢ – السلطان مراد الثاني (١٤٢١ – ١٤٥١م):

ولد السلطان مراد الثاني بن محمد جلبي سنة (٨٠٦هـ – ١٤٠٣م)، تولى العرش سنة (١٤٢١م)، وله من العمر سبع عشرة سنة[٢٨]، تلقى التهاني من ملك المجر وملك اليونان وأمير مانتشا وقرمان، وطلب منه أمير قرمان هدنة لمدة خمس سنوات، كما طلب منه ملك القسطنطينية التقيد بشروط المعاهدة التي عقدها معه والده التي تنص على وجوب إرسال ولدي محمد الأول رهينة لديه "ربما كان مراد أحدهما" وهدده في حال رفضه بأنه سيطلق سراح مصطفى بن بيازيد الذي يلوذ به والموجود في سالونيك، فاستصعب السلطان مراد الثاني طلب ملك القسطنطينية، وقد حاول إقناع ملك القسطنطينية بالتراجع عن طلبه، لكن ملك القسطنطينية أصر على تنفيذ شروط الهدنة، المتفق عليها، فرفض مراد الثاني، عندها أطلق هذا سراح مصطفى بن يلدرم بيازيد، وزوده بقوة عسكرية مقابل تسليمه غاليبولي وبعض المدن التي انتزعها آل عثمان من أملاكه[٢٩].

لم يكن السلطان مراد الثاني ميالاً للعنف ولا محباً للقتال، ولهذا طمع الأعداء في دولته، ونقضوا عهودهم معه، ولم يكتفوا بذلك، بل أعدوا قوات عسكرية وعهدوا بقيادتها إلى هونياد وغيره من القادة الأوربيين، وتوغلوا كثيراً في أملاكه واستعادوا بعض الأملاك التي أخذها منهم العثمانيون سابقاً، فاضطر السلطان مراد الثاني وتحت ضغط قواده ورجال دولته إلى تجهيز حملة قوامها ثمانين ألف مقاتل وعهد بها إلى وزيره شهاب الدين الذي فشل في تحقيق انتصارات مهمة على أعدائه، لكنه أوقف زحف التحالف الأوربي الذي يقوده الرهينة مصطفى الذي رفض تسليم المدن التي احتلها من ملك أجدادها إلى ملك القسطنطينية بحجة إقامة ملك خاص به.

أدرك السلطان مراد الثاني صعوبة موقفه وعجزه عن مواجهة التحالفات

التي أُقيمت ضده، فقرر عقد صلح أعاد بموجبه صربيا بجميع مدنها وقلاعها وكذلك الأفلاق، وبعد فترة فُجمع بوفاة ابنه علاء الدين فحزن عليه كثيراً، وزهد بالدنيا ومتاع المُلك، وتنازل لابنه محمد الثاني البالغ من العمر اثنتي عشرة سنة[٣٠]، لكن تقدم القوات الأوروبية المتحالفة بأملاكه ونقضها للعهود والمواثيق دفعته إلى استعادة الملك من ابنه محمد الثاني سنة (١٤٤٤م)، وأعد حملة ضخمة لمواجهة الأعداء[٣١].

تمكن السلطان مراد الثاني من مفاجأة أعدائه، فهاجمهم بشراسة واضطرهم إلى التراجع والانسحاب من المناطق التي دخلوها، وبعدها توجه إلى القسطنطينية لمهاجمتها، وحالما بلغها أغوى جنوده باستباحتها في حال فتحها ولكنهم عجزوا عن اقتحامها، فسلم العرش إلى ابنه محمد الثاني.

توفي السلطان مراد الثاني سنة (١٤٥١) إثر مرض وكان عمره لا يزيد عن ثمان وأربعين سنة ودُفن في مدينة درنة[٣٢].

٣ – السلطان محمد الثاني "الفاتح" (١٤٥١ – ١٤٨١م):

ولد محمد الفاتح سنة (٨٢٣هـ – ١٤٢٨م)[٣٣]، وكان صاحب شخصية قوية، عُرف منذ طفولته بالعناد وحب الامتلاك ولم يعرف التردد في أقواله البتة، كان يحلم بأن يكون إمبراطوراً منذ حداثة سنه، وبعد توليه العرش وضع نصب عينيه وصية والده بشأن فتح القسطنطينية، فشرع في بناء القلاع على شاطئ مضيق القسطنطينية، وأعد المدافع التي تقذف الحجارة على مسافة ميل[٣٤].

تخوف ملك القسطنطينية عندما بلغه خبر استعداد الفاتح لمهاجمته، حاول طلب النجدة من أوربة الغربية لكن باباوات روما كانوا يكنوا حقداً على بطارقة القسطنطينية، فقرر ملكها الاستعداد لمواجهة الفاتح بما يملكه من قوات شبه

منهارة ويائسة.

وبعد أتم الفاتح استعداداته نقل سفنه من البوسفور إلى القرن الذهبي، وحالما تمركزت سفنه في مواقعها وتهيأت للحرب، تحركت قواته باتجاه القسطنطينية وفرضت عليها حصاراً استمر قرابة شهرين من (٦ نيسان – ٢٩ أيار ١٤٥٣م)، وبدأت مدفعيته بقذف قنابلها الصخرية على الأسوار التي لم تقو على تحمل ضربات السفن المتمركزة في القرن الذهبي والمدافع البرية، وغدت المدينة تتعرض للقصف من الشمال والغرب، في حين تمكنت قوات المشاة من تسلق الأسوار العالية، وبحركة شجاعة وجريئة فتحت أبواب المدينة، ودار بين الطرفين قتال بالسلاح الأبيض، قُتل خلاله ملكها الإمبراطور "قسطنطين باليولوغ الحادي عشر" الذي دافع عن عاصمته بشجاعة فائقة، وإثر مقتله انهارت معنويات قواته وفضلت الاستسلام للقائد المظفر الذي دخلها في التاسع والعشرين من أيار سنة (١٤٥٣م)، فتوجه مباشرة إلى كنيسة آيا صوفيا التي حوّلها إلى جامع قبل دخوله إليها[٣٥]. وتفيد المصادر التاريخية أن القسطنطينية حوصرت تسعاً وعشرين مرة منذ بنائها من قبل قسطنطين الأكبر إلى عهد افتتاحها على يد الفاتح.

قرر الفاتح اتخاذها عاصمة جديدة له، وأعلم ملك مصر وشريف مكة وشاه العجم بذلك، وفي العام نفسه هاجم بلاد الصرب وألحق بها هزيمة نكراء، ثم عاد إلى القسطنطينية للاهتمام بها وإعدادها وتنظيمها بشكل جيد، فبني الجوامع والمساجد، كما قام ببناء جامع الصحابي أبي أيوب الأنصاري، ولما أتم بناءه أقام الصلوات فيه، وبعدها قلّده شيخ الإسلام سيفاً، ومنذ ذلك التاريخ جرت عادة تقليد السلاطين العثمانيين السيوف المذهبة في ذلك الجامع، وبعدها تلقب محمد الفاتح "بسلطان البرين والبحرين" وأطلق على القسطنطينية اسم "اسلامبول" أي مدينة الإسلام أو مدينة السلام[٣٦]، وفيما بعد تعددت أسماؤها مثل

الأستانة، مدينة "الباب العالي" واستانبول.

يُعد فتح القسطنطينية من أهم الحوادث التاريخية، فافتتاحها أحدث تبديلاً في العصور التاريخية وشكل حداً فاصلاً ما بين العصور الوسطى والحديثة، كما أنه منح الدولة العثمانية نقلة غير نوعية في إسراعها إلى الإمبراطورية مع حرية التصرف السياسي والإداري دون رقابة، ووضعت أوربا أمام الخطر العثماني المتنامي باتجاهها، وتوافد عليها ملوك أوربا وأمراؤها صاغرين لخطب ود سلاطينها بعدما تزعمت العالمين المسيحي والإسلامي بلا منازع.

عمد الفاتح إلى الاهتمام بالمدينة الجديدة، فأعاد ترميم ما تهدم من أسوارها، وبنى قلاعاً وحصوناً عدة كان من أهمها برج "يدي كولة" أي الأبراج السبعة الذي يشرف على القرن الذهبي، كما بنى قصراً في وسط المدينة[٣٧]، وفي السنة نفسها أمر كبار الصناع والتجار ووجهاء المدينة بإنشاء مجمعات جامعية علاجية وتجارية حول المساجد الكبرى بغية إعادة الحياة الاقتصادية والفكرية إلى المدينة[٣٨].

ترك السلطان محمد الفاتح للسكان الأصليين ممتلكاتهم وكنائسهم ومنحهم الحرية الاقتصادية والفكرية، ولم يسمح للعناصر التركية الاستقرار بداخلها خوفاً من ضياعهم في متاهات مفاتنها ونعيمها الزائد. لأن طموحاتها لا تقتصر على فتحها فقط، بل كان يسعى للسيطرة على كامل الممتلكات البيزنطية وعلى ممتلكات اللاتين في المشرق، وقد دفعه طموحه للتطلع إلى فتح إيطاليا ورفع لواء الإسلام على عاصمتها الدينية[٣٩].

وبالفعل فلم يهدأ الفاتح عن مواصلة تحركاته العسكرية وعملياته الحربية ولكن المنية وافته بينما كان يتأهب لغزوات جديدة سنة (١٤٨١م) وكان عمره يقارب الثالثة والخمسين سنة قضى منه إحدى وثلاثين سنة في توطيد أركان

إمبراطوريته، فبعد القسطنطينية أخضع بلاد الصرب والبوسنة والهرسك، وإمارة طرابزون وإمارة قرمان كما فرض نفوذه في شبه جزيرة القرم سنة (١٤٧٥م)، وأرسل حملة بحرية إلى رودس لطرد فرسان القديس يوحنا منها، لأنهم يمثلون آخر تجمع صليبي في تلك المناطق، وفي سنة (١٤٨٠م) وجه حملة إلى مدينة أوترانتو الواقعة جنوب شرق إيطاليا، لكن تسارع المنية إليه سنة (١٤٨١م)، أنهت نشاطه ليدفن كأول سلطان عثماني في الجامع الذي بناه باسمه في مدينة قسطنطينية. ترك لإمبراطوريته ولدين أكبرهم يسمى بايزيد (بيازيد) وكان حاكماً على أماسيا، وأصغرهم (جم) وكان حاكماً على ولاية قرمان، وكان الفاتح ميالاً لابنه الأصغر لهدوئه واتزانه وقوة شخصيته.

٤ – السلطان بيازيد الثاني (١٤٨١ – ١٥١٢م):

يُعد السلطان بيازيد الثاني ثامن سلاطين بني عثمان ورابع سلاطين الدور الثاني، ولد سنة (٨٥١هـ – ١٤٤٧م)، وتولى العرش بعد وفاة والده محمد الفاتح[٤٠]، وقد ساعدته الانكشارية في استلام العرش لأنها كانت ميالة له وتخشى (جم) ولهذا تآمرت على الصدر الأعظم الذي كتم وفاة الفاتح ريثما يصل جم من ولايته ليشارك في جنازة والده، إلا أن بيازيد أُعلم أولاً فأسرع لاستلام العرش الذي لم يكن أهلاً له، ولا مهيأً لقيادة الانكشارية بسبب ضعف شخصيته وتردده في اتخاذ القرارات، فغدا ألعوبة الانكشارية التي أوصلته، فسمته الرعية (سلطان الوصاية)[٤١].

عاش السلطان بيازيد معظم فترة حكمه قلقاً مضطرباً، لأن أخاه "جم" خرج من استانبول مطالباً بالعرش ومستنداً في مطلبه على وصية والده، فتوجه إلى بورصة وأعلن عصيانه فيها، إلا أن أخاه هزمه ودفعه للالتجاء إلى سلطان المماليك قاتيباي الذي وعده بالمساعدة، وحينما عاد لمواجهة أخيه مستعيناً بقوات

أجنبية تخلى عنه أنصاره ومؤيدوه، فاضطر للعودة إلى مصر ومنها إلى روما.

فكر بابا روما باستخدام ورقة رابحة ضد الدولة العثمانية، إلا أن غزو القوات الفرنسية لإيطاليا سنة (١٤٨٤م)، ومهاجمة الملك الفرنسي شارل الثامن لروما، دفعت البابا إلى دس السم (لجم) مقابل مبالغ مالية دفعها السلطان بيازيد له، ولكي يحرم الملك الفرنسي من استخدام الأمير العثماني ورقة رابحة بيديه ضد سلطان الدولة العثمانية، ولأن الملك الفرنسي ادعى بعد انتهائه من احتلال إيطاليا أنه سيتوجه لتحرير القسطنطينية من الأتراك[٤٢]، فطبق البابا بدس السم إلى جم "عدو عدوي صديقي".

لم يكن السلطان بيازيد بالمحب للسيطرة وتوسيع إمبراطوريته، ولهذا وقع صلحاً مع البندقية سنة (١٤٩٩م)، كما تجاهل نداءات ملك غرناطة من بني الأحمر، وتذرع بانشغاله في مواجهة مع بلاد الأرناؤوط، وفعلاً فقد تحرك باتجاهها، وأثناء توجهه اعترض طريقه أحد الدراويش فحاول طعنه بخنجره، ولولا وجود رجال من حوله لسقط قتيلاً[٤٣].

وترد بعض المصادر ميل السلطان بيازيد إلى الانزواء والانفراد إلى تلك الحادثة التي واجهته، إضافة إلى تعرض مدينة استانبول في عهده إلى زلازل كثيرة هدمت أكثر من ألف وسبعين بيتاً ومئة جامع، فازداد السلطان بيازيد اعتكافاً وميلاً للزهد، فاتجه إلى بناء الزوايا والتكايا وخصص لروادها من المتصوفين مخصصات مالية، وأرسل الصدقات إلى فقراء مكة والمدينة[٤٤].

سئمت الانكشارية منه ومن تصرفاته، ولاسيما بعد أن أطلق عليه بيازيد المتصوف، وتدخل زوجته الأوروبية بشؤونه الخاصة والعامة، وتقريبه لمفتي الإسلام علي الجمال الحلبي، ولمحاولته الاتصال بجيرانه الملوك والأمراء، محاولاً فتح علاقات حسنة معهم[٤٥].

تعد فترة السلطان بيازيد الثاني فترة جمود في تاريخ العمليات الحربية، وبداية تزايد نفوذ الانكشارية، غير أنه ترك أعمالاً حميدة، كتنشيط التجارة والاهتمام بالأسطول البحري، وبتآمر الانكشارية مع ابنه سليم عزل من عرشه ويقال إن سليماً دسّ له السم ليتخلص من وصايته، وبعد وفاته دُفن بجوار مسجده الذي بناه في عاصمة ملكه[٤٦].

٥ – السلطان سليم الأول (١٥١٢ – ١٥٢٠م):

ولد سليم الأول سنة (٨٧٥هـ – ١٤٨٠م)، وكان أصغر أولاد بيازيد الثاني، وأكثرهم بعداً عن والده وأقربهم إلى أمه، وكان والده بيازيد يعلم شراسته وحدة طبعه، وحبه لسفك الدماء، إضافة إلى أنانيته القاتلة وحبة لذاته، استلم تخت السلطنة سنة (١٥١٢م)[٤٧]، بعد أن تآمر مع الانكشارية وزوجته الأوربية، واستغل تذمر الانكشارية من والده وتصوفه، فقام بخلعه عن العرش، وبعد فترة قصيرة دس السم له[٤٨].

بعد استلامه العرش لاحق ابن أخيه علاء الدين بن أحمد الولد البكر للسلطان بيازيد، وحينما هرب علاء الدين إلى بورصة واعتصم بها، أرسل السلطان سليم الأول مفرزة عسكرية لطرده منها، وفي تلك الأثناء ثار عليه أخوه أحمد والد علاء الدين، وتمكن من الاستيلاء على أماسيا وعيّن أخاه مصطفى على تخت الوزارة، فأرسل مفرزة عسكرية لخطف حرم مصطفى وإحضارها إليه للاحتفاظ بها كرهينة، وأثناء عودة المفرزة صادفها أحمد في الطريق، فاستخلص منها حرم أخيه وأسرها[٤٩]، فاغتاظ سليم الأول كثيراً من أخيه أحمد، فقرر مهاجمة أحمد[٥٠]، الذي فرّ إلى فارس حقناً للدماء، ولمعرفته بتأييد الانكشارية لأخيه، في حين عمد سليم إلى قتل أخيه قرقوط مع أولاده وبقية أولاد إخوته ونسائهم، وبعد تخلصه منهم، تلقى التهاني من جميع الدول ما عدا الشاه

اسماعيل صاحب إيران[٥١].

إن هروب أخيه أحمد إلى إيران أيقظ فيه الكابوس المزعج له ولآبائه من قبله، فأعدّ قوة كبيرة للقضاء على خصومه التقليديين، والتقى مع الشاه الصفوي في موقعة جالديران سنة (١٥١٤م) وانتصر عليه وبعد انتصاره وقف على إحدى قمم الهضبة الفارسية وقال لنفسه باعتزاز: وهل تتسع هذه الدنيا لأكثر من سلطان واحد[٥٢]؟. وبعد سنة من هزيمة الصفويين، صمم على مهاجمة المماليك متذرعاً بعدة أسباب منها:

١ – إيواء المماليك الثائرين عليه.

٢ – تخليهم عن دعمه أثناء مهاجمته للصفويين وموقفهم اللامبالي.

٣ – استقبال سلطانهم لأخيه أحمد ومعاملته معاملة رسمية.

٤ – قتل قانصوه الغوري لرسوله، الذي أرسله إليه عندما كان قانصوه في حلب يتفقدها.

تذرع السلطان سليم الأول لدى إعلانه الحرب بحجة أن المماليك تكتب الآيات القرآنية على نقودها، ولإضفاء الصبغة الدينية على مهاجمته لهم، فاستدعى المفتي علي الجمالي، وطرح عليه ثلاثة أسئلة، يهمنا منها السؤال الأول "ما رأيك في أمة (يقصد المماليك) تنقش على دنانيرها ودراهمها آيات من القرآن الكريم، وهي تعلم أن اليهود والنصارى يتداولونها وبقية الملاحدة من أهل الأهواء والنحل فيدنسونها.. فما هو الحكم الشرعي على هذه الأمة؟".

وبالطبع لم تكن الإجابة بأقل من حماقة السائل وتفاهة السؤال، فقد أباح المفتي علي الجمادي إبادة هذه الأمة إذا لم تقلع عن ارتكاب هذا العمل الشائن[٥٣].

من المؤكد أن السلطان سليم الأول اختلق تلك الحجج الواهية لتحقيق توسعات عسكرية باسم الدين، فهاجم المماليك، والتقى الطرفان في مرج دابق سنة (١٥١٦م)، وقد تمكن من الانتصار عليهم بفضل استخدامه للسلاح الناري وانضمام بعض القادة المملوكين إليه، ووقوف الشعب منهم موقف المتفرج نظراً لتردي الأوضاع الاقتصادية في عهدهم، واضطراب حبل الأمن وفساد إدارتهم وزيادة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، فدخل السلطان سليم الأول حلب وبرفقته آخر خلفاء بني العباس.

تابع السلطان سليم طريقه إلى دمشق ودخلها دون مقاومة، ولم يكن السلطان سليم الأول براغب في إكمال طريقه إلى القاهرة، ولكن تشجيع ضباطه وكبار قادته وبعض الزعامة المملوكية، دفعته للتوجه إلى القاهرة لملاقاة السلطان طومان باي الذي خلف قانصوه الغوري، والتقى الطرفان في موقعة الريدانية سنة (١٥١٧م) وهزمه، وأثناء وجوده في مصر، جاءه شريف مكة والمدينة فقدم له مفاتيح الحرمين الشريفين، وبعدها قفل عائداً إلى استانبول محملاً بتراث العرب وبعض الآثار النبوية الشريفة.

إن تحركات السلطان سليم الأول باتجاه البلاد العربية، حققت لأبنائه عرشاً متيناً، وصفة دينية كانت دولتهم الناشئة تفتقر إليها، ويحلم آباؤه وأجداده بتحقيقها، فلقد أكسبهم ألقاباً إسلامية ضمنت لهم هيمنة دينية على العالم الإسلامي وأحقّية الخلافة الإسلامية وحماية المسلمين أينما وجدوا.

عُرف سليم الأول بالدهاء وحسن التصرف، كما كان قارئاً متميزاً وشاعراً ملهماً، شديد المراس، حاد الطباع، سفاكاً للدماء، يقتل بالشبهة، ميالاً للتجسس، كثر البصاصون في عهده، ولطخ يديه بدماء الأبرياء، كما كان كانت تعلو وجهه مسحات من الحزن، وكان يستفتي المفتي علي الجمال بشأن قتله بالشبهة، لُقب بـــ (ياوز) أي الصارم، توفي بعدما قضى في السلطنة ثماني سنوات، ودُفن في استانبول(٥٤).

٦ – السلطان سليمان الأول (١٥٢٠ – ١٥٦٦م)*:

ولد سليمان الأول سنة (٩٠٠هـ – ١٤٩٤م)، تولى العرش في عهد والده وكان له من العمر خمس وعشرون سنة[٥٥]، قام بحق الخلافة التي ورثها حق قيام، سنّ القوانين وأرسى قواعد ملكه وثبت دعائمه، لقب عن جدارة بالقانوني، خاض أكثر من ثلاث عشرة حرباً قاد معظمها بنفسه. وكان آخرها فتح العراق سنة (١٥٣٤م) ودخل بغداد بعد دخول قواته.

فرض السلطان سليمان القانوني سلطانه على كامل تراب الوطن العربي ما عدا المغرب الأقصى، أخضع البلقان واستولى على بلغراد مفتاح أوربا سنة (١٥٢٠م) ولكنه فشل في اختراق أسوار فيينا، فلجأ إلى منح الملك الفرنسي فرنسوا الأول امتيازات واسعة في ممالكه سنة (١٥٣٥م) تحدياً للإمبراطور شارلكان، في حين ظل العداء قائماً بينه وبين آل هابسبورغ ملوك الإمبراطورية الجرمانية حتى وفاته سنة (١٥٦٦م).

كما قمع الثورات التي قامت في بعض ولاياته ولاسيما ثورة جان برد الغزالي التي أعلنها سنة (١٥٢٠م) في دمشق، وطرد فرسان القديس يوحنا من جزيرة رودس سنة (١٥٢٣م) وفي سنة (١٥٣٤م) فتح العراق وفي سنة (١٥٥١م) طرد الفرسان والإسبان من طرابلس الغرب (ليبية) وفي سنة (١٥٣٨م) كلف والياً من قبله بإدارة اليمن، وفي سنة (١٥٥١م) أخضع القطيف وفي سنة (١٥٥٢م) أخضع البحرين وبذلك يكون السلطان سليمان القانوني قد أكمل سيطرة العثمانيين على كامل تراب الوطن العربي ما عدا المغرب

---

* – هناك لبس تاريخي في معظم المصادر العربية، حيث تلقبه بسليمان الثاني. والمصادر التركية تلقبه بسليمان الأول، ولا ندري لماذا أطلق عليه سليمان الثاني. (المؤلف).

الأقصى.

إذا كان عهد سليمان القانوني قد تميز بتوسيع رقعة الدولة العثمانية، وعلو شأنها عسكرياً وإدارياً، وحقق هيبة دولية، وقام بنشاط عمراني واسع النطاق، فإن عهده قد تميز أيضاً بتزايد نفوذ اليهود، وبتخلي السلاطين عن قيادة الانكشارية وإسناد الإدارة كاملة إلى الصدر الأعظم، وقد نتج عن ذلك تخلي الانكشارية عن الالتزام بنظامها وتحولها في عهد خلفائه ككابوس عليهم، فانتشرت الرشاوي والمحسوبيات، وأديرت الدولة من خلال السراي الهمايوني الذي أصبح مؤسسة إدارية خاملة، ودائرة تجسس وفساد، وتصدرت النساء المجالس المدنية والعسكرية، ومهرت فرمانات سلطانية بالعزل والقتل والإعدام دون علم خلفائه من بعده.

إن انحلال الانكشارية وفساد الإدارة وتدخل النساء في عهد السلطان سليمان يوازي أعماله الجيدة آنذاك، ولكن بإضافة إسفين مسبق في نعش دولته إضافة إلى فرمان محمد الفاتح أحقية قتل الأخوة.

لقد تمكنت زوجته روكسلانه (خرّام) من قتل الرجولة التركية عندما صورت له أن ابنه مصطفى يحض الانكشارية على إعلان العصيان عليه، فخف من ساعتها إلى الجبهة الفارسية لقتل ابنه مصطفى من زوجته التركية بدون ذنب.

تألمت الانكشارية لمقتل القائد الشجاع مصطفى وحملت الكرواتي اللقيط رستم باشا الذي عينته زوجته صدراً أعظم بعدما زوجته ابنتها ميهرماه، فطالبت الانكشارية السلطان بعزل وقتله انتقاماً لمقتل مصطفى المظلوم، فاستجاب السلطان لطلب الانكشارية وعزل رستم باشا وعين مكانه إبراهيم باشا، غير أن اليهودية خرّام دبرت مقتل الوزير الجديد وأعادت رستم باشا إلى منصب

الصدارة ثانية[٥٦].

وبما أن ولد سليمان القانوني بايزيد كان منافساً لابنها المدلل سليم، دبرت مع ولدها واليهودي يوسف منده ناسي مقتل بايزيد (بيازيد)[٥٧]، فخلا العرش من منافس خطير، وقد أدرك سليمان القانوني مؤخراً عاقبة انسياقه وراء زوجته لكنه لم يستطع أن يفعل شيئًا، وفي أيامه الأخيرة، إثر مرضه وتراخي المفاصل، حُجر عليه في غرفة منعزلة في القصر، وظل فيها إلى أن وافته المنية سنة (١٥٦٦م) عن عمر يناهز الثامنة والسبعين قضى منها ثماني وأربعين سنة في الحكم، ودُفن في الجامع المسمى باسمه (السليمانية)[٥٨].

يُعد السلطان سليمان القانوني أول السلاطين العثمانيين الذين أصدروا القوانين والتشريعات الإدارية، فهو أولهم في التخلي عن قيادة الانكشارية وإسناد قيادتها إلى الصدور العظام، وهو أول من أبطل عادة النظر في جميع أمور الدولة، وتم إسنادها إلى الصدر الأعظم وديوانه، وهو أول من أباح للانكشارية بالزواج والإقامة خارج ثكناتهم ومنحهم الإمتيازات بدون حدود[٥٩].

إن الإجراءات التي اتخذها السلطان القانوني مخالفة لنظم ومناهج آبائه وأجداده، وقد تمت بتأثير زوجته خرّام التي خططت لهدم الدولة العثمانية من الداخل، وفعلاً فقد تحقق مرامها ونفذ مخططها، وساد أبناء جلدتها.

٧ – السلطان سليم الثاني (١٥٦٦ – ١٥٧٤م):

ولد سليم الثاني سنة (٩٣٠ هـ – ١٥٢٥م)، اعتلى العرش وله من العمر أربع وأربعون سنة[٦٠]، ورث عن والده ملكاً قوياً خارجياً وقوياً داخلياً، له مهابة محلية ودولية، ولكنه وريث غير كفء ولا مؤهل للحكم والرياسة، وقضى حياته بالطول والعرض، همه الأول البحث عن ملذاته، ولمَ لا؟! أليس يوسف منده ناسي يقدم له الخمر المعتقة والمحظيات الفاتنات، ووالدته خرّام تدير شؤون

البلاد وزوجته نوربانو اليهودية ترعى شؤون القصر، والصدر الأعظم، ينظم الدولة بحسب مشيئته ومشيئة خرّام.

عُرف السلطان سليم الثاني في المصادر ولاسيما العثمانية منها بـــ : السّكير" وبـــ "سليم المجنون" وقد سرّ بقرار والده القاضي بإسناد قيادة الجيوش أثناء الحرب للصدور العظام، ومع هذا فقد تحققت في عهده أعمال حربية مهمة بفضل الصدر الأعظم محمد باشا الصوقللي الذي نفذ رغبته بفتح قبرص سنة (١٥٧٠م) بناء على وعد قطعه السلطان سليم الثاني لصديقه اليهودي "يوسف منده ناسي" عندما كان أميراً، ومكافأة له وعاهده بتعيينه ملكاً عليها[٦١].

لقد تمكن الصدر الأعظم من إعادة بناء الأسطول الذي تحطم في معركة لبيانتو سنة (١٥٧١م) أمام الأساطيل الأوروبية التي تحالفت معاً ضده[٦٢]، وتمكن بعد أربع سنوات من رد الصفعة للأوروبيين في تونس التي فتحها سنة (١٥٧٤م)، ولكن السلطان سليم الثاني لم يشهد هذا النصر الذي حققه أسطوله، لأن المنية وافته في افتتاحه للحمام الجديد الذي أمر ببنائه، حيث دقّ عنقه أثناء جريه خلف محظياته[٦٣]، فدُفن بالقرب من آيا صوفيا سنة أربع وسبعين وخمسمائة وألف عن عمر يناهز الثانية والخمسين، قضى منها على عرش السلطنة ثماني سنوات.

٨ – السلطان مراد الثالث (١٥٧٥ – ١٥٩٥م):

ولد مراد الثالث سنة (٩٥٣هـ – ١٥٤٦م)، خلف والده في وراثة العرش، وله من العمر ثمان وعشرون سنة[٦٤]، ترك إدارة أمور الدولة لوالدته نوربانو وزوجته صفية الأميرة البندقية، وبسبب اختلاف الأهداف، دارت بينهما حرب من الغيرة والتنافس، غير أنهما اتفقتا بشأن هدم الدولة وتفتيت بنيتها الأساسية، فباعتا وظائف الدولة للمعتوهين والسفلة، وعمدتا إلى الإكثار من

وجود الجواري في القصر، فكانت أعدادهن تزيد عن خمسمائة جارية من مختلف الدول الأوروبية، وبعضهن قُدمن هدايا من أمراء أوروبا وملوكها ولاسيما حكام الدويلات الإيطالية.

أديرت هيكلية الدولة من قبل جواسيس وبصاصي نوربانو وصفية، فانعدم الاستقرار ولاسما بعد اغتيال الصدر الأعظم محمد باشا الصوقللي (صوقوله) سنة (١٥٧٩م)، وتعرضت حدود الدولة لاعتداءات خارجية، كما أعلنت الانكشارية تمردها مطالبة بزيادة رواتبها وترفيع ضباطها وقادتها إلى رتب عليا، وبرز النفوذ المحلي قوياً على الساحة كقوة محلية ومصدر قلق واضطراب للدولة العثمانية، مثّله في البلاد العربية فخر الدين المعني الثاني سنة (١٥٨٥ – ١٦٣٥م). وفيما بعد قلده بعض الأمراء الآخرين في بقية الولايات بالتمرد والعصيان.

لقد بدأت عوامل الضعف والانحلال تتسع دائرتها شيئاً فشيئاً، بدءاً من عهد سليم الثاني وزادت في عهد ابنه مراد الثالث الذي غُيّب قصداً عن إدارة الدولة، وأُديرت من قبل النساء والمحظيات وأمهات السلاطين. وعلى الرغم من سوء الأوضاع وتخلي الانكشارية عن نظامها، فقد عجزت الدولة الغربية عن تهديد الدولة العثمانية تهديداً حقيقياً، علماً بأن الدولة العثمانية لم تكن دولة قومية، لأنها تشكلت منذ الوهلة الأولى من عناصر هجينة ومن جنسيات مختلفة وقوميات متعددة، ولم يحاول سلاطينها صهر تلك القوى البشرية في بوتقة واحدة، وإنما جمعوها تحت الراية الإسلامية والولاء الإسلامي.

ويعتقد بعض المؤرخين بصعوبة صهر تلك القوى المؤلفة من أتراك، تتر، عرب، فرس، أكراد، أقباط، يونانيين، أرمن، سلاف، إلبانيين، رومانيين ومجريين، كذلك فهناك ديانات عدة، والإسلام يمثل الغالبية العظمى، وبيد ممثليه السلطة الزمنية، في حين تظهر المسيحية فيها بأشكال مختلفة وصيغ متعددة، أما اليهودية

فقد نُشرت في الخفاء وبطوائفها المتعددة، وقد شكل ذلك كله على ما يبدو عائقاً أساسياً في عدم بلورة الوحدة الداخلية على الأقل، وعلى الرغم من أن القوى القومية والدينية أيدت الإمبراطورية العثمانية في تحركاتها الخارجية ولاسيما الحربية منها، ويرد البعض سبب هذا التأييد الآتي والمؤقت حسب وجهات نظرهم إلى عاملين اثنين:

أولهما: قوة الدولة العثمانية عسكرياً، واتباعها أسلوب الإبادة حيال أية قوة تعيق عاملا لوجود أو تحاول العبث بمصيرها.

ثانيهما: الفتوحات العسكرية والتوسعات الأرضية والغنائم الناجمة عن تلك التوسعات واعتقاد تلك القوى المتناقضة بعدم وجود تمايز لدى العثمانيين ولاسيما أثناء العمليات الحربية، وربما تصوروا بأن العثمانيين لن يتبعوا أية وسيلة من وسائل التمييز.

ويضاف إلى ذلك، أن سلطة السلطان العثماني الشاملة لبلدان مختلفة وأقاليم متعددة، كانت مقتصرة على تأدية الضريبة والخطبة والولاء، وهي عوامل لا تؤثر تأثيراً فعالاً على البنية القومية لتلك البلدان وتلك الأقاليم، وإذا عمد السلطان على زيادة نفوذه على ولاياته، فقد يسفر عنه زيادة تلاحم تلك القوى وطنياً وقومياً ويتناسون الخلافات الدينية التي يعتمد عليها السلطان – كما يتصور – عند الضرورة، وهذا ما ثبت عندما ضعفت الدولة وترهلت، علاوة على ذلك فقد كانت ولايات الدولة العثمانية تتمتع باستقلال داخلي شبه تام، وإن الثورات والاحتجاجات التي نشبت في بعض الولايات كانت لأسباب اقتصادية بحتة، وربما تكون الضرائب وممارسات الجند الانكشارية الخاطئة وتكليف أهالي الولاية بأعمال السخرة خارج مناطقهم من أهم الأسباب وأقواها، وفي مثل هذه الحال، فإن السلطان كان يرد على تلك الاحتجاجات بالتستر بالألقاب التي أضفاها على نفسه، وهذا تأكيد صريح على أن السلاطين العثمانيين لم يكتفوا بالسيطرة

الأرضية، وإنما طالبوا بالصدارة الدولية، وكم أفواه رعاياهم بأمور دينية اعتادوا عليها طوال الفترتين الأموية والعباسية.

لقد استمد السلاطين العثمانيين مكانة الصدارة – حسب زعمهم – من الله. وفي جمعهم هذا للسلطتين الزمنية والدينية ما يؤكد على تداخل التراثيين، تراث الإمبراطورية الرومانية وتراث الخلافة الإسلامية في شخصهم فقط كعثمانيين ومن ناحية الأب فقط، وتجاهلوا عن قصد دور الأنثى التي ترتبط بزواج أو قرابة دموية، هذا يدل على أن هذا التداخل تستر على مشروع لا مناص منه ولا سبيل للاحتجاج أو الثورة عليه، ويمكننا أن نسميه تخفي وراء بربرة العثمنة التي صنعتها الظروف، وبلورتها الأحداث التي تمت بغفلة عين أو سهوة شاطرة.

إن الألقاب التي أطلقها سليمان القانوني على نفسه مثل: سلطان البرين وخاقان البحرين، الغازي، أمير المؤمنين... الخ، لا تلزمه بالانتساب إلى النبي بأواصر الدم ولا التذرع بتنازل الخليفة العباسي له عن الخلافة، ليقدمها له عن طيب خاطر وليتحامى بها السلطان سليمان القانوني على نفسه، هذا ما اتبعه خلفاؤه من بعده، وتأكد بشكل أكثر وضوحاً في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ – ١٩٠٨م) الذي تجرأ على إعلان الجامعة الإسلامية حيال المد القومي المتنامي في عاصمة ملكه، وكان خلفاء السلطان سليمان القانوني قد تصدوا للدعوات الإسلامية التي طالبتهم بالعودة إلى الإسلام الأول مدعين بأنهم أمراء المؤمنين بلا منازع، بعدما أبرزوا نص الرسالة التي قدمها شريف مكة والمدينة إلى السلطان سليم الأول سنة (١٥١٧م) والتي جاء فيها: "إنكم أسمى منا ومن جميع سلاطين الإسلام، لأنكم فتحتم بلاداً تخص الأوروبيين وأمثالهم".

لقد أكدت رسالة شريف مكة مسوّغ ادعاء العثمانيين بريادة العالم الإسلامي، وخولتهم شرف الدفاع عن الإسلام والمسلمين أينما كانوا، وأحقية التدخل في شؤون أي بقعة دولية ولو كان بها قلة من المسلمين، كما ألزمت

بضرورة طاعتهم بحسب نصوص الشرع الإسلامي.

لقد ألزم تداخل التراثين للإمبراطورية الرومانية والإسلامية، رعايا الممالك التي خضعت للعثمانيين سواء أكانوا مسلمين أم مسيحين بالطاعة للسلاطين العثمانيين والانقياد لأوامراهم سواء أكانت سلباً أم إيجاباً، وهي طاعة موجبة وملزمة للمسيحيين والمسلمين على حد سواء، لأن السلطان محمد الفاتح بفتحه القسطنطينية سنة (١٤٣٥م) أصبح الوريث الشرعي لأباطرة الرومان ووريثاً لنزعتهم الرامية إلى ملكية عالمية، وقد نبه الفاتح بضرورة التمسك بتلك النزعة من قبل المثقفين البيزنطيين الذين التفوا حوله ومن ذوي النزعة الإنسانية الموجودين في حاشيته الخاصة، وجاءت فتوحات السلطان سليم الأول في العالم الإنساني في سنتي (١٥١٦ – ١٥١٧م) والألقاب التي مُنحت له مثل حامي الحرمين الشريفين عندما كان في مصر، وخادم الحرمين الشريفين عندما كان في دمشق لتمنح العثمانيين تولي مركز الصدارة في العالم الإسلامي أيضاً وبلا منازع ولا احتجاج، تأكدت هذه الزعامة في عهد ابنه سليمان القانوني ولاسيما بعد استحواذه كامل المقدسات الإسلامية والمسيحية وتحمله لمسؤولية حماية الأماكن المقدسة مكة، المدينة، والقدس وضرورة سلامة الحجيج إليهم، وفيما بعد أضاف إليهم مقدسات بلاد كربلاء والنجف لقطع دابر الاحتجاج أو التذمر.

إن استحواذ الإشراف الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية من قبل العثمانيين، جاءتهم كعلامات تفضيل إلهي، وضمنت لهم تحقيق انتصارات باهرة ضد أعدائهم الداخليين، كما ضمنت لهم انصياعاً عالمياً منقطع النظير على الأقل خلال القرون الأولى من حكمهم.

أما فيما يتعلق بانتماء السلطان إلى أصل يخوله حق الرياسة المقدسة، فقد تنبه إليه الأولون من السلالة العثمانية حين أعلنوا انتماءهم إلى عشيرة ذات أصول عريقة حسباً ونسباً، فأزالوا كل الالتباسات التي قد تدور في ذهن العلماء

وخيال المواطن العادي، فعادوا ثانية إلى أسلوب التخفي وراء بربرة الأنساب المقدسة، وأسبغوا على مفهوم شعوب البراري التي انحدر منها أرطغرل وأبناؤه صفات لا تتوفر فيهم، وفي الوقت نفسه لا يجرؤ أحد على مساءلتهم عنها، وعدّوها مسلمة من مسلمات ممن سبقهم، وكفلت لهم ولسلالاتهم أحقية تقلد نظام وراثة العرش العثماني، ولهم وحدهم أن يتصارعوا عليه ويقتل بعضهم بعضاً من أجله، ولا يجوز التدخل والمساءلة فيما يفعلونه، ولهذا فلم يشهد العرش العثماني منافسة من غير السلالة العثمانية.

٢- سلاطين دوري االانحطاط والترهل

١ – السلطان محمد الثالث (١٥٩٥ – ١٦٠٣م):

ولد محمد الثالث سنة (٩٧٤هـ – ١٥٦٦م)، ورث أباه وله من العمر تسع وعشرون سنة[٦٥]، وقد هيأت له والدته صفية عرشاً يخلو من منافسة محتملة الوقوع، حيث دبرت مقتل إخوته البالغ عددهم تسعة عشر أخاً خنقاً، ودفنتهم بمعرفته قبالة آيا صوفيا[٦٦].

ظلت صفية والدة السلطان محمد الثالث تدير أمور الدولة، كما كانت في عهد زوجها مراد الثالث، فقد عقدت عدة اتفاقيات مع البندقية مسقط رأسها وأهل جلدتها، ومنحتها امتيازات واسعة في ممالك الإمبراطورية وفتحت موانئ الإمبراطورية والممالك التابعة لها إلى سفنها وبحارتها، ولزيادة إحكام قبضتها على مقاليد السلطة لفترة أطول، زوجت ولدها محمد من فتاة بندقية الأصل اسمها يوفا أي (العش). فبدأتا التعاون معاً على إدارة السلطنة بعدما عملتا على تغيب السلطان محمد الثالث وتشجيعه على معاشرة رفقاء الصبا ممن كانوا يقضون الليل والنهار بالاستماع إلى حديث الرواة عن العشق ومغامرات المحبين، وإذا حاول أن يخلوا بنفسه، سلطنّ عليه المحظيات المدربات على انتشال السلاطين من همومهم، وكان السلطان محمد الثالث محباً لحفلات الرقص والطرب وإقامة الولائم، ولهذا لم يخل قصره من حفلة أو وليمة، هذا غير حفلات المجون المدبرة من قبلهما. وإذا كان بعض السلاطين، قد جنحوا إلى حياة اللهو والمجون، فإن طبيعتهم البدوية المتأصلة فيهم ترفض الإهانة وتأنف من الهزيمة والعار، ولهذا فقد انتفض السلطان المغيب الذي ترك إدارة الدولة بأيدي والدته وزوجته ومن لف لفهما عندما قامت الجيوش النمساوية والمجرية بالتعدي على ممتلكات العثمانيين، فأعد قواته وقادها بنفسه متوجهاً بها إلى بلغراد، وتمكن من إلحاق الهزيمة بهما،

وسيطر على قلعة (آرلو) المحصنة التي عجز السلطان سليمان القانوني سابقاً عن فتحها سنة (١٥٥٦م)[٦٨].

ومع مطلع القرن السابع عشر حدثت ثورة داخلية تزعمها (قره يازيجي Kara yazigi) أي الكاتب الأسود قائد قوات العلجوفية، وكل قوات العلجوفية هذه فرت من معركة حصار قلعة (آرلو) فأمر السلطان بنفيها إلى الأناضول، وهناك ادعى قره يازيجي أن النبي محمد صلى الله عليه وسلم، قد جاءه في المنام ووعده بالانتصار على سلاطين آل عثمان، وأن فتح آسيا سيتم على يديه، فتبعه أعداد كبيرة من العلجوفية وجبناء الحروب والمعارك، وساروا خلفه باتجاه قرمان التي فرّ واليها قبل وصولهم، فدخلوا عنتاب وارتكبوا مجازر فيها، فاضطرت الدولة إلى تكليف قوة لمحاربته، وبعد محاصرته، أعلن قره يازيجي أنه مستسلم شريطة تعيينه والياً على أماسيا.

قُبل شرط قره يازيجي، وصدر فرمان تعيينه، ولكنه عاد للعصيان ثانية بعدما ابتعدت القوات عنه، واعتصم بالجبال واتفق مع أخيه ولي حسن (حسن المجنون) والي بغداد سابقاً، فاضطرت الدولة لإرضائه خوفاً من اتساع دائرة العصيان، ولإبعاده صدر فرمان بتعيينه والياً على البوسنة، وهناك بدأ بإقامة صراعات مع جيرانه، انتهت بفناء عناصره ومقتله بإحدى المعارك. وقد نتج عن ضعف الدولة وعجزها عن مواجهة ثورة قره يازيجي إعلان قوات سباهية استانبول التمرد والعصيان أيضاً، ولولا تدخل الانكشارية وتصديها لقوات السباهية بقسوة لأطيح بالخليفة السلطان[٦٩].

لقد ترك السلطان محمد الثالث لخلفه إرثاً ثقيلاً وإدارة في حين اكتفى هذا السلطان بمتاع الدنيا بعدما تركها لمواجهة الباري خالي الوفاض، ودفن في جامع آيا صوفيا بجوار ضريح جده سليم الثاني عن عمر لا يزيد على سبع وثلاثين سنة، وحكم لم يستمر أكثر من ثماني سنوات.

٢ – السلطان أحمد الأول (١٦٠٣ – ١٦١٧م):

ولد أحمد الأول سنة (٩٨٨هـ – ١٧٥٩م)، وتولى العرش وله من العمر أربع عشرة سنة[٧٠]، لم يقتد بآبائه وأجداه في قتل إخوته، بل اكتفى بسجن أخيه مصطفى مع الخدم والجواري في السجون المعدة لذلك، إزاء الاضطراب الذي يعصف بالامبراطورية والفساد المتأصل بإدارتها وتمردات الانكشارية، اضطر السلطان أحمد الأول إلى عقد عدة اتفاقيات مع جميع الأطراف المعادية له دون مناقشة أو جدال، لأن موقفه ضعيف، ولا يملك القدرة على تطويع الانكشارية وإلزامها بالرد على أعدائها، ففي سنة (١٦٠٦م) أبرم الصلح مع النمسا وتخلى عن الضريبة التي كانت تدفعها إلى دولته ومقدارها (٣٠ ألف) دوكا، وفي سنة (١٦١٥م) أبرم اتفاقاً آخر مع ملك المجر، وعرف هذا الاتفاق بمعاهدة (ستواتورك)[٧١]، وفي سنة (١٦١٤م) كانت قد حدثت مناوشات بين الدولة العثمانية وبين مالطة وإسبانيا وبعض الولايات الإيطالية هزمت الدولة العثمانية، فاستغلت فرنسا هزيمة الدولة العثمانية وطالبت بتوسيع امتيازاتها في ممالك الدولة.

إن الدارس لتاريخ الدولة العثمانية يلحظ أن السلاطين العثمانيين قد تهاونوا مع جميع الأمم والشعوب، إلا مع الإيرانيين (الصفويين) وظلت جبهات القتال بينهما مشتعلة حتى انهيار الدولة العثمانية، وقد أسفر عن هذا العداء التقليدي تعرض الاقتصاد العثماني إلى الانهيار نتيجة للتكاليف الباهظة التي كانت الدولة العثمانية تتحملها، مقابل نصر معنوي ليس إلا، ولم يتمكن العثمانيون من احتلال أجزاء محدودة من أملاك الصفويين، ويعلق بعض المؤرخين على ذلك بالقول إن تحرش العثمانيين بالصفويين مرده أسباب طوبائية وأحلام إنكشارية وتفاخر عثماني أو تفاخر صفوي.

رفض السلطان أحمد الأول مهادنة أمير الشوف الأمير فخر الدين المعنى الثاني (١٥٨٥ – ١٦٣٥م)، فكلف القوات بمحاربته، وقد اضطر الأمير فخر الدين المعني الثاني إلى الفرار تاركاً إمارته[٧٢]، وبعد وفاة السلطان أحمد عاد الأمير إلى إمارته مصمماً على بنائها على النمط الأوربي، ومستغلاً دعم دويلات إيطاليا له، واضطراب أوضاع الدولة العثمانية وتولي سلاطين ضعاف لعرشها، ذلك العرش المضطرب الذي تديره النساء، وتتدخل الانكشارية في إدارته لتحقيق أغراضها الشخصية، بعدما هرمت وشاخت، وفضلت إرهاب السلاطين بدلاً من إرهاب الأعداء. أصيب السلطان أحمد الأول سنة (١٦١٧م) بحمى خبيثة أودت بحياته، وكان أثناء مرضه قد أوصى بالعرش من بعده لأخيه مصطفى بدلاً من ابنه عثمان، وكان هذا الأمر سابقة لم يشهدها العرش العثماني ولم تعتد عليها حاشيته، بل اعتادت توارثاً تقليدياً من أب لابنه[٧٣].

٣ – السلطان مصطفى الأول (١٦١٧ – ١٦١٧م):

إن الإرث الذي تحمل السلطان أحمد الأول وزره، كان أكبر منه ومن إمكاناته العقلية، وإمكانات دولته التي تشكو من الضعف والفساد والانحلال، لأن النساء كنّ صاحبات القرار فيه، وبفسح المجال لهن كان السلطان أحمد الأول يشكو من تربيته ويسعى للانتقام من ذاته، وليكفر عن أعماله ولاسيما تجاه أخيه المسجون مع الخدم والجواري، عهد إليه بولاية العرش خلفاً له، وهو يعلم أن أخاه محروم من التعليم والحياة ويخاف ممن حوله[٧٤].

كان على سلاطين آل عثمان تكليف إخوتهم بقيادة الجيوش بدلاً من دفعهم إلى حتفهم أو إلى سجون مظلمة، فملوك أوربة يمتلكون عروشا ولديهم إخوة، ولم يدفعوا بإخوتهم كما كان يفعل السلاطين العثمانيون، ولكن من أين لبني عثمان هذه الدراية وتلك النباهة، والنساء المستوردات يملكن قرار الحكم على

أخوة السلطان المتربع على العرش، فمصرع مصطفى بن سليمان القانون من كلبهار التركية الأصل على يد حرّام اليهودية بمساعدة صهرها رستم باشا لا يزال حياً في أذهان الأجيال، وكذلك ما فعلته كوسم زوجة أحمد الأول وما فعلته مع مصطفى الأول السجين، وكيف دبرت مسألة جنونه، وهل يعقل أن تسمح له تلك الأوروبية وابنها عثمان شاب يافع ولاسيما وأن الأيام لم تسعفها بالتمتع بنعيم الإمبراطورية، وأن زوجها مات شاباً وهي في قمة حيويتها وأنوثتها فقد تمكنت من عزله بعد جلوسه على العرش بـــ١٠٠يوم.

٤ – السلطان عثمان الثاني (١٦١٨ – ١٦٢٢م):

ولد عثمان الثاني سنة (١٠١٣هـــ – ١٦٠٤م)، تولى العرش وله من العمر ثلاث عشرة سنة[٧٥]، ولكنه كان على دراية واسعة بإدارة الدولة و الحالة التي بلغتها ضعفاً وفساداً، فعمد أولاً إلى تحسين علاقاته مع جيرانه من الدول الأوروبية، فقد أطلق سراح السفير الفرنسي وكاتبه ومترجمه، وأرسل مندوبه إلى فرنسا للاعتذار عن الإهانة التي تعرض لها سفيرها، فقبل الملك لويس الثالث عشر الاعتذار، وعادت العلاقات إلى سابق عهدها[٧٦].

عمل السلطان عثمان الثاني على تنظيم أمور الدولة، فاستبعد النساء من القصر، ومنعهن من التدخل في شؤون الدولة، وطرد الآغوات الذين يأتمرون بأمرهن، وعين صدراً أعظم ومنحه صلاحيات واسعة، وحذّر كبار الموظفين من الانحراف أو الإساءة إلى الرعية أو استغلال نفوذهم لتحقيق مآربهم الشخصية، ولدى محاولة البولونيين الاحتجاج والثورة، نظّم حملة عسكرية ضدهم قادها بنفسه، وبعد قتال عنيف ذهب ضحيتها مئات القتلى وآلاف الجرحى، وقد أعلن البولونيون رغبتهم بإيقاف القتال وعقد الصلح، فوافق على عقده بشروطه هو وعاد إلى استانبول يضمر الشر إلى الانكشارية التي تراجعت

أثناء الحرب، وكان بنيته التخلص منها[٧٧].

أدركت الانكشارية أن السلطان عثمان الثاني حانق عليها، فأخذت تُبث الشائعات من حوله ومنها شائعة هي أن السلطان عثمان الثاني ينوي الذهاب إلى الحج وأنه سيحضر أثناء عودته قوات عربية من الشام ومصر تكون مطيعة لأوامره، وأنه سيهلك نسل الانكشارية، فتجمعت في مديان الخيل (آت ميداني) وأرسلوا الدفتردار إلى السراي لمقابلة السلطان عثمان الثاني لتسليم الإنكشارية الصدر الأعظم عمر خوجة وآغا الكزلار، وحينما علموا برفض السلطان لمطاليبهم، هاجموا السراي وألقوا القبض على السلطان عثمان الثاني فقتلوه، وأطلقوا سراح مصطفى الأول وأجلسوه على العرش، وكان السلطان مصطفى يشهد اعتقال ابن أخيه عثمان الثاني وإهانته أمام زوجته وإعدامه في برج يدي كوله وهو لا يستطيع أن يفعل شيئاً[٧٨].

لقد أثار إعدام السلطان عثمان الثاني اضطراباً في مختلف أنحاء الإمبراطورية، فأعلن بعض الولاة مثل والي طرابلس الشام وأرضرم وسيواس التمرد وطالبوا بمحاسبة الجناة ثأراً له. تخوفت الانكشارية من ازدياد النقمة عليها وهي تعلم أن السلطان مصطفى الأول ضعيف لا يستطيع حمايتها، فخلعته وعينت بدلاً عنه مراد الرابع، عاش السلطان عثمان الثاني ثماني عشرة سنة قضى منها على تخت السلطة خمس سنوات، ودُفن في تربة أبيه السلطان أحمد الأول سنة (١٦٢٢م).

٥ – السلطان مراد الرابع (١٦٢٣ – ١٦٤٠م):

ولد مراد الرابع سنة (١٠٢١هـ – ١٦١٢م)، تولى العرش وكان عمره إحدى عشرة سنة[٧٩]، وهو السلطان السابع عشر، ويُعد من أقوى سلاطين عصر الضعف والانحطاط، وأكثرهم جرأة على اقتحام الأهوال ومواجهة

الأزمات رغم صغر سنه وقلة خبرته في إدارة الدولة والتعامل مع زعامة امتلكت طرق التحايل والفتن وأساليب اللف والدوران، غير أن قوة شخصيته وعدم تردده، أجبر الجميع على إطاعته، ولهذا لُقب بـــ (سلطان الأزمات) أو رجل المواقف الصعبة*.

لقد توقعت الانكشارية انتعاشاً في أوضاعها خلال فترة تولي السلطان مراد الرابع لأنه استلم العرش بوصايتهم، غير أن السلطان مراد الرابع تمكن من ضبط الانكشارية وإدارتها بشكل جيد، حيث ألزمها بالطاعة ومنعها من التجاوزات وممارسة اللهو والفساد واتباع الرشوة والإساءة إلى المواطنين، فقبضته الحديدية اضطرتها لإعادة حساباتها وإلا ينالها ما نال غيرها من قطع الرؤوس والأيدي، فالتزمت الحذر. استغل الشاه الصفوي الاضطراب الذي تواجهه الإدارة العثمانية وميل الانكشارية إلى الرفاهية والتقاعس عن خوض الحروب، فهاجم بغداد إثر دعوة (بكير آغا) للشاه بتسليمه المدينة، فهاجمها وتمكن من دخولها سنة (١٦٢٢م)، وطرد العثمانيين منها، كما أن أمير الشوف الأمير فخر الدين المعني الثاني أعلن تمرده مدعوماً من بعض الدويلات الإيطالية، وقوى موقفه بعدما اتفق مع علي باشا جنبلاط الذي ثار في ولاية

---

* – حقيقة التاريخ يعيد نفسه ولكن بأسلوب آخر، لقد شهد العصر رجل أزمات آخر في سورية العربية، إنه السيد العماد الأول الركن: "مصطفى طلاس" فهو رجل الأزمات، ورجل المواقف الصعبة، ينتفض عند حدوث الأزمات كالليث الجسور، جرأة وشجاعة وأخلاقا إدارية، وكرما طائيا لا مثيل له، إنه كالسلطان مراد الرابع شجاعة وإقداما، ولكنه أكرم منه وأكثر بشاشة، إنه طلق المحيا تعلو البسمة دائما وجهه، يضحك عند الأزمات، ولكن ضحكة المقتدر، ويضحك عند الفرح ضحكة السعيد لضحكة من حوله، لقد أحب بطل الأمة الرئيس البطل الراحل: "حافظ الأسد"، وأخلص له أثناء حياته، وبعد مماته، رحم الله بطل الأمة المغفور له: حافظ الأسد، وأمد الله بعمر رجل الأزمات السيد العماد الأول المحبوب: "مصطفى طلاس". المؤلف.

حلب معتمداً على قواه المرتزقة من السكبان، فهاجما دمشق سعياً لاقتسامها فيها بينهما بعد طرد العثمانيين منها.

كبر على السلطان مراد الرابع تصرف الصفويين وتجاوزات الأمير فخر الدين المعني الثاني وحليفه علي باشا جنبلاط، فأعد قواته العسكرية وقادها بنفسه باتجاه بغداد، وبعد حصار استمر أربعين يوماً، دخلها وأعاد السلطة العثمانية إليها، ولاحق الصفويين حتى عاصمتهم تبريز، كما كلف قوة بمحاربة أمير الشوف حيث تمكنت القوة العثمانية من محاصرته وإرغامه على الاستسلام، فاقتيد مع عائلته إلى استانبول وأُعدم فيها[٨٠].

أُقيمت الأفراح في استانبول ترحيباً بالسلطان مراد الرابع الذي انتصر على الصفويين وطردهم من بغداد وتمكنه من القضاء على أمير الشوف وحليفه علي باشا جنبلاط فقد زالت حالة اليأس السائدة لدى العامة والخاصة، وعادت هيبة الدولة والانتصار على أعدائه، ثم التفت إلى الأمور الداخلية، فحاسب الولاة وقطع رؤوس المخالفين لقوانين الدولة ونظمها، كما أغلق حانات شرب الخمور ومنع شرب القهوة والتبغ، وأصدر فرماناً سلطانياً إلى الولاة يمنع فيه زراعة التبغ، وصادر الثروات التي جمعها أصحاب النفوذ بطرق غير مشروعة فانتعشت الخزينة وتحسنت وارداتها، وارتفعت قيمة العملة بعد تدنيها وانخفاض قوتها الشرائية ونظمت سجلات الضرائب، كما ألزم الولايات بدفع ما عليها من ضرائب والتزامات تجاه الدولة. لقد عدّ المؤرخون فترة مراد الرابع طفرة قوة في عصر الضعف وفساد الإدارة، وهي طفرة كانت الدولة العثمانية بأمس الحاجة إليها، وقد دفعت هذه الطفرة بطبيعة الحال أعداء الدولة العثمانية إلى تجنب مهاجمتها لفترة زمنية طويلة، وأدرك هؤلاء أن العثمانيين يزدادون قوة إذا هاجمتهم قوى خارجية، كما حدّ إعدام الأمير فخر الدين المعني الثاني من تزايد القوى المحلية وحركات التمرد والعصيان. ومهما يكن، فقد ترك السلطان مراد

الرابع بعد موته دولة مستقرة وهادئة إدارياً وقوية مالياً. كما خوّف أعداء الدولة من وثبة الغول العثماني الذي يهب منتفضاً عند الأزمات.

إن معاناة الدولة العثمانية كانت نتيجة لسوء الإدارة وتجاهل السلاطين للفساد الذي استشرى وتنامى في نظامها، وعلى العكس والنقيض من دول أوربا التي كانت تواجه أزمات دينية حادة، فقد كان المواطن فيها يُقتل أحياناً على هويته الدينية أو منطقته، ولم يكن هذا شأن الدولة العثمانية منذ قيامها حتى انهيارها باستثناء فترة تولي السلطان سليم الأول لعرش السلطنة حيث شهدت فترة حكمه فرقة دينية واضحة بين المذاهب الإسلامية، ففي عهده تم إبادة عشرات الآلاف من الشيعة المسلمين في مناطق مختلفة من الأناضول والرميلي وولايات حلب ودمشق، وهكذا نهج سليم الأول منهج ما كان يحدث في أوروبا خلال حروبها الدينية، ولطخ بذلك يديه بدماء الفقراء والضعفاء والمحرومين، وفاقت إعداماته في دمشق أضعاف ما حدث في مذبحة بارتلمي سنة (١٥٧٠م) في باريس، ومما لاشك فيه أن مثل هذه الأعمال مخالفة للشريعة الإسلامية والمبادئ الإنسانية وأن أسلوب سليم الأول هو أسلوب التخفي وراء بربرة الأخلاق ودهاليز الأمن العام للدولة.

ومما يؤخذ أيضاً على سلاطين آل عثمان ذبحهم لأطفال ونساء الأخوة، فغدا بذلك التاريخ العثماني أشبه بتاريخ الذبح والتشرد والنفي، والتستر خلف ثرثرة السلطة وغوغائية الحكم والإدارة.

٦ – السلطان إبراهيم الأول (١٦٤٠ – ١٦٤٨م):

ولد السلطان إبراهيم الأول بن السلطان أحمد الأول سنة (١٠٢٤هـ – ١٦١٥م) تولى العرش وله من العمر خمس وعشرون سنة[٨١]. تولى السلطنة خلفاً لأخيه مراد الرابع، وكان على عكس أخيه ميالاً للسلم كارهاً للحروب

وسفك الدماء، غير أن حرصه على حدود الإمبراطورية، دفعه لإعلان الحرب ضد النمسا، واضطر لفتح قبرص ثانية سنة (١٦٤٥م) إرضاء للانكشارية التي حُرمت من حفلات الختان والرشاوي، عُرف السلطان إبراهيم الأول بحبه لمجالسة الخلان ومعاشرة النساء والميل الشديد إلى أحاديثهن[٨٢]، قال عنه المحبي: "ارتكب أموراً تتعلق بالهوى، وأطال تعاطيها حتى ملته أركان الدولة، ثم اجتمعوا وخلعوه من السلطنة، وسلّطوا ولده محمداً مكانه، وفي ثالث يوم من خلعه قتلوه[٨٣].

٧ – السلطان محمد الرابع (١٦٤٨ – ١٦٧٨م):

ولد محمد الرابع سنة (١٠٥١هـ –١٦٤١م)، وتولى عرش السلطنة في السابعة من عمره[٨٤]، وكانت جدته كوسم والملقبة ماهابيكر تدير أمور الإمبراطورية، وقد دفعها حنينها إلى البندقية إلى التلاعب بقدرات الإمبراطورية[٨٥]، فمنحتها امتيازات واسعة، ولهذا فقد أشير على السلطان بضرورة التخلص منها، فدبر مقتلها[٨٦].

كانت كوسم جدة السلطان محمد الرابع غنية جداً تركت بعد موتها عشرين صندوقاً من الذهب البندقي و ٣٠٠ شالاً من أغلى وأفخرها الشالات أو "الشيلان" في العالم وعدة علبة من الذهب[٨٧].

لمس السلطان محمد الرابع انحراف وتلاعب الصدر الأعظم قره مراد باشا، فأمر بقتله وعين مكانه حسن باشا، فوجده أسوأ ممن قبله فعزله وعين سياوش باشا، ثم عزله لقلة وجدانه وكثرة انحرافاته، وعين محمد باشا الملقب بـــ (كورجي) وكان كورجي محمد باشا رجلاً مسنا جاهلاً بالسياسة والإدارة، وبجاهليته ازدادت الأمور سوءاً والإدارة اضطراباً والانكشارية تمادياً، فاستغلت البندقية تردي الأوضاع الداخلية للإمبراطورية فهاجمت جزر الدردنيل سنة

(١٦٥٦م) واحتلتها[٨٨].

استمر السلطان محمد الرابع بتعيين وعزل الصدور العظام، باحثاً عن صدر أعظم مؤهلاً وجديراً بتحمل المسؤولية، وتدخلت الأقدار ووقع الاختيار على الشخص المؤهل محمد باشا كوبريلي، وقد قال عنه المؤرخ التركي الشهير بأبي فاروق "قد توجد الدرة النفسية بين القمامات والمزابل"[٨٩]. وكان محمد باشا كوبريلي رجلاً مسناً، ولكنه اشترط عند توليه الصدارة إطلاق يده وعدم تدخل أحد في شؤون إدارته[٩٠].

لاحق محمد باشا كوبريلي منذ الوهلة الأولى أرباب الفساد والفتنة ولو كانوا من ذويه وقطع رؤوساً كثيرة من زعامة الفساد في الانكشارية، طبق النظام على الخاصة والعامة، فخافه الجميع، وخلدوا إلى الهدوء والالتزام بواجباتهم، وتوارى أصحاب الفتن عن الأنظار خوفاً من أن ينالهم العقاب، وبعدها أصدر أمراً بقتل الأسلاف رؤوس الفتن والدسائس[٩١].

ويذكر أبو الفاروق في مؤلف: أن الصدر الأعظم قتل من قطاع الطرق واللصوص والمرتعشين وأصحاب الفتن والدسائس ما يزيد على ثلاثين ألفاً ومن الانكشارية ما يزيد على ثلاثة آلاف إنكشاري، ونفى أكثر من أربعة آلاف مشاغب، وصادر أموال المرتشين من ضباط الانكشارية والآغوات وحاسب الجباة والخزندارية والتحصيل دارية والكتخذا، وتدخل بشؤون الإفتاء، ولم يسمح لمفتي الإسلام التدخل في شؤون الإدارة نهائياً ولا التوسط في أي أمر مخالف للنظام أو الشرع، وحينما لمس مفتي الإسلام استقامته، وقف إلى جانبه، وأيده في تصرفه تأييداً تاماً.

لما اطمأن الصدر الأعظم محمد باشا كوبريلي إلى سلامة الإدارة وقوة الجيش وانضباطه، وقوة الأسطول وتنظيمه الحديث، هاجم البندقية التي احتلت

جزر الدردنيل التي احتلتها (١٦٥٦م) وفرضها الحصار على استانبول ومنع المواد التموينية من الوصول إليها بحراً، ودار بين الطرفين قتال مرير استمر ستة أسابيع، اضطرت بعده البندقية إلى الاستسلام فاسترد منها الجزر ولاحقها حتى عقر دارها، فخافت الدول الأوروبية منه، وابتعدت عن مضايقة الدولة العثمانية أو الاقتراب من أملاكها، ولما شعر بدنو أجله، طلب منه السلطان محمد الرابع اختيار خلف له، فأشار على السلطان بابنه أحمد، وبعد وفاته سنة (١٦١٦م) تولى ابنه أحمد باشا كوبريلي الصدارة[٩٢].

كان أحمد باشا خير خلف لخير سلف، عُرف بالشجاعة والإقدام وحكمة التدبير، سلك نهج والده في الإدارة بل زاد عليه في الإيقاع بالمخالفين ورجال السوء، وقد قاد بنفسه الجيوش لمحاربة البندقية والنمسا، فحاصر قلعة "نوهزل" ولكنه لم يتمكن من دخولها في البداية ونظراً لمتانة حصونها وبسالة مدافعيها، ومع ذلك استمر في ضرب الحصار عليها وقطع الإمدادات عنها إلى أن اضطر مدافعوها إلى الاستسلام شريطة عدم أذيتهم، فقبل أحمد باشا بعد تسليم أسلحتهم وذخائرهم، ودخل القلعة منتصراً في ٢٨ أيلول سنة (١٦٦٨م)[٩٣].

توفي أحمد باشا كوبريلي سنة (١٦٧٦م) عن عمر يزيد على أربعين سنة قضى منها خمس عشرة سنة في منصب الصدارة العظمى، أدى واجبه خلالها بكل صدق وأمانة وقد عُدت فترته وفترة والده محمد باشا نهضة إدارية، وطفرة من طفرات القوة العثمانية خلال القرن السابع عشر.

تقلد الصدارة بعد أحمد باشا صهره "زوج أخته" قره مصطفى باشا، ولم يكن مصطفى باشا مؤهلاً لها، ولا يمتلك الشجاعة في محاسبة اللصوص والمشاغبين، وتعرضت الدولة خلال توليه لمنصب الصدارة إلى عدة هزائم، فحملته الانكشارية المسؤولية، وطلبت من السلطان قتله لعدم أهليته، فاستجاب السلطان لطلباتها[٩٤]، وبعدها اتفق زعماء الانكشارية مع العلماء على ضرورة

عزل السلطان محمد الرابع، لأنه قضى معظم فترة سلطنته بالصيد حتى لُقب محمد الصياد، وأنه ترك إدارة الأمور إلى الصدور العظام، وأسفر الاتفاق عن موافقتهم بضرورة عزله، فعزلوه في (٨ تشرين الأول سنة ١٦٨٧م) بعد أن حكم أربعين سنة وخمسة أشهر، وبقي معزولاً حتى وفاته سنة (١٦٩٢م) ودفن في تربة والدته ترخان هانم وعينوا أخاه سليمان سلطاناً على العرش[٩٥].

إن المدقق لتاريخ الدولة العثمانية خلال القرن السابع عشر، ولا سيما خلال فترة مراد الرابع وآل كوبريلي، يلحظ أن الانكشارية التي اتهمت بالفساد قادرة على تحقيق النصر على أعدائها إذا كان قائدها رجلاً قوياً وحكيماً، فالانكشارية ميالة للطاعة والنظام وللهو والفساد والتكاسل، وهذا الشأن مناط بقيادتها، كما يلحظ أيضاً أن الهزائم التي منيت بها الدولة كانت هزائم سلاطين وإدارة ونظام وليست هزائم قوى عسكرية وإنكشارية، فالنصر مقترن بقائده وآمره، ولا دور للجيوش لا في الهزيمة ولا في النصر، لأن قيادتها صاحبة القرار.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

ب – سلاطين الدور الرابع (١٦٧٦ – ١٨٢٨م)

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

١- السلطان سليمان الثاني (١٦٨٧ - ١٦٩١م)*:

ولد سليمان الثاني (١٠٢٥هـ - ١٦٤٢م)، تولى العرش بعد أخيه محمد الرابع وله من العمر خمس وأربعون سنة[٩٦]، قضى جلّها في السجن بين الخدم والجواري، عندما دخل عليه الصدر الأعظم تخوّف من دخوله عليه واعتقد أن ساعة قتله قد اقترنت، فحينما ناداه الصدر الأعظم: يا سلطاننا، ارتعد ووضع رأسه بين ركبتيه خوفاً، فاقترب الصدر الأعظم منه بهدوء، وشرح له الموقف، ففرح كثيراً وشكر الله، ثم خرج معه إلى سدة العرش، فاعتلاه وهو غير موقن بما حدث له.

عندما كان السلطان يعتلي العرش، كانت الانكشارية والسباهية مجتمعة في آت ميداني (ميدان الخيل) وبعد فترة من تجمعهم طفقوا في الشوارع يقتلون وينهبون ويصدرون الأحكام ويوزعون المناصب على من يريدون، فأخمد السلطان سليمان هياجهم بتوزيع الأموال عليهم، لكن الأموال التي وزعها لم تنه شغب الجند من سباهية وإنكشارية، فقد هاجموا مقر الصدر الأعظم سياوش باشا فاعتقلوه ثم قتلوه، ثم اتجهوا إلى منازل الوزراء فنهبوها وارتكبوا خلالها الفواحش والآثام، مما دفع الأهالي للدفاع عن أبنائهم ومنازلهم، فاخرجوا السنجق النبوي، وهجموا على الانكشارية، ودار بينهما قتال اتسم بطابع القسوة والوحشية، وتمكن الأهالي من تكبيد الانكشارية خسائر فادحة في الأرواح اضطرتهم إلى الهرب من وجوه الأهالي خوفاً من الإبادة والفناء[٩٧].

---

* - من الخطأ تسمية السلطان سليمان القانوني بـ (سليمان الثاني)، وهذا الخطأ تكرره المصادر العربية، معتبرة جد الأتراك الأول سليمان بن قتلمش هو سليمان الأول، فجد الأتراك هذا ليس سلطاناً، وبعده بأكثر من مئة سنة قامت الدولة، والقانوني سليمان الأول تولى عرش السلطانة في أوائل القرن السادس عشر، وسليمان الثاني تولى العرش في أواخر القرن السابع عشر. (المؤلف).

استغلت النمسا الصراع الدائر في عاصمة العثمانيين وانحلال الانكشارية وتخاذلها، فهاجمت أملاكهم في البوسنة والهرسك سنة ١٦٨٧م وتمكنت قواتها من استعادتها بسهولة كما استولت على قلعة بلغراد ومناطق أخرى وعلى مدينتي مدرة وكرفة وغيرهما[٩٨].

وفي السنة نفسها تحركت البندقية باتجاه مدينة ليبانتو واستعادتها دون مقاومة، وفرضت سيطرتها على سواحل دلماسية، وفي سنة (١٦٨٨م) عادت النمسا ثانية لمهاجمة قلعة (ارلو) وهاجمت مدن سمندرية وكولمباز، وفي سنة (١٦٨٩م) هاجمت مدن نيش وودين التابعة لبلاد الصرب وضمتها إلى أملاكها[٩٩].

إن توالي الهزائم، وتجرؤ الأعداء على مهاجمة الدولة العثمانية في عمق أملاكها وتفاقم الوضع الداخلي في مقر السلطنة خاصة وبقية الولايات الأخرى عامة، دفعت السلطان سليمان الثاني للبحث عن حل لإنقاذ الموقف، فقرر تعيين مصطفى باشا كوبريلي، لما لهذه العائلة من سمعة إدارية جيدة.

عمد مصطفى باشا كوبريلي أولاً إلى ضبط الانكشارية وجند السباهية، فقطع رؤوس زعامتهما، وشرد قسماً منهما، فخافه الجميع فلزموا الهدوء والتقيد بالنظام، ولما اطمأن إلى هدوء الوضع واستقراره، نظم الجيش، وأعده للحرب، ثم قاده بنفسه متجهاً به نحو الأملاك التي اقتطعتها النمسا، وتمكنت الدولة العثمانية من استعادة الأملاك التي استولت عليها النمسا، وإلحاق الهزائم بقواتها العسكرية[١٠٠].

وبينما كان الصدر الأعظم مصطفى كوبريلي يسترد أملاك الدولة العثمانية من أعدائها ويهاجمها بلا هوادة، وصلته أنباء وفاة السلطان سليمان الثاني أثناء رحلة عمل واستجمام في أدرنه، فأسرع عائداً إلى استانبول بعدما

كلّف قسماً من القوات بحراسة تلك المناطق، واصطحب معه قسماً تحسباً من قيام اضطرابات واستغلال بعض المفسدين وفاة السلطان، وحالما وصل استانبول ضبط الأمور وشارك في دفن السلطان سليمان الثاني الذي تربع على عرش السلطنة أربع سنوات، في حين قضى في السجن قرابة خمس وأربعين سنة حبيس الظلام ورفيق الخوف والجذع والاضطراب النفسي والقهر القسري من ذوي القربى.

٢ – السلطان أحمد الثاني (١٦٩١ – ١٦٩٥م):

ولد أحمد الثاني (١٠٢٥هـ – ١٦٤٢م)، تولى العرش وله من العمر تسع وأربعون سنة(١٠١)، أبقى الصدر الأعظم مصطفى باشا كوبريلي وشجعه على مواصلة الإدارة وزاد من صلاحياته، فعاد الصدر الأعظم إلى محاربة النمسا والتقى بقواته مع القوات النمساوية في سهل صلانقامين، ودار بين الطرفين قتال مرير، أسفر عن استشهاد الصدر الأعظم الذي أبدى شجاعة فائقة، وبموته انهارت معنويات القوات العثمانية، فباشرت الانسحاب كيفياً، وقد عرضها هذا الانسحاب إلى هلاك أفنى نصفها، وولى نصفها الآخر هرباً من الفناء والموت(١٠٢).

وفي سنة (١٦٩٢م) شهد جبل لبنان فتنة داخلية مفتعلة امتدت نارها إلى حوران، فكلف والي دمشق بإخمادها، كما كلف والي بغداد بإخماد فتنة البصرة(١٠٣)، وفي الوقت نفسه كلفت النمسا جواسيسها بإثارة الفتنة في البلقان، فاضطر الصدر الأعظم الذي خلف مصطفى بالتوجه لمحاربة الأشرار في بلغراد والقضاء على الفتن المفتعلة في البلقان وإعادة البوسنة إلى حوزة الدولة العثمانية ثم عاد إلى أدرنة(١٠٤).

وفي سنة (١٦٩٣م) تحركت البندقية بأسطولها البحري باتجاه قبرص

بقصد احتلالها وطرد العثمانيين منها، فأمر السلطان بالتصدي لها، لكن بريطانيا تدخلت قبل اصطدام القوات العثمانية مع البندقية وشاركتها هولندا التوسط، غير أنّ السلطان رفض تدخلها، كما رفض عقد صلح مع النمسا، تاركاً للأيام إنقاذ الدولة من المحن التي تحيط بها داخلياً وخارجياً[١٠٥]، وقبل أن يرى أيام الإنقاذ وافته المنية عن عمر يناهز الثالثة والخمسين من عمره، قضى منها على العرش أربع سنوات، حاول خلالها المحافظة على حدود الإمبراطورية التي ورثها من آبائه مضطربة الجانب، ودفن في تربة جده سليمان القانوني[١٠٦].

٣ – السلطان مصطفى الثاني (١٦٩٥ – ١٧٠٣م):

ولد مصطفى الثاني سنة (١٠٧٤هـ – ١٦٦٣م)، تولى العرش وله من العمر اثنتان وثلاثون سنة[١٠٧]، اتصف برباطة جأش وقوة العزيمة وشجاعة فائقة في مواجهة الأزمات، أمر بعد ثلاثة أيام من جلوسه على العرش بحشد الجيوش وإعدادها لمحاربة النمسا والبندقية، لأنهما ما انفكتا تحاربان الدولة وتعملان على خلق الفتن وبث الشائعات بين رعايا دولته.

تولى السلطان مصطفى الثاني قيادة الجيوش بنفسه، فاتجه أولاً إلى بولوينا، فاجتاحها بسرعة وتوغل فيها حتى بلغ حصن لمبرج، ولكنه تراجع عنه لمتانة تحصنه وبسالة مقاتليه، فحارب روسيا ورفع الحصار عن حصن أزوف في بلاد القرم، ثم أغار على بلاد المجر واستولى على بعض حصونها ومعاقلها وهزم جيوشها، كما تمكنت قواته من إغراق أسطول البندقية واستردت منها جزيرة ساقز (Sakiz adasi) وصدم القوات النمساوية صدمة قوية هزت كيانها، فاضطرت كل من النمسا وروسيا وبولونيا والبندقية إلى توقيع معاهدة كارلوفيتش سنة (١٦٩٨م) بتوسط إنجلترا وهولندا، قبل السلطان التوسع ووقع المعاهدة التي نصت على تنازل الدولة العثمانية عن جميع بلاد المجر وإقليم

تراسلفانيا للنمسا وعن مناطق الأزاق لروسيا، وعن إقليم كامنيك لبولونيا وعن إقليم دالماسيا وقسماً من جزيرة المورة للبندقية[٢٠٨].

إن استفاقة الدولة في عصر الضعف والانحطاط أشبه بحالة احتضار تسبق الموت، ورعشة الجريح قبل سقوطه، فالضعف الذي تشهده الدولة العثمانية أصبح ضعفاً متوارثاً، فضعف الانكشارية يتزامن مع ضعف السلاطين وتقلبات العصر.

لقد تضافرت الأحداث الداخلية والخارجية لتؤكد ضرورة تبديل الحرس القديم والزعامة التقليدية التي أعلنت عجزها عن مسايرة العصر، فالكلاسيكية التي تستر بها تلك الزعامة لا تجدي نفعاً ولا تحل أزمة ولا ترد شيخاً إلى صباه، فالانهيار الذي تشهده الدولة هو انهيار عصر بكل ما فيه من قيم تقليدية وعرف تواريثية، وصيحة التكبير الدينية لم تعد تخرج من حناجر مؤمنة موقنة، تحولت لدى الانكشارية للالتفاف حول خلع السلطان وإعدام الصدر الأعظم، وغدا كل فرد فيها يتساءل ماذا سيحدث لأطفاله بعد استشهاده في ساحة القتال، وأيقن أن استشهاده سيكون من أجل أفراد وزعامات أرستقراطية تأكل ولا تعمل، ولمست تلك العناصر كيفية إعدام الشرفاء وإلصاق التهم بالمواطنين المخلصين، إزاء كل هذه الإرهاصات تنادت زعامة الانكشارية للتجمع في آت ميداني (ميدان الخيل) مطالبة المفتي بضرورة الإفتاء بجنون السلطان، فأرسلت في طلبه من أدرنة للحضور إلى استانبول، ففهم السلطان الرسالة، فأعلن تنازله لأخيه أحمد عن العرش، وبعد عدة شهور مات هما وغما سنة (١٧٠٣م) بعد تربعه على عرش السلطنة ثماني سنوات وثمانية أشهر.

٤ – السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣ – ١٧٣٠م):

ولد أحمد الثالث سنة (١٠٨٤هـ – ١٦٧٣م)، تولى العرش وكان عمره إحدى وأربعين سنة[١٠٩]، وفي حال جلوسه هاجت الانكشارية، فاعتقلت مفتي الإسلام فيض الله أفندي ثم قتلته، ونفوا أبناءه، ثم عزلوا أعظم رجالات الدولة وعينوا أصدقاءهم، ولما رسخ السلطان أقدامه وضمن سلطانه، اقتص من زعامة الانكشارية فقطع رؤوسها المدبرة، وعزل حليفهم الصدر الأعظم نيشانجي أحمد باشا وعين صهره الداماد حسن باشا، كما أسند الوظائف المهمة إلى ذويه وأقربائه ممن تتوفر فيهم الجدارة وحسن الإدارة وقوة العزيمة.

في سنة (١٧٠٣م)، وبعد اعتلائه العرش بأشهر، أعلنت البندقية عن رغبتها في نقض بنود معاهدة كارلو فيتش التي عُقدت في عهد أخيه سنة (١٦٩٨م)، قاصدة من ذلك إرباك السلطان الجديد وصرف أنظاره إلى الأمور الخارجية بدلاً من تنظيم المنزل من الداخل، فبدأت بممارسة التعدي على الرعايا العثمانيين في مختلف المناطق[١١٠].

كان الداماد حسن باشا رجلاً حازماً، قوي الشكيمة، ثابت العزم، عمل منذ اللحظة الأولى على تجديد الترسانة، وإقامة المدارس العسكرية والتعليمية، ولكي لا تواجهه احتجاجات، أبعد الموظفين المسيئين، واستبدل قادة الانكشارية، فسارعت زعاماتها إلى مواجهته وطالبت السلطان بعزله، فلبى السلطان رغباتها وعين بطله جي محمد باشا صدراً أعظم، وبدون مقدمات ولا تهيئة للقوات أعلن بلطه جي محمد باشا الحرب على روسيا، وتمكن من فرض حصار محكم على قوات القيصر وعشيقته كاترين التي كانت ترافق القوات الروسية، فتدخلت تلك الفاتنة لتنتزع من الصدر الأعظم عقله وتسلب قلبه، ووقع الصدر الأعظم الضعيف في حبائلها، بعدما وعدته بنفسها وبالجواهر والنفائس[١١١]، وحدثت

المأساة التاريخية عندما أمر قواته بفك الحصار عن القوات الروسية وبالتراجع عن المناطق التي احتلتها وأبرم معها معاهدة فلكزن سنة (١٧١١م) المتضمنة إخلاء مدينة آزاف، مع تعهد الدولة العثمانية بعدم التدخل في شؤون القوزاق[١١٢].

رفض السلطان أحمد الثالث المعاهدة، وعلى الفور عزل بلطه جي محمد باشا وعين مكانه يوسف باشا، أسرف أكثر من سلفه في التهاون مع روسيا ووقع معها المعاهدة ولمدة خمسة وعشرين سنة فعزله السلطان لقيامه بتجديد المعاهدة وعين سليمان باشا فصدق سليمان هذه المعاهدة مع روسيا فعزله السلطان وعين صهره الداماد حسن باشا الذي صدق هو الأخر المعاهدة مع روسيا.

تخوف السلطان أحمد الثالث من كثرة تبديله للصدور العظام، واضطر صاغراً على تصديق المعاهدة، فأطلق العثمانيون آنذاك عليها (معاهدة الإذعان) لأنها نصت عن تنازل الدولة عن المواقع المهمة لروسيا، ولكن روسيا عادت ونقضت المعاهدة لأنها تشترط عليها تدمير حصونها المقامة على خليج تاغانزوغ، فأعلنت الحرب على الدولة، فتدخلت إنجلترا وهولندا، ودفعتا الدولتين إلى توقيع معاهدة أدرنة سنة ١٧١٣م تنازلت روسيا بموجبها عن بعض ممتلكاتها على البحر الأسود[١١٣].

إن إنهاء القتال مع روسيا هيأ للدولة العثمانية فرصة الانتقام من البندقية، فهاجمت القوات العثمانية البندقية وتمكنت من الاستعادة الموره وبعض المناطق الأخرى، فتأثرت النمسا لما فعلته الدولة العثمانية في البندقية فنقضت معاهدة كارلوفيتش بعدما تحالفت مع البندقية ضد الدولة العثمانية، وقررت مهاجمتها، أعد الصدر الأعظم علي باشا قواته وقرر التصدي للبندقية والنمسا، وأسفرت الحرب عن دخول القوات النمساوية بلغراد بعد مقتل الصدر الأعظم، ولم تتوقف

القوات النمساوية إلا بعد عقد معاهدة بساروفتش حيث تنازلت الدولة العثمانية بموجبها عن بلغراد وصربيا وجزء من الإفلاق، وقد عدّ المؤرخون هذه المعاهدة، معاهدة إذعان أخرى وأضافوا إن المعاهدتين دليل واضح على إقرار السلطان وإدارته بالتراجع والضعف.

إن المدقق للتاريخ العثماني يلحظ بوضوح أن القوات العثمانية لا تستطيع تحقيق الانتصارات إلا في مناطق العالم الإسلامي التي بقيت مناطقه على حالها دون تطوير أو تحديث وتركها فيها الأمور تسير لحتفها المحتوم والقدري، ويرد بعض المؤرخين الأتراك سبب تراجع الانكشارية أمام جيوش أوربة – عدا عن التطور والحداثة – إلى حنين الانكشارية إلى مواطنها التي جندت منها، وإدراكها المستقبلي بالفناء، فعقلاؤها كانوا يتحسسون ذاك المصير المحتوم.

تأففت الانكشارية من الحروب بسبب هزائمها المتكررة، ولهذا وعقب كل هزيمة كانت تُحمّل الصدر الأعظم مسؤولية الهزيمة فتعمد إلى تقديمه كبش فداء، وكالمعتاد طالبت بعزل الصدر الأعظم، وبعد عزله قتلوه وألقوا جثته في البحر، ثم طالبوا بعزل السلطان أحمد الثالث[١١٤]، وبما أنه كان يدرك مصيره، أعلن تنازله لأخيه محمود خان خشية أن يقطع رأسه، وبعد ست سنوات وافته المنية سنة (١٧٣٦م)[١١٥].

تميز عهد السلطان أحمد الثالث بمحاولاته الإصلاحية لبعض النظم الإدارية وتجديده للأسطول ومحاولته إقامة مدارس حديثة وإدخال الطباعة إلى مؤسسات الدولة الإدارية، إضافة إلى تحقيق بعض الانتصارات الجزئية، ولم يكن بمقدور أي سلطان في تلك الآونة القيام بأي إصلاح لأن بطانة السلطان كلها من الحرس القديم، كما أن الزعامة التقليدية وأغنياء الصادفات والمناسبات، كلهم يتصدون بقوة للإصلاح ويقفون بقوة أمام رياح التغيير خوفاً على مصالحهم من الضياع لحظة حدوث التغيير. ولإبقاء الأوضاع مترهلة، باشروا بالمناداة بالتراث العثماني القديم

والقوانين المثالية، تدعمهم كتل دعوجية وجدت في طروحات الزعامة التقليدية مصدر رزق تخشى عليه من الضياع قبل الجيل المتطلع إلى الإصلاح، فاضطر السلاطين إلى قبول الواقع المرير تاركين للزمان أو لأسلافهم مسؤولية ما عجزوا عنه.

٥ – السلطان محمود الأول (١٧٣٠ – ١٧٥٤م):

ولد محمود الأول سنة (١١٠٨هـ – ١٦٩٦م)، وتولى العرش وله من العمر خمس وثلاثون سنة[١١٦]، وجد نفسه بادئ الأمر مرغماً على تلبية رغبات الانكشارية بشأن عزل الصدر الأعظم بطرونه خليل، فعزله وعين صهره الداماد حسن باشا، وكله بإعداد الجيش للرد على الصفويين الذين يقومون بين الحين والآخر بمهاجمة حدود الإمبراطورية، وقد تحرك حسن باشا إلى الصفويين وتمكن من دحرهم واستعادة ما اقتطعوه سابقاً من أملاك.

إزاء ذلك عمد كبير ولاة الصفويين إلى عزل طهماسب ونصب نفسه وصياً على العرش بدلاً من الأمير عباس الثالث لصغر سنه[١١٧]، ثم أعدّ قواته، وتحرك لمحاربة العثمانيين وألحق بهم الهزائم وطردهم من بغداد، غير أن الوزير العثماني طوبال باشا أي (الأعرج) تصدى له، ودار بين الطرفين قتال مرير ذهب ضحيته مئات القتلى والجرحى من الطرفين، وكانت الغلبة للصفويين الذين استردوا بعض المناطق التي كانت بأيدي العثمانيين، ولإيقاف الحرب قَبِل العثمانيون عقد الصلح مع الصفويين[١١٨].

وفي الوقت نفسه نشبت الحرب مع الروس بسبب بولونيا، ولم يكتف الروس بذلك، بل هاجموا بلاد القرم محاولين الاستيلاء عليها وطرد العثمانيين وولاتهم منها[١١٩]، في حين تحركت قوات النمسا إلى بلاد الصرب والإفلاق والبغدان مستغلين انشغال العثمانيين بالحرب مع الروس، وتمكنت قواتها من

طرد العثمانيين واستولت على قلعة نبش[٢٠].

عندما كان الروس والنمساويون يهاجمون أملاك الدولة العثمانية، كان السلطان محمود الأول يسعى إلى إخماد الفتنة الداخلية، فبعد عزله لبطرونا خليل من الصدارة العظمى، عيّن مكانه عثمان باشا خلفاً له، وقد تمكّن الصدر الأعظم عثمان باشا من إخماد نار الفتنة وأصلح الأحوال، ثم سار بقواته إلى إيران متجاهلاً هدنة الصلح المعقودة بين الطرفين وتمكن من إلحاق الهزيمة بهم[٢١]، غير أن الإجراءات التي حدثت في إيران وتولي نادر خان قيادة الجيش ومقاليد الأمور، دفعت العثمانيين إلى عقد الصلح مع الصفويين بغية الانصراف كلياً لمواجهة الروس.

أدرك السلطان محمود الأول أن الأمر يقتضي منه عزل الصدر الأعظم، فعزله وعين مكانه محمد باشا الذي أعد القوات إعداداً جيداً وتصدى للروس وتمكن من إيقاف زحفهم، ثم التفت إلى محاربة النمساويين وطردهم إلى ما وراء نهر الدانوب سنة (١٧٣٩م) واسترجع بلغراد والصرب والإفلاق واشترط على الروس هدم قلاع ميناء آزاق وعدم تجديدها، وعدم بناء سفن حربية أو تجارية في البحر الأسود[٢٢].

لقد جددت معاهدة بلغراد سنة (١٧٣٩م) الأمل في نفوس العثمانيين، وأعادت لهم شيئاً من الهيبة التي فقدوها خلال السنوات الماضية، ويعلق بعض المؤرخين على حالة الدولة العثمانية الميئوس منها بالقول: إن من يحاول إصلاحها كمن يبحث عن الدورة الدموية في جسم البرغوث، لأن الانكشارية بفعل ما توارثته من عوامل الكسل لا ترغب في خوض معارك جديدة، لأنها لا تجد في نفسها القدرة على مواجهة الجيوش المعادية التي تجدد نظامها يوماً بعد يوم ويتطور سلاحها تطوراً ملحوظاً نحو الأفضل، علاوة على ذلك فالانكشارية

تدافع عن مبادئ داخلية تنادي بها الزعامة التقليدية*.

وما كادت الأفراح تكتمل في البيت العثماني حتى فُجعت بوفاة السلطان محمود الأول حيث سقط عن ظهر جواده عندما كان عائداً من صلاة الجمعة.

كان السلطان محمود الأول عادلاً، اهتم بالرعية والعطف عليها، كما اهتم بالمؤسسات التعليمية، فأقام المكتبات، ورمم الأحياء التي التهمتها الحرائق، ودُفن في تربة أجداده سنة (١٧٥٤م)[١٢٣].

٦ – السلطان عثمان الثالث (١٧٤٧ – ١٧٥٧م):

ولد عثمان الثالث شقيق محمود الأول وابن مصطفى الثاني سنة (١١١٠ هـ – ١٦٩٨م)، وتولى العرش وله من العمر خمسون سنة[١٢٤]، قضى معظم حياته في غياهب السجون ووحشتها، فنقل إلى العرش معاناته وشعوره المضطرب، غلب عليه الوحدة والابتعاد عن المشكلات والتدخل في دهاليز الإدارة وألاعيبها، وكان يتأفف من الوصوليين ويكره المنافقين، ولهذا عهد إلى آغا الكزلار (آغا البنات)، مسؤولية الحكم والإدارة، فتصرف آغا البنات تصرف الجاهل لها والمتعطش للحكم[١٢٥]. وقد ساقه طيشه إلى عزل الصدر الأعظم علي باشا وعين مكانه سعيد أفندي الذي كان يعمل لديه، وبعد فترة بدأت الظنون ترتاب السلطان عثمان الثالث فخشي من قيام الانكشارية بعزله وإعادته إلى السجن أو الموت، ولكي لا تعمد الانكشارية إلى تعيين أحد أولاد السلطان أحمد الثالث، كلف آغا الكزلار بالتخلص منهم، وفي سنة ١٧٥٥م تعرضت مدينة

---

* – إن المدقق للتاريخ العثماني يلحظ أن الصدور العظام أو سلاطينهم كانوا عندما يفشلون أمام الأوروبيين يلجؤون إلى محاربة إيران أو الولايات العربية لتحقيق انتصارات يتباهون بها، ومما لا شك فيه أن العثمانيين تجاهلوا المقولة الدينية القائلة: ضرب الميت حرام، فالأوربيون يطبقونها والعثمانيون يعملون بها حيال المناطق الإسلامية. (المؤلف).

استانبول إلى حريق كبير ذهب ضحيته كثيرون وأُتي على قسم كبير من جامع آيا صوفيا[١٢٦].

عُرف السلطان عثمان الثالث برغم مصابه بعطفه على الرعية، ولهذا فقد اهتم بها وكان يتفقدها حيث تنكر كثيراً للاطلاع على أحوالها، لمس بيديه المظالم التي يرتكبها الصدر الأعظم ومعاونيه، فأوعز إلى آغا الكزلار بعزله وقتله، توفي السلطان عثمان الثالث سنة (١٧٥٧م) ودُفن في تربة أخيه محمود الأول.

٧ – السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧ – ١٧٧٢م):

ولد مصطفى الثالث سنة (١١٢٩هـ – ١٧٧٤م)، وهو ابن السلطان أحمد الثالث وبكر أولاده[١٢٧]، لم يوفق السلطان عثمان بالقبض عليه، وفور استلامه عمل على تنظيم أمور الدولة وتمكن من ضبطها وتحقيق الاستقرار لمواطنيه، أيده في إدارته محمد راغب باشا الذي تقلد عدة مناصب منها ولاية مصر، فقد ثبّت الحكم فيها وتمكن من إبعاد المماليك عن إدارتها.

تمتع الصدر الأعظم محمد راغب باشا بحسن الإدارة والرغبة في الإصلاح وتطوير الدولة، فهو أول من فكر بحفر قناة ما بين نهر دجلة والبوسفور – من كبّر الحجر ما ضرب – كما أقام المشافي والمحاجر الصحية والمكتبات على نفقته الخاصة، غير أن المنية وافته قبل تحقيق ما يصبو إليه ويحلم به[١٢٨].

في هذه المرحلة تفاقمت الأحداث على الدولة العثمانية، حيث تمكنت كاترين من عزل زوجها وتولت العرش بنفسها، ثم أعدت قواتها العسكرية لمحاربة العثمانيين، فاحتلت بولونيا وعينت أحد أتباعها أميراً عليها، كما شجعت خان القرم "كريم كراي" على افتعال أعمال شغب على الحدود العثمانية بقصد

إنهاك الدولة العثمانية وإشغالها بأكثر من جبهة، غير أن تحركات خان القرم، انقلبت على كاترين وقواتها العسكرية، فقد أغار خان القرم كريم كراي على صربيا الجديدة، وأحرق كل الأبنية الروسية فيها، وأسر من الروس خمسة وثلاثين ألف رجل، وكأنه ينوي إبادة الروس قبل العثمانيين، إلا أنه مات مسموماً، ولم يكن له خلف مؤهل، يقود الجيش ويكمل مشروعه[١٢٩].

غضب السلطان مصطفى من تحركات كاترين، فوجه قوات لمحاربتها ومحاربة خان القرم "كريم كراي" غير أن القوات العثمانية تقهقرت بينما كانت تعبر نهر دنستر الذي فاضت مياهه أثناء عبورها له، فهلك أكثرها غرقاً، ومن نجا منها طالته سيوف الروس[١٣٠]، وفي الوقت نفسه قامت ثورة في شبه جزيرة المورة بتحريض من الروس، فكلف الأسطول العثماني بالتوجه إليه لإخماد ثورتها، وفي تلك الأثناء كان الروس قد كلفوا أسطولهم بالدوران حول أوروبا لرصد حركات العثمانيين، والتقى الأسطولان في المضيق بين جزيرة ساقز وآسيا، وقد انتصر العثمانيون في البداية، غير أن الروس بإشعالهم النار في قطع الأسطول العثماني أثناء مهادنة مفتعلة، وتمكنوا من تحقيق النصر على الأسطول العثماني الذي تشتت سفنه بسبب الحريق، وبهذا أصبح الطريق إلى استانبول مفتوحاً أمام الروس[١٣١]، الذين فضلوا أولاً احتلال جزيرة لمنوس وجعلها قاعدة لهم لحماية مؤخرتهم أثناء مهاجمتهم لاستانبول، بيد أن الأقدار قيضت إنقاذ العثمانيين على يد الباروك المجري "دي توث" الذي قام أولاً بتحصين الدردنيل بعدما حوّل السفن التجارية إلى سفن حربية، وأقام معملاً لصب المدافع، وافتتح مدرسة لضباط البحرية، وبعد استكمال فترة الإعداد والتدريب قام بمهاجمة الأسطول الروسي الذي يحاصر جزيرة لمنوس، فرفع الحصار عنها ولاحق الأسطول الروسي حتى حدود بلاده.

تنفس العثمانيون الصعداء، وقويت معنوياتهم بهزيمة الأسطول الروسي،

فشنوا حروباً برية وبحرية اتجه غالبيتها إلى بلاد الروم بغية استعادتها، ولكن الروس تصدوا بقوة للعثمانيين، ودافعوا عن مواقعهم دفاعاً مستميتاً أربك العثمانيين وأوقف زحفهم[١٣٢].

توقفت الحرب الدائرة بين العثمانيين والروس بسبب الفتنة التي قادها والي مصر علي بك الكبير المملوكي الذي تحالف مع والي عكا ضاهر العمر ضد الدولة العثمانية سنة (١٧٧٠م)، كما لم يكتف علي بك الكبير بولاية مصر، ففي السنة نفسها أرسل قواته إلى الحجاز، كما أرسل قوات برية وبحرية باتجاه بلاد الشام، وقد تمكن قائده البحري من احتلال غزة والرملة في النصف الثاني من تشرين الثاني سنة (١٧٧٠م)، أما قائد قواته البرية محمد أبو الذهب فقد تمكن من دخول دمشق في حزيران سنة (١٧٧١م)، وفي (١٨ حزيران) من العام نفسه انسحب منها لأسباب مجهولة، وعاد إلى مصر حيث اصطدم مع سيده علي بك الكبير وأجبره على الفرار، فتوجه علي بك إلى صفد طالباً مساعدة حليفه ضاهر العمر، وبعد فترة عاد علي بك الكبير إلى مصر محاولاً استعادة حكمه فيها، لكنه قُتل أثناء صدامه مع مملوكه سابقاً محمد أبو الذهب الذي استلم الحكم فيها بدلاً منه، أما ضاهر العمر فقد قُتل فيما بعد سنة (١٧٧٥م) على يد القوات العثمانية التي حاصرته حتى تمكنت منه[١٣٣].

حاولت الدولة العثمانية – بعد تخلصها من علي بك الكبير وحليفه ضاهر العمر – إرسال قوات لمحاربة الروس على أمل استرجاع المناطق التي فقدتها سابقاً، لكنه عجزت عن ذلك بسبب إعلان الانكشارية العصيان ورفضها تنفيذ الأوامر المعطاة إليهم، فاستغل الروس عصيان الانكشارية، فاحتلوا وارنه وسائر جزر القرم، وأقاموا عليها حاكماً من التتر، كما تحالفوا مع النمساويين والبروسيين، وحالما سمع السلطان بذلك غضب كثيراً، وقرر رغم مرضه بإعداد الجيوش لمهاجمة الروس لغدرهم وكثرة تعدياتهم على ممتلكاته[١٣٤]، إلا

أن المنية وافته قبل بدء تحركه ودُفن في تربة أجداده سنة (١٧٧٤م).

٨ – السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٤ – ١٧٨٩م).

ولد عبد الحميد سنة (١١٣٧هـ – ١٧٨٩م)، وهو ابن السلطان أحمد الثالث وشقيق مصطفى، تولى العرش وله من العمر خمسون سنة قضى أكثر من أربعين سنة في السجون تذوق خلالها آلامه وقهره[١٣٥]، ورغم سجنه وما يعانيه من اضطراب نفسي فقد اتصف بعلو الهمة ومحاولته المحافظة على حدود المملكة وحمايتها من الأعداء، لكن تمردات الانكشارية زادت من إحباطاته، وعلى الرغم من ذلك فقد كلف الصدر الأعظم بإعداد القوات والتوجه لمحاربة الروس الذين يقومون بالتعدي على رعاياه، وقد تمكنت قواته بادئ الأمر تحقيق الانتصار على الروس غير أن انسحاب الانكشارية من ساحة المعركة قبل تحقيقه، دفعه إلى عقد طلب صلح مع الروس لإنقاذ رأس الصدر الأعظم ومن بقي معه في ساحة القتال.

قبل الروس وعقد الطرفان معاهدة قانيارجه سنة (١٧٧٥م)[١٣٦] اعترف السلطان بموجبها لروسيا بضم القرم واستقلال بسارابيا مع تسليم الإفلاق والبغدان وبلاد الكرج وجزائر الروم ما عدا بعض المواقع الثانوية، مع حرية الملاحة في البحر الأبيض والبحر الأسود، وبناء كنيسة في ضاحية بيرا، في استانبول كما خولت المعاهدة الروس حق الإشراف على الكنائس الأرثوذكسية وحماية الأرثوذكسية[١٣٧].

لم تجن الدولة العثمانية من هذه المعاهدة التي أشارت عليها بها فرنسا بالموافقة والقبول، سوى الذل والعار، وحقق الروس من جرائها نصراً بل انتصارات لا يحققونها بعشرات الحروب الموفقة، وتخلى السلطان ووزراؤه عن أملاك ومواقع دفع العثمانيون الأولون آلاف الشهداء من أجل الاستيلاء عليها،

ولتغطية فشله وفشل قواه العسكرية، وليلفت أنظار العثمانيين إلى الخارج ولتهتف جماهيره البسيطة باسمه، كلف أسطوله البحري بقيادة حسن باشا بمحاربة ضاهر العمر والي صفد، فأسرع والي مصر محمد أبو الذهب لمشاركة العثمانيين في محاربة ضاهر العمر، فقتل ضاهر العمر، وسقطت مدينة صفد بأيدي العثمانيين وأقيمت الأفراح في استانبول[١٣٨].

سعى السلطان عبد الحميد الأول إلى إخماد الفتن وتقوية المعاقل والحصون الحدودية، كما أمر بتجديد الترسانة، وفي غرة أفراح الروس بمد نفوذهم على مناطق القرم وإعلان القيصرة كاترين أنها لن تقف حتى استانبول، توفي السلطان عبد الحميد الأول سنة (١٧٨٩م) عن عمر يناهز الخامسة والستين قضى خمس عشرة سنة منها في السلطنة[١٣٩].

لقد كانت فترة عبد الحميد الأول فترة هزائم خارجية، ومعاهدات إذعان وتنازل عن أملاك، ولكنه حقق بعض الانتصارات في ولاياته الإسلامية، علما بأن ولاة المسلمين لم يعلنوا الانفصال عن الدولة العثمانية، ولكن الحاكم لا يميز ما بين مسلم وغير مسلم، ما يهمه أن يفرض سلطانه حتى على ذويه.

٩ – السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ – ١٨٠٧م):

ولد سليم الثالث سنة (١١٥٧هـ – ١٧٦١م)، تولى العرش وله من العمر ثماني عشرة سنة[١٤٠]، كانت البلاد خلال توليه العرش تعيش حالة انقسام وشقاق، فالانكشارية تثير الشغب وتسرح وتمرح دون ضابط يضبطها أو سلطة تحد من نفوذها، والعباد يسيطر عليهم اليأس والقنوط والإحباط، والأعداء يتغامزون على الدولة وإدارتها ويتحالفون ضدها.

اقتضت أمور الدولة وأحوال الرعية من السلطان إظهار العزم والشجاعة، وهذا ما فعله السلطان سليم الثالث فلقد نظم الجيش وقوى المعاقل وعزز المالية

استعداداً لإعادة هيبة الدولة، وفي غمرة انشغاله، أعلنت كل من النمسا وروسيا الحرب على الدولة العثمانية، فدفع السلطان سليم الثالث كل ما لديه من جيوش لدفع المعتدين الأوروبيين، وعهد إلى الصدر الأعظم يوسف باشا وقبودان بقيادة الجيوش والتصدي لهم[١٤١].

تمكنت القوات العثمانية خلال المراحل الأولى من دحر القوات النمساوية والروسية، ولكنها ما لبثت أن تقهقرت، واستولى الأعداء على قلعة بلغراد وبندر وولايتي الإفلاق والصرب والمدن التي على سواحل نهر الطونه (طونا) وتوغلت القوات الروسية أكثر، فحاصرت قلعة إسماعيل الشهيرة واستولت عليها، وتدخلت إنجلترا لإبرام الصلح بين الدولتين، لكن الروس اشترطوا لإقامة الصلح تسليمهم بلاد القرم كاملة، ومقاطعة بسرابيا والأراضي الواقعة بين نهر البوغ والدنيستر، وبعد استلام الروس لتلك المناطق، أقاموا في مدينة أودسيا نصباً تذكارياً تخليداً لنصرهم[١٤٢].

وخلال هذه الفترة، وانشغال النمسا باستعادة أراضيها من الدولة العثمانية، تعرضت فرنسا إلى ثورة هزّت أوربا بكاملها قسمتها سياسياً إلى أحزاب متصارعة، برزت البرجوازية أكثر عمقاً من الفكر اليساري ولكن اليسار الفرنسي جعل أوربة ترتعد هلعاً من أفكاره، فاهتزت عروش الرجعية، فتحالفت مع بعضها ليس للقضاء عليه في مهده، وإنما لمنع خروجه خارج فرنسا، ومما أربك أوربا أكثر تحرك القوات الفرنسية بقيادة بونابرت بحجة قطع طريق الهند على بريطانيا وإقامة إمبراطورية طوباوية في فكره تحديداً، فاضطرت النمسا إلى إيقاف حروبها مع الدولة العثمانية وعقدت معاهدة سنة (١٧٩٠م) سلمت بموجبها للدولة العثمانية بلاد الصرب وبلغراد ومعظم ما احتلته منها خلال السنوات الماضية، في حين استمرت روسيا بعدائها للدولة العثمانية فشنت عدة حملات عسكرية على أملاكها، وارتكبت أعمالاً وحشية

ضد المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ هزت مشاعر العثمانيين، فطالبوا السلطان بقتل القائد حسن باشا البحري المكلف بحماية تلك المنطقة، فأمر السلطان بإعدامه[٢٤٣].

فرضت الأحداث التي أسفرت عن الثورة الفرنسية وإقامة وساطة أوربية لإنهاء حالة النزاع بين روسيا والدولة العثمانية، وقد قبلت روسيا عقد صلح مع الدولة العثمانية سنة (١٧٩١م)، حيث امتلكت روسيا بموجبها بلاد القرم وجزءاً من بلاد التوبان وبساربيا وبعض الأقاليم الأخرى، وأصبح نهر دنستر حداً فاصلاً بين أملاك الدولتين، وفيما بعد تحول الصلح إلى معاهدة عُرفت بمعاهدة (ياش)[٢٤٤].

إن انشغال أوربا بأفكار الثورة الفرنسية، وفيما بعد بحروب نابليون بونابرت أتاح المجال أمام السلطان سليم الثالث تنظيم إدارته وضبط إنكشاريته التي لا تنفك تعلن عصياناتها باستمرار بغية تغطية فشلها وإجبارها السلاطين لرغباتها وأهوائها، فالتفت أولاً إلى إصلاح الشؤون الداخلية فأمر أولاً ببناء القلاع والحصون وتجديد السفن الحربية وتزويد الترسانة بما يلزمها من معدات، كما افتتح عدة مدارس عسكرية، فاستقدم المهندسين السويديين والفرنسيين، فتُرجمت بعض المؤلفات الحديثة لاسيما العسكرية منها بغية بناء جيش حديث ومتطور، فأسس فرق عسكرية نظامية موازية للانكشارية وأولاها أهمية خاصة بهدف التخلص من القوات القديمة التي غدت عبئاً ثقيلاً على الدولة، ومصدر قلق واضطراب للسلطان والرعية على حد سواء[٢٤٥].

أدركت الانكشارية أن الإصلاح سيطالها أولاً ولاسيما أن عدداً من السلاطين الذين سبقوه كانوا يضمرون الشر لها ويتأففون من تصرفاتها، وحتى الأهالي يكنون الكراهية لها لأنها انسحبت من ساحات القتال أكثر من مرة، ولهذا تشاورت مع زعامتها ومؤيديها وقرروا الاجتماع في ميدان الخيل (آت

ميداني) وترأس الاجتماع مفتي الإسلام قبقجي أوغلو الذي خطب بالجموع مطالباً الانكشارية بالتصدي لكل تغيير يحاول النيل من العادات العثمانية والنظم التي وضعها المشرّع سليمان الكبير، وأكد مفتي الإسلام أن إنشاء فرق العسكرية الحديثة يعني سيطرة الفرنج الكفرة على القوى العسكرية المستحدثة ولم يكتف بذلك، بل طالب بعزل السلطان سليم الثالث وتعيين مصطفى الرابع بدلاً منه، فكلفته الانكشارية رسمياً بالتوجه إلى السراي الهمايوني لمطالبة السلطان سليم الثالث بالتنازل عن العرش إخماداً للفتنة وحقناً للدماء(١٤٦).

أدرك السلطان سليم الثالث أن تنازله عن العرش قد يعفيه من القتل، فالسجن أرحم له، وبعد أن حدّث نفسه بذلك، أعلم المفتي بتنازله عن العرش، وتوجه مع حرسه إلى السجن ليقضي بقية حياته.

خلفه على العرش مصطفى الرابع ابن عبد الحميد الأول من زوجه البلغارية التي أشارت على ابنها بذبح السلطان سليم الثالث، وعلى الفور أمر بذبح سليم حيث بكته أمه كثيراً، وحالما علم مصطفى البيرقدار بذبح السلطان سليم الثالث، توجه إلى القصر (السراي) وألقى القبض على السلطان مصطفى الرابع وأمر بذبحه انتقاماً للسلطان سليم الثالث.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

٣- سلاطين التقهقر ومحاولة التجديد

Damascus University

وقل رب زدني علما
Damascus University

عدّ المؤرخون تاريخ القضاء على الانكشارية سنة (١٨٢٨م)، بداية محاولة تطوير هيكلية الدولة العثمانية وتحديثها تيمناً بعصر القوميات وانبعاثه، علماً أن محاولة بناء جيش حديث ومتطور، كان قد بدأ فعلياً منذ عهد السلطان سليم الثالث الذي أسس فرقاً نظامية كما أسلفنا سابقاً، وقد تجاسر على القيام بتلك الخطوة الإصلاحية هذه، شغب الانكشارية المتواصل وانسحابها المتكرر من ساحة القتال وفقدان الدولة لكثير من ممالكها وقيامها بالتعدي على الرعية وفجورها السافر في تحدي رؤسائها وإعلان العصيان المدني حتى على السلاطين، غير أن محاولته هذه باءت بالفشل الذريع وأودت بحياته، ويُرد سبب فشل هذه المحاولة إلى قوة خصومه من غير الانكشارية، ولا سيما الزعامة التقليدية وأغنياء الفوضى والمناسبات والمستفيدين من انحطاط الدولة وترهلها، وعندما حاول خلفه مصطفى الرابع المعين من قبل الانكشارية تأديب الجند وتنظيمها مع معرفته الأكيدة بمصيره ورغم ذلك تجرأ على المناداة بالإصلاح الجزئي، انتزعته الانكشارية من عرشه وقتلته.

تزعم التصدي للإصلاح مصطفى باشا بيرقدار حاكم روسجق مع مؤيديه، وكان مصطفى الرابع قد دبر دسّ السم للسلطان سليم الثالث ليقطع الطريق على الانكشارية من إعادته للسلطة، وقد نتج عن تصرفه هذا إيجاد مسوّغ شرعي لعزله وقتله، لأن الجموع من العامة والخاصة والانكشارية تظاهروا مطالبين بمحاسبة المسؤولين عن مقتل السلطان سليم الثالث، واتجهت الأنظار إلى السلطان مصطفى الرابع، فعزلوه وبعد فترة قتلوه، ولم يبق على سدة العرش أكثر من عدة أشهر، عانى خلالها الذل والهوان من الانكشارية، حيث تمنى الموت فيها عن حياته كسلطان.

١ – السلطان محمود الثاني (١٨٠٨هـ – ١٨٣٩م):

ولد محمود الثاني سنة (١١٩٩هـ – ١٧٨٤م)، تولى العرش وله من

العمر أربع وعشرون سنة[١٤٧]، وتجلت فترة حكمة بعدة أحداث رئيسة على الساحتين العثمانية والعربية.

فعلى صعيد الساحة العثمانية: محاولة إصلاح البنية العسكرية، ولم يكن السلطان محمود الثاني رجل الإصلاح الأول بين السلاطين العثمانيين، ففي الفترة التي سبقت توليه، مر الإصلاح في الدولة العثمانية بمرحلتين مهمتين عُدّتا نقطة أساسية، هيأت للسلطان محمود فرصة تحقيق إصلاح عسكري عام وشامل، لم يتوقع أحد بنجاحه وخروجه سالماً منها، ويرد بعض المؤرخين فشل المحاولات الإصلاحية التي سبقته وقام بها سليم الثالث إلى أنها كانت عفوية مرتجلة وموزعة الأهداف ومتعددة القنوات، ولم تكن موجهة أولاً إلى إصلاح الجيش، وإنما تركزت على النواحي الإدارية والمالية إضافة إلى إصلاح النظم العسكرية.

أما المرحلة الثانية، فقد بدأت في عهد السلطان سليم الثالث وتركزت بالدرجة الأولى على إصلاح النظام العسكري، وتجلى إصلاحه بخلق قوة عسكرية مستحدثة بغية ضرب الانكشارية بها فأيقظ بتأسيسه فرق عسكرية حديثة شعور الانكشارية ونبههم إلى خطر مرتقب، فأسرعت للتخلص من المؤسس لها أولاً، واعتقدت أن موت مؤسسها ينهي الفرق العسكرية المؤسَسَة، وهذا ما تم فعلاً.

وإذا نظرنا إلى عهد مراد الرابع أيضاً ومحاولته إجراء بعض الإصلاحات الحربية بغية إيقاف الانهيار المتنامي وما فعله أيضاً آل كوبريلي من محاولة لتحسين أحوال الرعية، فإننا سنجد أن تلك المحاولات الإصلاحية جاءت غير ناضجة ومزاجية الطابع، كما أن القائمين بها لم يكونوا مؤمنين بها، وإنما تطلعوا إليها لأسباب منها الغيرة الوطنية، كثرة الهزائم التي مُنيت بها الدولة العثمانية وهزائم الانكشارية وانسحابها المتكرر من ساحة القتال وفشلهم في

تحقيق بعض الانتصارات الجزئية ولاسيما على الجبهة الشرقية وبالأحرى الأوربية.

يعزى للسلطان سليم الثالث العمل على تنمية الإصلاحات العسكرية في أذهان خلفائه ولاسيما السلطان محمود الثاني الذي هيأ للإصلاح العسكري بترجمة بعض المؤلفات في فن الحروب، من اللغات الأوربية كالإيطالية والنمساوية، فأنشأ داراً للطباعة في حي أسكدار في استانبول، وقد قامت المطبعة بإصدار عدد من الكتب الجغرافية والتاريخية باللغة العثمانية.

لقد سبق تولي السلطان محمود الثاني حدوث ثورات اجتاحت استانبول في عامي (١٨٠٧ – ١٨٠٨م) وفي أقل من سنتين عُزل سلطانان ثم قُتلا وهما سليم الثالث ومصطفى الرابع، وعزل خمسة صدور عظام وكان مصيرهم القتل أو السجن، ولقي وزراء كثيرون حتفهم على أيدي سكان استانبول(١٤٩).

كان السلطان محمود الثاني ابناً للسلطان عبد الحميد الأول من امرأة فرنسية، والمؤرخون الأتراك يعدونه من كبار المفكرين ومن خيرة المصلحين، فوالدته الفرنسية الأصل أُسرت من قبل التجار الأتراك، وهي تنحدر من سلالة عريقة وكانت تمت بصلة القرابة للإمبراطورة جوزفين، ويقال إنها خلقت في ابنها روح العمل والجد وشجعته على إصلاح نظم بلاده(١٥٠).

يُعتقد أن السلطان محمود الثاني استفاد من تجربة السلطان سليم الثالث في مجال الإصلاح، فقد خلع السلطان سليم الثالث الكثيرين من أجل هذا الهدف، لكنه ترك العقبة الرئيسة تسرح وتمرح دون مساس بها وهي الانكشارية، وبإنشائه لفرق نظامية جديدة أيقظ فيها الدفاع عن مصيرها، فانقضت عليه وتخلصت منه قبل أن يتخلص منها، وكان عليه التخلص منها أولاً قبل التصريحات بتأسيس جيش جديد، ولأنها وحدها تمثل الديكتاتورية العسكرية

الوحيدة التي اكتسبت نفوذها عن طريق الفتوحات والانتصارات ثم الثورات والعصيانات ثم عن طريق السراي الهمايون، فمحمد علي نجح في إصلاحاته لأنه تخلص أولاً من الحرس القديم، وأبعد عساكره الذين قدموا معه حيث دفنهم في صحراء نجد، وتخلص من الرقابة الشعبية وفوق هذا كان مخلصاً للإصلاح ويعرف طريقه جيداً، ويمتلك القدرة على تنفيذ ما يريد، هذه الشروط التي توفرت في حركة محمد علي باشا الإصلاحية، كان المصلحون العثمانيون يفتقرون إليها كلياً، ولكي يحقق السلطان محمود الثاني الإصلاح عليه التخلص من عربدة الانكشارية التي تشكل مصدر قلق وفوضى في أجهزة الدولة، أما تخلصه من الحرس القديم فمن الصعب تحقيق ذلك.

وفي حقيقة الأمر لم تكن الانكشارية وحدها تتصدى لحركة الإصلاح السابقة، وأن الأمر لم يكن يكلفها أكثر من تبديل ملابس وتدريب على أسلحة حديثة ومتطورة، وإنما يكمن خطر الانكشارية في كونها ألعوبة بأيدي العلماء والولاة وذوي الميول الاستقلالية والانفصالية، وإذا تحطمت قوة الانكشارية وكُسرت شوكتها، فهذا يعني القضاء على الرجعية المحلية وأعداء الإصلاح.

لقد افتتح السلطان محمود الثاني أعماله الإصلاحية بتقليد مصطفى باشا بيرقدار، منصب الصدارة العظمى، وهو معروف بعدائه لفكرة الإصلاح وهو الذي تصدى للسلطان مصطفى الرابع عندما أراد أن ينمي حركة الإصلاح أو يحييها على الأقل، وحسب المصادر التركية التي تمجد بالسلطان محمود الثاني وحركته الإصلاحية أن السلطان محمود الثاني كان يعلم أن مصطفى باشا بيرقدار حاكم روسجق يقف في وجه الإصلاح، غير أنه قلده منصب الصدارة العظمى رغبة منه في جذبه إلى صفه كمؤيد للإصلاح[١٥١].

لقد عهد السلطان محمود الثاني لمصطفى باشا بيرقدار أمر تنظيم الانكشارية وليس تبديلها، وليثبت مصطفى باشا بيرقدار جدارته كرجل قوي

وأهل لثقته، أعلن مصطفى باشا أن السلطان محمود الثاني يصرّ على الالتزام بالنظم القديمة المعتمدة منذ عهد سليمان المشرّع، وكان يعلم أن الانكشارية لن ترفض اتباعها، لأنه لا يطالب باتباع النظم المعمول بها في بلاد الفرنجة.

وهكذا عندما عقد مصطفى باشا بيرقدار اجتماعه في باب المشيخة بحضور ذوات الدولة ووزرائها وباشوات البوسفور والعلماء وكبار ضباط الانكشارية، قرأ على الحاضرين الخط الشريف الهمايوني المتضمن تكوين جيش جديد، وأشار أن النظام المزمع تطبيقه يتضمن الالتزام بالنظم التي أقرها سليمان الكبير، وأضاف أن المدربين عثمانيون وليسوا من الأجانب المسيحيين، وأن هذا النظام لن يحدث تغييراً كبيراً في الأوجاق، غير أنه يتوجب على الانكشارية إتقان الأسلحة النارية المخترعة حديثاً، وذكرهم بالانتصارات التي أحرزتها الانكشارية في عهد سليم الأول في جالديران ضد الصفويين وفي مرج دابق والريدانية ضد المماليك، وأضاف أن النمساويين والروس لم يكونوا ينتصرون على قوات السلطان بفضل شجاعتهم، فالشجاعة لا تتوفر إلا في الانكشارية وهي توارثتها كابراً عن كابر، وإنما انتصروا لأنهم يمتلكون أسلحة حديثة ومتطورة أكثر مما تمتلكه الانكشارية(١٥٢).

وبهذا الأسلوب وذلك الحديث استطاع مصطفى باشا بيرقدار أن يحصل على استحسان الحاضرين وتأييدهم، وهتف الحاضرون نريد أسلحة حديثة لرد الصاع صاعين للروس الكفرة(١٥٣).

غير أن مصطفى باشا بيرقدار، بدأ بإبطال بعض الوظائف العالية في الانكشارية، فارتعدت فرائصها خوفاً وجزعاً مما فعله، وبتحريض من أعداء الإصلاح قرر التخلص منه، ولم ي كن مؤيدوه يزيدون على ستة عشر ألف مقاتل أتوا من روسجق، وثلاثة آلاف جندي من العناصر المنظمة سابقاً وبعض السفن الحربية التي يقودها أمير البحر رامز باشا، وبعد صدام مرير بين

الطرفين، اضطرت الانكشارية إلى إضرام النار في السراي الذي يقطنه مصطفى باشا بيرقدار لإرغامه على الفرار، لكنه قرر مواجهتهم فمات دفاعاً عن الواجب[١٥٤].

وفي أثناء ذلك كان أمير البحر رامز باشا قد أحضر ثلاث سفن حربية أوقفها في البوسفور، فسلط مدفعية السفن الحربية على ثكنات الانكشارية، فأباد منها أكثر من عشرين ألف خلال ساعات قلائل، وفر من نجا منها متخفياً بألبسة متنوعة، فُعدت سنة (١٨٢٨م) التي أُبيدت فيها الانكشارية بداية توجه تركيا إلى الإصلاح، وبداية مرحلة التحديث التي تلت عهد السلطان محمود الثاني[١٥٥].

استغل الروس الأوضاع المضطربة التي تواجهها الدولة العثمانية وتحطيم أسطولها في نافارين سنة (١٨٢٦م) وسوء الأوضاع الداخلية فيها، فأعلنوا الحرب عليها، وتمكنوا بقواتهم من اجتياز نهر (بروت) الفاصل بين الدولتين، كما احتلت قوات الروس مدينة ياش (عاصمة البغدان) ودخلت بخارست عاصمة، كما حاصرت قوات الروس مدينة فارنا، إزاء ذلك أمر السلطان محمود الثاني قواته بمواجهتها، ولولا خيانة القائد يوسف باشا لتمكنت القوات العثمانية من استعادة فارنا، فاضطر السلطان محمود الثاني مرغماً على عقد معاهدة أدرنة مع روسيا سنة (١٨٢٨م)، وقد نصت المعاهدة على إبقاء نهر "بروت" حداً فاصلاً بين الدولتين[١٥٦].

أما على صعيد الساحة العربية، فقد واجه السلطان محمود الثاني عدة مشكلات من أهمها:

١ – الحركة الوهابية:

وهي حركة دينية نادت بالعودة إلى أصول الدين، سعت إلى مدّ نفوذها على كامل أراضي الجزيرة العربية، وقد حاول زعيمها انتزاع السيادة الدينية

من العثمانيين الذين تزعموها منذ معركة مرج دابق سنة (١٥١٦م) فصرح معلناً أن الأتراك بعيدون عن الإسلام، كما حاول انتزاع مكة والمدينة من أشرافها فهاجمها واستولى على ما فيها من نفائس ومجوهرات.

غضب السلطان محمود الثاني من تصرفات الزعامة الوهابية ومؤيديها، ونظراً لانشغاله بتسوية الأمور في عاصمة ملكه إضافة إلى بعض المشكلات في الولايات الشرقية، كلف واليه على مصر آنذاك محمد علي باشا بوضع حد لتجاوزات الوهابيين، فاستجاب محمد علي باشا لطلب السلطان وكلف ابنه طوسون سنة (١٨١١م) بالتوجه إلى الجزيرة العربية ومحاربة الوهابيين، وقد تمكن طوسون باشا من دحر الوهابيين وقبل دخوله مدينة الدرعية عاصمة الوهابيين، رضي زعيمها بالتهادن مع طوسون وإعادة ما أخذه من جواهر ونفائس، وفي سنة (١٨١٦م) كلف محمد علي ابنه ابراهيم بمهاجمة الوهابيين الذين نقضوا العهود والمواثيق، وفعلاً تمكن ابراهيم من دخول مدينة الدرعية ودمرها، غير أن ابراهيم باشا اضطر للانسحاب بناءً على دعوة والده بالعودة لأن السلطان العثماني كلفه بإرساله قواته إلى اليونان لإخماد ثورتها[١٥٧].

٢ – محمد علي باشا وتحركاته:

عُدّت تحركات محمد علي باشا ضد السلطان محمود الثاني من أكبر المشكلات التي واجهته وتعرض له سلطانه، لأن محمد علي باشا قام بحملة إلى السودان سنة (١٨٢٠م) ومدّ نفوذه عليه ثم تحرك باتجاه بلاد الشام متذرعاً بتأديب والي عكا عبد الله باشا لامتناعه عن تزويده بالخشب اللازم لبناء أسطوله البحري، ومما شجع محمد علي باشا إلى التحرك إلى بلاد الشام، تأكده من ضعف السلطان العثماني، وأن السلطان العثماني لن يعارضه إذا تحرك باتجاهها فقد قدم له خدمات جلّى، إضافة إلى وجود حليفه بشير الشهابي الذي هرب من

ولايته وأعاده محمد علي إليها، ففي سنة ١٨٢٢م توسط محمد علي باشا لدى السلطان محمود الثاني بشأن بشير الشهابي وقبل السلطان وساطته[١٥٨].

لم يكن السلطان العثماني في وضع يُحسد عليه، فقد تزاحمت المشكلات عليه من جميع الجهات، فالانكشارية تثور ضده، وقد قام بإبادتها سنة (١٨٢٨م)، والروس هاجموه وأُرغم على توقيع معاهدة أدرنة سنة (١٨٢٨م)، وقبلهما أعلن اليونانيون ثورتهم سنة (١٨٢٦م)، والجزائر تتعرض لحصار فرنسي سنة (١٨٢٧م) يهدف إلى طرد العثمانيين منها وجعلها مستعمرة فرنسية.

دفعت المشكلات التي تحيط بالسلطان العثماني واليه على مصر محمد علي لتحريك قواته المنظمة والمدربة جيداً باتجاه بلاد الشام في (٢٦ تشرين الثاني سنة ١٨٣٠م)، وتمكنت من محاصرة عكا التي سقطت بعد فترة زمنية بأيدي ابراهيم باشا، ومنها توجه إلى دمشق واحتلها وبقي فيها مدة سبعة عشر يوماً، ثم تحرك باتجاه حمص لمواجهة الجيش العثماني المكلف بمحاربته يسانده حليفه بشير الشهابي، وتمكن من إلحاق الهزيمة به، ولم يكتف محمد علي باشا بهزيمة الجيش العثماني، بل أمر ابنه ابراهيم بمتابعة زحفه شمالاً باتجاه أراضي العثمانيين، فاحتل حلب ومنها اتجه إلى ممر بلان ومدينة قونية وهزم القوات العثمانية وغدا الطريق إلى استانبول مفتوحاً أمامه.

تخوفت بريطانيا وفرنسا من تحركات محمد علي باشا وانتصار قواته، وهما لا يريدان أن يحل محمد علي باشا محل السلطان العثماني، فتدخلتا في الأمر إلى جانب السلطان العثماني وأرغمتا محمد علي على عقد معاهدة كوتاهية سنة (١٨٣٣م)، وبموجبها أُجبرت قوات محمد علي إلى الانسحاب من طوروس إلى بلاد الشام، وفيما بعد انسحب محمد علي من بلاد الشام بموجب تسوية لندن الأولى والثانية (١٨٤٠ – ١٨٤١م) حيث نصتا على إعطاء مصر ولاية وراثية لمحمد علي وذريته من بعده.

لم تسمح المنية للسلطان محمود الثاني التي وافته سنة (١٨٣٩م) تسوية مشكلاته ولا إكمال مشاريعه الإصلاحية، وترك مهمة إكمال المسيرة الإصلاحية إلى ابنه عبد المجيد خان، لقد تربع محمود الثاني على العرش مدة اثنتين وثلاثين سنة قضاها في صراع دائم ما بين الإصلاح الداخلي والمشكلات الخارجية.

٢ – السلطان عبد المجيد خان (١٨٣٩ – ١٨٦١م):

ولد عبد المجيد خان سنة (١٢٣٧هـ – ١٨٢١م)، تولى العرش خلفاً لأبيه وله من العمر ثماني عشرة سنة[١٥٩]، أكمل مسيرة أبيه الإصلاحية فكسب شهرة المصلح ورجل التنظيمات الخيرية، وفي عهده شهدت الدولة العثمانية اضطراباً في أوضاعها الداخلية والخارجية تمحورت بمجملها حول التنظيمات الخيرية، وكيفية إصدارها، وكيفية التعامل معها[١٦٠]. فبعد أن أزاح عنه والده فوضى الانكشارية وإزعاجاتها، بقي على السلطان عبد المجيد تطبيق المساواة بين رعاياه بمختلف طوائفهم الدينية وتطلعاتها القومية تماشياً مع العصر وطبيعته، ومنطق الدول الأوربية التي يبدو أنها كانت صاحبة القرار فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية، ولا سيما أن الدولة العثمانية آنذاك كانت تعاني عجزاً اقتصادياً مخيفاً.

إن التنظيمات الخيرية التي أصدرها السلطان عبد المجيد بموجب كلخانة (غرفة الورد) خطي سنة (١٨٣٩م)، تمت بفضل جنود مجهولين، وقد حُملت الانكشارية مسؤولية الأسباب والنتائج، وتزامنت هذه الإصلاحات مع فترة كثرة فيها المحافل الماسونية التي لم تتجسد فعلياً في الدولة العثمانية على شكل محافل وجمعيات خيرية الظاهر يهودية الباطن حتى مطلع الستينيات من القرن التاسع عشر، ففي سنة (١٨٦٣م) أسس محفل اتحاد الشرق في استانبول، وكان له

ارتباط مع محفل الشرق الكبير المقام في فرنسا بدليل الاسم[١٦١].

لقد كانت التنظيمات الخيرية التي تغنى بها زعماء تلك المرحلة تلبية صادقة واستجابة فعلية لمبدأ التعايش الأخوي والوفاق بين الأجناس شعار جميع دول أوربا آنذاك وصورة طبق الأصل عما تريده الماسونية العالمية، وقد بلغ عدد المنتسبين إلى محفل استانبول أكثر من مئة وأربعين عضواً من بينهم كبار الشخصيات الفعالة في الدولة العثمانية ومن ومختلف المناطق وبعض الشخصيات العسكرية وقضاة المحاكم، هذا غير كبار التجار وزعماء الصيارفة الدوليين المتركزين في المدن الرئيسية العثمانية ولاسيما إزمير مركز التجمع اليهودي[١٦٢].

إن الدارس لفترة التنظيمات الخيرية وانعكاساتها على الدولة العثمانية مركزاً وولايات، يلمس بوضوح أن هذه التنظيمات جاءت من عل ولصالح طبقة معينة ومحددة، فلقد أوصلت التنظيمات الخيرية ظاهرياً والماسونية الهدف ضمنياً أشخاصاً جهلة إلى مناصب مفصلية الرأي والقرار ليس في تركيا فحسب بل في معظم دول العالم والعالم الإسلامي تحديداً، وهؤلاء الأشخاص سواء أكانوا مدنيين من قضاة ووزراء أم عسكريين من ولاة ولايات وقادة بلوكات، كانوا أعضاءً في محفل الشرق الماسوني المقام في استانبول سنة (١٨٦٣م)[١٦٣].

لقد كانت رغبة الدول الأوربية، تقوم على مطالبة الدولة العثمانية بإجراء إصلاحات بحجة تعدد الأجناس القومية والطوائف الدينية فيها، وكان اليهود وعلى ما يبدو المقصودين من الأجناس باعتبارهم يتميزون عن غيرهم، أما المقصود من الطوائف فهم المسيحيون الذين كانوا يعدون أنفسهم محرومين من بعض الحقوق بموجب القوانين العثمانية، وقد تناست الزعامة الأوربية أن اليهود تسللوا إلى الإدارة العثمانية منذ سنة (١٦٦٤م) منذ اعتناق سبتاي زيفي الإسلام

ظاهرياً هو وغالبية كثيرة من اليهود، إضافة إلى نسبة كبيرة من زوجات السلاطين كنّ يهوديات الأصل والمبدأ أوربيات التربية[١٦٤].

لقد برع مشرعو التنظيمات ومخططوها في طريقة إصدارها وإخراجها بحيث بدت في الظاهر محافظة على التقاليد القديمة المستمدة من عثمان المؤسس وسليمان القانوني المشرّع، وألحوا على ضرورة التمسك بالتراث الإسلامي وإعطاء رجال الدين الإسلامي دوراً مهماً، ولكنه شكلي المظهر فارغ المحتوى، إدراكاً منهم أن إرضاء رجال الدين يخمد الأصوات ويخفي الاحتجاجات[١٦٥]، وأن الجند والعامة لا تثيرها إلا خطب خطباء المساجد والجوامع فيها وأوضحوا لهم أن التنظيمات فرنجية الطابع أوربية الصياغة مسيحية الهدف يهودية الأثر والغاية ومعادية للدين الإسلامي، وفي هذه الحالة تتدافع الجند والعامة لإثارة القلاقل والاضطرابات[١٦٦].

لقد برز خلال فترة التنظيمات وما بعدها ولاسيما في عهد السلطانين عبد المجيد وعبد العزيز مكاتب عدة فيها تجسدت القرارات وصيغت، ومنها فُسرت، ومن مطابعها نُشرت.

- **أولها مكتب (ترجمة أوضه سي) أي مكتب الترجمة:** وقد تركزت مهمة هذا المكتب على ترجمة الوثائق المتعلقة بالشؤون التي يجري تصريفها بلغة أخرى غير العثمانية، عمل فيه طوائف الأقليات من يونانيين وأرمن ويهود، وقد كان هذا المكتب يخلو من العناصر التركية لجهالتها المزمنة باللغات الأجنبية، والغريب في الأمر أن الشباب التركي حُمّل مسؤولية عدم معرفتهم للغات الأجنبية بعدما تناست مؤسسة الإدارة العثمانية مسؤولية هذا الجهل والتجهيل[١٦٧]، تماماً كما فعل اليسار العالمي في دوله، حيث اُتهم كل إنسان يتقن لغة أجنبية بالعمالة والخيانة العظمى، وبعد زوال تأثيره الفعال وتراخيه القسري، حُمّلت الشعوب والأفراد المؤمنة به مسؤولية الجهل باللغات وغدت أتباعه يشار

عليهم، فأصبحوا غرباء في أوطانهم كما هو الحال في دول الاتحاد السوفيتي السابق وبعض دول البلقان، وأبعدت تلك العناصر لجهلها اللغات الأجنبية وجهلها التعامل مع مخترعات العصر والتقنية الحديثة فحُرموا أولاً واُضطهدوا فيما بعد. وطُبقت المقولة: "أسيادنا قبل الإسلام وأثناءه وبعده"، وظلت الزعامة الرجعية منذ فتح القسطنطينية سنة (١٤٥٣م) حتى عصر التنظيمات ولیالي جمعية الاتحاد والترقي والجمهورية صاحبة القرار[١٦٨].

- **وثانيها تلك المكاتب الضليعة بإدارة الدولة:** المجلس الأعلى للقضاة، مهمته إعداد نصوص شرعية وإيراد أحاديث نبوية تؤيد الإصلاحات وتدعمها، عمل في هذا المجلس رجال دين شباب توارثوا الصفة من آبائهم وأصحاب طرق صوفية دعمتها الدولة بإيعاز من رجال حكم مجهولين[١٦٩].

- **وثالثها مكاتب الباب العالي:** مهمتها صياغة قوانين حديثة تتمشى مع روح التنظيمات، إضافة إلى إصدار قوانين تليق بدولة حديثة، الجانب الاقتصادي فيها محدود التدخل والتأثير، عمل في هذه المكاتب أشخاص كلفوا بمهام خارجية، كسفير أو موظف سفارة أو مبعوث أُوفد للخارج وتكرر إيفاده، وهؤلاء وجدوا في أوربا تطوراً مذهلاً من حيث الكلام واللباس والعلاقات المشبوهة والسهر وحرية شرب كؤوس الخمر التي كانت وقفاً على السلطان وحاشيته ومحرمة على العامة وصغار الموظفين[١٧٠].

أما فيما يتعلق بالإصلاح العسكري المسبب الحقيقي والفعلي للإصلاحات، فقد بدأ بإلغاء الانكشارية، وتجسد الإصلاح بإنشاء مدارس عسكرية متعددة مثل مدرسة المهندسين العسكرية، ومدرسة الأركان، وأقيم لها فروع في المدن الرئيسية، وهذه المدارس شرعت أبوابها للضباط الشباب وغير مؤهلة للضباط الكبار الذين عدّوا أشبه بالعجزة، لأنهم لا يمتلكون الأهلية وغير قادرين على فهم المصطلحات الحديثة، عمل في هذه المدارس خبراء أوربيون من فرنسيين

وبروسيين ونمساويين وغيرهم، وتقاضوا أجوراً مرتفعة وبعملاتهم الرسمية كالدولار والفرنك والمارك، أما من ناحية القوة العسكرية، نتاج الإصلاحات والمعول عليها في التحرك عند الضرورة، لم تكن تزيد أعدادها على (٣٠٠،٠٠٠) مقاتل ما بين متطوعين واحتياطيين ورجال حراسة، وهي قوة غير كافية لإعادة المجد القديم والذي لا يرغب سلاطين تلك المرحلة بإعادته، ولا لحماية الأملاك التي بقيت بحوزة الدولة بعد الهزائم التي مُنيت بها دولتهم، وغير مهيأة لمقاومة القوى التي تطالب باستعادة أملاكها من العثمانيين وبالحصول على استقلالها، ولكن هذه القوى كافية تماماً للمحافظة على الأراضي التي ورثها العثمانيون الأوائل من البيزنطيين[٢٧١].

ومن المشكلات التي واجهت السلطان عبد الحميد خان إضافة للإصلاحات الخيرية، صراعه مع والي مصر، وإرغام محمد علي باشا على الاحتفاظ بمصر وراثية له ولأبنائه من بعده، ولكن بمساعدة الدول الأوربية يعني آنذاك فرنسا وبريطانيا، واعتراف السلطان عبد المجيد خان بفضلهما عليه وعلى عرشه المصاب بمرض الاهتزاز والتأرجح، وقيامه بتقديم تنازلات أخرى لهما ولرعاياهما وأتباعهما داخل إمبراطورية وخارجها، هناك وعلى الساحة العربية أيضاً الأزمة الطائفية التي شهدتها لبنان (١٨٥٦م)، لقد كانت الأزمة الطائفية اللبنانية أزمة مفتعلة، افتعلتها الغوغائية اللبنانية، فالزعامة اللبنانية التقليدية أرادت أن تسبق الزمن وتنتزع التطور والتحديث الذي يفرضه العصر ومستجداته فأحيت النعرات الطائفية، لأن العامة تُساق بالدين دون تساؤل أو مسالمة، فهي بطبيعتها محرومة من أبسط الحقوق، وقد أدركت الزعامة اللبنانية أن إحياء النعرات الطائفية يعد بالنسبة للعامة متنفساً، وبالنسبة لها، يؤمن مكانتها ويضمن مستقبلها بسبب تزايد المد القومي المتنامي، وما يطرحه من شعارات لا تتناسب معها وتعرض زعامتها التقليدية للانهيار، وأيضاً العامة لا تفهم تلك الطروحات وتحتاج إلى زمن لفهمها، ولهذا

وقبل أن تزداد الطروحات القومية فهماً وتعميقاً في الشارع وبين العامة التي هي وقوده وقوته، سارعت تلك الزعامة وتزعمت ثورة المصطلحات وحولتها إلى قتال طائفي دفع الفقراء دماءهم في سبيل تلك الزعامة الجالسة في قصورها، وحققت بفعلتها زعامات وراثية لها ولأبنائها من بعدها، وما هو قائم الآن دليل على صدق الأحداث وحقيقة التصور، وأيضاً لفرنسا وبريطانيا فضل التخطيط وللزعامة اللبنانية مباشرة التنفيذ وللعامة القهر والدماء والتشريد بقي أمام السلطان عبد المجيد خان أزمة الأماكن المقدسة[١٧٢].

إن أزمة الأماكن المقدسة تأكيد سيطرة فرنسا وبريطانيا على الأماكن المقدسة أولاً وإبعاد روسيا من الوصول إلى المياه الدافئة أي مناطق البحر الأبيض المتوسط ومناطقه، لقد افتعلت فرنسا قضية الأماكن المقدسة التي وجدت بعبد المجيد خان ضعفاً أحوجه إلى كسب ودها، فسالت الدماء في سبيلها، لأن فرنسا طلبت من السلطان عبد المجيد منحها أحقية الإشراف على الكاثوليك في بيت المقدس وحمايتهم بعدما تفضل بمنح كاثوليك بيت المقدس امتيازات واسعة.

استغلّت روسيا ذلك فطالبت السلطان عبد المجيد منح الأرثوذكس نفس الامتيازات التي مُنحت للكاثوليك وأحقية إشرافها على حمايتهم أسوة بأحقية فرنسا الإشراف على الكاثوليك، طبقاً لما ورد في مبدأ الإصلاحات ومفردات التنظيمات الخيرية، وكان السلطان عبد المجيد على وشك الموافقة، ولكن فرنسا وبريطانيا أشارتا عليه بعد الموافقة، وتعهدتا له الوقوف إلى جانبه إذا أعلنت روسيا الحرب عليه، وفعلاً أعلنت روسيا الحرب على السلطان العثماني، وحدثت حرب القرم واستمرت ثلاث سنوات (١٨٥٣ – ١٨٥٦م)، وتحملت فرنسا وبريطانيا مسؤولية الحرب، وذهب ضحيتها آلاف القتلى والجرحى من الطرفين، وكانت الحرب قاسية جداً على فرنسا وبريطانيا لبعد ساحة القتال عن بلادهما، وردّتا روسيا إلى ديارها فاقدة لبعض الأراضي التي احتلتها سابقاً من

الدولة العثمانية، ولإرضائها ثانية، اضطر السلطان عبد المجيد خان إلى إصدار خط همايوني سنة (١٨٥٦م) منح رعاياه المسيحيين امتيازات واسعة، وحققت فرنسا وبريطانيا صلاحيات واسعة في ممتلكات الدولة العثمانية، وتمتع ممثلا الدولتين الدبلوماسيين أحقية الرعايا والتقدم على أقرانهم من الدول الأخرى.

لم يبذل السلطان عبد المجيد خان أي مجهود يذكر في حل الأزمات الخارجية التي واجهته، وكان دوره شكلياً وصورياً، وجلّ ما فعله أنه أصدر خطوطاً همايونية ترضي الدول الأوربية على حساب ولاياته ولاسيما الولايات العربية.

توفي السلطان عبد المجيد خان سنة (١٨٦١م)، وكان شاباً يافعاً ولم يكن عمره يزيد على أربعين سنة قضى منها اثنتين وعشرين سنة في السلطنة، تاركاً لأحفاده خطوة التنازل وإرضاء الدول الأوروبية وإعطاء الشعوب الشرقية حريتها واستقلالها، أما شعوب البلاد العربية فهي قضية فرنسا وبريطانيا وهما اللتان يتدبران تصريف أمورهما طبقاً لمصالحهما وتزامناً مع ضعف الدولة العثمانية وتراجعها من مختلف النواحي الإدارية والعسكرية والاقتصادية، ولم تعد الدول الأوربية جاهلة بأوضاع الدولة العثمانية، فمرحلة التخفي وراء بربرة القديم وثرثرة الانتصارات وعربدة الانكشارية أصبحت غير مقبولة البتة وبضاعة كاسدة حتى في أسواق الدولة العثمانية المحلية. وغدا المواطن العثماني أولاً ومواطن الولايات ثانياً ينظر إلى الحرس القديم والزعامة التقليدية على أنه هراء ما بعده هراء وثرثرة ما بعدها ثرثرة، لأن منهجية القديم بما يحمله من مبادئ سلبية أم إيجابية أسقطتها البرجوازية منذ الثورة الفرنسية، وأسلوب الشجاعة والرجولة أذابتها العقلية الرأسمالية وبقي الجاهل على جهله والمثقف توسعت مداركه نحو عالم التقانة.

٣ – السلطان عبد العزيز (١٨٦١ – ١٨٧٥م):

ولد عبد العزيز سنة (١٢٤٥هـ – ١٨٢٩م)، تولى العرش وله من العمر اثنتان وثلاثون سنة[١٧٣]، توجه فور توليه إلى مسجد الصحابي أبي أيوب الأنصاري ليتقلد السيف السلطاني كالمعتاد، وبعدها قام بزيارة ضريح السلطان محمد الفاتح وقبر والده السلطان محمود الثاني[١٧٤].

أمر السلطان عبد العزيز بتعيين نامق باشا وزيرا بدلاً من رضا باشا، كما أصدر فرماناً همايونياً دعا فيه رجال الدولة وجميع العاملين في الدولة إلى الالتزام بالنظام والقانون والإخلاص، وحضّ على إعطاء المسيحيين كامل حقوقهم استناداً إلى الخطوط الهمايونية، ومنعاً من تدخل الأوربيين في شؤون دولته بحجة عدم تطبيق التنظيمات الخيرية، وفي سنة (١٨٦٧م) سافر إلى أوربا للمشاركة بافتتاح المعرض الباريسي بناءً على دعوة نابليون الثالث، وقد استقبل بحفاوة بالغة ومنقطعة النظير باعتباره أول سلطان عثماني يزور عاصمة أوروبية، وقد أعجب السلطان بمدينة باريس وبما بلغته من تنظيم عمراني ورفاه حضاري، ومستوى ثقافي، وفور عودته حضّ الكتاب والسياسيين المختصين على ترجمة الدستور الفرنسي[١٧٥]، ولزيادة التقرب من أوربا، وتطابقاً مع مشاهداته، وبموجب مؤتمر باريس (١٨٥٦م)، أصدر السلطان عبد العزيز بعض الخطوط الهمايونية التي تخول الأهالي التمتع بحيز من الحرية والمساواة في الحقوق والمعاملات، ومنع الظلم والاستبداد[١٧٦].

لقد أحدث السلطان عبد العزيز بفرماناته الهمايونية إصلاحات عدة، منها حق انتقال الأراضي الأميرية والموقوفة لورثتها، ووضع مجلة الأحكام العدلية للمحاكم النظامية، ومنح الخديوي اسماعيل امتياز الخديوية أي لقب الحاكم، بعد أن زار مصر للمشاركة في افتتاح قناة السويس، ومنح جزير كريت بعض

الامتيازات لتهدئة الثورة فيها، وبضغط من الدول الأوربية منح رومانيا وصربيا استقلالاً فعلياً، وخلال توليه عرش السلطنة حدثت عدة انتفاضات في البوسنة والهرسك وبلغاريا مستغلين ضعف الدولة العثمانية والأزمة الاقتصادية ودعم الدول الأوربية لهم. ومنح دمشق بعض الامتيازات الدستورية بمشورة مدحت باشا الذي كان والياً عليها(٢٧٧).

تنامت الفكرة القومية في عهد السلطان عبد العزيز، وشكل الأحرار تكتلاً فعالاً، وتولى الأحرار مسؤولية عزل السلاطين بدلاً من الانكشارية التي انقضى عهدها والتي كانت تتذرع في عزلها للسلاطين بخروجهم عن الدين، وأما الأحرار فقد أخذوا يتذرعون بالمصلحة القومية للدولة.

لم يتوقع سلاطين الإصلاح بعد تخلصهم من شغب الانكشارية واحتجاجاتهم بعزل السلاطين، أن المستقبل سيُسلط عليهم وعلى خلفائهم كابوساً أشد مرارة وأعمق جرحاً من الكابوس الذي عانى منه أسلافهم، إن اتهام السلاطين بالخيانة الوطنية وتبذير أموال الشعب أكبر بكثير من الخروج على الدين، لأن التهم الوطنية والقومية لعنة شعب بكامله ولعنة تلازم الأبناء والأحفاد جيلاً بعد جيل، أما التهم الدينية فهي مسؤولية فردية وقفاً على الشخص الذي ارتكبها وليس للأبناء والأحفاد أي مسؤولية مستقبلية وإن الله غفور رحيم، أما لعنة الشعوب لا غفران لها، وبهذه الوسيلة تمكن الاتحاديون من اقتلاع عرش السلطان عبد الحميد وتمكن مصطفى كمال أتاتورك من إزالة آثار امبراطورية حكمت وتحكمت به لأكثر من عدة قرون.

يُعد السلطان عبد العزيز أول سلاطين بني عثمان الذين عُزلوا بتهمة وطنية والعبث بأموال الجماهير صاحبة الحق الأول فيها، ولم يجد مؤيداً لموقفه، وقد تزعم ثلة الأحرار الصدر الأعظم محمد رشدي باشا وناظر الحربية حسين عوني باشا وناظر البحرية أحمد باشا قيصرلي ومدحت باشا زعيم حركة

النهضة التركية والملقب بأبي الأحرار، وشيخ الإسلام وعدد من الوزراء[١٧٨].

انتابت المخاوف والهواجس السلطان عبد العزيز، فأخذ يسعى سراً إلى إيجاد حلفاء له إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، فتقرب أولاً من الفقراء والمحتاجين، وجمع أعداداً من أطفال القراء في قصره، ووزع عليهم ألبسة وأطعمة ومنح كل واحد منهم ليرة عثمانية، كما وزع على درك العاصمة (الجندرمة) خمسة آلاف ليرة ذهبية، إضافة إلى المبالغ الطائلة التي وزعها على القوات المتمركزة في استانبول[١٧٩].

إن اضطراب الأوضاع الداخلية في استانبول، والانقسام فيما بينهم بسبب اعتماد بعضهم التلاعب اللفظي (معك معك عليك عليك) دفع الدول الأوربية إلى دخول دائرة الصراع السياسي الذي يواجهه العرش العثماني، فروسيا سعت جاهده لتعيين ابن عبد العزيز خلفاً لأبيه واسمه يوسف عز الدين، في حين دعمت بريطانيا تعيين مراد باشا الخامس خلفاً لأخيه عبد العزيز، فاتصلت بالأحرار وقدمت له المشورة إضافة إلى دعمهم عسكرياً، فقد كلفت اسطولها بالتوجه إلى الدردنيل لرصد تحركات الأسطول الروسي، وعمت المظاهرات شوارع استانبول مطالبة بعزل الصدر الأعظم محمود نديم باشا ومفتي الإسلام حسن فهمي أفندي، وقد استجاب السلطان لرغبات المتظاهرين فعزلهما من منصبهما، وخلال ذلك تولدت لدى مدحت باشا فكرة عزل السلطان عبد العزيز، وتباحث مع مفتي الإسلام عندما كان يهنئه بالمنصب الجديد.

عجز السلطان عبد العزيز عن إيقاف المظاهرات والاحتجاجات القائمة ضده وقد شاركت مختلف طبقات الشعب، ولم يكن المتظاهرون أثناء مسيرتهم الاحتجاجية يطالبون بخلعه من العرش، وإنما كانوا يطالبون بإصلاح الأوضاع الاقتصادية والحد من الغلاء المتزايد على المواد التموينية والسلع الاستهلاكية.

بدأت مظاهرات الاحتجاج تزداد يوماً بعد يوم، وتعالت أصوات الجماهير المحيطة بالقصر مطالبة إياه بتحسين أحوالهم وإما التنازل عن العرش.

أيقن السلطان عبد العزيز أن مدحت باشا يغذي الفتنة وأنه لن يكف عن إثارة الفتنة ضده حتى يحقق مطالبه وأغراضه الشخصية، فأصدر السلطان عبد العزيز فرماناً همايونياً بتعيين مدحت باشا وزيراً، وحالما علم مدحت باشا أسرع لمقابلة السلطان عبد العزيز ليشكره على مكرمته وليقسم يمين الولاء له[١٨٠].

اعتقد السلطان عبد العزيز أن مدحت باشا أصبح مؤيداً له، غير أن مدحت باشا بالرغم من تحقيق بعض أهدافه الذاتية إلا أنه كان يتطلع إلى أكثر من ذلك، فبعد قسمه يمين الولاء، ظل يحض زملاءه على ضرورة خلع السلطان عبد العزيز، وتمكن من إقناع مفتي الإسلام خير الله أفندي الذي لم يمض على قسمه يمين الولاء للسلطان أسبوع أو أسبوعان[١٨١].

اتفق زعماءالمعارضة برئاسة مفتي الإسلام ونقيب الأشراف وشريف مكة ومدحت باشا وبعض العلماء والوزراء والقادة العسكريين على ضرورة خلع السلطان عن العرش بتهم هذا نصها: "فتوى خلع السلطان عبد العزيز، إذا كان أمير المؤمنين زيد، مختل الشعور، وقليل الاختبار بالشؤون السياسية، وينفق الأموال الأميرية في سبيل شؤونه الذاتية بصورة ليس في مقدور الشعب والبلاد احتمالها ويشوش الأمور الدينية والزمنية مخرباً البلاد والعباد، فهل يصح خلعه إذا كان بقاؤه مضراً بالملك والشعب؟" وكان جواب المفتي يصح[١٨٢].

وعلى الفور أمرت المدفعية بإطلاق مائة طلقة وطلقة إيذاناً بخلع السلطان، وعلمت المدينة أن عهد السلطان عبد العزيز قد انتهى، وبدأ عهد الأمير مراد الخامس بن عبد المجيد، وكلف الوزراء بمهمة إبلاغ السلطان قرار خلعه وتعيين ابن أخيه مراد الخامس سلطاناً[١٨٣].

حاول السلطان عبد العزيز الامتناع عن مغادرة القصر، لكن وزير الحربية حسين عوني باشا هدده باستخدام القوة، فاضطر السلطان عبد العزيز إلى مغادرة قصر "دولمة بغجة" مع نسائه وأطفاله للإقامة الجبرية في قصر الطوب قابي، وكان السلطان عبد العزيز يكره قصر الطوب قابي كثيراً لأنه يذكره باستمرار بالمآسي التي واجهها آباؤه وأجداده من السلاطين الذين عُزلوا بالقوة ولا سيما السلطان سليم الثالث الذي مات شهيداً، وقبل دخوله قصر الطوب قابي وجه رسالة إلى السلطان مراد الخامس يلتمس فيها نقله منه إلى مكان آخر، جاء فيها: "إنني ألجأ أولاً إلى الله تعالى ومن ثم إلى أعتاب جلالتكم مهنئاً بجلوسكم على العرش، لقد عملت كثيراً على إسعاد أمتي فلم أفلح، ولهذا فأنا آسف جداً وتروني متمنياً لكم النجاح في خدمة الوطن وأرجو ألا تنسوا بأنني قد هيأت لجلالتكم جميع الوسائل التي من شأنها أن تعلي الوطن وتضمن مستقبل البلاد، لافتاً نظركم إلى أمر خطير هو أن الجنود الذين سلحتهم يداي، هم الذين زجوني في هذا المكان وأوصلوني إلى هذه الحال، وأتوسل إليكم في الختام أن تنقذوني من هذا المكان الضيق، وتأمروا بنقلي إلى محل آخر متنازلاً عن العرش العثماني إلى أبناء عبد المجيد خان[١٨٤].

تلكأ وزير الحربية حسين عوني باشا عن قصد في تنفيذ الإرادة السلطانية المتضمنة نقل السلطان عبد العزيز إلى قصر جراغان بحجة اتخاذ بعض الإجراءات الضرورية، وبعد أربعة أيام من عزله نُقل باكراً إلى قصر جاغان، وبعد يومين من وصوله إلى القصر، توفي السلطان عبد العزيز، وقد تعددت الروايات التاريخية بشأن وفاته، بعضها يذكر أن عبد العزيز هو الذي قطع أوردة يده اليمنى، وبعضها يذكر أنه مات مسموماً، وبعضها الآخر أنه قُتل من قبل أعدائه[١٨٥].

لقد أُثيرت قضية موت السلطان عبد العزيز أثناء محاكمة مدحت باشا

ورفاقه، وأفادت التحريات الدقيقة أن السلطان عبد العزيز قد دبر مقتله[١٨٦].

٤ – السلطان مراد الخامس (١٨٧٥ – ١٨٧٥م):

ولد مراد الخامس سنة (١٢٥٦هـ – ١٨٤٠م)، تولى العرش سنة (١٨٧٥م) وله من العمر خمس وثلاثون سنة[١٨٧]، لكنه قضى معظم سنوات شبابه في السجن، وكان مراد الخامس أكبر أبناء السلطان عبد المجيد وأكثرهم قرباً منه، وكان السلطان عبد المجيد يرى علائم النبوغة والنباهة فيه، تولى الحكم لمدة ثلاثة وتسعين يوماً فقط، ثم أُبعد عن العرش بتهمة الاختلال العقلي، فوضعه أخوه عبد الحميد الذي تولى العرش بعده في سجن قصر جراغان وهو القصر الذي دبر فيه مقتل عمه السلطان عبد العزيز[١٨٨].

توفي السلطان مراد الخامس سنة (١٩٠٤م) وذلك قبل عزل أخيه السلطان عبد الحميد الثاني بأربع سنوات، وكان خلال فترة توليه الحكم القصيرة، كانت الأزمات السياسية والاقتصادية تعصف بالبلاد، فالمد القومي التركي يزداد قوة وعلانية، حيث كثُرت الجمعيات القومية التي تطالب بإطلاق الحريات وتحسين الأوضاع الاقتصادية وتبديل القوانين القديمة بقوانين حديثة ومتطورة تلبي حاجة البلاد وتتناسب العصر، والصحف والمجلات غطت الأسواق، وقد حُمل السلطان عبد العزيز مسؤولية العجز الاقتصادي وإفلاس الخزينة وتزايد الديون التي زادت عن أربع مليارات من الفرنكات الفرنسية[١٨٩].

عُرف عن السلطان مراد الخامس تعلقه بالموسيقى وقرض الشعر، فاستغل أعداؤه هذه المزايا، فبدأوا بإلصاق التهم فيه لإقناع مؤيديه بعدم أهليته لاستلام العرش، ولم يكن السلطان مراد الخامس يعرف اللهون والمجون كأسلافه كما كان ينفر من الاستبداد ويكره الظلم والتعدي على العباد، كما كان يحب المطالعة ولاسيما الكتب الفرنسية، فقد كان يتقنها بصورة جيدة، وقد رافق عمه عبد

العزيز في رحلته إلى فرنسا سنة (١٨٧٦م).

لقد تداخلت أحداث كثيرة في تعيينه وعزله، وانتهى الأمر به إلى صدور فتوى من قبل مفتى الإسلام خير الله أفندي الذي أفتى من قبل بعزل عمه عبد العزيز، وكان مضمون الفتوى أن السلطان مراد الخامس مختل عقلياً وغير مؤهل لاستلام العرش[١٩٠].

٥ – السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ – ١٩٠٨م):

ولد السلطان عبد الحميد الثاني في الحادي والعشرين من أيلول سنة (١٨٤٢م)، تولى العرش وله من العمر أربع وثلاثون سنة[١٩١]، وقد دامت مدة حكمه نحو ثلاثاً وثلاثين سنة، وهي أطول فترة حكم فيها سلطان عثماني بعد السلطان سليمان الأول (القانوني) وبعد محمد الرابع، لقد شغل السلطان عبد الحميد خلال فترة حكمه العالم بأكمله، خافه الصديق والعدو على حد سواء، تعلقت قلوب المسلمين قاطبة به، تلقب بألقاب عدة لم يتلقبها سلطان عثماني لا قبله ولا بعده[١٩٢]، لم تعرف الصحافة التركية موضوعاً غيره فتناولته بالمدح حيناً وبالذم أحياناً، قيّد الفكر ونفى المفكرين إلى ولاياته البعيدة ولاسيما ولاية ليبية[١٩٣].

تعددت الروايات حول شخصه، بعضها يذكر أنه ابن غير شرعي للسلطان عبد المجيد وبعضها تؤكد عدم شرعيته حيث تفيد الروايات أنه ابن أحد مستخدمي القصر من أصل أرمني، غير أن أرجح الروايات وخاصة المقربة منه تذهب إلى أنه ابن للسلطان عبد المجيد من جارية تدعى "جاندير" توفيت إثر إصابتها بعد ولادته بعدة سنوات بداء السل، فاهتمت به زوجة السلطان عبد المحيد الثاني وتدعى "برستو خانم" التي لم تكن قد رُزقت بأطفال، وقد قابل السلطان عبد المجيد عطفها وحنانها بالجحود والنكران، فقد اتهمها بشرفها وشكا

قصة غرامها مع أحد مستخدمي القصر إلى عمه السلطان عبد العزيز، إضافة إلى إهانته الدائمة لها والصراخ بوجهها وفي بعض الأحيان شتمها بألفاظ غليظة[١٩٤].

إزاء تصرفه هذا رفضت برستو خانم الاستمرار في تبنيها له، فغادرت قصر دولمة بغجة إلى قصر نشانطاش. تفيد الروايات التركية أن السلطان عبد المجيد كان يكره ابنه هذا كرهاً شديداً، ويرى فيه نذير شؤم، ومرد ذلك أنه بُشر بولادته عندما كان في الحمام، ولم يكن معه نقود ليعطيها إلى المحظية التي بشرته بولادة ابنه هذا فتشاءم السلطان من ولادته، وتنبأ أن ابنه هذا سيتولى العرش في المستقبل، ولكنه سيكون عرش قلاقل وفتن ولا ندري مدى صحة هذه الرواية[١٩٥].

كان السلطان عبد الحميد غلاماً سقيماً، يميل إلى العزلة والانفراد بنفسه، كما كان حاد المزاج في معاملته لمن حوله ولاسيما لأخوته، وفظاً غليظ القلب مع خدمه وحشمه، ويقال إنه سرق مرة حليّ أخته سنية وأن برستو خانم والدته بالتبني وجدت الحلي المسروقة في خزانته، فخافت عليه من والده وكتمت أمر الحلي هذه[١٩٦]، وتفيد برستو خانم والدته بالتبني أن الأمير عبد الحميد لا يسرق لمجرد السرقة وإنما بدافع الغيرة وحب الاستملاك لكل شيء والاستئثار بالأشياء، فهو يملك غيرة قاتلة من هذه الناحية، كما كان صاحب أنانية مفرطة مع بخل شديد، وكان أخوته يكرهون معاشرته واللعب معه بل مجالسته، كما كانوا يتأففون منه ويظهرون له هذا، ولعله لذلك يظل حبيس العزلة والانفراد، وفي سيرته أحاديث كثيرة منها الاستلقاء على عشب حدائق القصر محدقاً بالسماء وما فيها من نجوم، وفي أحيان كثيرة كان يردد عباراته المشهورة: "سأجعلهم يدفعون الثمن غالياً – سأريهم.."[١٩٧]. ويبدو أنه يمتلك حقداً وكراهية تولدت لديه منذ طفولته، كما كان يتشوق للانتقام ممن حوله، وعلى ما يبدو لم

يلق العطف إلا من والدته بالتبني برستو خانم التي هجرته، كما أن والدة السلطان عبد العزيز "برتونبال" خانم كانت تعطف عليه بعدما تركته والدته.

وتفيد المصادر التركية أن غجرية تنبأت له ذات يوم بأنه سلطان المستقبل، فلمعت هذه النبوءة في ذهنه وزادت من أحلامه وتطلعاته تجاه العرش. ومنذ ذلك التاريخ ظلّ يبحث عن العرافين والمنجمين ويستدعيهم إلى مجلسه، لدرجة أنه سمع أن في قبرص عرّافاً مشهوراً يدعى عبد الرحمن السين، فأرسل في طلبه وقد تنبأ له أيضاً بأنه سيكون سلطان المستقبل.

ولما بلغ عبد الحميد الثاني ريعان الشباب اندفع كغيره من الأمراء خلف حياة اللهو والمجون التي حفل بها القصر، وأمضى أياماً ولياليَ وهو ينتهب نصيبه منها، ولكنه مع هذا كان يتمتع بشخصية قوية لم تفقدها حياة اللهو والمجون عزيمتها، ولم تمتلك النساء قوة مؤثرة عليه وعلى آرائه وقراراته، إلا أن تعلقه بالفتاة العربية صافيناز والمعروفة (بفاطمة المغربية) امتلكت مشاعره وأحاسيسه وأبقته ليالي طوالاً أسير الهوى وعدو النوم والاستقرار الذهني والجسدي، على الرغم من أنه كان متزوجاً قبل رؤيته لها.

لقد تزوج عبد الحميد الثاني اثنتي عشرة مرة، وكانت زوجته الأولى بلجيكية الأصل وتدعى فلورة كوردية، وبعدها تزوج بالحسناء صافيناز التي قدمها محمود عياش باشا التونسي هدية إلى السلطان عبد العزيز، ولما رآها عبد الحميد تعلق بجمالها وأصبح يتردد إلى والدة السلطان عبد العزيز برتونيال خانم طالباً منها التوسط لدى ولدها عبد العزيز بغية السماح له بالزواج من صافيناز، وكانت صافيناز قد رفضت الزواج بالسلطان عبد العزيز، لأن السلطان رغب بالزواج منها من باب ما يدعى عند الملوك والسلاطين بالعطف الملكي السامي، وقد عدّت فاطمة المغربية (صافيناز) ذلك مساساً لكبريائها وجرحاً لأنوثتها، وفيما بعد استلطفت الأمير عبد الحميد لأنه كان يداعبها بكلماته الناعمة التي

أنستها إهانة السلطان وغربة المكان، وبطبيعة الحال نسيها السلطان عبد العزيز، نظراً لما يحيط به من جوار حسان، فاستغلت والدة السلطان ذلك ونجحت في تزويجه إياها[١٩٨].

رُزق السلطان عبد الحميد بخمسة أولاد وهم: محمد سليم وعبد القادر، وأحمد وبرهان الدين وعبد الرحيم، وكان برهان الدين أحب أبنائه إلى قلبه، كما فقد ابنتين اثنتين قبل ارتقائه العرش، وبعدها رُزق بست بنات أُخريات من أمهات مختلفات وهنّ: السلطانة ذكية زوجة الداماد نوري بك، والسلطانة نعيمة زوجة الداماد محمود جلال الدين، والسلطانة نائلة زوجة عارف حكمت والسلطانة عائشة زوجة أحمد نامي بك، والسلطانة شادية زوجة فاخر بك والسلطانة رفيقة زوجة علي فؤاد بك. كما رُزق بابنتين زوجهما إلى شابين عربين[١٩٩].

لقد كان السلطان عبد الحميد الثاني بارع الذكاء، لا يعرف أنصاف الحلول ولا يتردد في فعل ما يريد دون تفكير بما يترتب على ذلك من نتائج، كل شيء محلل عنده في سبيل مصلحته، يداعب مرافقيه وخدمه ويقسو كثيراً على جلسائه وقادته التابعين له، يعفو عندما يتطلب الأمر، يقطع الرؤوس متى شاء، متقلب الأطوار والأحوال إذا غضب من شخص لا يقتص منه مباشرة، كان يعد لكل أزمة تواجهه مخرجاً، حل الأزمة بأزمة أكثر منها تعقيداً، أنسى الخارجين عليه سبب خروجهم، حوّل من حوله من الموظفين والقادة والنواب إلى كتل "دعوجية" له ولملكه، مارس استبداداً وعدالة من خلال اعتماده لتشابك الخيوط ومبدأ فرق تسدن أنهك الدولة بسياسة اختارها اختياراً لا رأس لها ولا نهاية، أغرق الخزينة بقروض من أجل الحروب والفتن وليس للإعمار والإصلاح، قوة شخصيته جعلته أقل سلاطين بني عثمان سفكاً للدماء، لم يأمر بقتل إخوته ونسائهم وأطفالهم، ولم يوجه كتيبة لقتل فئة من الناس كما فعل غيره من السلاطين

العثمانيين، عادل بلا حدود، ومستبد مفرط في استبداده، لا شيء يعلو على مصلحته وهذه صفة عامة يتفق فيها مع الأمراء والملوك والحكام، حاول النهوض بالدولة محاولة اليائس الحزين، تألم مما يفعله الأوربيون بإمبراطوريته، تشدّد القوميين زاده تمسكاً بالوطن والإسلام، أحب العرب كثيراً، كما تأفف من دعوات القوميين الأتراك ونزعتهم العنصرية، شدد على المساواة بين القوميات، ولم يعرف رجالاً أخلصوا له ولامبراطوريته أكثر من العرب، فقرّبهم إليه، وزوج ابنتين من بناته لشابين عربيين هما: عبد المجيد بن الشريف علي حيدر، وصالح بك بن خير الدين التونسي، وجعل حرسه الخاص من العرب وألبسهم العمائم الخضراء، كما قرّب إليه الأكراد والأرناؤوط والجراكسة، وقام بمد خط حديدي يصل بين دمشق والحجاز ليكون على صلة بمكة والمدينة، أكثر من بناء المدارس والمشافي والأسواق التجارية في إمبراطوريته ولاسيما في البلاد العربية[٢٠٠].

عمد السلطان عبد الحميد الثاني بعد تخلصه من مدحت باشا ورفاقه إلى نقل السلطة تدريجياً من الصدارة العظمى ومجلس الوزراء إلى ديوانه الخاص في قصر يلدز المؤلف من مستشاريه وكتبته ومرافقيه وأطلق عليه ديوان المابين، أي صلة الوصل ما بين السلطان والباب العالي (أي الصدر الأعظم)، عيّن جواد باشا صدراً أعظم، وكان سابقاً مرافقاً لجلالته أي (ياوران) وهكذا ربط الدولة بكاملها بشخصه، ولإحكام قبضته على الأمور الدينية ولتجريد مفتي الإسلام من سلاح الإفتاء الذي كان يستخدمه سابقاً، جعل رؤساء الطرق الصوفية نواباً له، ومستشارين ومرافقين وأغدق عليهم الأموال والهبات والعطايا ومن هؤلاء المشايخ: الشيخ أبو الهدى الرفاعي (الصيادي) رئيس الطريقة الرفاعية وهو من حلب، والشيخ محمد ظافر المدني رئيس الطريقة الشاذلية من الجزائر، والشيخ محمد سليم الرباط رئيس الطريقة النقشبندية من

العراق، والشيخ محمد سعيد من حمص، والشيخ أحمد سعيد القيصرلي من المدينة المنورة، والشيخ محمود أبو الشامات من دمشق[٢٠١]، وقد كان هؤلاء لسان حاله، ولم يكن أي منهم يعلم الطريقة الدينية للسلطان عبد الحميد فكلما سأله صاحب طريقة هل أنت نقشبندي؟ أشار بعينيه بالموافقة وكان كلٌ يعتقد أن السلطان عبد الحميد الثاني على طريقته، كذلك فقد اصطفى إلى جانبه بعض الأشراف من مكة المكرمة وعلى رأسهم السادة: الحسين وعلي حيدر وعبد الله باشا وصادق باشا، وأسند إدارة المدارس العسكرية إلى المشير أركان حرب شفيق باشا وأخيه وهيب باشا من قرية المتن في لبنان، وعين شكري باشا الأيوبي الدمشقي ناظر الأعمال العسكرية، وجعل ولدي الأمير عبد القادر الجزائري وهما محمد باشا ومحي الدين باشا من أقرب مرافقيه "ياوران"[٢٠٢].

يُعد السلطان عبد الحميد الثاني أول رجل في التاريخ اهتم بتربية الناشئة بين العشائر تربية إسلامية، فقد أنشأ مدرسة "العشائر" لتربية أبنائها تربية دينية وتعليمية سليمة، وحضّ على إنشاء المدارس ومنح الرواتب للطلاب المتفوقين منهم مع جوائز تقديرية[٢٠٣].

أما الجامعة الإسلامية التي لوّح بها السلطان عبد الحميد الثاني، فقد كانت ورقته الأخيرة الرابحة ضد دعاة القومية التركية، لأن الجمعيات التركية طالبت الأرمن بتعديل بعض من مطالبهم بغية إقامة تحالف معهم للإطاحة بالسلطان عبد الحميد، ولهذا أخذ السلطان يردّد بأنه سينشر العلم النبوي في اليوم العصيب، ولتأكيد نشر العلم النبوي، خصص مبالغ مالية ضخمة لصالح بيت مال المسلمين[٢٠٤].

في واقع الأمر، فإن سلاح رفع راية الجهاد، كان سلاحاً ناجحاً، والمسلمون متشوقون لهذا اليوم وهم سينضمون إلى رافعه، لأن القوميين الأتراك تعاملوا مع المسيحين الأوربيين واعتمدوا أسلحة أوربية متطورة، ويدافعون عن

قومية متعصبة، في حين كان السلطان عبد الحميد يدافع عن الإسلام، والتخلف عن الركب الإسلامي يُعد خارجاً عن الإسلام، لكن الاتحاديين عملوا بحذر ونشاط على عدم إيصال السلطان عبد الحميد إلى الدرجة التي يستطيع أن يعلن فيها الجهاد، وتمكنوا من الإحاطة به من جميع الجهات وأجبروه على التنازل عن العرش، وبزوال السلطان عبد الحميد زالت فكرة إعلان الجهاد، وتناسها المسلمون من بعده، وغدت الدعوات الجهادية التي أطلقها القادة المسلمون فيما بعد غير قادرة على تحقيق النتائج الإيجابية المرجوة منها، وهكذا أُخمدت التكبيرات التي كانت تلهب مشاعر المسلمين المجاهدين وتمنحهم القدرة والشجاعة على تحقيق النصر المؤزر منذ فجر الإسلام حتى أوائل القرن العشرين، وأصبحت أشبه بذكرى جميلة لا يزال المسلمون الحقيقيون يعيشون على ذاكراها حتى يومنا هذا.

لم يكن السلطان عبد الحميد الثاني الوحيد من سلاطين آل عثمان الذي هدد خصومه السياسيين وأعداءه التقليديين بسلاح معنوي فتاك التأثير إيجابي الهدف عظيم النتيجة، فقد استعمل سلاطين آل عثمان مثل هذا السلاح من قبل، فالسلطان أورخان وخلفاؤه اعتمدوا سلاح كل شيء من أجل القبيلة، وفي مطلع القرن السابع والثامن عشر طرح شعار "كل شيء من أجل الإمبراطورية"، أما السلطان عبد الحميد الثاني فقد طرح شعاراً جديداً وهو كل شيء من أجل الراية الإسلامية، في حين طرحت الجمعيات القومية التركية "شعار كل شيء من أجل القومية التركية"، وجمعية الاتحاد والترقي طرحت شعار "كل شيء من أجل القومية الطورانية"، إن تعدد الشعارات وطروحاتها أوقعت الأمم في حفرة الضياع العقلي والتشتت الذهني، ولم يجن منها دعاتها إلا الذل والعار وتخدير الشعوب وقتل كل جميل فيها، وينفرد السلطان عبد الحميد عنهم بأن كل منهم يدعو بطروحاته إلى إحياء الدين، فتمكن بدعوته من تخليد اسمه في ذاكرة

المسلمين وتجسد في أذهان مواطنيه وأذهان المسلمين أنه رجل مسلم ورجل تصدى بقوة إلى أعداء الدين الأوربيين، ورفض بشدة مطالب اليهود أعداء الإنسانية جمعاء في عدم السماح لهم التوطن في فلسطين العربية، رغم الأموال التي دفعوها له وحاجة دولته إليها، فبدا للمسلمين والعرب أنه فضل إنقاذ فلسطين آنذاك من براثن الطغمة الصهيونية على إمبراطوريته وعرشه السلطاني.

أما دعاة الطروحات الأخرى وخاصة الدينية فقد تخلد الأجيال ذاكرهم لأنهم يدعون إلى شيء يلامس الوجدان، في حين يتحمل دعاة الطروحات الأخرى لعنة الأجيال لهم ولأبنائهم، وهذا ما تُعاني منه أجيال جمعية الاتحاد والترقي وأبناؤهم، وكذلك فإن دعاة الطروحات الأخرى كانوا يدركون فشلهم وفشل دعواهم ولكنهم يسعون إلى قتل الإحساس والشعور في أذهان مواطنيهم.

وفي واقع الأمر فإن السلطان عبد الحميد تبوأ عرش السلطنة سنة (١٨٧٦م) يوم كانت السلطنة العثمانية تعاني أزمات عدة تنوء تحت وطأتها، وقد سعى بجد إلى اتباع نهج أسلافه في إجراء إصلاح عام محاولاً إنقاذها، ووجد أن طرحه للدستور قد يساوي بين الملل والنحل ويمنح المواطنين حيّزاً من الحرية وقسطاً من العدالة شريطة ألا يلامس هذا ولا ذاك عرشه وصولجانه، فهو ذبح آلاف آلاف الأرمن سنة (١٨٩٤ – ١٨٩٥م) وزج في السجون آلاف المواطنين الذين يلوحون له بنوع من العدالة العامة، ولهذا فإن طروحاته الدستورية لم تكن للصالح العام حسب وجهات نظر الأتراك آنذاك وإنما للتسبيح باسمه من خلال الكتل الدعوجية التي أقامها في قصره وفي كل زاوية وتكة دينية، ورغم ذلك فقد تذرع بأن أوربا الغربية تريد التدخل في شؤون إمبراطوريته بحجة التأكد من تحقيق العدالة الإنسانية والمساواة بين الرعية، وليقطع عبد الحميد عليهم وعلى القوميين الذين تطرفوا كثيراً في طروحاتهم وبالغوا في مبادئهم ألغى الدستور

وحكم البلاد على طريقة النهج الدكتاتوري محتمياً بالدين وبأصحاب الطرق الصوفية.

لقد شهدت الساحة التركية قبيل نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مجادلات حادة وصراعات شرسة، دفعت السلطان عبد الحميد إلى اتخاذ إجراءات مشددة حيال الدعوات القومية التي شُنت عليه، لأنه عَدّ تلك الطروحات نافذة شرعية لتسلل الروس والبريطانيين والفرنسيين إلى إمبراطوريته، فأعلن تحديه لهم محتمياً بالدين ورفع الظلم عن المظلومين، ولهذا اندفع السلطان عبد الحميد للتلويح برفع العلم النبوي.

لقد تخوفت بريطانيا وفرنسا قبل القوميين الأتراك من دعوة السلطان عبد الحميد الثاني من توجهه إلى الدين ودعوة المسلمين للالتفاف حوله، ولاسيما أن الأوضاع الدولية حبلى تنذر بحدوث ولادات جديدة، الخاسر الأول فيها فرنسا وبريطانيا، وأن العرب سئموا الأتراك والأوربيين على حد سواء لأن بريطانيا وفرنسا بدأتا الاعتداء على بعض الأقاليم العربية، فها هي فرنسا تستعمر الجزائر منذ سنة (١٨٣٠م) وتحارب الدين الإسلامي والقومية العربية، ثم تطلعت إلى تونس واحتلتها منذ سنة (١٨٨١م) وتتطلع إلى احتلال المغرب العربي وتدعي أن لها مصالح خاصة في سورية ولبنان، وحذت بريطانيا حذوها، فهاجمت عدن واحتلتها سنة (١٨٣٩م) وتستعمر مصر منذ سنة (١٨٨٢م) وتستعمر الهند أكثر من قرن من الزمن، ويسعيان إلى إحباط فكرة السلطان عبد الحميد الجهادية وتمزيقها، وقد تمكنتا من خلال نافذة المد القومي الذي نادى به اليسار التركي القومي المتعصب من الإطاحة بالسلطان عبد الحميد، بعدما قدمتا الدعم المادي والمعنوي لهؤلاء القوميين المتعصبين والحاقدين على الدين الإسلامي والقومية العربية من تسليمهم مقاليد الأمور في عاصمة الخلافة الإسلامية لأكثر من ستة قرون، وأبعد الخليفة الإسلامي سنة

(١٩٠٩م) ليقضي ما تبقى من عمره طريداً شريداً، تاركاً لأمته ذكرى قد يحلم بتحقيقها، وقد كان المسلمون يتوقعون نجاح دعوته ولكن الظروف كانت أكبر من عبد الحميد، كما إن إمكانات أوربا أكبر بكثير من تطلعات العرب وأمانيهم القومية.

٦ – السلطان محمد رشاد (١٩٠٩ – ١٩١٨م):

ولد السلطان محمد رشاد سنة (١٢٦٠هـ – ١٨٤٤م)، تولى العرش وله من العمر خمس وستون سنة، وتمتع بأخلاق نبيلة وصفات حميدة، ولقبه العامة والخاصة بأبي الفقراء وسيد الرحماء، تطوع في الجندية منذ عهد عمه السلطان عبد العزيز، وتدرج في الرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة فريق[٢٠٥]، عندما تولى أخوه عبد الحميد العرش أمر بالحجر عليه وعلى أهل بيته، وسلط عليه الجواسيس الذين لازموه كظله، وظل في السجن حتى إعلان الدستور.

تولى العرش بعد خلع أخيه عبد الحميد ونودي به سلطاناً في (٢٧ نيسان ١٩٠٩م)، وتلقب بخليفة المسلمين وسلطانهم وسرّ العالم الإسلامي ولاسيما العرب، وتصوروا أن السلطان محمد رشاد سيمنح العرب بعض الحقوق والامتيازات، ولكنه كان أشبه بدمية تتقاذفها أيدي أعضاء جمعية الاتحاد والترقي[٢٠٦].

لقد عارض السلطان محمد رشاد دخول تركيا الحرب إلى جانب الألمان، ولكنه وإزاء ضغط الاتحاديين قرر إعلان الجهاد المقدس طالباً من المسلمين دعم الدولة العثمانية، دولة الخلافة، وفي الوقت نفسه كان الشريف حسين بن علي قد دعا إلى إعلان الجهاد على الاتحاديين الذين تعدوا على حرمة خليفة المسلمين السلطان عبد الحميد، مما أدى إلى انقسام الجهاد وتأطيره بأطر قومية الطابع وطنية الهدف، أسفر عن فشل دعاته، وتعرضت بلادهم إلى الاستعمار

الحديث، فعاصمة العثمانيين استانبول دخلتها القوات الأوربية وإزمير وغيرها وسرح ومرح بها اليونانيون، وعواصم سورية وفلسطين والعراق ولبنان خضعت للاستعمار الأوربي من إنكليز وفرنسيين، فتوفي السلطان محمد رشاد سنة (١٩١٨م) قبيل توقيع معاهدة هزيمة تركية معاهدة مودرس سنة (١٩١٨م)، وفيما بعد طُرد الشريف حسين بن علي من مكة والمدينة إلى قبرص، وتحملت الشعوب الكفاح المسلح والنضال السياسي ضد الاستعمار الأوروبي.

٧ – السلطان محمد وحيد الدين (١٩١٨ – ١٩٢٢م):

ولد محمد وحيد سنة (١٨١٦م) وهو ابن السلطان عبد المجيد وأصغرهم سناً أخٌ للسلطان مراد الخامس والسلطان عبد الحميد والسلطان محمد رشاد، تولى العرش وله من العمر سبع وخمسون سنة[٢٠٧]، وقد شاءت الأقدار في بداية حياته أن تشهد ولادته وفاة والده السلطان عبد المجيد إذ يُقال إنه ولد في اللحظات التي كان السلطان عبد المجيد يلفظ فيها أنفاسه الأخيرة أو كما يُقال بالتركي على وجهه آخر بسمة للحياة كذلك فقد شاءت الأقدار أن يشهد أفول نجم أعظم إمبراطورية في التاريخ وذلك عندما ارتفعت رايات الحلفاء منتصرة فوق المباني العثمانية التي كانت شامخة سابقاً وفوق أراضي هذه الإمبراطورية المترامية الأطراف، وقد تأثر كثيراً مما حلّ بإمبراطورية آبائه وأجداده، ولم يكن راغباً باستلام عرش منهار، وقد عزّ عليه أن يدخل اليونانيون مدينة إزمير ويرتكبون الفواحش ضد سكانها الأبرياء وبدافع الانتقام الديني والعرقي، وليس بمنطق الغالب والمغلوب، وأنه نصب خليفة على العرش بوصية بريطانية، وفي سنة (١٩٢٢م) أُمر بترك العرش ونقلته سفينة إنكليزية إلى مالطة. وحينما تُركت له حرية الاختيار فضّل التوجه إلى البلاد العربية، وقد سُرّ بدعوة الشريف حسين بن علي له، فتوجه إلى مكة المكرمة، غير أن المشكلات التي كانت تواجه الشريف حسين بن علي دفعته لمغادرة مكة المكرمة إلى إيطاليا

حيث استقر في مدينة روما، وفي سنة (١٩٢٦م) وافته المنية فيها، وبناء على وصيته نُقل إلى دمشق حيث دُفن في صحن جامع السلطان سليم، وأصبح قبره مزاراً بالنسبة للأتراك، وبغد إلغاء الخلافة وإعلان الجمهورية التركية أُجبر أولاده وأولاد السلاطين الآخرين على مغادرة تركيا الجمهورية للأبد.

لقد عمد مصطفى كمال إلى إلغاء اللغة العثمانية (ذات الخط العربي)، ليس كرهاً بالإسلام كما يُقال وإنما لإبعاد المواطن التركي ذهنيا وعلمياً عن تراث العثمانيين وسلاطينهم، وكما ذكر في خطبه المتكررة بأنه تاريخ أسود حافل بالمآسي والهزائم، وأن السلاطين العثمانيين، أقاموا دولة خاصة بهم وليس لرعاياهم، وبذلك يكون مصطفى كمال أتاتورك قد ألغى ماضي الأتراك وما حققوه من أمجاد مشرفة، وقد استمرت هذه القطيعة التاريخية أكثر من نصف قرن من الزمن.

الحواشي:

1- Zeki Togan: unumi tarihi: istanbul. 1981.S.182.

2- Zeki Togan: umumi tarihi.S.193.

٣- عصر السلطان عبد الحميد الثاني وأثره في الأقطار العربية. المطبعة الهاشمية. ص٥.

٤- عصر السلطان عبد الحميد الثاني وأثره في الأقطار العربية. ص٥.

٥- عصر السلطان عبد الحميد الثاني وأثره في الأقطار العربية. ص٥.

6- Midaht sert oglu: Resimli Tarihi, Istanbul 1958, S. 241.

7- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C. 3. S. 381.

8- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C. 3. S. 289.

9- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C. 3. S. 183

وانظر أيضاً: إبراهيم أفندي: مصباح الساري ونزهة القاري. بيروت ١٢٧٢ .٨١

١٠- محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية ص (٣٩-٤٠).

إبراهيم أفندي: مصباح الساري ونزهة القاري ص ٨٥.

يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان. ترجمة: محمد زينهم محمد عزب. القاهرة ١٩٩٥ ص ٣١.

Resad Ekrem Kogu: Osmanli padi Sahlari. 1985.S.17-18.

11- Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi.S. 228.

12- Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi.S. 222.

13- Resad Ekrem Kogu: Osmanli padi Sahlari. S.24.

وانظر أيضاً: يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ٣٤.

إبراهيم أفندي: مصباح الساري ونزهة القاري ص (٨٦-٨٧).

14- Resad Ekrem Kogu: Osmnali Padisahlari. S.24.

وانظر أيضاً يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ٣٤.

إبراهيم أفندي: مصباح الساري ونزهة القاري ص (٨٧-٨٨).

١٥- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ٣٥.

إبراهيم أفندي: مصباح الساري ونزهة القاري ص (٨٨-٨٩).

16- Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi. Ankara. 1983.C.6. S. 298.

يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ٣٦.

١٧- مصطفى مراد الدباغ: الموجز في تاريخ الدولة الإسلامية. بيروت ١٩٨٢. ص ١٢.

Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 231-232.

١٨- روبير مانتران: تاريخ الدولة العثمانية. ترجمة: بشير السباعي. القاهرة ١٩٩٣. ج ض ص (٥٨ – ٥٩).

١٩- مصطفى مراد الدباغ: الموجز في تاريخ الدولة الإسلامية ص ١٢.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلمية ص ٤٨.

عبد القادر أوغلو: البوم السلاطين (غير مترجم) ص٣٩.

٢٠ – يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص (٣٨ -٣٩).

21- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C. 2. S. 221.

٢٢- مصطفى مراد الدباغ: الموجز في تاريخ الدولة الإسلامية ص ١٣.

٢٣- محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية ص ٤٨.

إبراهيم أفندي: مصباح الساري ونزهة القاري ص (٩٥- ٩٦).

٢٤- محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية ص ٥٢.

ألبوم السلاطين ص ٤١ وأيضا: إبراهيم أفندي: مصباح الساري ونزهة القاري ص١٠٥.

25- Resad Ekrem Kogu: Osmanli Padisahlari. 1985. S. 234.

٢٦- محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية ص ٥٤.

Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi.S. 234.

٢٧- محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية ص ٥٤.

مصطفى مراد الدباغ: الموجز في تاريخ الدولة الإسلامية ص ١٣.

محمد سرت أوغلو: مصور التاريخ العثماني ص ٢٣٤.

٢٨- روبير مانتران: تاريخ الدولة العثمانية ص ٨٥.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية ص ٥٨.

29- Resad Ekrem Kogu:Osmanli Padisahlari. S. 65.

30- Resad Ekrem Kogu:Osmanli Padisahlari. S. 66.

٣١- محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية ص ٥٨.

٣٢- مصطفى مراد الدباغ: الموجز في تاريخ الدولة الإسلامية ص ٢٤.

33- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C. 2. S. 249.

34- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C. 2. S. 253.

Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 236.

Resad Ekrem Kogu: Osmanli Padisahlari. S. 85.

٣٥- المرجع السابق، وانظر أيضا:

Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C. 1. S. 221.

Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 235.

روبير مانتران: تاريخ الدولة العثمانية ص ١٢٤. إضافة إلى المصادر التركية المذكورة أعلاه.

37- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C. 1. S. 410.

38- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C. 1. S. 221.

39- Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi.S. 236

Resad Ekrem kogu: Osmanli Padisahlari.S.91.

٤٠- محمود علي عامر: تاريخ العرب الحديث والمعاصر دمشق ١٩٩٦. ص٥٥.

41- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C. 2. S. 195.

٤٢- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان. ترجمة: محمد زينهم محمد عزت. ص٥٥.

٤٣- إسماعيل حقي أوزون تشارشلي: أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني. ترجمة: خليل علي مراد. البصرة. سنة ١٩٨٥. ص ٢٦، ويذكر هذا المصدر أن أول من أرسل الإعانات المسماة "الصرة" إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة من السلاطين العثمانيين هما يلدرم وبيازيد (بايزيد) وابنه محمد الحلبي، وبعد هذا أخذ ابنه مراد الثاني يرسل إلى مكة والمدينة والقدس وخليل الرحمن صرة مقدارها ٣٥٠٠ فلوري. أي ما يعادل بالأقجة (٣٥٥*٤٠٠)= ١،٤٠٠،٠٠٠ أقجة، وأما صرة بيازيد الثاني فقد بلغت فقط لفقراء مكة والمدينة ١٤،٠٠٠ دوكا ذهبية، وكانت الدوكا الواحدة تساوي ٢٠٠ أقجة فضية.

٤٤- محمود علي عامر: تاريخ العرب الحديث والمعاصر.دمشق ١٩٩٦ص٤٩.

عزيز سامح التر: الأتراك العثمانيون في أفريقية الشمالية: ترجمة: محمود عامر. بيروت ١٩٨٩ ص ٣٦.

٤٥- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص٥٥.

٤٦- يوسف بك آسف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص٥٦.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية ص٧٣.

٤٧- محمود علي عامر: تاريخ العرب الحديث والمعاصر ص٤٩.

عزيز سامح الترا: الأتراك العثمانيون في أفريقية الشمالية. ص٣٦.

٤٨- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص٥٧.

٤٩- عزيز سامح الترا: الأتراك العثمانيون في أفريقية الشمالية. ص (٣٥-٣٦).

يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص٥٧.

٥٠- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص٥٧.

٥١- محمود علي عامرك تاريخ العرب الحديث والمعاصر ص٥٠.

52- Reaz Nur: Turk Tarihi.C.2 .S. 172.

Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C. 1. S. 97.

Oguz Alp Oglu: Birinci Selim Misire Seferi Istanbul 1979. S. 155.

عبد الرحمن فهمي: النقود العربية. ماضيها وحاضرها ١١٣.

محمود علي عامر: المكاييل والأوزان والنقود. دمشق ١٩٩٧ ص ١٤٧.

٥٣- علي سليم الجمالي: عمل فقيهاً في الدار العثمانية، وكان سابقاً من جملة قطاع الطريق، وواحداً ممن المهربين، وكان ذكياً فطناً متحدثاً. علمته تجاربه التلون حسب المواقف، وكان صاحب خبرة بقراءة الكف والفال وقراءة الفنجان، توصل إلى منصب الإفتاء في عهد السلطان بايزيد، وذلك من خلال إقامته في تكية يدي قوله، استدعته زوجة بايزيد فقرأ لها طالعها، ومن هذا توصل إلى منصب الإفتاء، أعجبت زوجة سليم الأول به فقربته، وغدا عينها في القصر ويأتمر بأمرتها، وهو الذي أفتى

للسلطان سليم بقتل أخوته وأولادهم ونسائهم.

٥٤- محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية ص ٧٩.

Resad Ekrem Kogu: Osmanli Padisahlari. S. 152.

Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 239.

٥٥- علي حسون: الدولة العثمانية (مرجع سابق) ص (٣٧-٣٨).

وانظر أيضاً: فيردون تولبنشتي: عشق السلاطين. بيروت. بدون تاريخ. بشأن دور روكسلانة وزوجة ابنها سليم الثاني نوربانو في إقامة الدسائس وحبك المؤامرات.

٥٦- فيردون تولبنشتي: عشق السلاطين ص ١٥ وما بعدها.

٥٧- علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية. دمشق ١٩٨٠ ص ٣٨.

٥٨- علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية. ص ٣٨.

٥٩- محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية ص ١٠٩.

Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 239.

Resad Ekrem Kogu: Osmanli Padisahlari. S. 152.

٦٠- فيردون تولبنشتي: عشق السلاطين ص ٢٥.

٦١- فيردون تولبنشتي: عشق السلاطين ص ١٩٤.

٦٢- فيردون تولبنشتي: عشق السلاطين ص ٤٠٣ وما بعدها.

63- Resad Ekrem Kogu: Osmanli Padisahlari. S. 168.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية ص ١١٨.

64- Meral Altindal: Osmanli Kaden. Istanbul. 1994. S. 70.

٦٥- محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية ص ١١٨.

٦٦- علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية. ص ٨٨.

٦٧- محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية ص ١٢٢.

٦٨- علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية ص ٨٩.

69- Resad Ekrem Kogu: Osmanli Padisahlari. S. 178.

علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية ص (٨٩-٩٠).

٧٠- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ٧٤.

٧١- علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية. ص ٩١.

٧٢- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ٧٦.

Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 244.

٧٣- علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية. ص ٩١.

يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص (٧٦ – ٧٧).

Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 244.

٧٤- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ٧٧.

Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 245.

٧٥- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ٧٧.

76- Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 245.

Resad Ekrem Kogu: Osmanli Padisahlari. S. 178.

٧٧- علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية. ص ٩٢.

Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 246.

Resad Ekrem Kogu: Osmanli padisahlari. S. 206.

يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ٨٩.

٧٨- محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية ص ١٢٨.

مصطفى مراد الدباغ: موجز تاريخ الدول الإسلامية. ص ٣١.

٧٩- مصطفى مراد الدباغ: موجز تاريخ الدول الإسلامية. ص ٣١.

٨٠- مصطفى مراد الدباغ: موجز تاريخ الدول الإسلامية. ص (٣١-٣٢).

٨١- محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية ص (١٢٩-١٣١).

يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ٨٩.

Resad Ekrem Kogu: Osmanli Padisahlari. S. 243.

Abdul Kadir Dede Oglu: Osmanli lar Albumu. S. 65.

Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 245.

مصطفى مراد الدباغ: موجز تاريخ الدول الإسلامية. ص (١٢٩-١٣١).

علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية. ص ٩٤.

٨٢- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ٨٩.

٨٣- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص (٨٩-٩٠).

٨٤- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ٩٠.

عمر فاروق بن محمد مراد: تاريخ أبو الفاروق. استانبول ١٣٢٥هـ. ج ٢. ص ١٣٢.

٨٥- عمر فاروق بن محمد مراد: تاريخ أبو الفاروق. ص ١٣٥.

٨٦- عمر فاروق بن محمد مراد: تاريخ أبو الفاروق. ص ١٣٥.

٨٧- عمر فاروق بن محمد مراد: تاريخ أبو الفاروق. ص ١٣٦.

٨٨- عمر فاروق بن محمد مراد: تاريخ أبو الفاروق. ص ١٣٧.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية ص ١٣٧.

89- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C. 1. S. 198.

Resad Ekrem Kogu: Osmanli Padisahlari. S. 245-246.

90- Resad Ekrem Kogu: Osmanli padisahlari.S. 241.

Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C. 1. S. 200.

Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 264.

Abdul Kadir Dede Oglu: Osmanlilar Albumu. S. 65.

٩١- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ٩٣.

٩٢- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ٩٤.

٩٣- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ٩٥.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية ص ١٣٩.

Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 65.

٩٤- محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية ص (١٤٠-١٤١).

يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ٩٥.

٩٥- محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية ص ١٤١.

يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ٩٥.

٩٦- محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية ص ١٤١.

يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ٩٦.

٩٧- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ٩٧.

Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 247.

Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C. 1. S. 226.

٩٨- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ٩٧.

99- Resad Ekrem Kogu: Osmanli Padisahlari. S. 301.

١٠٠- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ٩٧.

١٠١- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ٩٨.

١٠٢- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ٩٩.

علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية. ص ٩٩.

١٠٣- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ١٠٠.

١٠٤- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ١٠١.

علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية. ص (١٠١-١٠٢).

105- Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 248.

106- Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 245.

107- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C. 1. S. 340.

108- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C. 1. S. 342.

109- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C. 1. S. 295.

110- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C. 1. S. 343.

١١١- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ١٠٤.

١١٢- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ١٠٤.

١١٣- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ١٠٤.

١١٤- يوسف بك أصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ١٠٤.

١١٥- يوسف بك أصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ١٠٤.

١١٦- علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية. ص ١٠٣.

يوسف بك أصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ١٠٤.

117- Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 249.

118- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C. 5. S. 185.

119- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C. 5. S. 256.

يوسف بك أصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ١٠٥.

١٢٠- يوسف بك أصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ١٠٦.

121- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C. 5. S. 27.

122- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C. 5. S. 27.

علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية. ص ١٠٣.

123- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C. 1. S. 233.

124- Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi C. 1. S. 233.

١٢٥- يوسف بك أصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ١٠٨.

١٢٦- يوسف بك أصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ١٠٨.

١٢٧- علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية. ص ١٠٤.

١٢٨- عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون. دمشق ١٩٧٤. ص ٢٩٥.

١٢٩- يوسف بك أصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ١٠٩.

١٣٠- إبراهيم أفندي: مصباح الساري ونزهة القاري ص ٢٣١.

يوسف بك أصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ١١٠.

Midhat sert oglu: Resimi Osmanli Tarihi. S. 261.

١٣١- محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني: ج ٢. ص ١٠٨.

١٣٢- إبراهيم أفندي: مصباح الساري ونزهة القاري ص ١٣٢.

علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية. ص ١٠٦.

١٣٣- علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية. ص (١٠٦-١٠٧).

إبراهيم أفندي: مصباح الساري ونزهة القاري ص ١٣٢.

١٣٤- إبراهيم أفندي: مصباح الساري ونزهة القاري ص ١٣٣.

علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية. ص ١٠٧.

١٣٥- يوسف بك أصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ١١٢.

١٣٦- يوسف بك أصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ١١٣.

١٣٧- يوسف بك أصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ١١٣.

١٣٨- إبراهيم أفندي: مصباح الساري ونزهة القاري ص ١٣٦.

١٣٩- علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية. ص ١٠٨.

١٤٠- يوسف بك أصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ١١٤.

إبراهيم أفندي: مصباح الساري ونزهة القاري ص ١٣٧.

١٤١- يوسف بك أصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ١١٣.

إبراهيم أفندي: مصباح الساري ونزهة القاري ص (١٣٨-١٣٩).

١٤٢- يوسف بك أصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ١١٦.

إبراهيم أفندي: مصباح الساري ونزهة القاري ص ١٤٠.

143- Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi. C6. S. 102.

١٤٤- محمد عبد اللطيف البحراوي: حركة الإصلاح العثماني في عصر محمود الثاني. القاهرة ١٩٧٨ ص ١٣٢.

١٤٥- محمد عبد اللطيف البحراوي: حركة الإصلاح العثماني في عصر محمود الثاني. ص ١٣٢.

١٤٦- محمد عبد اللطيف البحراوي: حركة الإصلاح العثماني في عصر محمود الثاني. ص ١٥٠.

١٤٧- محمد عبد اللطيف البحراوي: حركة الإصلاح العثماني في عصر محمود الثاني. ص ١٧٠.

١٤٨- محمد عبد اللطيف البحراوي: حركة الإصلاح العثماني في عصر محمود الثاني. ص١٧٠.

١٤٩- محمد عبد اللطيف البحراوي: حركة الإصلاح العثماني في عصر محمود الثاني. ص ١٧١.

150- Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi. C. 6. S. 160.

١٥١- محمد عبد اللطيف البحراوي: حركة الإصلاح العثماني في عصر محمود الثاني. ص ١٥١.

يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ١٢٢.

١٥٢- علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية. ص ١٢٤.

يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص (١١٨-١١٩).

١٥٣- عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون ص ٢٩٨.

١٥٤- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ١٢٠.

155- Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi. C. 6. S. 33.

156- Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi. C. 6. S. 35.

١٥٧- روبير ماننران: تاريخ الدولة العثمانية. ج٢. ص ٨٥.

158- Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi. C. 6. S. 47.

159- Abdurrahman Kucuk: Donmeler Tarihi. Ankara 1990. S. 2.

160- Abdurrahman Kucuk: Donmeler Tarihi. 1990. S. 13-14.

161- Abdurrahman Kucuk: Donmeler Tarihi. 1990. S. 15.

162- Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi. C. 6. S. 72.

163- Bahriya Ugok: Islam devletive Kadin Hukumdar. Ankara 1981. S 54.

164- Bahriye Ugok: Islam devletive Kadin Hukumdar.

165- Ahmet Rasim Fuhg- I Atik. Istanbul 1987. S. 47.

166- Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi. C. 6. S. 82.

167- Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi. C. 6. S. 84.

١٦٨- يوسف بك آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان ص ١٢٢.

١٦٩- علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية. ص ١٦٤.

170- Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi. C. 6. S. 157.

171- Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi. C. 7. S. 159.

١٧٢- عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية. ص (١٤-١٥).

١٧٣- عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية. ص ١٥ وما بعدها.

١٧٤- عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية. ص ١٥.

١٧٥- عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية. ص ١٨.

١٧٦- عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية. ص ١٩.

١٧٧- عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية. ص ٢٤.

١٧٨- عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية. ص ٢٥.

١٧٩- عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية. ص ٢٥.

١٨٠- عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية. ص ٢٦.

181- Enver Ziya Karal: Osmanli Tarihi. C. 6. S. 186.

١٨٢- عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية. ص ١٢٦.

١٨٣- عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية. ص ٨٥.

١٨٤- عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية. ص ٤٠.

١٨٥- عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية. ص ٣٤.

١٨٦- عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية. ص ٦٠.

١٨٧- عثمان نوري: عبد الحميد ودور سلطنتي. استانبول ١٣٢٧هـ. ص ٤١٢.

١٨٨- عثمان نوري: عبد الحميد ودور سلطنتي. ص ٥٠٢.

١٨٩- عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية. ص ٦٧.

١٩٠- عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية. ص ٦٨.

١٩١- عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية. ص ٦٨.

١٩٢- عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية. ص (٦٨-٦٩).

١٩٣- عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية. ص ٧٢.

١٩٤- عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية. ص ٨٠.

١٩٥- محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني. ج ٢. ص ١٨٠.

١٩٦- عثمان نوري: عبد الحميد ودور سلطنتي. ص ٤١٢.

١٩٧- عثمان نوري: عبد الحميد ودور سلطنتي. ص ٦١٨.

١٩٨- محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني. ج٢. ص (١٧٩-١٨٠).

١٩٩- محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني. ج٢. ص ١٨٠.

٢٠٠- عثمان نوري: عبد الحميد ودور سلطنتي. ص ٦٨٠.

201- Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 258.

202- Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 258.

203- Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 259.

204- Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 259.

205- Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 259.

206- Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 259.

207- Midhat sert oglu: Resimli Osmanli Tarihi. S. 259.

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل السابع

المســـــألـــة الشـــرقيـــة

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

١- ماهيتها، أصولها:

يمكننا تعريف المسألة الشرقية بأنها عبارة عن مداخلة دولية أوربية في الشؤون الدولة العثمانية، وتحدد ماهية هذه المسألة من خلال مضمونين أولهما عام؛ وهو متعلق بالعلاقات بين الشرق والغرب في كافة المستويات الحياتية والحضارية والروحية، وخاص يتعلق بالعلاقات الأوربية العثمانية على مختلف الأصعدة. وخصوصاً في سعي تلك البلدان للسيطرة على ممتلكات الدولة العثمانية وإن كانت هذه المسألة قد ظهرت بمعناها الخاص منذ وجود الدولة العثمانية، فإنها في معناها العام ترجع إلى أقدم العلاقات بين الشرق والغرب في العصور القديمة. ونحن كي نتمكن من تحديد المسألة الشرقية بمضمونها الخاص علينا أن نرى تطورها في مضمونها العام حتى وصلت إلى مضمونها الخاص[١].

فالحضارة انطلقت من الشرق وشهدت علاقاته مع الغرب صراعاً كبيراً ما بين الغرب اليوناني والروماني وما بين المركز العربي الشرقي وحده من طرف، ومن ثم بروز الطرف الفارسي كطرف قوي وكبير في الحضارة العالمية.

ولكن مع الزمن جرت عدة تغيرات أدت إلى سقوط النظام وبروز هذه المتغيرات هي:

١- الضعف العربي الذي أدى بدوره إلى ضعف الشرق ككل وقيام النهضة الأوربية وبروزها كقوة عالمية، وبالتالي ظهور القوة الغربية ومن ثم قيام أوربا بكسر احتكار العرب لمعرفة الطرق التجارية إلى الهند، التي بقيت حكراً على العرب طول عشرات القرون وذلك خلال اكتشاف رأس الرجاء الصالح، وبالتالي نهاية القوة الرأسمالية العربية وبداية سيطرة القوى الرأسمالية الأوربية والغربية عموماً، من أهم المتغيرات التي أدت إلى بروز المضمون الخاص هو قيام الدولة العثمانية واحتلالها لمعظم أقطار الوطن العربي بالإضافة

إلى عدد من دويلات أوربا[٢].

٢- المتغير الاقتصادي الخاص والمهم هو قيام البرجوازية الغربية وإغناء قوتها في الإمبراطورية التركية وبالتالي ضرب البرجوازية العربية من خلال نظام الامتيازات التي استخدمها الغرب كوسيلة لاستعباد الأقطار العربية وبالتالي تراجع المستوى الحضاري العربي، وتطور الثورة البرجوازية التقنية في أوربا[٣].

ومن هذه المتغيرات يهمنا المتغير الرابع أي بروز القوة العثمانية الذي أدى إلى بروز المضمون الخاص لهذه المسألة، فعند بداية الدولة العثمانية كان هناك توازن بين الشرق والغرب وبالتالي المسألة لم تظهر بشكل واضح بسبب قوة الدولة العثمانية وسعي الدول لكسب رضاها، ولكن البداية الحقيقية للمسألة برزت مع بداية القرن التاسع عشر، أي في فترة ضعف الدولة العثمانية، حيث سعت الدول الأوربية لحل المشاكل بما يحقق مصالحها في السلطنة، كما سعت لحل الأزمة بالنسبة للقسم الأوروبي من ممتلكات الدولة العثمانية من خلال تحريرها واستقالتها وحماية المسيحيين في الشرق[٤]. هذا في ظاهر المسألة وأما في الحقيقة الباطنة فقد كانت دول أوربا ترغب في اقتسام ممتلكات الدول العثمانية في الشرق، وقد ظهرت هذه الرغبة مراراً عبر قرون ماضية، وذلك عندما اتحدت النمسا وروسيا من جهة ثم روسيا وفرنسا من جهة أخرى مصممين على اقتسام المقاطعات العثمانية فيما بينهما، فأصبحت الدول الأوربية تطالب بولايات عثمانية كأنها تملكها فعلياً، فمثلاً روسيا طالبت بالأفلاق والبغدان، وبريطانيا بمصر، وإيطاليا بطرابلس؛ وكل هذه تؤكدها الاتفاقيات السرية والعلنية التي جرت فيما بينها من أجل ذلك[٥] ، فاستغلت الدولة الأوربية لتحقيق مطامحها فترة ضعف السلطنة؛ التي تعود لأسباب داخلية وأخرى خارجية، فمن الأسباب الداخلية هو أن النظم العثمانية كانت مركزة حول شخصية السلطان إلى حد كبير ولها صلة بقوته وبطشه، فلمّا ضعفت شخصيات

السلاطين أصبحت نظم الحكم نقمة على الدولة، ووقفت عقبة في طريق الإصلاح مدة طويلة، وخاصة أن نظام الرق الذي عمقته السلالة العثمانية الحاكمة ساهم فيما بعد بالقضاء عليه، أما بالنسبة للعوامل الخارجية فهي ظهور النمسا وروسيا على مسرح الأحداث الدولية كدولتين حديثتين ساعيتين نحو توسيع أملاكهما على حساب الدولة العثمانية، وقد تمثل ذلك في شن حرب ضد العثمانيين، حيث غدت هاتان الدولتان في حالة حرب شبه دائمة مع السلطنة، وأخذتا بمهاجمة الدولة العثمانية في بعض ممتلكاتها، ولا سيما في حوض الدانوب وسواحل البحر الأحمر[٦]. وقد بدأت المسألة الشرقية تأخذ وضعها النهائي وبمضمونها الخاص مع ظهور القوميات الإنكليزية والفرنسية والألمانية.

فما هي القومية: هي شعور جماعة من الناس بانتمائهم إلى أصل واحد ودليلهم أنهم يتكلمون لغة واحدة ويشتركون في تراث واحد ويتجه تاريخهم اتجاهاً واحداً وللقومية عناصر أخرى كالدين والتنظيم الاجتماعي والسياسي[٧].

أهم مراحل المسألة الشرقية:

تقسم المسألة الشرقية إلى عدة مسائل، جرت أحداثها كلها في نطاق الدولة العثمانية، كما ذكرنا، بسبب أطماع الدول الأوربية بأملاك الدولة العثمانية الأساسية، حيث نظرت هذه الدول إلى البلدان الواقعة تحت السيطرة العثمانية على أنها قسمان، بلاد مسيحية وبلاد غير مسيحية، أما بالنسبة للبلاد المسيحية فاستخدمت الدول الكبرى آلة الدين لتدفع به السكان المسيحيين إلى ثورة على العثمانيين، وتعدهم بالمعونة[٨] وأهم المسائل:

٢- المسألة البلقانية (اليونانية):

تعدّ من أكثر المسائل تعقيداً كما تعد بداية فعلية لظهور المسألة الشرقية وكان ذلك أثناء ثورة اليونانيين حيث نشبت الثورة سنة ١٨٢١م وتعود بدايتها لعام

١٨٠٤م ولكنها بدأت شكلها المنظم منذ ١٨١٤م مع تأسيس منظمة (فيليكيا هتياريا) جمعية الأصدقاء، واتخذت من موسكو وبخارست مقراً لها، واتخذت من أهدافها إنقاذ الشعوب الهيلينة من الاحتلال العثماني، وإحياء الإمبراطورية الأرثوذكسية في الشرق. وتزعمها الجنرال (يبسيلانتي) وهو ضابط تابع للجيش القيصري، وأطلق شعار اليونان لليونانيين[٩] وقد كان للروس أثر كبير في هذه الثورة. وقد ذكر أنجلس حول ذلك "لقد ساعد الذهب الروسي والنفوذ الروسي على اندلاع انتفاضة ١٨٠٤م في صربيا وانتفاضة اليونانيين ١٨٢١". بدأت الثورة وشارك بها مختلف طبقات الشعب واكتسبت عطف الشعوب السلافية، لكن الأتراك عدّوا الثورة تمرداً لرعاياها المسيحيين وتطاولاً لا يحتمل، بدأت الثورة من قبل الصرب بزعامة قره الأسود، وحقق بعض الانتصارات، لكنه ما لبث أن هزم سنة ١٨١٣م وعندما ثار اليونان سعت الدولة للقضاء عليها، لكنها فشلت في ذلك فسيطرت الثورة على معظم بلاد اليونان[١٠] فطلب السلطان مساعدة واليه على مصر. وأحد معضلات المسألة الشرقية محمد علي الذي أنجده، واستطاعت القوات العثمانية والمصرية من القضاء على الثورة وسيطر المصريون على مختلف البلاد، وسيطروا عليها، فجن جنون روسيا القيصرية المستفيد الأكبر من الثورة وهددت بالتدخل العسكري لصالح الثوار[١١]، وخصوصاً أن روسيا كانت قد أظهرت رغبتها للسلطان بأن يشفق على اليونان ودعت الدول الأوربية لعقد مؤتمر في سان بطرسبورغ تحتم خلاله تقسيم اليونان إلى ثلاثة أقسام فرفض المؤتمر وقرر اعتراف الدولة العثمانية باليونان بطرق حبية لا جبرية فاتفق القيصر مع إنكلترا للتوسط لدى الباب العالي والسلطان محمود الثاني لمنح اليونان استقلالها، فوقع السفير البريطاني لدى القيصر اتفاق ألزم خلاله السلطان على منح اليونان إدارة مستقلة على أن تدفع للدولة جزية معلومة كل سنة، لكن الباب العالي رفض البروتوكول مما جعل أوروبا تتحد ضد السلطان سنة ١٨٢٦م[١٢]، حيث

أرسلت بالفعل أساطيلها إلى اليونان وفرضت حصاراً بحرياً على الأسطوليين المصري والتركي اللذين كانا قد وصلتهما أوامر بأن لا يدخلا أي حرب عسكرية مع الحلفاء، لكن الأساطيل الثلاثة كانت قد وصلتها أوامر بالتحرش بالأسطوليين والضغط عليهما لإجبار السلطان على إنشاء دولة اليونان المتمتعة بالحكم الذاتي تحت سيادة السلطان، لذا تعد هذه المعاهدة الأساس الحقيقي لاستقلال اليونان، لكن رفض السلطان للمعاهدة واحتجاجه عليها أوقعه في حرب مع الدول الكبرى (روسيا – فرنسا– إنكلترا)، حيث دخل الأسطولان معركة غير متكافئة وخاسرة مع تلك الدول في موقعة نفارين انتهت بتدمير الأسطوليين الإسلاميين التركي والمصري)، وطلبت اعتذاراً من السلطان الذي رفض وبشدة، فظهر الأسطول البريطاني قبالة الإسكندرية وأجبرت إبراهيم باشا على العودة إلى مصر على ظهر سفنها، بعد أن دمر أسطوله كلياً في نفارين، وأرسلت فرنسا خمسة عشر ألف رجل دخلوا شبه جزيرة المورة، وبعثت روسيا جيشاً لمحاربة الدولة العثمانية واحتلت بعض مواقعها (قارص وازدرهان وأرضروم وبايزيد)، كما أرسلت جيشاً آخر نحو الروملي ووصلت إلى أدرنة[١٣].

٣- المسألة المصرية:

بعد انتهاء الأزمة اليونانية سعى السلطان محمود الثاني إلى القيام بإصلاحات جذرية في مملكته وخاصة بعد فتنة الإنكشارية ورأى أن تكون كلمته هي العليا في كل الولايات لذلك سعى إلى القضاء على الباشوات وأنشأ فرقة عسكرية جديدة وقضى نهائياً على الإنكشارية[١٥] كما أصدر قوانين الخدمة في الجيش الجديد ومراحلها، وأقام مصنع لصب الأسلحة وجمع العلوم العصرية، ودرّسها للطلاب في مدارسه العسكرية، وبدا كأن الدولة تتماثل للشفاء من المصائب التي لحقت بها[١٦]، لولا المفاجأة التي جاءت من مصر والتي فجرها محمد علي باشا، وذلك بالعصيان على السلطنة بعد أن رفض السلطان إعطاءه ولاية الشام،

خاصة أنه كان قد وعد بها إن ساعد السلطان في حرب اليونان لكن السلطان أخلف وعْدَه، فما كان من واليه إلاّ العصيان والتمرد مستغلاً الأوضاع الداخلية في الشام، حيث ثار أهل دمشق ضد الوالي سنة ١٨٣١م بسبب ظلم الوالي، كذلك كان الباشا المصري على خلاف مع والي عكا عبد الله باشا، وجرت ثورة في نابلس قام بها الفلاحون، كل هذه الأسباب شجعت الصقر المصري من التوجه نحو الشام[١٧] وبالفعل سارت قواته بزعامة ابنه إبراهيم، واحتلت جنوب سورية (غزة – يافا – القدس) كما احتل عكا بعد حصار دام عدة أشهر وكان حاكمها عبد الله باشا عدو محمد باشا، وقبل الفتح وصلت قوات بشير الثاني أمير صيدا إلى عكا وشاركت إبراهيم باشا في حصارها، وبعدها تم فتح الساحل السوري. (صيدا – صور – بيروت) ومن ثم اتجهت نحو حمص، وانتصرت على العثمانيين في سهل الزراعة. كما انتصر محمد علي أيضاً على القوات العثمانية في ممر بيلان، وكان سابقاً قد فتح اللاذقية والسويدية وأنطاكيا، وتابع تقدمه شمالاً حتى وصل إلى حلب؛ وهناك جرت معركة حاسمة مع العثمانيين وتابع سيره حتى وصل قونية، وجرت معركة كبرى فتحت أمامه طريق القسطنطينية، مما أرعب دول أوربا الكبرى التي ذهلت من قوة الصقر المصري وسرعته[١٨] لم يكن الانتصار سبب ذهول أوربا فحسب، بل أيضاً لأن مخططاتها بأكملها وضعت على حافة الهاوية فبعد أن أرغمت تلك الدول الدولة العثمانية على الاعتراف باستقلال اليونان، سعت تلك القوى إلى توزيع النفوذ في السلطنة العثمانية (الولايات العربية التابعة لها)، لتحل بعد استقلال اليونان التسمية الشرقية للمسألة لتأخذ فقط التسمية الجديدة؛ وهي المسألة العربية، خصوصاً أن الصراع كان قد تحول من صراع ممتلكات السلطنة الأوربية والعربية إلى صراع على الممتلكات العربية فقط دون سواها، مما جعل بعض المؤرخين يطلقون عليها تسمية المسألة العربية. هذا ما فسر جنون دول الغرب عند دخول محمد علي الشام فسارع إلى وضع حد للمسألة الجديدة، دون أن ينسى تحقيق جزء

من مصالحه[١٩]. فأجبرت الدول الكبرى كل من السلطان ومحمد علي على توقيع معاهدة كوتاهية سنة ١٨٣٣ م؛ ونصت على إعطاء السلطان لمحمد علي حكم الشام لابنه إبراهيم من طوروس ويحكم مصر وراثياً، لكن هذا لم يكن كافياً. وذلك بسبب الخلافات القائمة بين دول أوربا آنذاك فقد كانت الدبلوماسية البريطانية قد قسمت العالم إلى قسمين أحدهما يحمي المبادئ الاستبدادية ويشمل روسيا – بروسيا – النمسا[١٩]، وقسم آخر يناصر المبادئ الدستورية وتتزعمه إنكلترا وفرنسا، فوقف بالمرستون وزير الخارجية البريطاني إلى جانب التأييد الدستوري، ورأى في الدول الدستورية هم حلفاء بريطانيا.

وبالنسبة للمسألة العربية فقد رأى بالمرستون أنها أهم مشكلة في السياسة الدولية آنذاك وخصوصاً أنها تشترك بها مصر وفرنسا وتركيا وروسيا وإنكلترا، فأيد بالمرستون الدولة العثمانية سياسياً لا عسكرياً بسبب تعاون محمد علي مع فرنسا[٢٠]، كون الخطر الروسي أصبح كبيراً إثر قيام القيصر نيكولاس بعقد معاهدة هنكار اسكله سي مع السلطان لمدة ثماني سنوات، حيث تعهدت روسيا خلاله بإرسال قواتها لمعاونة السلطان مقابل إقفال الدردنيل في وجه السفن الحربية الأجنبية. وفي عام ١٨٣٣م عقدت معاهدة مونخن غراتز كملحق لمعاهدة هنكار اسكله سي وضمنت روسيا والنمسا وبروسيا تعهداً بالدفاع عن الدولة العثمانية، وتطبق هذا على والي مصر محمد علي، لكن الدول الدستورية نجحت في شل النتائج الفعلية لمعاهدة هنكار سالكه سي[٢١] لكن إنكلترا وقفت ضد مصر ومما ساعد بالمرستون في تنفيذ سياسته بالنسبة لمصر في سنة ١٨٣٩م قبيل معاهدة لندن أن محمد علي لا يستطيع التنازل عما أخذه، والسلطان يريد الانتقام واستعادة مملكته، وتبيّن لمحمد علي أن إنكلترا ستقف ضده إذا عمل على تنفيذ رغباته، وقامت حرب بينه وبين تركيا وكانت دوافع إنكلترا هي مصالحها في الشرق وفكرة التوازن في الغرب فروسيا تسعى للتوسع نحو الجنوب، كما رأت إنكلترا أن صداقة روسيا

لتركيا هي أخطر من عداوة محمد علي للسلطان، وعلى كل حال فقد فضلت أن ترى في الآستانة السلطان لا محمد علي ولا نيكولاس الروسي، فأعلن بالمرستون أن إنكلترا ستقف بالمرصاد ضد أي خطر يصيب السلطان. لذلك سعت إلى إبعاد خطر محمد علي وحل هذه المسألة، فسارعت إلى عقد مؤتمر لندن، لكن محمد علي رفضه معتمداً على تأييد فرنسا، فما كان من إنكلترا إلا أن أرسلت سفناً مزودة بقوات إلى سورية ونزلت في بيروت، وفرضت إنكلترا حالة حصار على شواطئ الشام وسيطرت على الساحل السوري وهاجمت القوات التركية القوات المصرية في الأناضول، فاضطر إبراهيم باشا بناءً على طلب والده أن يجمع قواته وينسحب من الشام إلى مصر، وهكذا أعادت الأناضول والشام إلى أحضان الإمبراطورية التركية؛ ولكن تحت سيطرة أوربية فعلية وأجبر محمد علي على توقيع معاهدة لندن في ١٤ أيار سنة ١٨٤١م بعد أن رفضها سنة ١٨٤٠م وفرضت على محمد علي شروط قاسية؛ أدت إلى إعادة الهرم المصري إلى عنق الزجاجة التي وضعت فيه الدولة العثمانية المناطق التي احتلتها[٢٢]، وبالتالي فقد استطاعت الدول الأوربية أن تحل المسألة الشرقية الثانية والمسألة العربية الأولى التي أبعدت الخطر الذي هدد مصالحها في الإمبراطورية العثمانية، وانحل الاتفاق الغربي وسعت إنكلترا وفرنسا إلى وضع معاهدة المضايق، وقبلتها روسيا مكرهة وفيه أن لصاحب الجلالة الحق في أن يمنع أي مركب حربي في اجتياز المضايق وتعلن الدول العظمى احترامها لهذه المعاهدة، ويمنع أي تجاوز حربي في المضائق وللسلطان الحق في إصدار فرمانات لمرور السفن الحربية الخفيفة لتكون في خدمة السفارات المتحابة[٢٢].

٤- المسألة السورية اللبنانية:

وتقسم هذه المسألة إلى مسألتين إحداهما جرت في لبنان والأخرى في فلسطين، وفي كلتا المسألتين كانت المصالح الأوربية هي التي تتحكم بسير الأحداث. فما هي أسباب قيام هاتين المسألتين وأحداثهما؟ علما بأن أسبابهما افتعلت

بقصد خلق اضطراب واسع في المنطقة.

لقد بدأت هذه المسألة إثر خروج محمد علي من سورية وقيام الدولة العثمانية بعزل الأمير بشير الشهابي الثاني الموالي لمحمد علي، وعينت مكانه الأمير بشير الثالث حيث سعى خلالها الموحدون إلى إعادة إقطاعاتهم وامتيازاتهم السابقة، لكن الفلاحين الموارنة أبدوا مقاومة للموحدين فنشب على إثره صراع بين الطائفتين قد أضيفت هذه الخلافات إلى الخلاف الديني بين الموحدين والموارنة، مما أدى إلى اشتعال الخلاف بينهما[٢٣]، وكان من دواعي نشوب الخلاف هو التدخل الغربي الذي بالغ في تدخلهم بشؤون العثمانيين لصالح المسيحيين تحت شعار « إنصاف المسيحيين والدفاع عنهم ». وجرت عدة حوادث حول ذلك وكان للدول الأوربية دور في المذابح[٢٤] فقد كان ما يهم أوربا هو مصالحها الخاصة دون أي أهمية للدين، حيث قامت إنكلترا بتسليح الموحدين ودفعتهم لثورة ضد بشير الثالث المعين من قبل السلطنة سنة ١٨٤١م، بينما ناصرت فرنسا الموارنة وبالفعل فقد قامت انتفاضة ضد بشير الثالث[٢٥] وقد استطاع الموحدون محاصرة القصر ومهاجمة القرى المارونية واستولوا على الأراضي وأبادوا السكان، فأرسل السلطان جيشاً إلى لبنان اعتقل بشير الثالث واقتيد إلى الآستانة، وعين عمر باشا والياً على لبنان خلفاً له. فعاد لبنان إلى الحكم العثماني المباشر مما أدى إلى استياء الدول الأوروبية من الحكم العثماني المباشر عليها، ولكنه ما لبث أن جرى استفتاء، فتبين أن الموارنة يرغبون في حاكم مسيحي شهابي، بينما صوت الموحدين إلى جانب الحكم العثماني، ولكنهم لم يهدؤوا طويلاً، إذ سرعان ما قاموا بتمرد جديد سُحقوا خلاله من جديد[٢٦]. وفي سنة ١٨٤٣م اضطر الباب العالي إلى الامتناع عن حكم لبنان بصورة مباشرة، وأنشأ قائمي مقامين من بين الإقطاعيين المحليين قائم مقام مسيحي سلطته على الموارنة، وآخر موحدي سلطته على الموحدين وهكذا انتهى حكم الشهابيين إلى الأبد، وزادت المشكلة تعقيداً وأدت إلى إضرام نار المذابح بين

الطائفتين[٢٧].

ولو شرحنا الوضع الجغرافي الطائفي لسكان لبنان لوجدنا أن القسم الشمالي من الموارنة (وهي منطقة كسروان) والقسم الأوسط (المتن) الموارنة يشكلون الأغلبية الساحقة، والفلاحون كانوا خليطاً من الدروز والموارنة، والإقطاعيون كانوا من الدروز وبتوزيع الوظائف كانت كسروان تحت سلطة مارونية بينما المناطق الباقية هي مناطق مختلفة[٢٩]. لكن المشادات ما لبثت أن عادت من جديد في عام ١٨٤٤م بسبب المناطق المختلفة فاتخذ اقتراح بحل وسط من قبل القنصل الفرنسي الذي تعمّد توسيع الحرب الأهلية المنظمة، إذ عُيّن في كل قرية من القرى المختلطة عمدتان أو وكيلان؛ وكيل للمسيحيين وآخر للموحدين فخضع موارنة الشوف إلى قائم مقام موحدي، وصار الموارنة يتأهبون للانتفاضة وقادت الحركة لجنة سرية مقرها في دير القمر، كانت ذات فروع في كل قرية من القرى الكبيرة[٣١]، وقد كتب شاهد عيان للأحداث قائلاً: "أصبح المسيحيون يؤلفون فصائل المتطوعين الشعبيين مع رؤسائها وغيرهم، إلا أنه لم يتجاسر أي شيخ أو أمير لقيادة المتطوعين" بدأت الانتفاضة ١٨٤٥م وعمت لبنان وصاحبها أعمال إبادة لجميع الإطراف المتقاتلة[٣٠] وانتقلت المواجهات إلى الشمال ثم أخمدت، وإثر ذلك أصرت الدول الغربية أن يتكون مجلس يكون له وظائف قضائية وجباية الضرائب هناك؛ ويتكون من عشرة أشخاص مارونيين – موحدين – سنيين ومثلهم من الكاثوليك والأرثوذكس، لكن هذا لم يقض على الخلافات القائمة[٣١]. فاشتعلت الأزمة مجدداً بعد صدور بيان ١٨٥٦م، وكان عاملاً حاسماً في انفجار الأزمة، حيث نادى الفلاحون بمساواتهم المدنية، وقدموا مطالبهم إلى خورشيد باشا لكنه رفض الاستجابة لها فبُدئ بالتحضير للثورة وبالفعل قامت ثورة ضد الإقطاعيين الموارنة من قبل الفلاحين الموارنة يقودهم طانيوس شاهين، واستولوا على أراضيهم، وأثرت الانتفاضة في اللاذقية وأواسط لبنان وبدأ الموارنة بالاستعداد للانتفاضة ضد الموحدين، وفي

١٨٦٠م تحولت الانتفاضة إلى مذبحة جديدة، وقد نوه كارل ماركس بأنه "كان للعملاء الفرنسيين الذين كانوا يسعون إلى إثارة عراك ديني سياسي على الساحل السوري" ضلع في الأحداث الدموية في سورية بطلب من القنصل الفرنسي هناك، فاشتعلت الثورة وشملت لبنان كله فأرسلت فرنسا قواتها للدفاع عن المسيحيين، وحاولت الدولة العثمانية تهدئة الأوضاع دون جدوى، حيث أرسل السلطان واحداً من أكبر موظفي السلطنة؛ وهو فؤاد باشا للقيام بحملة عسكرية تقضي على الثورة، وبالفعل فقد قضى على الثورة وقتل والي دمشق خلالها[٣٢] وأعدم (١١١) مائة وأحد عشر شخصاً رمياً بالرصاص، وشنق (٥٧) سبعة وخمسين شخصاً، واقتصر حكمه على المسلمين فقط فأعاد الأتراك بجيشهم النظام إلى البلد.

وفي تموز تم اجتماع ممثلين من خمس دول في بيروت، مهامها البحث في منشأ الأحداث وأسبابها وتقدير الخسائر واقتراح ما يجب إدخاله من تعديلات على نظام جبل لبنان، وقد مثل الحكومة العثمانية وزير الخارجية محمد فؤاد باشا، وناب عن بريطانيا اللورد دفرين، وعن الحكومة الفرنسية المسيو بكلار قنصلها في بخارست، وعن روسيا المسيو دي توفيكون مستشار سفارتها في الأستانة، واستمرت اجتماعاتها حتى حزيران، حيث تم إعداد نظام جديد لجبل لبنان[٣٣] وأصبح دون ساحل، وهو منطقة ذاتية الحكم يترأسه حاكم مسيحي واستقل عن ولاة بيروت ودمشق وألغى نظام القائم مقاميتين، واختار الحاكم من قبل الباب العالي، وتم تأسيس مجلس إداري تابع للمتصرف ومؤلف من اثني عشر شخصاً كل من الطوائف الدينية الكبيرة الست القاطنة في لبنان (موحدية، مارونية، سنية، شيعية، روم، أرثوذكس، والروم الكاثوليك)[*].

---

* – إن الحرب الأهلية في لبنان هي حرب زعامات إقطاعية، وليس للدين ولا المذاهب أي دور في إحداثها. وقد افتعلتها الإقطاعية اللبنانية بمختلف مذاهبها الدينية والسياسية لتعميق نفوذها.

وقسم لبنان إلى ست مديريات ترأس ثلاثاً منها مدير ماروني وترأس الثلاث الأخرى واحد موحدي وآخر من الروم الأرثوذكس وثالث من الكاثوليك فطبق النظام بصورة تمهيدية لمدة ثلاث سنوات، وفي ١٨٦٤م وقعت الدول الكبرى وتركيا على المعاهدة وبقيت سائدة حتى ١٩١٤م[٣٤].

٥- حرب القرم[٤٧]:

خلال تلك الأحداث أصدر الروس مذكرة مهددين فيها باحتلال البغدان والأفلاق إذا استمرت الدولة بمواقفها، لكن الدولة العثمانية رفضت تلك المذكرة، فعبر الروس نهر ألبرت الفاصل بين الدولتين، واحتلوا الأفلاق والبغدان لسنة ١٨٥٣م، وأملوا بدعم نمساوي مجري. إلا أنه تم الدعوة لعقد مؤتمر في فيينا الذي أسفر عن عبارات غامضة قبلها الروس ورفضها الباب العالي، وانتهى المؤتمر دون جدوى. واستطاع عمر باشا من عبور النهر سنة ١٨٥٤م بعد معركة كبرى انتصر فيها العثمانيون. ومن جهة القفقاس اجتاز العثمانيون الحدود بقيادة عبد الكريم نادر باشا واحتلوا بعض المواقع، هذه الانتصارات أذهلت العالم كما تصدت العساكر العثمانية في سواحل الطونة ومناطق شمال بلغاريا وجنوب شرقي رومانيا وجنوبها لقوات الأعداء[٤٤]. والجدير ذكره أن التضحيات العثمانية كانت جسيمة، واضطر الروس من الانسحاب إلى سباستبول قبل التدخل العسكري الإنكليزي الفرنسي، حيث عقدت اتفاقية عثمانية – إنكليزية – فرنسية[٤٥]، فأعلن نابليون الحرب على روسيا وجرى اتفاق إنكليزي فرنسي لمنع روسيا من التمكن من احتلال أي جزء من أراضي الدولة العثمانية لتبدأ حرب القرم قبل الحديث عنها، نرى ماهية هذه الحرب رغم اضطرابها تشكل مكاناً فريداً كونها اتبعت فيها الأساليب الحربية التي اتبعها نابليون بونابرت أثناء حروبه الخارجية، كما تُعدّ آخر معركة تقوم دون الاعتماد على إمكانيات العلم الحديثة، كما تركت آثاراً عميقة؛ أكثرها أهمية هو انعدام الحكم التركي عن شبه

الجزيرة البلقانية عدا اليونان. ولا شك في أن ضعف الدولة التركية وكفايتها العسكرية كانت آخذة بالتناقص مع ازدياد الفساد في السلطنة[٤٦]، يقابلها اختلاف مواقف الدول الأوروبية تجاه تلك الأزمة حيث اختلفت مواقفها بسبب اختلاف مصالحها.

فرنسا: كان نابليون يعدّ فرنسا طرفاً رئيسياً، طالما أن سببه السيطرة على الأماكن المقدسة. وكان يتطلع إلى تأييد الحزب الكاثوليكي في فرنسا ويسعى لتحقيق بعض الانتصارات الخارجية؛ لإخراج فرنسا من عزلتها بعد مؤتمر فيينا ١٨١٤م.

إنكلترا: عارضت أي توسع روسي، حيث كانت قوة كبرى مناوئة للدولة العثمانية ومزاحمة لإنكلترا في المتوسط وفارس والهند.

بيروسيا: لم يكن لها مصالح في الدولة العثمانية آنذاك، فلم يكن لها موقف صريح من الأزمة، لكنها وقفت على الحياد.

النمسا: كانت مدينة لروسيا بعد القضاء على ثورة المجر، لكنها لم تكن راضية عن ازدياد النفوذ الروسي في البلقان، وكانت تخشى من انهيار الدولة العثمانية وانتصار مبدأ القوميات، وبذلك أعلنت النمسا حيادها[٤٧].

والآن سنتحدث عن سير العمليات العسكرية.

فبعد إعلان كل من فرنسا وإنكلترا الحرب على روسيا بدأت العمليات الحربية قرب فارنا[٤٨] لمساعدة مدينة سيلستريا المحاصرة على الدانوب، فهرب المارشال الروسي بجيشه وفك أسر المدينة، فلحق عمر باشا بالروس وعبر نهر الطونة كما ذكرنا، وكاد يحتل الأفلاق والبغدان لولا التدخل النمساوي آنذاك، حيث لعبت دوراً دبلوماسياً مهماً حيث سيطرت النمسا على أراضي الولايتين، وتعهدت بالانضمام إلى الحلفاء فيما لو حاولت روسيا اجتياز جبال البلقان، وكان ذلك في

آب ١٨٥٤م وفي العام نفسه اجتمع قادة الجيوش في فارنا وقرروا نقل ساحة القتال إلى داخل الأراضي الروسية وبلاد القرم، وبالفعل فقد هُزم الروس واحتل الفرنسيون المرتفعات المشرفة على نهر ألما، بينما تقهقر الروس نحو سباستبول، وهاجم المتحالفون بلكاو الميناء الحصين للإنزال والتموين[٤٩]. ونزلت القوات المتحالفة في منطقة سباستبول، حيث تتحصن القوات الروسية، واستمرت المقاومة سنة عجز الحلفاء خلالها عن دخول المدينة، وأُوقفت العمليات لقدوم فصل البرد القارس وانتشار الأمراض في صفوف الحلفاء، كما هاجم الإنكليز والفرنسيون بعض المواقع الروسية في البلطيق وغيره من المناطق دون نتيجة تذكر، وهاجم الروس العثمانيين، لكن عمر باشا تصدى لهم وردهم على أعقابهم، بعد أن قتل منهم أعداداً كبيرة.

وكان النصر الذي حققه العثمانيون قد حققه المسلمون وحدهم دون مساعدة الحلفاء، فأصيب القيصر بالهم والحزن الشديد أدّيا إلى موته وخلفه ابنه اسكندر الثاني[٥٠]. في عام ١٨٥٥م رفضت روسيا الصلح، ووصل آنذاك بالمرستون إلى رئاسة الوزارة البريطانية، وكان تواقاً إلى نهاية الحرب بعد توجيه ضربة قاصمة لروسيا، فلم يكتفِ بالاستيلاء على القرم وتسليمها إلى تركيا، بل الاستيلاء على القفقاس واسترجاع جورجيا وإقامة دولة شركسية تكون تابعة للسلطان وإنكلترا، لكن نابليون لم يكن راغباً في مساندة إنكلترا إلى هذه الدرجة، ويرى أن إراقة الدم الفرنسي لحماية الهند من الغزو الروسي أمر غير مجدٍ لفرنسا، فرأت فرنسا التقرب من روسيا، وبالفعل كلفت سفيرها مورفي بالاتصال بروسيا، فرحب غورتشاكوف سفير روسيا في فيينا بمفاتحة فرنسا، لكن المستشار الروسي نسلرود ارتكب خطأً فادحاً أودى بهذه المحادثات، وهو مفاتحة النمسا بشأن المفاوضات السرية بين الطرفين، حينئذٍ ذعرت النمسا وأبلغت فرنسا بأن حكومتها مستعدة للانضمام إلى التحالف، فكان نتيجة لذلك

قطع الاتصالات مع نسلرود الروسي، وضغطت كل من بريطانيا وفرنسا على النمسا لتقوم بمسعى يرغم القيصر على الصلح، ولجأتا إلى التهديد والإرهاب [٥١].

وفي هذه الفترة سعى الحلفاء إلى البحث عن حليف جديد غير النمسا فكانت دولة البيدمونت[٥٢] مقابل مساعدتها في حل الأزمة الإيطالية فأرسلت ١٥ ألف رجل لمشاركة الحلفاء الذين أفهموا بدورهم النمسا بأنهم سيعارضون البيدمونت فيما لو وقفت النمسا مع الحلفاء.

كانت البيدمونت تحت زعامة فيكتور عمانوئيل بإيطاليا والذي سعى لتحقيق وحدة إيطاليا، فرغب في دعم الدول الكبرى، فوجد في هذه الحرب فرصة له لكسب عطف تلك الدول فعقدت معاهدة، وأرسلت البيدمونت قواتها إلى الجبهة، وفي تلك الأثناء ضيق الحلفاء الحصار على الروس في سباستبول وانتصر الحلفاء في تركيتو وسقط حصن ملاكوف، وبعد حصار عنيف استمر سنة سقطت سباستبول بيد الحلفاء وكان لسقوطها أهمية كبيرة حيث فتحت أبواب روسيا أمام الحلفاء. وكاد الحلفاء يدخلون كييف لولا قدوم فصل الشتاء[٥٣].

مات نيكولاس الأول وتولى مكانه ابنه الإسكندر الثاني في (٢ آذار ١٨٥٥م)، كان القيصر الجديد أكثر اهتماماً بشؤون الدول الأوروبية الداخلية وعندما شعر بصعوبة متابعة القتال، أخذ يجنح نحو السلم بسبب الصعوبات المالية والعسكرية التي تعانيها البلاد، لتدخل الحرب في طورها السياسي[٥٤].

قامت النمسا في خضم الحرب بالسعي لإيجاد حل سلمي ووضعت أربع نقاط اتفقت مع الحلفاء لعرضها على روسيا وهي:

١- إلغاء حماية روسيا على إقليمي الأفلاق والبغدان[٥٥].

٢- حرية الملاحة في نهر الدانوب.

٣- إعادة النظر في معاهدة المضائق الموقعة عام ١٨٤١م.

٤- تنازل روسيا عن مطلبها في حماية مسيحيي الإمبراطورية العثمانية[٥٦].

وفي نهاية الحرب عادت النمسا وطرحت آراءها من جديد، وهددت عندما أحست بنهاية الحرب بهزيمة روسيا بالتدخل إلى جانب الحلفاء إن لم توافق سان بطرسبورغ على النقاط الأربع. لكن روسيا قبلت بالمفاوضات والصلح، وبالتالي وجهت الدعوات للبلدان المعنية لحضور مؤتمر باريس.

- مؤتمر باريس:

عقد هذا المؤتمر في باريس برئاسة الكونت ولوسكي[٥٧] وزير خارجية فرنسا، وبعقده هناك رفع نابليون إلى قمة المجد والقوة، وأعادت لفرنسا سمعتها السابقة التي عرفها العالم بها. وقد شارك في المؤتمر كل من بريطانيا – فرنسا – الدولة العثمانية – روسيا – سردينيا – النمسا، وانضمت إليهم لاحقاً دولة بروسيا[٥٨].

في محادثات المؤتمر ركز مندوب روسيا أورلوف كل اهتمامه على التقرب من نابليون الثالث، وكان بدوره يبادله نفس الاهتمام بعد أن زال الخطر الروسي، وأصبح يحتل المقام الأول في أوروبا، كما عرف أورلوف كيف يستفيد من الفتور الذي اتسم به تأييد فرنسا لإنكلترا، واتضح خلاله التأييد الفرنسي لروسيا برغم اختلاف مواقف الدولتين، وبالنسبة للنمسا فقد دعا رئيس المؤتمر ولوسكي مندوب النمسا إلى إحاطة المؤتمر بالموعد الذي تحدده حكومة بلاده للجلاء عن ولايتي الأفلاق والبغدان، مما أحرج موقفها وخرجت دون أن تنال شيئاً كان لوجود كافور الإيطالي أهمية بالنسبة له إذ حقق كسباً معنوياً حين عرض أمام الرأي الدولي ناحيتين في المسألة الإيطالية؛ هما البابوية ونابولي، وتم ذلك بموافقة نابليون الثالث[٥٩].

قضت قرارات المؤتمر بإقرار الصلح بين بريطانيا وفرنسا والدولة العثمانية وسردينيا من جهة، وروسيا من جهة أخرى وبإجلاء البلاد التي احتلت، وأبادت مدينة قارص ومعظم المواقع التي استولى الروس عليها (من ملحقات الدولة العثمانية)، مقابل ذلك ينسحب الحلفاء من سباستبول ومعظم الأراضي التي سيطر الحلفاء عليها، ونصت الاتفاقية على العفو العام عن الرعايا المنحازين إلى الجانب الآخر وتحرير الأسرى والتعهد باستقلال الدولة العثمانية وعدم الاعتداء عليها من أي طرف كان، ولتوسط الدول فيما لو حصل خلاف بين الباب العالي وإحدى الدول الموقعة على المعاهدة وإشراكها في الاستفادة من الحقوق الأوربية. كما تم الاتفاق بإعادة النظر باتفاق ١٨٤١م بشأن المضائق البوسفور والدردنيل وبتحييد البحر الأسود ومنع صنع السفن فيه وتحديد عددها من قبل السلطنة العثمانية والإمبراطورية الروسية[٦٠]. وأصدرت قرارات من الباب العالي تنص على إجراء إصلاحات جديدة تجاه المسيحيين بصورة خاصة والمساواة التامة بين رعاياه عمومة باختلاف مذاهبهم وأديانهم وطبقاتهم، وسمحت بحرية الملاحة النهرية في نهري الدانوب والطونة ووضع لجنة دولية للإشراف على الدانوب بالإضافة إلى اتفاقيات بشأن نهر الطونة والحدود الروسية البسارابية[٦١]، على أن لا يتم تجاوزها من أي من الطرفين في المستقبل[٦٢]. أما بالنسبة للأفلاق والبغدان فقضت الاتفاقية ببقائها تحت السيادة العثمانية على أن تتمتعا بامتيازات وإعفاءات واستقلال داخلي مع كفالة الدول المتعاقدة، ويحفظ الباب العالي الإدارة الأهلية وحرية الدين والأحكام الخاصة والتجارة والسفر، ويكون لهما جيش محلي، وقد تدخل الباب العالي بشؤون الصرب بموافقة الدول الكبرى وإعطاءها حرية داخلية[٦٣]. وأقرت الدولة العثمانية هذه الاتفاقية ووقع عليها الوزير العثماني عالي باشا، كما قرر المؤتمر رفع الحصار البحري عن الموانئ الروسية، وسحبت فرنسا إنكلترا والبيدمونت

جنودها من القرم، كما قرروا إخلاء الأفلاق والبغدان. وهكذا انتهت هذه الحرب بهزيمة روسيا وانتصار الحلفاء وبالتالي قضوا على الآمال الروسية في التوسع نحو السلطنة مبدئياً.

مسائل أخرى تتعلق بالمسألة الشرقية:

سندرس هنا مسألتين مهمتين من المسائل أحدهما تخص أرمينيا وأخرى تخص الجزيرة العربية في جدة، وفي كلا الحالتين كانت بريطانيا صاحبة اليد الطولى في حصول هاتين الأزمتين.

أ – المسألة الأرمينية[٦٤]:

جرت هذه المسألة باستخدام الدين كوسيلة لها في أراضي السلطنة؛ لتدفع السكان المسيحيين للثورة على الأتراك المسلمين، وبدأت دول أوربا أصحاب المصلحة الحقيقية في الثورات تعدّ الثائرين صدقاً وكذباً، ودفعتهم إنكلترا للثورة على الدولة، ووعدتهم بالمعونة، فثاروا ضدها، فما كان من العثمانيين إلا أن أرسلوا حملة إلى هناك استطاعت القضاء على الثوار، وقتلت عدداً كبيراً منهم، وحين طلب الأرمن معونة الإنكليز كان رد إنكلترا أنها تأسف؛ لأن الأسطول البريطاني لا يسير فوق الجبال، ربما أن إنكلترا نالت آنذاك من الدولة العثمانية أحد المطالب التي طلبتها منها[٦٥].

ب– مسألة جدة[٦٦]:

حيث قام بعض المسلمين بقتل بعض المسيحيين في مدينة جدة الواقعة على البحر الأحمر لأسباب خاصة بالدولة العثمانية[٦٧]، فأصيب قنصل فرنسا خلال الأحداث وقتلت زوجته، وكذلك قتل وكيل قنصل إنكلترا بنج، فطلبت فرنسا على الفور من الدولة العثمانية معاقبة الجناة، لكن هذا لم يشف الغليل والحقد الغربي ، فما كان منهم إلا أن أرسلوا سفينة حربية إنكليزية قصفت

الميناء والمدينة لمدة عشرين ساعة متوالية، واستمرت حتى وصل مندوب السلطان إسماعيل باشا، فأصدر أوامره بأحكام تعسفية، حيث أعدم المسببين، ونفى بعضهم الذين أشعلوا الفتنة بين سكان المدينة؛ ليتسنى لهم تحقيق ما يريدون[٦٨].

لكن ما هي مواقف الدول الأوربية حول هذه المسألة وكيف تباينت تلك المواقف؟

٦- مواقف الدول الأوربية من المسألة الشرقية (العربية):

قبل أن نبدأ بالحديث عن مواقف الدول تجاه المسألة العربية نبدأ بوصفها العام خلال أحداث البلقان، فقد حرصت الدول الكبرى منذ مطلع القرن التاسع عشر على تفكيك الدولة العثمانية لإضعافها وهدم سيطرتها على المتوسط، حيث كانت الدولة العثمانية سداً منيعاً في وجه التوسع الأوربي في الشرق، لذلك استغلوا فترة ضعف الدولة وسعوا لزيادتها سوءاً وكثيراً ما حصلت خلافات بين تلك الدول من أجل مصالحها في السلطنة[٦٩]. فمع بداية ثورة اليونان أعلن كاننج السفير البريطاني في استنبول اليونانيين طرفاً محارباً، وفي سنة ١٨٢٥م كان القيصر نقولاي الأول يميل لليونان، لذلك في سنة ١٨٢٦م عقد اتفاق في سان بطرسبورغ؛ وقعه نسلرود وولنغتون بشأن التدخل في الشؤون اليونانية، لكن الاتفاقية بقيت حبراً على ورق، إذ مالت الدفة لصالح القوات المصرية الذين أداروا سفينتهم بنجاح باهر ولم تكن دول أوربا متأهبة للتدخل، ولا سيما أن السلطان يرفض مطالبهم تجاه اليونان[٧٠]، لكن الحلف الثنائي الإنكليزي الروسي توسع ليشمل فرنسا، فأصبح ثلاثيا، حيث وقفت الدول العظمى ضد الدولتين (التركية والمصرية)؛ لأن انتصارهم لا يسمح لتلك الدول من تحقيق أهدافها في السلطنة، فبدأت بريطانيا تقدم للثوار المساعدات الاقتصادية بشكل علني،

وروسيا سعت للتدخل المباشر واحتلال المناطق اليونانية والمضائق بالقوة، فسارعت باريس ولندن للتدخل لصالح الثوار وإعلان الحرب على السلطنة وعلى محمد علي[٧١].

فيما يتعلق بالمسألة العربية نبدأ بالمسألة المصرية، حيث تم خلالها عقد معاهدة بين السلطان العثماني والقيصر نيكولاس الأول، وهي معاهدة هنكار اسكه سي سنة ١٨٣٣م التي عدها بالمرستون وزير خارجية بريطانيا ضربة موجهة له شخصياً، وبالمرستون كان يكره النظام القيصري؛ لأنه كره مساحته الشاسعة وقوته الضخمة وموقعه الجغرافي الذي يسمح له بتهديد تركيا وفارس والهند، وزاد من قلقه أن سان بطرسبورغ ستعتمد على مترنيخ في دعم سياستها حيال المسألة العربية ولا سيما أنه كان قلقاً بانتشار الروح القومية في ألمانيا وإيطاليا والمجر. فبدأ يلح على القيصر، وعملت روسيا لدعم التحالف المقدس. وفي اجتماع منشنغراتز وعد القيصر بمساعدة مترنيخ النمسا على أمل ألا يعارض المترنيخ طريق الروس نحو الآستانة، وبدا للمستشار أن روسيا ورغبات القيصر ليس خطراً مميتاً بالنسبة لتركيا فحسب بل بالنسبة لوجود النمسا كدولة مستقلة، لذلك عندما سأله القيصر عن رأيه في الترك أجابه: "هل يعرض مولاي عليّ المسألة كطبيب أو كوارث".

وعندها أدرك القيصر أن النمسا ستعارض رغباته في السلطنة وغيرها[٧٢].

فيما يتعلق بالعلاقات البريطانية الفرنسية آنذاك فقد كانت متقاربة، وذلك بسبب التفوق الروسي في تركيا. مما أسرع في تقارب وجهات نظرهما، فإنكلترا في ظل وزارة Weigs، وفرنسا تحت حكم تيتر المؤيد لبريطانيا، بالإضافة إلى العلاقات الودية بين الملكة الشابة فيكتوريا والعجوز الفرنسي منذ عام ١٨٣٠ م، هذه العوامل ساعدت على التحالف بين الطرفين، ولكن العلاقات لم تستمر جيداً، إذ سرعان ما انهارت عام ١٨٤٠ م عندما استثنيت فرنسا من حل هذه المسألة؛

بحجة اختلاف آرائها عن آراء الدول الأخرى الأوربية طبعاً[٧٣].

وفي سنة ١٨٣٣م قام القيصر بزيارة الملكة فكتوريا وتحدث إلى أبردين، وقال إنه لا يخشى سوى فرنسا بسبب كثرة مطالبها في أفريقيا والمتوسط، وأشار إلى وجوب تفاهم روسي وإنكليزي لمقاومة المطامع الفرنسية والنمساوية. وكان اللورد بيل الذي حلت وزارته مكان وزارة الأحرار المستقيلة، وعرف عنه بميله للروس وخاصة أن وزير خارجيته أبردين كان يكره الأتراك فوثقت بريطانيا بالقيصر؛ لأن همه في المضائق ودويلات الدانوب، وقد سر من البريطانيين، لكن خاب أمله؛ لأن إنكلترا تهربت من إعطائه وثيقة مكتوبة[٧٤].

وفي المسألة السورية نشطت الإرساليات الدينية للتغلغل في الشرق، فقد أرسل الفاتيكان مبشرين عديدين، وأيدتها فرنسا. كما كان في عام ١٨٤٩م إرسالية روسية في القدس، وسعَتْ إلى تعزيز نفوذها بين السكان الأرثوذكس من شبه جزيرة القرم، وإنكلترا أيضاً ساندت البروتستانت وخطط المستعمرون الألمان والإنكليز في آن واحد، حيث أنشأت في القدس عام ١٨٤١م أسقفية إنكليزية بروسية. وفي منتصف القرن التاسع عشر كان الإنكليز قد أخرجوا محفوظاتهم حول خطط نابليون الطنانة بشأن انشاء دولة يهودية في فلسطين، حيث قدم اللورد شفتبيري وغولر والقنصل البريطاني في القدس جيمس فن جملة من المشاريع لإسكان اليهود وإقامة دولة يهودية في فلسطين تحت الحماية البريطانية، وحظيت الفكرة بعطف بالمرستون الذي رأى فيها ضماناً لأمن مواصلات الإمبراطورية التي لقيت سنداً كبيراً من مونتفيوري الصيرفي اليهودي الذي زار الشرق عدة مرات، وبذلك شجعت بريطانية خطط الاستعمار اليهودي وبدأت تهتم بمختلف أنواع المشاريع الصهيونية[٧٥]، وفيما يخص الوضع الروسي، فقد كانت روسيا قد استفادت من ثورات ١٨٤٨م حيث قدمت العون للنمسا أملاً في أن تتدخل هذه لصالحها ضد تركيا. فمقابل بروسيا والنمسا والمجر تقف النمسا معها ضد تركيا،

وكان لهذا أثره في سرعة انصرافها للاهتمام بشؤون البلقان والوقوف في وجه الزحف الروسي. وفي عام ١٨٥٣ م تحدث القيصر مع هاملتون سيمور السفير البريطاني في سان بطرسبورغ بشأن تقسيم تركيا، وعرض عليه مصر وكريت مقابل وضع الأفلاق والبغدان والعرب وبلغاريا تحت الحماية الروسية، لكن موقف جون رسل وزير خارجية بريطانية كان سلبياً، فلم يكن للقيصر سوى حلين:

١- طي المشروع.

٢- اللجوء للقوة.

وبالفعل فقد اختار القيصر إعلان الحرب، وبالتالي قرر اللعب بالنار. وبالفعل فقد أحرقته تلك النار في حرب القرم[٧٦]، وفي جلسة مجلس النواب البريطاني ١٨٦١م ذكر أن غورتشاكوف وزير خارجية روسيا استوضح حول الحلف الدفاعي الفرنسي الروسي، فلم ينكر لكنه لا يضر مصالح إنكلترا.

وقد قابل المحور الفرنسي الروسي محور بريطاني عثماني، كان قد أصيب بنكسات عديدة نتيجة الضغط على الآستانة في بعض المسائل، لكن بريطانيا كانت تضطر إلى إشهار السلاح ضد حليفتها، لكي لا تتخذ موقفاً متحيزا. أما النمسا فكان موقفها يشبه موقف تركيا من إنكلترا ؛ يتحكم فيه حقدها على روسيا. وعدم اطمئنانها إلى فرنسا حليفة روسيا فمن مصلحتها إذا الانضمام إلى الحلف التركي الإنكليزي، حيث وقفت إلى جانب الأتراك تأييداً لسياسة الدولة العثمانية حتى تجاه جبل لبنان وتجاه المسيحيين، فبقي موقفها مؤيداً لهم نكاية لفرنسا، وموقف بروسيا كان الحياد الذي تمسكت به كونها تأتي في أواخر صف الدول كما أنها رفضت التدخل في أي أزمة كبرى[٧٧]. وهكذا اختلفت مواقف الدول بين أزمة وأخرى وكان كل ما يهمها هو أن تبقى محافظة على مصالحها في الإمبراطورية العثمانية مهما كان الحال والثمن.

الفصل الثامن

الإصلاحات والتنظيمات العثمانية

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

وقل رب زدني علما
Damascus University

قام السلاطين العثمانيون بالإصلاحات تحت ضغط الهزائم العسكرية التي منوا بها. ويقصد بالإصلاحات: المستجدات التي أدخلت على أدوات الحكم والإدارة في مختلف فروعها وخاصة الجيش، وقد جاءت جميع الإصلاحات في القرن التاسع عشر. وكان أول السلاطين المصلحين سليم الثالث، حيث قام بعدة من إصلاحات[٧٨]. ونحن أكثر ما يهمنا إصلاحان جرى وضعهما في تلك الفترة، التي كان للدول الأوربية دور كبير في إصدارهما؛ وهما بياني (الكلخانة – الهمايون).

خط الكلخانة[*]:

صدر هذا البيان سنة ١٨٣٩م في عهد السلطان عبد المجيد، حيث دُعيَ إلى حضور البيان بالإضافة إلى السلطان وكبار رجالات الدولة السفراء الأجانب، وذلك في قصر الزهور حيث قرأ السلطان عليهم خط الكلخانة الشريف، وسميت نصوصه بالتنظيمات الخيرية؛ ومن جملة ما قاله السلطان: "لا يخفى على عموم الناس أن دولتنا العلية من مبدأ ظهورها، وهي جارية على رعاية الأحكام القرآنية الجليلة والقوانين الشرعية، ولذا كانت قوة سلطنتنا ورفاهية أهاليها وصلت حد الغاية. وقد انعكس الأمر منذ ١٥٠ سنة بسبب عدم الانقياد للشرع الشريف، فتبدلت قوتها بالضعف وثروتها بالفقر[٧٩]. وقد تعهد البيان بإيصال خيرات الإدارة الجديدة إلى كافة المناطق التي تتكون منها الإمبراطورية وذلك بواسطة المصالح الجديدة، وكان من المقرر أن تؤمن المصالح الجديدة تحقيق المهمات التالية:

١- تصون حياة وشرف وممتلكات الرعايا بغض النظر عن المعتقدات الدينية.

---

* – إن لفظة كلخانة تعني غرفة الورد، لأن اللفظة مؤلفة من مقطعين (كل) ومعناها ورد و(خانة) معناها بيت، وصدر في عهد السلطان عبد المجيد.

٢- ضمان طريقة صحيحة لجباية وتوزيع الضرائب.

٣- العمل بعدل وإنصاف في فرض الجندية وتحديد أمدها.

وقد أقر المنشور المساواة التامة بين جميع رعايا السلطان على اختلاف مللهم أمام القانون وفي دفع الضرائب وفي الخدمة العسكرية، وتم إلغاء نظام الالتزام، وندد بالرشوة؛ لأنها أعظم سبب لخراب الملك وممقوتة شرعاً، ووعد بالانتظام في الجباية ودفع الرواتب وإصلاح القضاء عن طريق التشريع. وطلب من الصدر الأعظم تعميم مضمونه على جميع الولايات وإبلاغه لسفراء الدول الأجنبية بغية توطيد الثقة بالدولة، لكن الإصلاحات انتكست بعد طرد رشيد باشا وغيابه عن المسرح السياسي، وجرى تقسيم الجيش إلى خمسة جيوش، كما اهتم رجال الإصلاحات بالنواحي المالية وفقاً لمنشور كلخانة، لكنها واجهت مشكلة عصية، هي عجز الدولة والميزانية، فاضطرت السلطنة إلى الاستدانة من البنك البريطاني، وبلغ قيمة القرض ٥٥ مليون فرنك أي ٢,٣ مليون جنيه[٨٠].

واجه بيان كلخانة رغم اعتداله وإنصاف حلوله مقاومة عنيفة من جانب الإقطاعيين وممثلي رجال الدين، وكان السلطان نفسه مستاءً من الإصلاحات، لأنه وقع عليها مكرهاً تحت الضغط الأوربي كانت هذه الإصلاحات قد أجريت في فترة التنظيمات الأولى، وفتحت منفذاً لتطوير العناصر البرجوازية في البلاد ، لكنها لم تكن كافية لتجديد النظام الاجتماعي فيها حيث لم تقض على الدولة الإقطاعية ولا على النظام الإقطاعي، ولم يهيأ للدولة تطوير الصناعة الوطنية لصد الغزو الاقتصادي للرأسمال الأجنبي، وبقيت السلطة في قبضة البيروقراطية السلطانية القديمة[٨١] و هكذا فقد كانت الإصلاحات سطحية لم تمس جوهر المرض الذي يصيب الدولة، وكانت الإصلاحات إسكاتاً الغرب الذي كان كل همه ينصب على الاهتمام بأحوال الرعايا المسيحيين في السلطنة.

خط الهمايون:

صدر هذا القرار إثر انتصار الحلفاء على روسيا في حرب القرم وقبيل توقيعه معاهدة باريس تحت ضغط الدول الغربية، حيث تبنت هذه الوثيقة المبادئ الأساسية الواردة في بيان الكلخانة السلطاني وعدّ هذا المنشور من قبل الدول التزاماً على الدولة العثمانية وقد ورد في المادة التاسعة من معاهدة صلح باريس وبالفعل لم يكن باستطاعة السلطان إلغاءه ولا تغييره دون موافقة الدول[٨٢].

وكان لمدحت باشا[٨٢] دور كبير في صدور الخط وفق الأحكام الغربية الصرفة بغيه إرضاء الدول الأوربية ليلقى الدعم والتأييد منها وأقر المنشور بعض التنظيمات المالية. ونتيجة لهذه التنظيمات حصلت الدول على امتيازات في البنوك والسكك الحديدية وابتياع الأراضي[٨٣]، ولكن هذا المنشور خص الطوائف غير الإسلامية ومصالحها، وأضاف مبدأ مهماً (معاملة الجميع). اتبعت الدولة معاملة متساوية مهما كانت أديانهم ومذاهبهم، وأبقى الحقوق والامتيازات الممنوحة لرؤساء الملل غير المسلمة. وسمح للطوائف أن تنشئ معاهد تعليم العلوم والفنون وكفل حرية المعاهد التعليمية للطوائف، ويلاحظ في المنشور أنه اتجه نحو الطائفية حين أعلن إبقاء السلطات الممنوحة لرؤساء الملل وجعلت القوانين لكل طائفة دينية مجلساً جسمانياً وآخر روحياً ، وحددت سلطات المجلسين، وتركت جميع القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية لأبناء الطائفة إلى هؤلاء الرؤساء وتلك المجالس، وكذلك كل ما يتصل بأوقاف الأديرة والكنائس وشؤون المدارس والمؤسسات الخيرية التابعة للطائفة[٨٤].

وهكذا أضفت الإصلاحات على المرحلة الثانية من التنظيمات التي أقرها الباب العالي، وهيأت لتغلغل الرأسمال الأجنبي، إذ حصل الرأسماليون على عدد من المشاريع في السلطنة، وبالتالي ساعد الخط في تحويل الإمبراطورية

العثمانية إلى شبه مستعمرة للدول الرأسمالية، وفتحت مرحلة نهب واستعباد تركيا وممتلكاتها العربية من قبل الرأسمال الأجنبي[٨٦].

المسألة الشرقية ومؤتمر برلين:

إثر انتهاء حرب القرم وتوقيع معاهدة باريس تراجع الاهتمام بالمسألة الشرقية بسبب الأحداث التي كانت في أوربا، حيث قامت الحروب بين بروسيا وفرنسا والنمسا وغيرها من المناطق، وبريطانيا تراقب الأحداث وروسيا في مصائبها الداخلية، وفي الأوضاع الدولية آنذاك كانت فرنسا تملك من القوة بحيث تستطيع الدفاع عن نفسها والحد من قوة أعدائها رغم هزيمتها مع ألمانيا التي زادت قوتها أضعافاً حيث أخذت الماكينة الألمانية تشكل أكبر قوة في قلب أوربا، الإمبراطورية العظمى البريطانية لم تكن راغبة بالانقضاض على فرنسا حتى لا تزيد من القوة الألمانية، في حين كانت روسيا والنمسا راغبتين بإبقاء الوضع كما هو، وبالتالي الوضع الدولي كان مقلقاً وكانت أي مشكلة ستكشف عن موقف كل دولة، حيث عادت المسألة الشرقية إلى مركزها القديم في صدارة الأحداث العالمية[٨٨].

كانت إعادة إثارة المسألة متوقعة، فمع نمو الحركات القومية الأوربية وازدياد ضعف الدولة العثمانية عسكرياً واقتصادياً وسياسياً والأطماع الأوربية راغبة بالتوسع على حساب الدولة المتهالكة، هذه المسألة تخص دويلات البلقان، حيث اشتدت آنذاك الحركات السلافية في كل من النمسا والمجر وكذلك في البلقان، فاستغلت روسيا الوضع ونادت بإنشاء الجامعة السلافية، وفي خضم الأحداث بدأت الثورات تشتعل في جبهة البلقان، فقامت ثورة في الهرسك على شكل صدام مذهبي، وانتشرت الثورة في الجبل الأسود حيث هزم الثوار العثمانيين في جواهرفو وفي بلغاريا، لكن الدولة العثمانية هناك استطاعت

هزيمة الثوار وقتلت (١٢ ألف مدني) وقد قال عنها أحد دبلوماسي السفارة البريطانية: بأنها ربما كانت أبشع هزيمة في القرن الحالي، كما فشل الصرب في ثورتهم، وبالنسبة للبلغار فلم يكن لهم وطن قومي لكن هؤلاء بمساعدة روسيا حصلوا على نظام ديني وخضعوا لكنيسة خاصة بهم بدلاً من البطريرك الأرثوذكسي في القسطنطينية[٨٨].

هذه الأحداث اختلفت الدول الأوربية حولها، فروسيا رغبت بالتدخل تأييداً للثوار وطالبت بالانتقام لمذابح بلغاريا، وانكلترا هددت بتحرك مضاد واستمرت بعدائها لروسيا تحت زعامة رئيس وزارئها دزرائيلي، ولكن الروس لم يتحملوا أكثر، فعندما هزمت الدولة ثورة الصرب سارعت سان بطرسبورغ إلى إعلان الحرب على الآستانة فعبرت الأفلاق والبغدان وهددت الآستانة، لكن بريطانيا حاولت حصر الخلاف.

وفى تلك الفترة حصلت تغيرات في الآستانة فتولى مدحت باشا الصدارة العظمى، ورقي عبد الحميد العرش فاضطر الباب العالي إلى توقيع الهدنة مع روسيا بسبب عدم قيام دول أوربا بدعمها[٨٩]، فوقّع الرجل المريض على معاهدة سان استفانو مع روسيا في ١٨٧٨ ومن قراراتها إعلان قيام بلغاريا الكبرى على حساب الدولة العثمانية مما أشعر بقلق دولي، ورأت إنكلترا أن الإمتداد الروسي نحو الدولة العثمانية مخيف، ولا سيما بعد استيلاء روسيا على أرضروم وقارص ومعظم أرمينيا مما هدد مصالح إنكلترا في الشرق[٩٠]، وهنا تدخل بسمارك الألماني ليقوم بدور رجل السلام بدعوته لعقد مؤتمر عالمي في برلين لحل المشاكل دون اقتتال وبالفعل اجتمعت دول أوربا هناك وحضرت ثلاث عشرة دولة وهي إنكلترا – روسيا – النمسا – بروسيا – ألمانيا – فرنسا – الدولة العثمانية.

لعب خلال المؤتمر دزرائيلي دوراً كبيراً في التسويات بعد مداولات اتخذ

المؤتمر القرارات التالية: جعل المؤتمرون بلغاريا إمارة ممتازة تحت السيادة العثمانية الاسمية للسلطان العثماني، وفصل الروميلي[٩١] الشرقي عن بلغاريا ووضعه تحت الحكم العثماني المباشر. ووضعت كل من البوسنة والهرسك تحت الاحتلال النمساوي وإعطاء الاستقلال لكل من الجبل الأسود والصرب ورومانيا باستثناء منطقة بسارابيا التي استولت عليها روسيا. كما تنازل الباب العالي عن قارص باطوم لروسيا، وتعهد بتحقيق إصلاحات جذرية في أرمينية، كما منح حرية الاعتقاد الديني والتمتع الكامل بالحقوق السياسية والدينية لجميع الطوائف والمعتقدات في السلطنة، وحق القناصل في حماية رعايا دولهم، وسمحت بحرية الملاحة والتجارة في نهر الدانوب[٩٢].

وهكذا انتهى المؤتمر وخرجت إنكلترا الرابحة الأولى، وخصوصا أنها حققت كل أهدافها ومآربها وحصلت في اتفاقية سرية مع الباب العالي على قبرص[٩٣] ذات الموقع الاستراتيجي المهم، واتفقت فرنسا وإنكلترا على حرية تصرف فرنسا في تونس، وأن يكون نفوذ الدولتين متساوياً في مصر، بينما اقتسمت روسيا والنمسا النفوذ في البلقان، عدا ألمانيا التي أجلت أطماعها في السيطرة على أملاك الدولة العثمانية ورغبت في سيطرة اقتصادية فحسب، وبهذه القرارات السرية والعلنية انتهى مؤتمر برلين[٩٤]، ووضع فيه المسمار الأخير في نعش الدولة المنهارة معتمدين عليه في كل شيء.

ولو دخلنا في نظرة سريعة لأحداث ما بعد مؤتمر برلين، لوجدنا أن المسألة الشرقية مستمرة حتى يومنا هذا فالأطماع الاستعمارية لم تنته في المنطقة وأبرز وجوه المسألة في القرن العشرين هو قيام الكيان الصهيوني في فلسطين بتأييد استعماري غربي، وما زال مستمرا حتى اليوم، ونحن هنا بحاجة إلى مجلدات للتحدث عن هذه المسألة وحدها فقط ونذكر فقط أن أصل الأزمة يرجع إلى منتصف القرن التاسع عشر، عندما سعت بريطانيا لوضع مخططات للتطور فيما بعد إلى حركة استعمارية كبرى.

الحواشي:

١- عبد الفتاح عاشور: تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٦- ص١١.

٢- ليلى الصباغ: تاريخ العرب الحديث والمعاصر. مطبعة ابن حيان دمشق ١٩٨١-١٩٨٢، ص ٢٤١-٢٤٢.

٣- فلاديمير لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث. معهد الاستشراق ترجمة عفيفة البستاني مراجعة يوري روشين. دار التقدم موسكو ١٩٧١، ص٢١.

٤- نجاح محمد - كاميليا أبو جبل: تاريخ الجزيرة العربية المعاصرة. منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٠- ٢٠٠١، ص ٢٨.

٥- طه المدور: مجد الإسلام في القرون الأخيرة. مطبعة الاتحاد دمشق، ص ١٥٢.

٦- محمد مصطفى صفوت. محاضرات في المسألة الشرقية ومؤتمر باريس، جامعة الدول العربية معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٨، ص٢.

٧- عمر فروخ: تجديد التاريخ (إعادة النظر في التاريخ) ، دار الباحث للطباعة/ ط١- ١٩٨٠م - ص ٢٦٤.

٨- المرجع السابق نفسه، ص ٢٦٧.

٩- يوسف نعيسة - محمد حبيب صالح: تاريخ العرب الحديث والمعاصر /١٩٩٩/ ٢٠٠٠م مطبعة الداودي دمشق، ص ٢٠٤.

١٠- أ. ج- جرانت- هارولد تمبرلي: أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ترجمة بهاء فهمي/ط ٦- ج١ طبعة منقحة، ص ٤٠٣.

١١- فالديمير لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ١١٩.

١٢- طه المدور: مجد الإسلام في القرون الأخيرة، ص ١٥٣.

١٣- هـ. أ. ل. فشر: تاريخ أوربا في العصر الحديث (١٧٨٩- ١٩٥٠م). تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع/ط ٢/ دار المعارف مصر، ص١٢٦.

١٤- محمد مصطفى صفوت. محاضرات في المسألة الشرقية، ص١٠٤.

٥- الإنكشارية: طبقة من الجند كانوا في خدمة الدولة وكانوا من أحسن القوات هناك، فهم عماد الفتوحات العسكرية للسلطنة.

١٦- أحمد طربين: تاريخ المشرق العربي المعاصر منشورات جامعة دمشق/ ط ٦- ١٩٩٨- ١٩١٩ مطبعة ابن حيان ص ٢٣٥.

١٧- عبد الكريم رافق: المشرق العربي في العهد العثماني، مطبعة خالد في الوليد، منشورات جامعة دمشق/ ط ٥- ١٩٩٦-١٩٩٧ م، ص ٢٩٨.

١٨- جورج أنطونيوس: يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية - ترجمة د. ناصر الدين الأسد. إحسان عباس. مؤسسة دار العلم للملايين. بيروت /ط ٢، ١٩٦٦م/ ص ٨٥.

١٩- نجاح محمد - كاميليا أبو جبل: تاريخ الجزيرة العربية المعاصرة. ص ٢٨.

٢٠- بروسيا: مقاطعة شمال شرق ألمانيا وإحدى أكبر دويلات ألمانيا سنة ١٨٧١.

٢١- محمد مصطفى صفوت. محاضرات في المسألة الشرقية ومؤتمر باريس- ص ١٦.

٢٢- لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ١٥٣.

٢٣- علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، المكتبة الإسلامية /ط ٣/ ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤ م/ ص١٨٢.

٢٤- بشير الثالث: حاكم لبنان حكم بعد بشير الثاني، وهو ابن خاله حكم لبنان

١٨٤١، لم يستمر طويلاً بسبب ثورة الدروز.

٢٥- المرجع السابق نفسه، ص ١٨٣.

٢٦- وصف أحد الباشوات الأتراك هذا بأنه حرب أهلية منظمة.

٢٧- لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ١٥٥.

٢٨- علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٨٣.

٢٩- امتد لهيب الاقتتال الطائفي إلى سورية، وحصلت مواجهات في دمشق بين المسلمين والمسيحيين، لكنها حلت سلمياً فيما بعد بوساطة الأمير عبد القادر الجزائري وكلفت السوريين كثيرا (٢٠) ألف مسيحي ودمرت (٣٨) قرية مسيحية ٥٦٠ كنيسة و ٤٠ ديراً.

٣٨- لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ١٥٧.

٣١- أحمد طربين: دراسات تاريخية (أصول تباين مواقف الدول الأوربية حيال المسألة السورية، ١٨٦٠- ١٨٦١) العدد الأول آذار ١٩٨٠م تصدرها لجنة كتابة تاريخ العرب الحديث بجامعة دمشق، ص ٥٤.

٣٢- اتهم والي دمشق بمساعدة الدروز ضد النصارى، ويقال إن: سبب مقتله هو حقد شخصي موجه ضده من قبل فؤاد باشا وزير خارجية الدولة العثمانية.

٣٣- لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ١٦٥-١٦٦.

٣٤- علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص ١٨٨.

٣٥- أحمد طربين: تاريخ المشرق العربي المعاصر، ص ٢٤٨.

٣٦- نابليون الثالث: لويس فيليب منح لقب إمبراطور ثم لقب رئيس، عاش بين (١٨٠٨-١٨٧٣م) هو ابن أخ نابليون بونابرت الكبير والده كان ملكاً على هولندة.

٣٧- حسين لبيب: أستاذ في مدرسة القضاء الشرعي المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر نشرته مجلة الهلال، ص ١٦٤- ١٦٥.

٣٨- أ. ج. جرانت - هارولد تمبرلي: أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين - ج١- ص ٤٢١.

٣٩- نيكولاس الأول: هو قيصر روسيا الكبير حكم حتى سنة ١٨٥٥ قبل نهاية حرب القرم، كان راغباً في التوسع في الدولة العثمانية وقد وصفه أحد الشعراء الإنكليز بقوله (المسكوني البارد الطباع - والصمجي الضخم الجثة).

٤٠- خيرية قاسمية: تاريخ أوربا الحديث والمعاصر. مطبعة خالد بن الوليد، حقوق التأليف والنشر لجامعة دمشق/ ١٩٨١-١٩٨٢/ ص ١٠٦.

٤١- رشيد باشا: هو الباب العالي صاحب الإصلاحات الكبيرة في الدولة العثمانية، لكنه عزل بسبب عدم رضا السلطان عنه، وما لبث أن أعيد للصدارة العظمى لاحقا، وله الفضل في إصلاحات كلخانة.

٤٢- علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص ١٨٩.

٤٣- القرم شبه جزيرة كانت تابعة للدولة العثمانية أصبحت فيما بعد من أجزاء الاتحاد السوفيتي، وهي اليوم جزء من أوكرانيا الحالية وأعادتها روسيا مؤخراً إلى سيادتها.

٤٤- المرجع السابق نفسه، ص ١٩١.

٤٥- ذكر أحد البحارة الإنكليز أن الأساطيل حاربت الأعداء بكل شجاعة وإقدام مع ما كانت عليه من القلة بالنسبة إلى أساطيل الروس وهناك كذبة مفادها أن تلك الأساطيل كانت متجهة إلى القوقاز وهي تحمل ذخائر ومؤنا إلى المسلمين لتحرضهم على الروس. ج. جرانت - هارولد تمبرلي: أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ج١- ص ٤١٧.

٤٦- خيرية قاسمية: تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، ص ١٠٨.

٤١- علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص ١٩٢.

٤٨- المرجع السابق نفسه، ص ١٩٣.

٤٩- أحمد طربين: دراسات تاريخية، ص ٥٨.

٥٠- البيد مونت: إحدى ممالك إيطاليا يطلق عليها (سردينيا أيضا) عاصمتها تورينو، وحكمها آل عمانوئيل، تقع شمال غرب إيطاليا اليوم، ورئيس وزرائها كافور المؤسس الحقيقي للوحدة الإيطالية.

٥١- هـ. أ. ل. فشر: تاريخ أوربا في العصر الحديث، ص ٢٢٣.

٥٢- د. خيرية قاسمية: تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، ص ١٠٩.

٥٣- الأفلاق والبغدان: ولايتان عثمانيتان سابقا، البغدان - ملدافيا إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة وهي جمهورية مستقلة اليوم - الأفلاق: هي ولاية تقع اليوم في رومانيا.

٥٤- أ. خ. جرانت - هارولد تمبرلي: أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ص٤٢٦.

٥٥- ولوسكي: سياسي فرنسي عمل في الجيش، وعين وزيرا للخارجية سنة ١٨٥٥م، ثم عين رئيساً لمجلس شورى القوانين.

٥٦- علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص ١٩٣.

٥٧- أحمد طربين: دراسات تاريخية، ص ٦٠.

٥٨- أ. ج. جرانت - هارولد تمبرلي: أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ص ٤٣١.

٥٩- بسارابيا: هي منطقة تابعة لروسيا، يحدها كل من البحر الأسود وملدافيا ورومانيا، كانت تابعة للعثمانيين، جرت صراعات عديدة عليها مع الروس.

٦٠- هـ. أ. ل. فشر: تاريخ أوربا في العصر الحديث، ص ٢٢٥.

٦١- د. خيرية قاسمية: تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، ص ١١٠.

٦٢- أرمينيا: بلاد داخلية جبلية واقعة إلى شمال تركيا، يحيط بها كل من أذربيجان جورجيا إيران تركيا، هي إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق مساحتها ٣٠ ألف كم٢ وسكانها ٣ مليون نسمة.

٦٣- عمر فروخ: تجديد التاريخ، ص ١٦٧.

٦٤- جدة: ميناء في المملكة العربية السعودية اليوم إلى الغرب من مكة المكرمة، وهو الميناء الرئيسي للبلاد على البحر الأحمر.

٦٥- نجاح محمد - كاميليا أبو جبل: تاريخ الجزيرة العربية المعاصرة، ص٥٨.

٦٦- مختصر الحادثة أن أحد تجار المدينة دافع عن شرف الدولة العثمانية عندما أنزل العلم البريطاني عن سفينته فأعاده قنصل بريطانيا، لكن صالح جوهير صاحب السفينة أخذه من نامق باشا ورفع العلم، وعندها قدم القنصل البريطاني وأنزل العلم العثماني ورفع العلم البريطاني وشتم الإسلام والمسلمين فغضب الشعب وهاج عندها بدأت الأحداث.

٦٧- علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص ١٩٦.

٦٨- عمر فروخ : تجديد التاريخ، ص ٢٦٥.

٦٩- لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ١٢١.

٧٠- يوسف نعيسة - محمد حبيب صالح: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص ٢٠٨.

٧١- أحمد طربين: دراسات تاريخية، ص ٥٥.

٧٢- بازيلي: سورية ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية - ترجمة د. ياسر جابر، مراجعة د. منذر جابر. دار الحداثة للطباعة لبنان، ص ٢٧٧.

٧٣- أحمد طربين: دراسات تاريخية، ص ٥٥.

٧٤- لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ١٥٨.

٧٥- أحمد طربين: دراسات تاريخية، ص ٥٦.

٧٦- د. خيرية قاسمية: تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، ص ١٣٢.

٧٧- علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص ١٨٥.

٧٨- لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ١٤٩.

٧٩- أحمد طربين: تاريخ المشرق العربي المعاصر، ص ٢٥٢.

٨٠- لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ١٥٢.

٨١- المرجع السابق نفسه، ص ١٥٩.

٨٢- مدحت باشا: (١٨٢١-١٨٨٥) شغل منصب الصدر الأعظم مرتين واشتهر بما عرفه الغربيون بالإصلاحات، سمي (أبا الدستور) اتهم باشراكه في مؤامرة قتل السلطان، وثبت صلته بالأجانب فحكم عليه بالإعدام؛ لكن توسط دول الغرب خفف عنه الحكم ونفي إلى الطائف.

٨٣- علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، ص ١٩٦.

٨٤- أحمد طربين: تاريخ المشرق العربي المعاصر، ص ٢٥٥.

٨٥- لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ١٦١.

٨٦- خيرية قاسمية: تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، ص ١٣٢.

٨٧- بيير رونوفان: تاريخ العلاقات الدولية ترجمة د. جلال يحيى. دار المعارف مصر ١٩٦٨، ص ٥٤٤.

٨٨- دار المعارف مصر ١٩٦٨، ص ٥٤٤.

٨٩- أ. ج. جرانت - هارولد تمبرلي: أوربا في القرنين التاسع عشر

والعشرين، ج ٢، ص ٨١.

٩٠- المرجع السابق نفسه، ص ٢٠.

٩١- د. خيرية قاسمية: تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، ص ٣٤.

٩٢- الروملي الشرقي: منطقة في بلغاريا اليوم، تقع إلى جنوبها وإلى شمال تركلا، وهي تطل على البحر الأسود.

٩٣- حسين لبيب المسألة الشرقية في القرن ١٩، ص ١١٢.

٩٤- قبرص: جزيرة في شرقي المتوسط مساحتها ٩ آلاف كم^{2}، وسكانها ٨٠٠ ألف نسمة وهي مقسومة إلى قسم تركي وقسم يوناني.

٩٥- د. خيرية قاسمية: تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، ص ١٣٥.

حركة الإصلاح في الدولة العثمانية ١٨٣٩-١٨٧٦م:

يعدّ عام ١٨٦٧م تاريخاً مهماً بالنسبة للإصلاحات فقد تم في هذه السنة مقارنة مع السنوات السابقة الكثير من الإصلاحات السياسية والإدارية لأن قانون التنظيمات وضع موضع التنفيذ فيما يتعلق بالعدالة والمساواة، ولكن ذلك لم يكن بالشكل المطلوب. إن عام ١٨٦٧م كان مميزاً، حيث كان شأن تركيا من أهم مواضيع هيئة المحكمة الدولية وقد دققت فيه كثيراً، وكانت الدولة العثمانية تشترك فيها لأول مرة فقد تم وضع تركيا تحت إشراف الهيئة ووصايتها. والتنظيمات في هذه الصفحات تدعونا إلى النظر في وضع جديد، لقد كانت أفكار الأحرار المسلمين المبهمة التي يروجونها تتزايد بالنسبة للأفكار الجديدة السياسية وبالنسبة لأنظار العامة، وقد تظاهر عدد من الوطنيين وبدأ ظهور شباب تركيا، الذين وضعوا أنفسهم بالمواجهة مع السلطات التي لها مطلق الإرادة، وقد فقد اعتباره وحيثيته وكثر الكلام عنه وتغير لا سيما بعد أن شارك المواطنون في إدارة البلاد وأصروا عليها، وكان هذا هو الحل الوحيد لتنفيذ مطالبهم ، وفي ذلك الوقت كانت الحكومة تحاول أن تتجه نحو التجديد والإصلاحات ومنشغلة بها، مما ترك مجالاً لأفكار العامة المستقلة بذاتها التي تدعو إلى عدم التزام الجميع بالأوامر التي تأتي من السلطان دون أن يكون للمواطنين رأي أو مشورة لأحد ولا يحسب حساب لدينها وعاداتها عند تطبيق القانون كما يجب ألا يتأثر الدين بمثل هذه الأمور ويجب أن يبقى بعيداً عنها.

لقد كان لحكومة السلطان بمعناها الواسع صلاحيات لا نهاية لها، كما أن التابعين للسلطان كانوا مستبدين وصلاحيتهم لا حدود لها أيضاً، وإذا ما حدد السلطان أمراً مشروعاً دينياً فإنهم لا يتجاوزونه ولا يعرفون غيره وإن المفسرين لهذه الأحكام الشرعية لا يتوانون عن عبودية السلطان.

إن شباب تركيا الفتاة كانوا يريدون إنهاء هذا الحكم من قبل شخص واحد، حيث كتب أحد أصحاب الرأي والسياسة من الأجانب عندما علم بأفكار المواطنين فقال: "لا بد من اتحاد الأفكار الحديثة مع الدين لإنقاذ الدولة وبقائها ولا يمكن التفريق بينهما وهو شرط أساسي للبقاء"، أما بالنسبة لأوروبا فإن مثل هذه الأفكار كانت الشغل الشاغل لها، وكانت تراها سياسة طبيعية في هذه الأحوال السائدة وقد كانت أفكار رجال الدولة من أجل إحياء الدولة تقدم من خلال المراكز والوظائف التي يحتلونها، وكان هناك شكوك في قدرتهم على القيام بالإصلاحات لعدم ثبوت نياتهم وعدم تنفيذهم للبرنامج المخصص للإصلاحات، حيث أنه ليس هناك سوى أثر ضئيل للتقدم والرقي ويحثهم على ذلك تجربة السنوات العشر الماضية وانقطاع تطبيق الإصلاحات وبرامجها المخصصة لها التي كانت تأتي من الخارج وبأمر من أوروبا، وإن المسؤول في الدولة كان يحاول قدر الإمكان أن يضرب بيد واحدة محاولاً عدم تنفيذ الإصلاحات بخط مستقيم، وإنما بشكل رقاص الساعة ذهاباً وإياباً.

إن الإصلاحات التي كانت تقدم عليها الدولة مجبرة بها من قبل أوروبا، وإن المسلمين يرون أنها ليست من مصلحتهم وليس لهم فيها تفوق وخصوصية، لأجل ذلك لم يكن المسؤولون يقدمون على تنفيذها حسب البرامج المخصصة. لقد قررت الدول الأوروبية التدخل في شؤون الدولة العثمانية للمحافظة على حقوق مواطنيها وذلك لإهمال الدولة لشؤونهم وتساهلها في القيام بالإصلاحات حيث قدمت بعض الدول النصائح والوصايا التي يجب أن تطبقها الدولة والأعمال التي يجب عليها القيام بها، كما يجب أن تحقق وتتأكد من ذلك.

إن اعتقاد البعض بأن فرنسا قد غيرت من سياستها التي كانت تصر عليها هو اعتقاد خاطئ، ولكنها انحرفت عنها قليلاً بموجب قرار الحكومة التركية الذي يخوّل الدول الاشتراك في المباحثات، وقد كانت تصر على أن تقوم

الحكومة التركية بالتزاماتها كافة من الناحية القانونية للإصلاحات وحقوق المساواة، ومن أجل ذلك فإن نابليون الثالث ووزير الخارجية قالا: "إن الدولة العثمانية لا تريد أن تطبق قانون المساواة بين المسلمين وغيرهم، وهي تفضل العنصر المسلم على غيره على الدوام، كما أن رفاهية الشعب لن تتحقق ما لم يطبق قانون المساواة بين جميع أفراد الشعب، ويجب تطبيق قانون المدنية والإدارية لكي يؤمن المنافع العامة لها، ويستفيد المواطنون من ذلك، والحاصل أن فرنسا تطالب اتحاد الدول من أجل ذلك، وإن كانت غير قابلة للاتحاد فلا بد من تقديم الدعم من أجل المستقبل الذي سيتم التباحث فيه لاحقاً. كما أن فرنسا اقتنعت أن الطريق الوحيد لذلك هو الصبر والليونة من أجل الوصول إلى ما تريده استناداً إلى ما تراه في تركيا وترى أنه من الواجب المحافظة على كيفية الإصلاحات كما هي دون تبديل أو تحريف، ويجب أن تعامل كما يعامل المريض الذي يوصف له دواء مر ويقال له بأنه دواء حلو وفيه الشفاء، وترى أن تبقى الأمور الخارجية كما هي أيضاً".

إن الدولة الفرنسية كانت تعرف أنه من المستحيل تغيير النظام وإقامة الإصلاحات وتطبيق القوانين الحديثة دفعة واحدة وهي أدرى بذلك وأعلم، ولكنها لم تكن تدرك العواقب التي ستصل إليها الدولة العثمانية وكانت تسعى لإزالة الدولة نهائياً. إذاً المسألة تتطلب التأمل والتدقيق إذا ما استعملت الشدة للقيام بما تطلبه فستكون نهاية الدولة بالسرعة القصوى، وبناء على ذلك فلقد كان المواطنون من الدولة العثمانية أدرى بكيفية الإقدام على الإصلاحات في وطنهم، والمسلمون هم أكثر إقداماً من المسيحيين على ذلك ويجب أن لا ننسى أنهم أجدر بالقيام على تحسين دولتهم، إذاً يجب الحيطة والحذر من استعجالهم بهذه الأمور. ويرى الفرنسيون أن المسيحيين في الدولة العثمانية هم الوحيدون دون بقية الملل القادرون على التفوق من أجل الاتحاد فيما بينهم، فمثلاً: الروم لا يريدون أن

يتبعوا الأسلاو مهما كانوا، والأسلاو جميعهم لا يمكن أن يقبلوا بتفوق الأرمن عليهم، إن أكثر المؤلفين الأجانب كانوا يرون أنه من المستحيل توحيد الملل غير المسلمة الشرقية في الدولة العثمانية ووضعها تحت حكم واحد، وبحسب نظرية فرنسا فإنه يجب أن تنظم لهم قوانين وإصلاحات تخصهم فقط وهذا مستحيل، وإن الأتراك فقط يستطيعون أن يجمعوا تحت سيطرتهم المذاهب المختلفة التي تبلغ حوالي العشرين مذهباً وملة، وإذا تمت إزالة العنصر التركي فإنها تصبح كالآلة المفككة التي من المستحيل جمعها وتركيبها، وسيذهب كل واحد في جهة غير معروفة، وأنه من الواجب إصلاح هذه الآلة وإعادة تركيب أجزائها لتتمكن من العمل مجدداً، وهكذا ستكون الدولة إذا لم يتم الاتحاد والمساواة ومزجهما مع بعضهما البعض والتروي والانتظار من أجل ذلك، وعلينا أن ننظر أيضاً إلى أن العنصر التركي إذا لم يستلم الأمور ويبقى في الدولة فإنها ستكون عاجزة عن الحفاظ على أمورها، وهذا ما لم يحسب حسابه الأوروبيون، وهذا هو مطلب فرنسا منذ معاهدة عام ١٨٥٦م وحتى الآن والتي بحثنا فيها الإصلاحات والملاحظات التي تقدمت بها.

لم تتبدل مطالب فرنسا التي كانت منذ أيام المعاهدة إلى عام ١٨٦٧م ولم يتغير موقفها تجاه المطالب وكذلك حرصها الشديد وإصرارها عليها ، وقد كان كل أملها أن تتمكن من إجبار الدولة العثمانية عليها وعلى مرأى من نظر الفرنسيين، وبحسب تعبير الأوروبيين فإن الدولة تلعب بهم لعبة "ليت ولعل" ولا تريد المساعدة وتريد إضاعة الوقت وفرنسا تريد أن تطبق أفكارها كلها وإجبار الدولة على قبولها. أما الروس فقد كانت توصياتهم على عكس ذلك تماماً. وبعد معاهدة باريس مباشرة تقدم البرنس غورجاتوف باقتراحات مفادها "كيفية اتحاد العناصر في الدولة العثمانية" وقد قال بصراحة وعلانية: "إن جميع الملل في الدولة العثمانية لا تريد هذا الاتحاد ولا توافق عليه" ، إن ما

قاله السيد غورجاتوف من أجل توحيد الأديان والمذاهب يتطلب أن يكون هناك قوانين وأنظمة مخصصة لكل فرقة على حدة لكي يتم جمعهم تحت سماء دولة واحدة، وروسيا تصر على هذا مثل فرنسا ولها الحق فيما تطالب به.

إن مسألة الشرق والإقدام عليها في عام ١٨٦٧م يتطلب التفريق بين المسلمين والمسيحيين من حيث مصالح كل منهم ويجب العمل على سعادة ورقي الشعب التابع للسلطان بمؤازرة ميزانية الدولة العثمانية وعلى حساب الدول الأوروبية، وأن تكون بمستواهم، ويمكن أن يحدث هذا مع إثبات التأكيد على ذلك.

إن القرار الحكومي بقي مدة إحدى عشرة سنة كأن لم يكن، وإن اللحظة المقررة في اجتماع باريس هي التي وضعته موضع التنفيذ مع الوعود والتأمين على ذلك، ولكن الشعب لن يستفيد بشيء من ذلك إذا ظل الأتراك أتراكاً، وصراحة إذا بقيت الشريعة تفرق بين المسلمين والمسيحيين، وإذا لم تلغَ فلن يكون هناك حل لهذه المشاكل، ولكنه في المستقبل ستكون المساواة في الحقوق خيالاً في نظر الأتراك، لأن العادات والتقاليد والهيئات الاجتماعية مختلفة كلياً، وإذا فقدت هذه الشروط فلا يمكن أن يكون هناك توافق مع الدولة العثمانية لأنها تحكم بالشريعة.

إن ما تطالب به روسيا وتختاره هو اللا مركزية من الحكومة العثمانية في الاجتماع الذي تم بين الدول عام ١٨٦٧م وتوصياته هي: إن حكومة النمسا وفي أثناء أحداث الإضرابات في كريت قالت: إن هذا الحدث سيكون بمثابة كارثة على الدولة العثمانية إن لم تتخذ التدابير اللازمة وسيكون مثلما حدث في بطرسبورغ، وبحسب نظرية النمسا فإن المسيحيين يجب أن يبقوا تحت السلطة العثمانية بالإضافة لمنحهم قسم من الإدارة التي يطلبونها، ولقد تم وضعها في جدول هيئة الأمم للبحث فيها وهل هي نافذة بالنسبة للسلطان أم لا؟ ومع هذا فإن مثل هذه الفكرة لم تدم طويلاً فقد عادت حكومة النمسا إلى سابق عهدها

بالمطالبة بأفكارها السابقة التي هي موافقة لبقية الدول، أما حكومة إنكلترا فإنها ترى أن الحكومة العثمانية في خطر شديد ومهددة بالسقوط في كل لحظة، وإنها تطلب إجراء الإصلاحات بالسرعة الممكنة وبحرص شديد بعد أن يتم تعديلها، وقررت التمهل في ذلك، وعدم التدخل بين اثنين من العقلاء أي بين المسلمين والمسيحيين، كما طالبت بقية الدول بالتزام ذلك، وقد تكلم في البرلمان الإنكليزي السيد دربي فقال: إن عدم قدرتنا على المنع لا يخولنا التدخل، لأنه سيتسبب في انهيار الدولة العثمانية وهذا ما لا نريده، وإن حدث العكس فيجب أن نخفف الصدمة قدر الإمكان مع تعليل الخسارات وتقبلها بالتدريج.

ترجع أسباب الإضرابات في كريت إلى كثرة الاتجاهات فيها، وهم تحت تأثير ذلك أو بسبب ما تُطالب به الحكومة العثمانية أو في الحقيقة والاستنتاج فإنهم يفرطون في الأمر، وبعد أن زالت هذه الأمور المؤقتة فإن أحوالهم ومحاكمتهم ستكون ممكنة وأكثر اعتدالاً، هذا ما كانت تفكر به الدول الأوروبية. إن ما يتعلق بالإصلاحات في عام ١٨٦٧م كانت تطالب به كل من فرنسا وروسيا، حيث كانوا يتداولون في أي واحد منها يجب الأخذ عند استلام محمود الثاني الحكم حيث كان حكمه لا حدود له ومسألة إيجاد خمسة من العناصر لاستلام الحكومة، وعجباً كيف يمكن لدولة عاشت خمسة قرون منفردة في الحياة والمعيشة والفكر والسلطان أن تفكر وأن تخرج إلى الوجود بهذه الأفكار والطرق الجديدة وهذه هي أصل المشكلة؟!! إن حكومة فرنسا كانت تطالب بتطبيق قرارات عام ١٨٥٦م حرفياً، فإن الإصلاحات في أول الأمر خرّبت أكثر من قبل وإذا تم تطبيق ما جُرّب من قبل بالثبات وكمال الفكر والهمة فربما يحصل المطلوب من حسنات النظام الجديد، وأما روسيا فإنها لا توافق على تجربة النظم لأنها لا يمكن أن تنجح، ويجب العمل على شيء آخر أي إيجاد نظم وقرارات أدق من هذه وهذه هي مطالب روسيا.

٥ – وضع الاقتصاد في الدولة العثمانية:

إن نفوذ فرنسا في التنظيمات الجارية غدا واضحاً وفي زمن قصير من حيث الإجراءات، وإذا ما قورن ذلك بالأدوار السابقة فإنه الآن أحسن من ذي قبل، وإن الأوضاع المالية للحكومة كانت متردية جداً، فلو لم يكن ذلك فإنه يمكن القول بأن تركيا ستنال تجديدها من جديد، وفي عام ١٨٦٠ ومنذ ذلك التاريخ فإن الأوضاع المالية كانت في هبوط دائم، وفي عام ١٨٦٩ تبين أن ميزانية الدولة لا يمكن تداركها فهي في وضع حرج، حيث اقترضت الدولة عشر مرات من جهات مختلفة وبلغ مجموع ديونها مليار فرنك وهذا حمل ثقيل بالنسبة للدولة، وإذا استثنينا مصاريف حرب القرم التي استقرضت فيها من عام ١٨٥٤ – ١٨٥٦م الكثير، وما تبقى كانت من مصاريف السنوات التي تلتها حيث إن الخزينة كانت ناقصة على الدوام مما يوجب الاستقراض، وآخر قرض كان في عام ١٨٦٩ من أجل الموضوع نفسه، وقد كانت الحال في ذلك الزمن كما في السابق فإن واردات الدولة كانت غير كافية وقد استهلك عصيان أهالي كريت الكثير من المصاريف، فلذلك ومن أجل تسديد الديون غير المنظمة تم اللجوء إلى الدول الأجنبية، وعلى هذا فإن بقية المبلغ المقترض يصرف لتصفية الديون القديمة وتأمين الاستقبالات في مراكز الدولة، وكانت الوزارات كافة في ضائقة مالية، وكان الموظفون والمأمورون يأخذون رواتبهم بصعوبة ولا يوجد في صناديق المراكز أموال، وبعد انقضاء مدة الوعد على الوفاء بالديون فإن الخزينة لم تستطع الوفاء بالوعد، وتمت تسوية بعض الديون الخارجية، وعلى ضوء هذا فقد بلغت الضائقة المالية أقصى درجاتها، وقد كانت مسألة تأمين الديون في غاية الأهمية بالنسبة للدولة للمحافظة على هيبتها أمام الدول وللوفاء بالتزاماتها، ولقد حاول المسؤولون جاهدين تدارك هذا الأمر ولكن جهودهم

ذهبت أدراج الرياح ولم يجدوا حلاً لهذه الضائقة المالية، ولا إلى أين سيؤول الوضع؟ إن الوارد إلى الخزينة لا يكفي لسد الديون وملء الفراغ، وعدم زيادة قيمة ومقدار الوارد فإن الدولة ستفلس حتماً وقريباً جداً، وهل هناك شيء آخر غير الإفلاس؟ إن أعضاء الحكومة المسؤولين وأصحاب النية الحسنة كانوا يفكرون في هذا الوضع، ومن أجل تداركه وعدم حدوث ما هو أفظع منه كانوا يبذلون جهودهم.

لقد كان جلّ همهم تخفيض المصاريف وزيادة واردات الدولة، كما كان جلّ اهتمامهم في زيادة ثروات البلاد ومنابعها، ولكنهم نسوا أهم نقطة وهي إصلاح طرق الجباية وتحصيل الضرائب وتنظيمها، وعلى ما أقره أعضاء الحكومة من تخفيف المصاريف على الحكومة ولعدم سعة معرفتهم فقد قرروا زيادة عدد جنود البرية والبحرية وتخفيض مقدار معين من رواتب الضباط وجنود الملكية والعساكر النظامية، وقد كان هذا العمل لا بأس به نسبياً ولكن لا يكفي.

إن تخفيض الرواتب العالية كان سهلاً وضرورياً، ولكن المشكلة كانت في تخفيض رواتب الموظفين حيث أنه لن يتأثر بها إلا الموظفون الصغار، أما المسؤولون والموظفون الكبار فلن يتأثرون بها، وقد كان راتب الموظف العادي لا يكفيه فكيف إذا نقص منه، وكذلك الحال بالنسبة لرواتب المتقاعدين.

إن الدولة كان لديها موظفون متطفلون يستفيدون من مكانين هما خزينة الدولة والأهالي، وقد كانوا أكبر بلاء على المواطنين، وكذلك كانوا السبب في خسارة الخزينة وسقوط الإدارة من أعين الناس وقد تقرر إنقاص عدد الموظفين.

إن أهم واردات الخزينة كانت تأتي من الزراعة ولهذا فقد تقرر رفع نسبة الأعشار من ١٠ إلى ١٥، ولم يكن هذا القرار سليماً لأنه ينذر بالقضاء على

الزراعة وربما يكون سبباً في تصحر الأراضي. إن سبب عدم التطور في التجارة والزراعة أنهما كانتا بيد رجال ليسوا أصاب مصلحة ولا يعرفون كيف يطورونها، وأما التطور في أصول الجباية والضرائب فقد كانت الطرق القديمة تعوق ذلك، لأن الواردات كانت تُنهب وتُسرق، والأمور المالية متداخلة مع بعضها وكذلك العادات القديمة أيضاً التي امتدت جذورها في الأرض منذ مئات السنين، وإن محاولة التدخل في هذا الأمر عقيمة ويُخاف من حدوث مشاكل هم في غنىً عنها.

إن الجرح الذي بدأ ينزف من جسم الدولة لم تداوه التنظيمات الجديدة، وإن جذور هذا المرض قد نزلت إلى عمق بعيد حيث لا يمكن معه مداواته، فما هو هذا المرض؟ وكيف ظهر؟

يجب التدقيق في هذا عن قرب. ومع الأسف الشديد فإن الكلام القديم هو اليوم كما هو في عام ١٨٨٢م حيث طبقت طرق الجباية وكأنها لم تتغير – إن كافة المناطق الزراعية في الدولة العثمانية كانت غنية ولكنها محصورة بالسواحل والمناطق المكتظة بالسكان، فإذا تم إصلاح الطرق وحسنت وسائل المواصلات، فربما تكون الزراعة سبباً في تحسين أوضاع الدولة وشفائها، وهذا ما يجب النظر فيه وهو الاقتصاد وإدارته، وهذا ما تحتاجه الدولة.

إن المطلوب هو استصلاح طرق العربات وبناء الجسور وتسيير السفن وإصلاحها للملاحة في الأنهار، كما يجب أن تمدها الخزينة بالأموال اللازمة، فإن لم يكن بمقدورها فيجب أن تسلمها إلى الشركات الخاصة.

أما الصناعة وصناعات الآلات وما يتعلق بها فهي كما في السابق ليست تحت إشراف الدولة ، وكان يجب أن تكون للدولة امتيازات فيها، أما الأراضي المؤجرة فإنها في القرى ثقيلة وكثيرة بالنسبة لهم، وكذلك الولاة، فقد كان أكثرهم

ينتفعون منها شخصياً، وعلى هذا فإن الدولة لا تستفيد منها.

إن الطرق كانت قليلة جداً لأنها أنشئت على الطريقة القديمة وقد بقيت طرق إنشائها على العادات القديمة من خلال العمال بالسخرة، وكان ذلك مضراً بالدولة والمواطنين معاً. إن قانون منابع المعادن كان حراً وقد تم تعديله ولكن على أساس الوهم والوسوسة، فقد كانت القوانين شديدة ورسوماتها مرتفعة، مما أدى إلى عدم تقدم أحد من الشركات الأجنبية لتبني المشروع والإقدام عليه، وليس فقط في جبال الأناضول وإنما في المناطق الأوروبية التابعة له أيضاً، وإن المراكز التي كانت تستثمر من قبل الدولة في أركان – طوقات – أرغن – فلو أن الدولة أعطتها للمستثمرين لكانت انتفعت بنسبة أكبر – إن أكثر الأراضي لم تكن تزرع ومتروكة للرعي وهي عائدة للدولة، وكذلك الأراضي المزروعة فإن الدولة كانت إما تبيعها أو تؤجرها مؤقتاً. إن هذا ما قدمناه وكتبناه سابقاً وهو ما أوضحناه في أول الكتاب.

لقد كان من الواجب تعديل قانون الأراضي فوراً وبسرعة، لأن ربع أراضي الدولة العثمانية كان عائداً للحكومة وللمؤسسات الدينية، وكذلك الأراضي في القرى لم تكن لهم ملكية التصرف بها فكيف سيدوم هذا الحال؟

لا شك أن قانون إصلاح الملكية كان من أكبر المشكلات التي تعترض النظام الجديد، وقد وجدت له الدول المتقدمة حلاً بالقوانين الجديدة فلو طبق لكان ذا منفعة عظيمة للدولة.

إن تأخر التجارة والصناعة في الدولة كان بسبب الجمارك الداخلية، لأن الرسوم كانت تؤخذ من المحصولات داخل الدولة وهي تعدّها من خارج الدولة، أي من الدول الأوروبية، أما أصول الإدارة المالية والضرائب وكيفية جبايتها فإن العملة أو المسكوكات كانت مزورة وقد قدمنا إيضاحاً مفصلاً عن هذا

التزوير، والآن فإن الطريق الوحيدة لتدارك هذا الأمر وتنقيص العيار من المسكوكات هو البنك الوطني، وسببه أن المأمورين على الصناديق في الولايات والعاصمة كانوا لا يريدون العمل إلا لأنفسهم، ويحاولون التلاعب بالمسكوكات وتبديلها وتأخير إرسالها إلى الخزينة أو استردادها، وعند التوقيع على الحوالات، فإنهم لا يوقعون دون أن يأخذوا مقابل ذلك "كمسيون" ويكون بنسبة معينة.

إن إنشاء فروع للبنك في الولايات كافة وإيداع الواردات كان حبراً على ورق، وقد طرح عدة مرات على الدولة، ولو أنه نُفذ لقضى على كل هذه الأعمال السيئة.

إن فقدان النظام في الدولة العثمانية والإدارة الفاسدة فيها قد ثبت جذور الفساد فيها، وكان معروفاً لديها عدم تسلسل المراتب والرواتب وحتى عدم ضبط الدفاتر الحسابية في العاصمة وتنظيمها، وإن مصاريف الدولة وأصول تنظيمها لم تُبن على قاعدة أساسية، وإن واردات الدولة ومصروفها غير منظم وغير مراقب، أما التفتيش فإن وجد فإنه كان يتم بصورة شكلية، ففي رأس كل سنة يكتب على أساس التقدير وكذلك المصاريف. وهذه الجداول والدفاتر في نهاية كل عام تغلّف وترسل إلى المستودعات ولهذا لا يمكن التدقيق مرة ثانية في المصاريف والواردات، ولم يكن يوجد ما يسمى بالوزير المالي، وإنما هناك المسؤول المالي وهو موظف عادي مهمته فقط ضبط الدفاتر، ولا يعرف شيئاً عن إدارة الأموال وليس مسؤولاً عنها ويسمى الدفتردار، وإن بقية الوزارات كانوا غير مطالبين بتقديم حساباتهم إلى جهة ما، وإنما لهم حساباتهم الخاصة وتبنى على كيفية صرف الأموال، حتى إن بعض الوزارات كانت تقوم بصرف الأموال دون أن تُعلم أو تُشرك الجهة المالية المسؤولة، وكذلك لم يكن يقدم بيانات عن الواردات وحساباتها، وكانت الإدارة حرّة وكل يغني على ليلاه. أليس هذا من الأمور المتداخلة في الدولة ويعدّ من مشاكلها الأساسية؟

وألا يترتب على هذا أن يكون الوضع في الولايات التابعة للدولة على أسوأ حال من ناحية أصول الجباية وتحصيل الضرائب؟ ألا يدعو ذلك إلى الحيرة؟ أليست هذه النقطة أساسية بالنسبة لأي دولة؟ وكما قدمنا سابقاً فإن القرار الحكومي لعام ١٨٣٩م المتعلق بإلغاء أصول الجباية بالنسبة للجماعات غير المسلمة وأصول البدل العسكري وجباية الضرائب فيما بينهم ثم أداؤها إلى الدولة ، وفي عام ١٨٤١م وقبل استقالة رشيد باشا عادت الأصول القديمة حيث أصدرت الحكومة قراراً بعدم العودة إلى مثل هذه الأخطاء، وكان ذلك في عام ١٨٥٦م حيث تم وضع الجمارك ومصلحة التبغ تحت إدارة منظمة، ومنع المحصلون من جمع الضرائب والخراج، وتم إيفادهم إلى النواحي والمحافظات كافة للجباية، وتم إبلاغ جميع الأهالي والمناطق بهذا الأمر، ولكن ذلك لم يؤت الثمار المطلوبة لأن بعض المناطق كانت تعتذر وتقدم الحجج الواهنة بأنها لم تبع محاصيلها لعدم دفع ما يترتب عليها، وقد دام هذا الوضع مدة خمس سنوات مما جعل الضرائب تتراكم حتى بلغ إنتاج عام كامل ثمناً للضرائب، وفي الوقت الحاضر فإنه تم تكليف مأمورين لتحصيل بعض الرسوم في الولايات والمحافظات وتحت إشراف وزارة تشرف على توزيع الضرائب من قبل مجالس الإدارة في تلك الأماكن.

إن أكثر الأراضي والأملاك كان أصحابها من أعضاء المجالس ولهذا فقد تم تحميل الضرائب الثقيلة للفقراء، وقد كان المأمورون يتعاونون مع أعضاء المجالس في هذا الأمر، ولا يوجد لهؤلاء الفقراء المساكين من يسمع شكواهم. إن أعضاء المجالس والمأمورين لا يسألون عما يفعلون، وكانوا يتقاسمون فيما بينهم المنافع المشتركة ويبحثون عن الطرق لتبرئة ساحتهم، إن قرار البدل النقدي للجيش كان من أجل زيادة واردات الجيش، وقد استخدم بسوء في أكثر الولايات وتسبب في مضايقات للمواطنين لا تنتهي، وحتى إن

بعض المسلمين كانوا لا يدفعون البدل ولا يذهبون إلى الجيش، وبعضهم يجبر على الالتحاق كلما دعت الحاجة إليه ولعدة مرات ومع ذلك لا يمكنه الخلاص من الضرائب.

إن تعيين ضابط واحد كان كافياً بالنسبة لدفع البدل النقدي أو الالتحاق بالجيش، أليس هذا غريباً؟ فكم من والٍ ومتصرف وقائم مقام قد أصبحوا أغنياء من دم المواطن، وكذلك الحال بالنسبة للأراضي المأجورة إما بقرار من الوالي أو المسؤول عنها، فإن الضرائب والأجرة كانت تؤخذ مرتين أو ثلاثة، وهناك أناس كان يتم إعفاؤهم من الضرائب.

إن طريقة الضريبة وكميتها كانتا مختلفتين من مكان إلى آخر ومن نوع إلى آخر، مثل: الملح – التنباك – الكمرك – والنتيجة فإن الدولة كانت هي المتضررة ولكنها تغمض عينها عن سوء الاستعمال: لا شك أن الدولة العثمانية لم تجد الموظف المستقيم والنزيه وذا الخبرة الذي يريد أن ينفع الدولة بالنسبة لجباية الضرائب، ولكنها بهذه التدابير المؤقتة ألم يكن بمقدورها انتخاب عددٍ من المفتشين مع صلاحياتهم الكاملة وإرسالهم إلى كافة الولايات للتفتيش على الوسطاء بينهم وبين الخزينة، ومنعهم من القيام بما يضر الحكومة والمصلحة العامة؟ من أجل ذلك كانت الحكومة الفرنسية تطالب الحكومة العثمانية بإلغاء الأمور المتعلقة بالتربية والأخلاق العامة القديمة كافة والقيام بتطبيق الأنظمة الجديدة ووضع قراراتها موضع التنفيذ فوراً. أما بالنسبة للضرائب فإن تغيير الضرائب المفروضة على الزراعة منذ القديم دفعة واحدة غير ممكن ويسبب مشكلات كثيرة، إن نسبة الأعشار الجارية الآن غير سهلة وعادلة بالنسبة للجباية، ولكنها كانت مضرة بالنسبة للقرويين، وحتى المسلمون كانوا يقولون "إن الجرائد والصحف التي تكتب بين الحين والآخر أن المسؤول المالي للولايات كذا وكذا قد أرسل مبلغاً كبيراً إلى الخزينة، فلو رأى الفقراء ووضعهم السيئ ويأسهم

من سوء المعاملة لهم لتعجب كثيراً ووقع في دهشة وحيرة من هذا".

إن الأراضي لم تحدد كميتها، وتتطلب الدراسة لبيان الأراضي الصالحة للزراعة مدة لا بأس بها، فكيف يمكن أن تحدد الضرائب بدلاً من ضريبة الأعشار حيث كانت تقدر بنسبة المحصولات من ٥ إلى ١٠ من محصولاتها ثم تحدد الكمية الوسطية لأخذ العشر أو الضريبة، ولم يكن من الممكن أن يكلف المختار بجمع هذه الضريبة بدلاً من الموظفين والجنود والضباط، إن أصحاب الأراضي الذين رضوا بإحدى هاتين الضريبتين سيكونون مجبرين على دفعها في وقتها وهذا أسهل وأحسن بالنسبة لهم، لأن نسبة الضريبة لا تتغير مع الزمن وهي محددة ، وأن الخزينة تكون قد حددت ميزانيتها على هذا المقدار وثبت على ذلك وستكون الدولة قد راعت الأصول القديمة للضريبة وكذلك الأنظمة الجديدة التي سيتم إدخالها بهدوء، ولكان ذلك أيسر للمواطنين ولتم تعميمها بسهولة.

إن الإدارة المالية كانت سيئة، وإن إيجاد عناصر مسؤولين وأمناء ومقتدرين وأهل خبرة أمر صعب لا يمكن العثور عليهم في هذا الوضع، إن عدم النظام في الأمور المالية والضائقة المالية وعجز الخزينة، كل هذا أدى إلى تأخر البدء بالإصلاحات، وعلى هذا فإن يأس الدولة وعجزها والضائقة المالية دعا إلى تكليف مأمورين من الدول الأوروبية لتدارك الأمر، من حيث إدارة الأموال العامة وجبايتها، وقد تم التباحث في هذا الأمر، كما تم توثيقه بوثائق موجودة في الدولة وبناءً عليها قدمنا هذه المعلومات.

إن رجال الدولة من حيث التنظيمات الجديدة والأمور المالية والاقتصاد والأنظمة الجديدة كانوا كأن ليس بينهم مناسبات توفق بينهم سياسياً وموضوعياً، ولم يحاولوا القيام بتحسين الأمور المالية بالطرق الحديثة، وإن الخلافات التي بين الأقوام في الدولة قد أصدرت قراراً بهذا الشأن وإن هذا يدعو إلى الحيرة .

وقد قال السفير الفرنسي المسيو طوونل: "إنه لا يمكن إجبار الأهالي على تطبيق القوانين الجديدة والأنظمة الحديثة لرفع شأن الدولة وتحسين وضعها، وإن على الدول الأوروبية تقديم المساعدة من الرجال ذوي الخبرة والمعرفة لتحسين الأوضاع، وعليهم استثمار الثروات المعدنية وتطوير الزراعة والصناعة والتجارة وتخليصها من المشكلات والعقبات. إن هذا الجسد الكبير المسمى تركيا يجب إنقاذ روحه والمحافظة على بقائه ولن يكون ذلك إلا بهذه الطريقة".

٧ – الإصلاحات العدلية:

عند التباحث في البرلمان الإنكليزي تعرضت الدولة العثمانية للتحقير وأحطت من قيمتها كثيراً من الناحية السياسية، علماً بأن الدولة العثمانية كانت تنفذ برنامجها الإصلاحي وتكمل ما بدأته من قبل.

إن الإصلاحات كانت تعتمد القوانين الأجنبية ذاتها أو الاقتباس منها، ولا سيما أن الدبلوماسيين الإنكليز كانوا يعدّون هذا البرنامج وخاصة البرنامج المسمى تشكيلات قرطاسية أنه مميز عن بقية الأنظمة، وإن قيمته الحقيقية وإن لم تكن حالياً تناسب المواطنين، ولكن الشكل القانوني كان مقبولاً لديهم.

إن القرار الحكومي لعام ١٨٦٨م والمتعلق بمجلس الشورى وديوان الأحكام العدلية والتفريق بينهما أقيم على قاعدة أساسية وهي من أبرز الأعمال التي يرى أنه لامع ومبني على القاعدة المذكورة لعام ١٨٦٤ م، وقد كان مشابهاً لقوانين الولايات ونظيراً لها، وبعد صدور هذا القرار بعدة أشهر تكلم السلطان عبد العزيز حيث أورد نقطة أن الإصلاحات التي تم تطبيقها ، والمهمة جداً هي إدارة الملكية والعدلية واستقلالهما وقد وضعهما بصورة موضع التنفيذ حسبما أوضح السلطان.

إن السلطان ومن هذا الكلام يتغابى وكذلك أعضاء الحكومة أيضاً، لأن

الولاة وبقية المأمورين وفي محاكمهم يحكمون كما يريدون ولا يعلم هذا إلا الأهالي، لأن أعضاء الحكومة ليس لديهم علم بهذا، وإن ما قاله لا يمكن تصديقه ولكن الذي يحير هي هذه النقطة، إن الحكومة العثمانية وعندما تريد إقصاء بعض المأمورين عن القوة الإجرائية وعدم القيام بها، كانت تكلفهم وبطريقة مباشرة التدخل في الأمور العدلية وتأمر بها.

وفي العاصمة فإن الدعاوي التي كانت تتعلق فيما بينهم وترغب في وضعها موضع الإجراء والعمل بها فإنها كانت تحيل هذا إلى جمعية تسمى (إجراء جمعيتي) وقد كانت تابعة لنوع من مجلس الإدارة، وأما إذا كانت الدعوى بين أجنبي ومواطن عثماني فإنها كانت تكلف قسم ديوان القلم في وزارة الخارجية.

إن الولاة في الولايات والمتصرفين والقائم مقام كما في السابق فإنهم كانوا مكلفين بمنصب المدعي العام والنائب عنه، وإنهم كانوا يقومون بالإجراءات المطلوبة بالنسبة للأحكام الصادرة من أي جهة كانت وإن إقامة دعوى كان يتم عن طريق المأمورين لهذه الإدارة ومن ثم تحال إلى المحاكم فقط. إن اللواء المتصرف وقائم مقام في القضاء، حسبما يريده ويرغبه، لأن إسقاط الدعوى في أي محاكمة يمكن إسقاطها.

لقد قدم السفراء الكثير من الشكاوى لأجل وضع أسس وتنفيذ الأحكام وإجراءاتها.

إن حجر الأموال المنقولة كانت خارج الإمكان، وأما الأموال غير المنقولة وعند الفراغ فإن الأمور كانت بيد الكاتب ومن له مشكلات عديدة يكون من استبداد الكاتب أو إهماله، وحتى بالنسبة إلى أبسط الأمور بشأن المديون، الذي لديه واسطة أو نفوذ عليه الاتصال مع وزير الخارجية أو الصدر الأعظم للتدخل

مباشرة لإجراء اللازم.

إن هذه الوقائع الظاهرة للعيان كانت بسبب الذين وضعوا القانون لعام ١٨٦٨ م، لماذا لم يفرقوا بين قوة الإجراء عن القوة العدلية لأن وضعها بين أيدي المأمورين يحير، ومهما كان السبب فإن الذين وضعوا هذا القانون لم يكونوا يعرفون أن قوة القضاء والعدلية وقوة الإجراءات مختلفة تماماً.

إن سعيد باشا كان صاحب أفكار جيدة أكثر من الذين سبقوه عندما كان وزيراً للعدلية عام ١٨٨٠م ومنذ الوهلة الأولى أدرك أن ذلك فاسد، وقد حاول التصحيح في كافة أنحاء الحكومة وأكد عليه، لأن المدعي العام شامل لهذا المعنى وتم تأسيس أماكن للمقاولين والمحامين والكتّاب، ومن جهة أخرى فقد تبدلت الصورة لأن القوة العدلية والقوة الإجرائية والخيط الواصل بينهما قد قطع لتصبح كل واحدة منهما على حدة، وكذلك فقد منح المستنطقين صلاحيات واسعة، وقبل هذا كانوا موجودين لدى رؤساء المحاكم، ولم يكن لديهم أي قيمة، فقد أصبح لديهم متخصصون لهذه المهمة حيث كان من قبل لا يحق لهم أن يكونوا أعضاء في المحكمة، وأما اليوم فمن حقهم أن يكونوا أعضاء في المحكمة.

إن كافة المراكز العدلية المطلوبة، لديها المدعي العام وكاتب الضبط ومحامون ومحرر المقاولات، فأين كان هؤلاء الأشخاص المقتدرون وأصحاب الاختصاص وأين يمكن أن نجدهم؟

إن هذا التجديد الذي سينفذ القاضي من سيطرة المأمورين في الإدارة منحه الاستقلالية. وإن هذا بحد ذاته غاية المعقول والمنطق. ولكن أليس عجباً أن هذا الأمر بغير آوانه؟ ولدى الاعتراض عليه قال سعيد باشا: إن في كل دولة وعند تأسيسها لديها ما يتعلق بها، لأن الشباب يكونون قليلي الخبرة

والتجربة وعددهم قليلاً، ومع مرور الزمن سوف يكثرون ويكتسبون الخبرة، فانظروا إلى رومانيا واليونان والصرب والجزيرة الصغيرة سيسام وحتى بعد أن مررنا بالأزمة الأخيرة، فإن الولايات كانت مدعوة إلى إدارة نفسها بنفسها فيا عجباً؟ إن الأهالي في هذه المناطق وقبل أن ينفصلوا عن الدولة العثمانية كانوا على علم ومعرفة أكثر مما نحن عليه اليوم من علم وفكر ومعرفة، ولكن الوضع يتطلب ما يلزم من التبدلات، وقد طبقوها وتقبلوها فوراً، ولكن مسألة توزيع العدالة مهمة جداً، ألم يجدوا لها حلاً؟

إن جعل الحكومة العثمانية مثل الحكومات المسيحية الشرقية مهما كان صحيحاً فإن أعضاء الحكومة العثمانية والأهالي التابعين لهذه الدولة الذين ليس بمقدورهم إدارة أنفسهم وكأنهم يطلبون الخروج منها من أجل بعض السياسيين الأوروبيين لكي يظهروا أنهم على حق أليس هذا يحير؟ إن روسيا لو لم يكن لها مساعد لما استطاعت أن تقوم وحدها بإدارة دولتها، ولما كان بمقدورها أن تظهر مثلما أظهر سعيد باشا بوضع القوانين للدولة العثمانية وإن اعتماد المواطنين كان كلياً عليه.

وإن المأمورين المرسلين كافة إلى مختلف أنواع المحاكم وأعضـــاء ورؤساء هذه المحاكم يجب أن يكون مشرفاً عليه، وبموجب هذا فقد وضعت مباشرة تحت إشراف الوالي، وتم تعيين مفتش للعدلية والمحاكم.

إن سعيد باشا بحد ذاته عندما قام بهذا العمل، أخذ الاحتياط المعقول ومع هذا لم يستطع أن يسكت المعترضين عليه من كل مكان، كان يجب أن يكون لديه مفتش عليهم.

إن سعيد باشا حول أكثر النقاط التي في نظام المحاكم القديمة وبدلها بتشكيلات جديدة وأتم نواقص المحاكم مع إصلاح أصول المحاكمات الجزائية

وأزال كل ما يتعلق بها من المحاكم التجارية حيث سارع إلى تنظيم المحاكم القانونية.

إن هذين القانونين تم نشرهما والعمل بهما عندما كان يحتل الصدارة، كما أن المحاكم الجزائية لا يوجد فرق بينها وبين القانون الفرنسي إلا بجزء بسيط جداً ولم يكن مقبولاً أن تنفصل عنه هذه النقطة وهي اللجنة، إن المحاكم التي ستطبق بالدرجة الثالثة وتعينها فإن القواعد القديمة المضرة به سيتم إلغاؤها، إن السفارات التي كانت تنتظر مثل هذه الإصلاحات فقد تلقت هذا الأمر بالقبول الحسن ورغم هذا فقد أعلنوا أن بعض القوانين العائدة للمحاكم يتطلب تعديلها، وحسب أحكام القانون الجديد.

إن المدعي العام وما يتعلق بالمواطن الأجنبي المقيم لدى ارتكابه جرماً يستلزم طرده وشطب قيده من المكان الذي هو فيه أو عند المخالفة سجنه وإن الحكم غيابياً بالحبس أو نقدياً فيجب أن يكون المترجم المكلف من قبل السفارة حاضراً، ولا يمكن العمل من دونه، وبموجب هذا القانون الجديد فإن توقيف المتهم الذي كان بالنسبة إلى الأجانب مدة ثلاثة أيام، أصبح أربعاً وعشرين ساعة فقط. أهذا هو الذي كانت تعترض عليه السفارات بالنسبة إلى قانون الرأسمالية لديهم؟

إن وزير العدلية لم يتردد بالتصديق على مثل هذا الأمر وحسبما كان من أوضاع المأمورين للمحاكم السالفة الذكر، فقد أُبلغوا العمل بموجب هذه الحقوق والعمل بها، أما أصول المحاكمات الحقوقية القانونية فإن السفراء نوهوا إلى أن هذا القانون يجب أن يحتوي على أصول المحاكمات التجارية كاملاً ودون تفريق في تطبيقها، ويجب أن تكون شاملة لكافة القواعد الأصولية المتبعة وإصدار قانون يشمل كافة هذه الأمور، ويكفي إضافة ذيل على هذا القانون لبعض المواد الخاصة بالتجارة العامة، لأن القوانين المذكورة كانت غير كافية ومتكافئة بالنسبة

إلى المأمورين، وبغية الحصول على نتائجها بالكامل فإن العمل بالنظام القديم لأصحاب الدعاوي حالياً يمكن تأمين ذلك بالوعود التي ستتم مستقبلاً تكملتها بالنسبة إلى الأجانب الذين في الدولة، كما يجب أن يخضعوا مثل المواطنين في الدولة العثمانية لهذا القانون ويجب الإعلان رسمياً عن هذا، وعند كتابة هذه السطور مازال الأمر بين المواطنين فيه منازعة. لأن هذا الطلب والمطالبة بالحق لا يمكن رده على ما أظن، والحقيقة فإن الأجانب هم الذين يستفيدون من الأحكام الجديدة عند التحاكم فيما بينهم، وإن الأحكام الغيابية التي تصدر بحقهم بموجب القانون إذا لم تستعمل بحقهم يجب أن لا تكون مخالفة للعدالة.

٨ – الأمور المالية والخدمية واستبداد الإدارة:

إن تكملة كتابة مقررات معاهدة برلين وكيفية إجراءاتها يعني الانتهاء من الجزء الثالث من كتابة تاريخ الإصلاحات في الدولة العثمانية، وإن الأمور المالية والخدمية تتطلب كتابة جزء خاص، وقد أفردت باباً كاملاً عنها.

إن الحكومة وفي عام ١٨٦٩م وبعد أن نفذ كل ما استقرضته من الديون وجميع التدابير التي اتخذتها من أجل تأمين الموازنة في الخزانة، لا أريد أن أذكرها أو أبحث فيها.

إن هذه التدابير والسؤال العملي الذي يتردد وبكثرة كما يقولون من أعمال السلب والنهب وعدم المعرفة والجهل، هو الذي دمر ميزانية الدولة. كما أدى إلى إفلاس الحكومة، وإن ديوان الدولة في عام ١٨٧١م لم يعد بمقدورها إيفاء الديون ودفع أقساطها، لأن وزير المالية عندما كان الألمان يحاصرون فرنسا وخاصة باريس، اتخذ هذه الأوضاع حجة لعدم دفع القسط الواجب دفعها للفرنسيين، وقرر في ٨ كانون الثاني عام ١٨٧٣م ألا يدفع إلا السندات التي أبرزت في لندن فقط، وقررت الدولة عدم الدفع لغيرها، علماً بأن هذه السندات

كانت صلاحياتها مدة خمس سنوات.

إن هذه التدابير التي هي دون معنى كانت مهلكة لاعتبارات كثيرة، وكانت تعدّ ضربة موجهة لنفسها، كما أعلنت عجز ميزانية الدولة، وإن الدولة تعاني ضائقة مالية شديدة.

كما أن الصدر الأعظم كان في كل عام يطلب مقابلة مدراء البنوك طالباً معاونتهم، ويتقبل منهم النصائح وينفذها ولكن دون فائدة، وقد بلغت ديون الدولة سنة ١٨٧٣م قرابة خمسة مليارات ونصف فرنك. ولهذا قرر بيع وفراغ الأملاك الوقفية ومعاملاتها، وتمت الموافقة عليها، مع أن هذا لا يحل الأزمة المالية ولا تفيدها كثيراً.

وقد قررت الحكومة تخفيض الديون بنسبة خمسين بالمئة من الديون العمومية خلال خمس سنوات، ولكن الحقيقة واعتباراً من عام ١٨٧٦م فإنها لم تعد تدفع الفوائد المتراكمة عليها. وبالنتيجة فإن الحرب التي وقعت عام ١٨٧٧م أدت إلى إفلاس الحكومة نهائياً. وإن تكاليف الحرب الباهظة كانت للحفاظ على التساوي في القوة، وقد أصدرت الحكومة أمراً بطرح قوائم نقدية على الأسواق، وفي نهاية عام ١٨٧٨م فإن النقد في الأسواق بدأ ينخفض سعره، وأصدرت الحكومة أمراً أن الثلث من ضريبة الأعشار يجب تأديتها بالنقد، وأن كل ليرة ذهبية تساوي ٣٠٠ قرش بأمر من السلطان، وعلى هذا فإن النقد وعلى حساب الغير فإن كل مئة قرش تعادل ليرة ذهبية، ورغم هذا فإن الديون الداخلية خسرت الثلثين من النسبة المئوية، ومما لا شك فيه أن هذا الإفلاس سيكون كاملاً بعد مدة.

وفي الاجتماع عام ١٨٧٨م طلبت روسيا تكاليف الحرب من الخزينة، وكذلك من قبل أصحاب الحوالات، ولهذا تضررت الخزينة تضرراً بالغاً،

ووضعت الأحوال المالية فيها قيد المذاكرة ولمدة طويلة، وفي الاجتماع الثامن عشر قيل: إن الدول التي شاركت في معاهدة برلين تعيّن مختصاً بالأمور المالية من كل دولة، ويؤلفون مجموعة لمراقبة الأمور المالية في الحكومة العثمانية، مع تدقيق الحوالات والسندات وما يتطلب من العمل، وخاصة التدابير المكلفة بها الحكومة مع إرسال هذه المجموعة إلى العاصمة العثمانية، وقد أسفر عن الاجتماع الذي تمت فيه المذاكرات من قبل، غير أن حقوق الحاكم لا تؤخذ منها، كونها موضع الثقة في الدولة العثمانية، غير أن الأمور المالية فيها يجب وضعها تحت المراقبة من قبل الهيئة الدولية، وهذه التوصية ربما لن تقبلها الحكومة العثمانية، ولكن الحكومة رأت أن تتصل مباشرة مع الدائنين للتباحث وتسوية الأمر معهم، ومن باب الاحتياط الإبقاء على هذا الوضع، لكن الدائنين في أوروبا الذين لديهم سندات، تم تشكيل وكلاء لهم من جميع القوميات، وبقرار مشترك لهم تم تعيين واحد من فرنسا والثاني من إنكلترا للتباحث مع الحكومة العثمانية في موضوع الديون.

إن الوكيلين وحسب ما كان يظن الجميع أن الوكيلين قبلا الوعد وتوقفا عن مهماتهما، لأن التسهيلات التي قدمتها الحكومة العثمانية للاستفادة أسهمت في تسوية الوضع.

إن التأمينات الخصوصية للديون تبقى خارج الموضوع، وبموجب المباحثات فإن الديون العمومية للدولة العثمانية تم تخفيضها إلى النصف تقريباً، ومع هذا بالمقابل فإن بعض الفوائد للسندات من مالكيها والمهلة الممنوحة فستؤخذ من الواردات الأجنبية، ومن قبل وكلاء دائمين لهم في هيئة مجلس يشرف على هذه الواردات، وقد تم تشكيل هذا المجلس في أواخر شباط ١٨٨٢م وبعد مدة قليلة سوف يرى لها فوائد كثيرة ، ومنذ الإعلان عن التنظيمات وتاريخها وحتى الآن قدم برهان على هذه الحقيقة لأن المنافع التي حصلت عليها

الحكومة تؤكد على أن مساعدة الأجانب كانت السبب في كل الأمور، وإن هذه التجربة الأخيرة تؤكد على ذلك، ولا سيما عندما أنشيء الخط الحديدي ولأول مرة فإن التشكيلات التي صادفتها في أوروبا العثمانية زادت الخوف من عدم الاستفادة منها، وقد ذكرت هذا الوضع سابقاً، وإنه لا يمكن تكذيبه.

إن تحسين الخطوط الحديدية التي كانت أوروبا تريدها وتتمسك بها، وعلى وجه التخمين وفي نفس الزمن الذي بدأت هذه الخطوط تنطلق من عدة أماكن، وبغية إكمالها لم توفر لها القطارات، وهذه هي أول المشاكل حيث تضررت الخزينة كثيراً من هذا بسبب قلة الواردات فيها، وفي عام ١٨٧٢م فإن الخطوط العائدة للحكومة العثمانية والشركات التي كان عُقد معها اجتماع للتباحث من جديد، وبموجب هذا فإن الشركات سوف تنفذ مدّ الخطوط بمسافة ١٢٠٠ كم وبقية الخطوط التي سوف تكمل الاتصال مع بعضها في أوروبا العثمانية وما تبقى فإن الحكومة سوف تقوم بها.

إن الشركات في عام ١٨٧٤م قامت بمد خط من العاصمة استانبول إلى يلووه – سلانيك – والطرق إلى مترووبجه – أدرنه – دده آغاج – إلى شعبة يامبولي، وفي البوسنه بنالوقه نووى تم إنجازها، لكن الحكومة العثمانية لم تنفذ ولو كيلو متراً واحداً، ولا أريد الإيضاح أكثر لعدم الحاجة إليه، وإن الضرر الذي حصل كان أمراً غير طبيعي ولم يسبق له مثيل، ولكن إذا ضم إلى الخط الجديد الخط القديم من روسجق – وارنه – جرنادودا – كوستنجه – فإن مجموع الخط الحديدي في أوروبا العثمانية يكون ١٥٠٠ كم تقريباً ولكن هذه الخطوط التي لم تكن مرتبطة مع الخط العام في أوروبا العثمانية، ولم تكن متصلة مع بعضها فإن ذلك لم يخدم المصلحة العامة ولا يستفاد منها كثيراً عند الحاجة.

إن الخطين الحديديين الكبيرين في العاصمة وفي سلانيك وسير هما بين

القوميات خطين منفصلين، وإن الحكومات المجاورة كانت في حالة انتظار وتردد.

إن الحكومة الصربية لم تنشىء الخطوط نفسها، وقد حاولوا معرفة السبب في أي نقطة يتم التحام الخط بين العاصمة والصرب، وهذه النقطة بالنسبة إليهم مهمة، لا سيما الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تخصهم، وكذلك فإن النمسا والمجر وصربيا كانت تتدخل في أمور هذه الخطوط، والحكومة العثمانية عندما تمكن تنظيم الجدول للخط من بلغراد إلى نيشة، وعند التدقيق في هذه النقطة كانت تريدها أن تبلغ إلى منطقة أخرى وهي يني بازار، وعلى هذه الصورة، غير أن وادي موراوا الواقع في الصرب، لا يمكن الالتفاف حوله لأنه يكلف مصاريف جديدة وإن الحكومة تكون مجبرة على تنفيذه، وقد احتجت الإمارة الصربية بشدة على الانحراف بالخط إلى يكي □ــازار (يني □ــازار).

ومن جهة أخرى فقد احتجت حكومة فيينا وألمانيا وأيضاً المجر على الخطوط التي نفذتها الحكومة العثمانية، وكانوا يرون لو أنه أنشئ خط من جهة البوسنة والآخر من الصرب ويلتقيان كان هذا أكثر فائدة لهم.

إن التقاء الخطوط الحديدية مع النمسا والمجر ستكون حتماً إما على حدود الصرب والبوسنة ويشترط لتنفيذه أن توافق عليها الحكومات السالفة الذكر. وقد أبلغت ذلك الحكومة العثمانية، ولهذا فقد تم الائتلاف بين الصرب والحكومة العثمانية، ولكن النقطة مهمة بالنسبة لها أن يلتصق الخط العثماني على حدود البوسنة مع الخط للنمسا، وكانت تريد أن تجبرها على ذلك بغية ضياع حق المجر في هذا، وإن الخط من تركيا إلى البوسنة معقد ومكلف لهذا لم تحاول إنشاءه أولاً، وإن فيينا إذا اقتنعت بهذا فإن حكومتي النمسا والمجر لم تصرا على ضرورة التصاق الخطين مع بعضهما، ولكن نُظر إلى جهة بلغراد بأهمية.

إن بعض الأوضاع وفي عام ١٨٧٧م بسبب الحرب ونتائجها فإن ارتباط

الخطين تغير أيضاً، وإن الخط من العاصمة إلى بلغراد تم عن طريق نيش التي ألحقت مؤخراً بإمارة الصرب والتي لن يعترض عليها أحد، ولا يوجد لها إشكالات أخرى، ولكن الخط المار من سلانيك إلى الصرب لم يكن هذا سير الخط، ومن أجل هذا فإن الحكومة العثمانية كانت تريد أن يكون يكى □ـــازار (يني □ـــازار) ملتقى الخطوط، وإن هذا الخط سوف يمر من خلال الجبال والوديان والسهول الواقعة فيه، كأنها خصصت من أجل الخطط الحربية للجيش لكن بعض الاعتراضات واجهت الحكومة العثمانية، لأن الخط المنطلق من سلانيك والمتجـــه نحو الشمال، وبموجب ما يريده كل من النمسا والمجر والصرب، كانوا يريدون توحيد الخطين في بريشتينه بدلاً من يورانييه مع الخط الذي يأتي من بلغراد، لأن مدينة ايورانيه تم إلحاقها إلى صربيـــا وأن ارتفاعاً بسيطاً وممراً قصيراً سوف يكون ومن بعدها سهول ماكدونيا، وعند تجاوزها فإن مدينة بريشتينه ستكون ضمن المنطقة العثمانية، وفي منطقة جبلية وفي أثناء الحرب فإن الدفاع عنها سيكون سهلاً، ولكن هذه المشكلات لم تستطع الحكومتان حلها لأن الخطوط التي سوف تكملها الحكومة العثمانية، والمناطق التي كانت مطلوبة فيها لم تنفذ، وهي بلغاريا وصربيا والنمسا والمجر، وكانت المشكلات المعلقة بينهم السبب في إعاقة ذلك.

إن المادة ١٠ والمادة ٣٦ من معاهدة برلين وبموجبهما فإن حكومتي صربيا والمجر وبالاتفاق مع الحكومة العثمانية ومع تعهد الدولتين النمسا والمجر بتقديم الشركات الموقع على تعهدها، فإنهما سوف ينوبان عن الحكومة العثمانية، وبعد التوقيع على معاهدة الصلح وتسوية علاقتهما حول هذه الأمور سوف يكون بينهما مباحثات ، وقبل نهاية عام ١٨٨٢م وبموجب المواد المذكورة وعند التدقيق بشأن تكملة الخطوط الحديدية في أوروبا، فإنه يجب البحث في مسألتين منذ عام ١٨٨٢م التي لم تحلها الحكومات، أولهما: موضوع الأرمن القاطنين في

آسيا العثمانية والباقي من شرق بلاد الروم، والثانية: الإصلاحات في أوروبا العثمانية.

إن التحولات الشخصية لعبد الحميد وسياسته أسهمتا بتأخير حل هاتين المسألتين، ولأن المسيحيين في الدولة العثمانية إذا لم يحصلوا على العطف والعناية من السلطان أو أي جهة أخرى، فإن الوعود بالإصلاحات لهم والتي تم الوعود فيها منذ عام ١٨٧٨م عند الاجتماع العام، ومما لا شك فيه أن الدول لن تنتظر كثيراً لإنجاز الإصلاحات.

إن السلطان عبد الحميد ومنذ أن تم التمسك بالإصلاحات المطلوبة أيام سليم الثالث ومحمود الثاني وحتى الآن، لم يتعظوا طيلة هذه المدة على الرغم من الوقائع التي مرت عليهم، ولهذا يجب النظر إليها من هذه الزاوية، فإن هذا يعني العودة إلى القديم وإلى الوراء ولثلاث مرات في أعوام ١٨٥٨ – ١٨٦٣ – ١٨٧١، وإن النتائج مجهولة هذه المرة، وعلى كل حال فإن الاقتراب من الخطر سوف يهلكه، وكأنه يريد إحياء أيام الاستبداد بالقوة، وإن الحكومة المستبدة أيام السلطان عبد الحميد كأنها خطأ تاريخي حسبما يرى، علماً بأن الخلفاء من قبله وبحسب احتياجاتهم كانوا يأمرون بالإصلاحات وبالأوامر الحكومية، ولا سيما هذه الأوامر والقرارات كانت غير موافقة لبعضها وخاصة معه، ولهذا فإن وضعه مشابه للقرون الوسطى، وإن تعصبه واجتهاده محيران.

إن السلطان الجالس في قصر يلدز، وتحت نفوذ عدد من الشيوخ يفكرون بالاتحاد الإسلامي ويتعقبون هذا الخيال، بمعنى أن جميع الحكومات يجب أن تخضع للسياسة الإسلامية وإلى الخلافة الإسلامية.

أليس هذا ما يرونه ويتباحثون من أجله ! إن التخيلات تلفت النظر، وإن طرابلس – تونس – الحجاز – مصر وحتى الجزائر، تحاول جلب أنظار

الأهالي وأفكارهم، أليس هذا مشابه لما حدث في بلاد الأرناؤوط وجمعيتها، ويمكن أن تتشكل هذه الجمعية من العرب أو حتى من أفريقيا، فهل هذه الرواية صحيحة؟

إن الجمعية التي كانت للأرناؤوط لم تكن كما يريدها السلطان وتخميناته، وكذلك ما حدث في مصر، حيث أعلن أحمد عرابي باشا العصيان على الحكومة العثمانية(*)، أليس هذا ما كان يطلبه المحرضون، وظهر على شكل آخر؟

إن السلطان الذي أراد أن يحكم بصفة السلطان يجب أن يكون على حسب ما تتطلبه الأوضاع والزمن، لأن ضياع الولايات وانفصالها ربما يكون مهدداً بمثل هذا العمل، ولا سيما إذا كان مضايقاً للحكومات الغربية والأوروبية، وقد بدا هذا بالنسبة إلى تركيا والتنظيمات فيها كأنه رجل نجا من كارثة في البحر على خشبة بسيطة وبحد ذاته فإنه لم يكن سوى شيئين لا يختلفان عن بعضهما.

إن هيئة المسلمين الاجتماعية وبالتدريج كانت تتبع الهيئة المسيحية وتتشبه بها بهدف استرداد المواطنين لحقوقهم.

إن شدة السلطان عبد الحميد وبرنامجه الذي سار عليه حتم عليه رفض هاتين المسألتين ورد كل البرامج الإصلاحية، لأن هذا الحاكم كان لا يكتفي بإدارة ظهره للغرب وأوروبا فقط وإنما كان يرى أن جميع المسيحيين أعداء، ولا يمكن الوثوق بأحد منهم(*).

---

* – للعلم بالشيء إن أحمد عرابي احتج على الإنجليز وصنيعهم الخديوي توفيق، ولم يحتج على الدولة العثمانية. (المترجم)

* – يا سبحان الله، كل الغرب الأوروبي من كتّاب إلى سياسيين يعتمدون سياسة اللف والدوران، ويعمدون دوماً إلى تدويل قضاياهم السياسية الخاصة ولو على حساب الله والأوطان، فهم يريدون تقسيم الدولة العثمانية بحجة الدفاع عن المسيحيين،

- **قراءة حول حركة الإصلاح:**

لقد تحولت الدولة العثمانية بفضل قواتها العسكرية وهمة سلاطينها الأوائل إلى إمبراطورية مترامية الأطراف شرقاً وغرباً، بحيث خضع لسلطانها ٣٤ ولاية شرقاً و٢٤ ولاية غرباً، وأقامت خلال مراحلها الأولى نظاماً عسكرياً صارماً، وفرضت قوانينها وأنظمتها على شعوب وقبائل، وتدافع ملوك أوروبة وأمراؤها لتقبيل العتبة الهمايونية وتمكن الفرنسيون منذ سنة ١٥٣٥م الحصول على امتيازات داخل ممالكها، وتلاهم الإنجليز والهولنديون وغيرهم، إلا أن هذه الامتيازات لم تكن تشكل أي عائق يحول دون نفاذ الأمر السلطاني على الدول الأوروبية التي تمتعت بالامتيازات، غير أن توقف الفتوحات وانصراف السلاطين ولا سيما سلاطين القرن السابع عشر إلى الانزواء والتحجب، ساهم شيئاً فشيئاً في بروز نفوذ الصدور العظام، وسعى الأوروبيون داخل الإمبراطورية (الدولة العثمانية) للتدخل في شؤونها الداخلية مستغلين فساد نظام الإنكشارية وانسحابها من ساحات القتال وممارستها الإرهاب على السلاطين والأهالي على حد سواء.

هذه التحولات الداخلية التي طرأت على بنية الإمبراطورية العثمانية اتسعت دائرتها لدرجة أن الفساد والانحراف لامسا جوهر النظام العسكري الداعم لكيان الإمبراطورية داخلياً وخارجياً، وغدا النفوذ الأوروبي المتزامن مع تفاقم الفساد حقيقية واقعة، مما فرض على سلاطين القرن الثامن عشر الحد من نفوذ الإنكشارية وإلزامها على الأقل بنظامها التي تربت عليه، وقد رافق محاولة الإلزام هذه فكرة إصلاح لقوانين الدولة وأنظمتها التي لم تعد تلاءم واقعها

وكأن المسيحيين كانوا يشتكون، لقد عاش المسيحيون في كنف الدولة العثمانية عيشة البط في صحن ماء أو في بحر يسبحون. (المترجم)

ومتطلبات العصر ومستجداته.

لم يكن القصد من الإصلاح القضاء على الإنكشارية أو استبدالها بقوات حديثة، ولا تطوير القوانين لدرجة الاقتداء الكامل بالقوانين الأوروبية، وإنما إيقاف التدهور المتسارع لمختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية، بحيث تساهم الحركة الإصلاحية إلى التخفيف من التذمر الشعبي من جهة واستعادة المناطق التي انزعتها النمسا وروسيا من جهة أخرى، ولتجنيب السلاطين عدم التسلل خفية لتوقيع معاهدات إذعان لبعض الدول الأوروبية الطامعة بأملاكها، هذه العوامل وتلك الأسباب ولدت فكرة الإصلاح العثماني، وإذا كان الأهالي تواقين لإصلاح القوانين والأنظمة، فإن الحرس القديم المستفيد من فساد نظام الإنكشارية وانصراف معظم ضباطها للاغتناء على حساب هذا التدهور العام لمؤسسات الدولة (إمبراطورية)، قد عارض الحركة الإصلاحية بقوة. بناء على ما تقدم فقد آثرت دراسة حركة الإصلاح وانعكاساتها العامة.

إن دراسة حركة الإصلاح في الدولة العثمانية، تقتضي منا التمييز بين حركة الإصلاح، والتنظيمات التي بدأت فعلياً قبيل وصول السلطان سليم الثالث لسدة العرش (١٧٨٩- ١٨٠٧م) لأن حركة الإصلاح أعقبت المجد وشهدت بداية تدهور أوضاع الدولة العثمانية، حيث برزت الحاجة لمحاولات إصلاحية تمركزت:

١- في الشؤون الإدارية والمالية وذلك لتجاوز بسبب التدهور الذي بدأ يتنامى في الدولة العثمانية.

٢- إصلاح الجيش وتحديث جهاز الدولة على غرار ما حدث في روسيا القيصرية، وخصوصاً عندما اقتنع السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٣-١٧٨٩ م) أن الدولة إذا لم تصلح جيشها ونظامها العام فإن أيامها لن تطول[٢].

وأما التنظيمات العثمانية، فكانت مفروضة على السلطنة فرضاً بموجب اتفاقيات دولية من قبل الدول الأوربية، وبالتالي فإنها محاولات غربية تقع ضمن إطار الضغوط الأوربية على الدولة العثمانية، وإن كان هدفها المعلن التحديث والدفاع عن حريات الطوائف العثمانية، فإن هدفها الحقيقي كان أبعد من ذلك، وتمثل في استهداف الإمبراطورية العثمانية ذاتها[٣]. وهذا ما أكده وزير بريطانيا (اللورد كلارندون: Clarendon): "إن الطريقة الوحيدة لإصلاح أحوال العثمانيين هي بإزالتهم من سطح الأرض"[٤].

وإذا أمعنا النظر في مسألة الحقوق التي طالبت بها الدول الأوربية للملك داخل الإمبراطورية، ومارست ضغوطاً كبيرة من أجل تحقيقها، أسفرت عن صدور الخط الهمايوني عام ١٨٥٦م، والتي أقر بدوره المساواة بين جميع الملل، ورغم إشارته بوضوح إلى الإبقاء على الامتيازات التي حصل عليها غير المسلمين في السلطنة، فقد اعترضت (الطوائف غير المسلمة) على قانون المساواة خشية منهم أن يفقدوا ما حصلوا عليه عبر هذه الضغوط الأوربية، مما دفع الأوربيين من جديد لتجديد امتيازاتهم وتأكيد أفضليتهم على المسلمين، وبالتالي يمكن القول إن هناك علاقة وثيقة بين الامتيازات الأجنبية والتنظيمات، لأن الأخيرة جاءت كنتيجة طبيعية للأولى، ولولا الامتيازات الأجنبية وما مارسته الدول الأوربية من ضغط داخلي وخارجي لما فرضت التنظيمات، أي أن التنظيمات التي أقرتها الدولة العثمانية، كانت أشبه باعتراف منها على ما قدمته تلك الدول الأجنبية من خدمات للدولة العثمانية، وبتعبير آخر الإصلاحات كانت ضرورة أما التنظيمات كانت قسرية ولم تحقق للدولة العثمانية فوائد تذكر.

١- الحاجة إلى الإصلاح:

برزت الحاجة إلى الإصلاح عندما أخذ التدهور والتقهقر يجتاح

الإمبراطورية العثمانية، وتمثل ذلك بالأزمات الاقتصادية والعسكرية والفكرية ولكن الأزمة الحقيقية التي عانت منها السلطنة هي الأزمة الاقتصادية التي نشأت من فقدانها السيطرة على البحار الشرقية، لأن الكشوف الجغرافية أتاحت للبرتغاليين فرصة التحكم بطرق التجارة الشرقية واحتلال أراض عربية إسلامية، وبدل أن يخوض السلطان العثماني الحرب ضد توغل الأوربيين في تلك البحار ومنعهم من فرض سيطرتهم عليها، والعمل على تحرير الأراضي الإسلامية، وجه قواته لمحاربة الدول الإسلامية المتمثلة آنذاك بالدولة الصفوية في إيران، والمماليك في مصر وبلاد الشام، رغم أن الأخيرة كانت تحارب البرتغاليين بضراوة وهذا ناتج بدوره عن عدم تقدير الدولة العثمانية والقائمين عليها؛ لحجم المخاطر والتحديات الخارجية المحيطة بها[٦].

ويعلق المؤرخون الأتراك على تحركات سليم الأول بالقول: إن السلطان أكسب دولته صفة إسلامية الأطر والمضمون، لكنه هيأ لدولته بوادر تفشي الفساد، ولاسيما في عهد ابنه السلطان سليمان القانوني، الذي اكتسب صفة المشرع على حساب إرث بدا للغير أنه قوي.

إلا أن تحول الخط التجاري عبر رأس الرجاء الصالح، وإغلاق منافذ البحار الشرقية على البلاد العربية، كان له آثاره المدمرة على الحياة الاقتصادية داخل الإمبراطورية، حتى أن اكتشاف أمريكا أثر بشكل غير مباشر على الوضع التجاري وخصوصاً عندما أصبحت تجارة الذهب والفضة بيد أوروبة، فنتج عن ذلك بدء انخفاض قيمة العملة العثمانية، ومن الملفت للانتباه تزامن التدهور الاقتصادي مع الأخذ بنظام الحريم السلطاني، حيث اعتكف السلاطين في قصورهم وغرقوا في ملذاتهم تاركين أمور السلطنة تغرق في جنح الظلام، حتى أطلق عليهم "السلاطين الذين لا يراهم أحد" .

في ظل هذا التدهور الاقتصادي والخلقي الذي عانت منه الدولة العثمانية؛

بدأت بوادر الحاجة إلى الإصلاح تظهر من خلال الحلول التي قدمها بعض مفكري الأمة العثمانية وعلى رأسهم مصطفى عبد الله (حاجي خليفة)، (١٦٠٨-١٦٥٧م) حيث كتب رسالة في الإصلاحات المالية عنوانها: "دستور العمل في إصلاح الخلل" عام ١٧٥٣م وتعدّ هذه المحاولة رغم عدم نشرها إلا بعد ثلاث سنوات، أول محاولة إصلاحية داخلية ملحة، وذلك لتوجيه النظر إلى الخلل الذي انتاب النظام الاقتصادي العثماني[٧]. ومنهم من عزى ضعف الدولة العثمانية إلى تجاهل نظم العصر الذهبي، وبالتالي كان علاجها- حسب رأيهم- يستلزم إعادة هذه النظم إلى ما كانت عليه باستئصال الفساد واللجوء إلى سيف الجلاد ومصادرة الأملاك التي تم الحصول عليها بوسائل غير مشروعة[٨].

لكن المشكلة كانت أكبر من أن تحاصر بإصلاح داخلي محدود، فقد كان لا بد أن تتحرك السلطنة باتجاه الداخل والخارج معاً بإجراءات إصلاح جادة وصارمة حتى تلاحق التطور السريع الذي يحدث في الدول الأوربية غير أن الباب العالي وبعض حاشية السلطان وغياب الأخير عن ساحة التأثر قد حال دون قيام حركة إصلاحية جذرية[٩].

وبالتالي أخفقت المحاولات الحقيقية الداخلية للإصلاح، وساهم هذا في محاصرة الإمبراطورية في آسية وإفريقية، وتقليص دورها الأوروبي وإضعاف فعاليتها العسكرية، وبهذا أخفقت محاولات التجديد الذاتي والإصلاح المحلي، لتبدأ مرحلة جديدة من محاولات الإصلاح المتمثلة بإصلاح الجيش.

٢- الإصلاح على النمط الأوربي:

لقد تنبه بعض السلاطين العثمانيين إلى أن ضعف الدولة العثمانية مرجعه عدم مسايرتها لنواحي التقدم التي شهدتها أوربة، فرأوا ضرورة الأخذ من الحضارة الغربية وخاصة في المجالات العسكرية، وخصوصاً بعد الهزائم

العسكرية المتتالية التي لحقت بهم[١٠].

إضافة إلى ذلك استلام العرش سلسلة من السلاطين الضعاف الذين هيؤوا الطريق للاضمحلال الذي ظهرت آثاره في القرن الثامن عشر[١١]، فالهزائم العسكرية أمام روسيا ١٦٨١ م، وأمام أبواب فينا عام ١٦٨٣ م، وتوقيع صلح فاررلوفجة عام ١٦٩٩ م يعدّ أول عملية تفكيك للإمبراطورية ونقطة تحول الإمبراطورية من سياسة الهجوم إلى الدفاع، وبدء انسحابها من أوربة[١٢]، ويمكن عدّ صلح كوشك قينارجه الموقع ١٧٧٤م، التاريخ الحقيقي للضغط على الإمبراطورية، إذا أضحى للعيان أن الدولة إذا لم تصلح جيشها ونظامها الإداري فإن نهايتها لن تطول (كما أسلفنا القول) وذلك استناداً إلى المادة ٧ من هذا الصلح الذي سمح لروسيا حماية الكنيسة الأرثوذكسية، وهذا معناه تدخل سافر في شؤون الدولة الداخلية، وبالتالي يمكن عدّ معاهدة قينارجة هي البداية الحقيقية للإصلاح على النمط الغربي[١٣].

لأن هذا الصلح (كوشيك قينارجة) أعلن صراحة أن العثمانيين فقدوا وضعهم كقوة دولية عظمى، ثم تأكد ذلك من جديد في صلح ياسي عام ١٧٩٢م، وأخيراً أدرك العثمانيون إنهم بحاجة إلى الإصلاح العسكري الذي يتيح لهم استعادة مكانتهم السابقة وخصوصاً بعد تفوق الروس عليهم عسكرياً[١٤] – "لأنهم أخذوا بأساليب الغرب"– لذا كان على العثمانيين أن يقتبسوا عن الغرب الطرق الحديثة لإصلاح الجيش والإدارة بناء لمتطلبات واقعهم وليس اقتباساً عشوائياً أو على الأقل ارضائياً، كما حدث.

إصلاح الجيش والإدارة:

كان من الطبيعي أن تتجه الرغبة أولاً إلى إصلاح الجيش؛ لأن مظهر الضعف العثماني كان عسكرياً، وكما أن الأخطار التي أحاطت بالهزائم التي

لحقت بها كانت تتطلب البدء بإصلاح الجيش[١٥].

إن فكرة الإصلاح الحربي ، قد نمت بعد عهد السلطان مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠م)، في أذهان السلاطين الذين خلفوه، وذلك للقضاء على الثورة التي بذرتها حركات عصيان الإنكشارية، ولكن لم يقدم على الإصلاحات حتى بعد السلطان محمود الأول (١٧٣٠-١٧٥٤م)[١٦]، الذي استعان ولأول مرة بمستشار فرنسي للشؤون العسكرية وهو الكونت بونفال (٦٧٩-١٧٤٧م) وأيضاً تم تأسيس مطبعة عثمانية عام ١٧٣٧م من قبل سعيد أفندي بالاشتراك مع إبراهيم متفرقة (١٦٧٩-١٧٤٢م) التي ستعلب دوراً هاماً بالانفتاح العثماني على أوروبة[١٧].

لكن حركة التحديث لم تقف عند هذا الحد بل ربط السلاطين مصيرهم بالعلاقة مع أوروبة وبضرورة الإصلاح على النمط الأوربي، وما أن جاء عصر السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧- ١٧٧٣م)، الذي حمل أفكار محمود الأول الإصلاحية، حيث حاول القيام ببعض الإصلاحات، لكن الحروب المتوالية لم تعطه الفرصة الكافية لقيادة حركة الإصلاح على نطاق واسع، حيث اتجه إلى إكمال ما بدأه محمود الأول من حيث إعداد العساكر وترتيب اللوائح[١٨]. إضافة إلى ذلك استعان بطائفة من الضباط والخبراء الأوروبيين وفي مقدمتهم بارون دي طوت الذي اشتهر بالكتاب الذي ألفه (وصف السلطنة العثمانية آنذاك)[١٩]. وتم تعيينه مستشاراً للسلطان مصطفى الثالث لإجراء الإصلاحات العسكرية، فتم تكليفه بإنشاء فرقة المدفعية على أن تلحق بها مدرسة الهندسة[٢٠].

هكذا تجنب السلطان مصطفى الثالث الإنكشارية، واتجه إلى تنظيم وتنسيق أمور البحرية والمدفعية وبالتالي لم تثمر إصلاحاته لأنه لم يتناول القوى الرئيسية في الجيش "الانكشارية" في الوقت الذي كان يزداد عددها، والفساد يدب في صفوفها، ومن أهم العوامل التي ساعدت على فسادها:

١- السماح لهم بالزواج، فأصبح الانتماء إليهم وراثياً.

٢- السماح لأفرادهم الاشتغال بالتجارة، فأدى هذا إلى قلة ارتباطهم بثكناته، ومما زاد الطين بله عدم اعترافهم بضرورة التعليم العسكري والأخذ بكل جدد، بل أخذوا ينكرون فائدته ويقامون كل إصلاح من شأنه أن يمس امتيازاتهم ووجودهم ويدعمهم في وقفتهم هذه الحرس القديم المستفيد الأول من فساد المرحلة وتدهورها، حيث ذهبوا إلى أن "ولي الله الحاج بكتاش، كان قد بارك جماعة الانكشارية عند تأسيسها ودعى لها بالنصر الدائم"[٢١] وكأن دعاة الإصلاح أشاروا إلى أنه يتنافى مع الدين الإسلامي ومعاد لمبادئ النشأة.

ولكن عندما استلم عبد الحميد الأول (١٧٧٣-١٧٨٩م)، السلطنة اقتنع أن الدولة، إن لم تصلح جيشها ونظامها العام، فإنها لا تستطيع مجابهة عدّوها الرئيسى (روسيا)، لذا فقد كان الإصلاح الحربي في مقدمة الأهداف، غير أن شيخوخته كانت سبباً في جعل إصلاحاته رخوة مبتورة حيث ظهر بمظهر التراخي والتردد، فضلاً عن معارضة كبار ضباط الإنكشارية لإصلاحاته[٢٢]، ورغم ذلك فقد استقبلت استانبول في عهده عام ١٧٨٤م بعثة فرنسية مكونة من عشرات الخبراء وعلى رأسها السفير وعضو الأكاديمية الفرنسية «شوازل غوفيه» وذلك بغرض إجراء الإصلاحات[٢٣] وليزيد من قناعة الفرنسيين بحركة إصلاحه، ولتقديم المساعدات له منحهم امتيازات شبه كاملة في مجال التنظيم المدني، شريطة عدم ملامسة المؤسسة الدينية، وعدم المطالبة بتحديث النظم العسكرية بصورة جذرية خشية وقوع اضطرابات قد تستغلها النمسا وروسية. وعندما استلم السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧م) زمام الأمور في السلطنة، دخلت الإصلاحات في طور جديد، حيث ورث أفكار عبد الحميد الأول الإصلاحية، وقيل إن أباه مصطفى الثالث ترك له مذكرات مكتوبة شرح فيها أوجه الخلل في الدولة ووسائل الإصلاح، لذا كان السلطان سليم الثالث شديد

الرغبة بالإصلاح وفق النموذج الغربي[٢٤]، فالبارز في عهده، إقامته لأول تجربة من نوعها في الإطار الإسلامي وتتمثل بإصلاح عسكري شامل عرف باسم (نظام جديد)، أما التحول الجديد الذي طرأ في عهده هو أن الأوربيين بدؤوا عملياً يشكلون قوة سياسية داخلية ويساهمون في صناعة القرار السياسي للإمبراطورية؛ فمنهم خبراء عسكريون ومستشارون سياسيون ولا سيما خبراء الاقتصاد الذين تدخلوا فعلياً في سياسة السوق والتجارة العثمانية[٢٥].

ومع تسلم السلطان سليم الثالث سدة العرش العثماني كانت فكرة الإصلاح تتردد على لسان العامة والخاصة فضلاً عن الإنكشارية التي توجهت الأنظار لإصلاحها.

ومن أهم الإصلاحات التي قام بها السلطان سليم الثالث؛ تأسيسه وحدة عسكرية عرفت بالنظام الجديد[٢٦] لأنه كان شديد الاهتمام بكبح الانكشارية التي كانت تشكل الركيزة الرئيسية لمقاومة الإصلاح[٢٧]. كما أولى اهتماماً خاصاً للإصلاح المالي والأسواق الذي ينشط التجارة، وأكثر من إنشاء البازارات، فضلاً عن توجهه نحو الإصلاح الصحي، فأنشأ عام ١٧٩٤ م المعازل، وأوجد مدرسة للعلوم الطبية، ولم يكتف بذلك بل أرسل وزارة وبعثات دائمة للإقامة في بلاط أجنبي وذلك بغرض دراسة جوانب التقدم الأوربي ونقله إلى الإمبراطورية – لذا عدّ أول سلطان عثماني يقوم بهذا[٢٨] وكان أكثر من برز في هذه المرحلة، سكرتير السفارة السلطانية لدى قصر إنجلترا محمود رئيف أفندي صاحب كتاب «التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية»، وسفير الإمبراطورية في برلين؛ عزمي أفندي الذي أعد تقريراً عن مشاهداته لأوجه التقدم في بروسيا، وقدمه للسلطان سليم الثالث[٢٩].

لكن الأوامر الصادرة عن السلطان سليم الثالث عام ١٨٠٥م والمتضمنة بتجنيد السكان وبعض الإنكشارية في الجيش الجديد (نظام جديد)، أدى بدوره

إلى إثارة الإنكشارية والعلماء الذين تمكنوا عام ١٨٠٧م من الإطاحة بحكمه وبإصلاحاته[٣٠] وخصوصاً بعد وفاة شيخ الإسلام الذي كان مؤيداً للسلطان في إدخال الإصلاحات العسكرية، بعكس قاضي عسكر الروميلي الذي كان معارضاً للإصلاح الغربي، فبمجرد أن مارس عمله بدأ تحالفه مع الصدر الأعظم مصطفى باشا البيرقدار ولفيف من العلماء؛ هدفه إبطال العمل بالنظام الجديد الذي وصفوه بأنه بدعه مخالفة للشرع، فانتهزت الإنكشارية الفرصة معلنة العصيان العسكري[٣١].

وقاد المعارضة مصطفى باشا البيرقدار الذي حاصر قصر السلطان وأرغموه على إلغاء النظام الجديد عام ١٨٠٦ م وقد رافق ذلك إعدام مؤيديه من رجال الدولة؛ (محمود رئيف أفندي)، وأرغموا الفرق الجديدة للانسحاب إلى آسيا الصغرى، وتم عزل السلطان بفتوى من شيخ الإسلام[٣٢]، حيث أفتى "بأن كل سلطان يدخل نظامات الإفرنج وعوائدهم ويجبر الرعية على اتباعها لا يكون صالحا للملك"[٣٣]، ومن الطبيعي أن تعود الفوضى أدراجها في عهد السلطان مصطفى الرابع ١٨٠٧م الذي نصبته الإنكشارية وأصبح ألعوبة بأيديهم[٣٤]، فانتهز الفرصة مصطفى باشا البيرقدار (أحد مؤيدي الإصلاح) وقام بانقلاب ضد مصطفى الرابع الذي خلف سليماً، ودبر مقتله لا لأنه عارض الإصلاح وإنما لقتله السلطان سليم الثالث، ونصب محمود الثاني مكانه وأصبح فيما بعد صدرا أعظم، لكن الإنكشارية تمكنت من قتله بعد أشهر[٣٥].

ولهذا فإن الإصلاحات التي قام بها السلطان سليم الثالث كانت لها صدى في أوروبا، حيث أيقظت في أذهان الأوربيين ذكرى خطر العثمانيين القديم، وأعطت نموذجاً لما قد يحدث لو قدر لهذا الإصلاح أن يكتمل وينضج، ولكن النكسة التي أطاحت بحركة الإصلاح هذه كان لها أثر هائل في أوروبا ذاتها حيث كثرت الآراء وتنبؤات المستقبل حول مصير الرجل المريض بعد ما بات

من المتوقع هلاكه.

وبعد مقتل السلطان سليم الثالث ومصطفى الرابع انطوت ورقة التمردات العسكرية التي كانت تقوم بها الإنكشارية بالتعاون مع رجال الدين ومعارضي الإصلاح فاستلام محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م) السلطنة؛ شكل بداية مرحلة جديدة في تاريخ السلطنة، لقد كانت أفكاره متطابقة مع أفكار سليم الثالث من الناحية الإصلاحية، حيث أفاد من إقامته الجبرية مع سليم الثالث في السراي حيث أطلعه الأخير على خطط الإصلاح، لكن الفرصة لم تتح له قبل مرور عدة سنوات، لأن عهده قد امتلأ بالحروب والتطورات الهامة التي امتصت معظم جهوده. وعلى الرغم من ذلك فقد ارتأى منذ بداية حكمه القيام بما يلي:

١- إن نجاح الإصلاحات يستوجب شمول لكل النظم العثمانية والمجتمع، ولا تقتصر على جانب معين في المجال العسكري.

٢- وجوب تدمير النظم القديمة حتى لا تعترض طريق الإصلاح.

٣- وجوب توخي العناية في التخطيط للإصلاح وإيجاد الضمانات اللازمة لنجاحها قبل القيام بها[٣٦].

لكن الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بالسلطنة كانت صعبة للغاية، حيث أخذ السلطان محمود الثاني يشعر بخطر الوهابيين في شبه الجزيرة العربية، وبالمتمردين اليونانيين في الموره ومياه بحر الأرخبيل ومما زاد الطين بلة استئناف الحرب ضد روسيا التي أوقعت الهزائم بالجيوش العثمانية. وبسبب خشيته من عزم محمد على باشا الاستقلال بحكم بعض أجزاء من ممالكه الرئيسة لذا اتبع السلطان سياسة جديدة قائمة على ضرب الأعداء ببعضهم والاستفادة من إضعاف الجميع حيث استعان بواليه محمد علي للقضاء على الحركة الوهابية والتمرد اليوناني، وعندما تحقق له ذلك وجد الفرصة مواتية

لمواجهة الإنكشارية[٣٧]، لأنه اعتقد إن إزالة هذه العقبة سوف تجعل منه منقذ الدولة وسيدها الوحيد وخصوصاً بعد إظهار فشلها في كثير من المواقع الحربية فأصبحت موضع احتقار وكراهية من الشعب الذي طالب علانية بالقضاء عليها.

فانتهز الفرصة ودك ثكناتها بالمدفعية، وتمكن من إبادة أكثرها عام ١٨٢٦م وعدّ العثمانيون هذه الواقعة بالخيرية، لأنهم تفاءلوا بها كثيراً[٣٨]. وكما حل الطريقة الصوفية (البكتاشية) التي كان ارتباطها وثيقاً بالإنكشارية لعدة قرون، ثم تلا ذلك إنشاء قوات جديدة أطلق عليها "العساكر المحمدية المنصورية" التي كانت مهمتها حسب قول السلطان؛ حماية الدين والإمبراطورية[٣٩].

أما في مجال القضاء فقد أمر السلطان بالعمل على إعداد موسوعة مدنية تتناول الأمور التي لم يرد ذكرها لا في القرآن ولا السنة. وأيضاً انتزع حق الحكم بالإعدام على الباشوات (حكام الولايات)، واهتم اهتماماً بتثقيف الأمراء وتدريبهم لإفادة الدولة إذا ما ارتقى أحدهم عرش السلطنة. كما أخذ بنظام البعثات الدبلوماسية الدائمة في عواصم أوربا واختار لها أفضل العناصر التي تفاعلت مع حركة الإصلاح، أما الإصلاح الإداري؛ فيعدّ من أبرز الأعمال في حركة الإصلاح التي قام بها السلطان محمود الثاني، حيث حوّل ١٨ إيالة في آسيا إلى أربع إيالات، لأنه كان يدرك أهمية الإصلاح الممائل في التبسيط الإداري[٤٠].

مما سبق فإن حركة الإصلاح التي قام بها السلطان محمود الثاني كانت حركة شاملة اتسمت بالهدم والبناء في آن واحد، ورغم ذلك فإن إصلاحاته لم تحقق سوى نجاح جزئي بسب طابع السطحية التي اتسمت به عملية الاقتباس عن الغرب التي لم ترتكز على مستلزمات التعليم والإنتاج الاقتصادي، لكن التغيرات التي أجراها اتسمت بنتائج مهمة؛ إذ أصبحت الحكومة المركزية بعد عهد السلطان محمود الثاني أقوى مما كانت عليه من قبل. وتمركزت في القصر

والباب العالي، حيث تمتع السلطان محمود الثاني في أواخر عهده بسلطة قوية على البيروقراطية الجديدة التي أوجدها. حيث شعر هؤلاء بأن السلطان أصبح حاكماً مستبداً لتصورهم بأنه يهدد سلامتهم ومصلحة الدولة[٤١].

وعندما قرر السلطان محمود الثاني استرجاع الشام من واليه محمد علي انخدع بإصلاحاته العسكرية، حيث منيت جيوشه بالهزيمة في معركة نصيبين عام ١٨٣٩م أمام قوات محمد علي باشا، فكان هذا بمثابة الكارثة التي حلت على السلطة. وذلك بسبب استغلال الدول الأوربية لها. حيث بدأت الوصاية على الباب العالي وتم سحق القوة المصرية وفقا للبروتوكول النهائي لمؤتمر لندن الذي وقعه مندوبو التحالف الأوربي في (١٠ تموز عام ١٨٤١م) حيث وقفوا إلى جانب الدولة العثمانية ضد أطماع محمد علي بك، فعادت سورية إلى الحظيرة العثمانية بفضل هذا التدخل[٤٢].

وبالنهاية يمكن القول إن طريقة السلطان محمود الثاني في علاج الحركات الإنفصالية، كانت إحدى الأسباب الرئيسة التي أعاقت حركة الإصلاح بدلاً من تحقق أغراضها، ففشله في تحقيق التعاون بينه وبين ولاته الأقوياء، عد السبب المباشر في شل الحركة الإصلاحية وتبديد أثرها[٤٣]. لأن هدفه وراء الإصلاح هو تثبيت حكمه والسيطرة على مساحات واسعة وليس القيام بالإصلاح حباً به[٤٤]. أي أن إصلاحه جاء من الخارج ومن وجهة نظر فرنسية بحتة.

وهذا يتوافق مع رأي المؤرخ توينبي عندما قال: "إن السلطان محمود الثاني بذل الجزء الأكبر من مجهوداته للإصلاح، ولكن في محاولة يائسة للاحتفاظ بشعوب غيره تحت سلطانه"[٤٥].

وبعد هذه الجولة التاريخية التي وجدناها ضرورية لدراسة نشأة الإصلاح في الدولة العثمانية وتطوره في دولة تختلط أوراق الإصلاح فيها لا سيما

الدارسون لتاريخها. فالإصلاح بالنسبة لهم هو التنظيمات العثمانية التي لم تكن سوى المرحلة الأخيرة ليس في محاولات الإصلاح فحسب بل في سيادة واستقلالية الدولة العثمانية التي فقدتها عندما قبلت بالضغوط الأوربية التي ظهرت بصيغ عدة: الامتيازات الأجنبية، والحماية الأوربية للطوائف الدينية غير المسلمة، والقبول بإلغاء بعض المؤسسات ذات الصلة المباشرة في شؤون السلطنة. وقيام أوروبا بالإشراف على الأنظمة التعليمية والعسكرية والتجارية وبهذا توفر للدول الأوربية كل السبل للتدخل وتفكيك أواصر الدولة ومؤسساتها بهدوء وعلمية وتحت غطاء شرعي.

وفي هذه المرحلة (مرحلة السلطان عبد المجيد ١٨٣٩-١٨٦١م) تتحول فيها محاولات الإصلاح على النمط الغربي إلى قوانين سميت بالتنظيمات (الإصلاح المفروض) الذي وضع الإمبراطورية العثمانية قاب قوسين أو أدنى من الهاوية لأنها أكدت اعتراف السلاطين القبول رسمياً بشروط الاستسلام الحضاري للغرب[٤٦].

٣- التنظيمات (الإصلاح المفروض):

لقد أسندت حركة الإصلاح المفروض في الدولة العثمانية إلى مرسومين سلطانيين هما: مرسوم (خط كلخانه): ١٨٣٩م، ومرسوم (خط همايون): ١٨٥٦أم.

١- **خط كلخانه (غرفة الورد):** الصادر في (٣ تشرين الثاني ١٨٣٩ م). حيث تضمن إيجاد حل لأزمة (١٨٣٩م-١٨٤١م) بين الدولة العثمانية ووالييها محمد علي باشا، والذي كان وراء هذا الخطأ الصدر الأعظم رشيد بك الذي حاول فيه إرضاء الدول الأوروبية من أجل وقوفها إلى جانب الدولة العثمانية في حربها ضد محمد علي باشا[٤٧]، فضلاً عن اقتناع رجال الدولة المستنيرين والمتأثرين بالحضارة الأوربية بضرورة إصلاح جهاز الدولة وتجديده على

أساس اقتباس النظم الأوروبية[٤٨]. ولكن هذا إصلاح جاء ضمن قوانين مكتوبة ملزمة الدولة العثمانية بتطبيقها. وكان على رأسهم رشيد باشا سفير الإمبراطور في لندن ولدى قدومه إلى السلطنة عهد له بمنصب وزير الخارجية ثم الصدر الأعظم، وكان من أهم المساهمين رسمياً في وضع الدولة العثمانية في دائرة الضوء الأوروبي الملزم لها بالمحافظة على حقوق الأقليات غير المسلمة[٤٩].

لقد استطاع رشيد بك أن يقنع السلطان عبد المجيد بأن الدول العظمى (فرنسا وبريطانيا) تستطيعان أن تحسما الأزمة لصالح الدولة العثمانية وأن تقضي على الامتيازات التي كانت روسيا قد حصلت عليها بموجب معاهدة خنكار أسكله سى (١٨٣٣م) وذلك نتيجة الانتصارات التي حققها إبراهيم باشا في حرب الشام الأولى. وبموجب هذا الخط حلت سيطرة الدول العظمى محل السيطرة الروسية واستطاعت إنقاذ الإمبراطورية من خطر محمد علي في سبل زيادة تدخلها الشامل في شؤون السلطنة الداخلية، وهذا ما حصل طيلة ما تبقى من القرن التاسع عشر.

ولقد أكد خط شريف كلخانه على النقاط الرئيسة الثلاث:

١- ضرورة إيجاد ضمانات لأمن جميع رعايا الدولة على حياتهم وشرفهم وأملاكهم وبالتالي وجدت علانية المحاكمات ومطابقتها للوائح وإلغاء إجراءات مصادرة الأملاك.

٢- وجب إيجاد نظام ثابت للضرائب يحل محل الالتزام.

٣- أكد على توفير نظم ثابتة للجندية بحيث لا تستمر مدى الحياة وأن تحدد مدتها بفترة تتراوح ما بين ٤ و٥ سنوات.

ومنه أكد خط شريف كلخانه وللمرة الأولى وبصفة رسمية المساواة بين جميع رعايا السلطان أمام القانون، وهذا بدوره يقضي على نظام الملل، ويوفر

الإخاء بين جميع رعايا السلطنة وذلك يهدف إلى تقوية الدولة عن طريق تعزيز ولاء سكانها (مسلمين ومسحيين) وإضعاف النزعات الانفصالية[٥١].

لكن هذا الخط جوبه بردود فعل قوية في شتى أنحاء الإمبراطورية حيث عدّه المسلمون منافياً للقرآن، وأن المساواة بين المسيحيين والمسلمين من شأنه إن يثير القلاقل في السلطنة[٥٢].

٢- **مرسوم خط همايون (التنظيمات الخيرية):** الصادر في (١٨ شباط عام ١٨٥٦ م). لقد صدر هذا المرسوم للحصول على دعم الدول الغربية في مؤتمر باريس الذي أنهى حرب القرم (١٨٥٣- ١٨٥٦ م) بين العثمانيين تدعمهم فرنسا وبريطانيا من جهة وبين روسيا من جهة أخرى[٥٣]. لأن المحادثات التي سبقت مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس ورغبة حلفاء السلطنة بأن يعقد السلطان اتفاقاً دولياً يتعهد فيه بتنفيذ الإصلاحات المزمع القيام بها، فتبع هذا صدور هذا الخط الهمايوني. وبالتالي فإن السلطان قد أصدره تحت ضغط الدول الأوروبية[٥٤]. ومهما يكن من أمر فإن هذا الخط أكد على المبادئ التي جاء بها منشور لتأمين رعايا الدولة على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم، وركز على تمثيل الطوائف غير المسلمة في المجالس المحلية في القرى والأقاليم ومجالس القضاء الأعلى وتعهد بالقضاء على مساوئ الإدارة ومحاربة الرشوة[٥٥].

ولكن أخطر ما جاءت به التنظيمات الخيرية هو تعزيز نظام الامتيازات الأجنبية، حيث أقرت رسمياً بحق الأجانب ممارسة كل أنواع التجارة وبحقهم في تملك الأراضي. فبالتالي أصبح للأجانب آخر الأمر برغم قلة عددهم القوة الغالبة بفضل الحريات والمزايا التي منحتهم إياها الامتيازات. (وبالتالي مهدت التنظيمات السبيل للرأسمال الأجنبي، والتي اكتسبت بحكم صلح باريس شكل امتيازات دولية وفتحت الباب على مصراعيه للرأسمال الأجنبي)[٥٦].

وأيضاً لقي خط همايون ردود فعل قوية وخصوصاً من شيخ الإسلام حتى الصدر الأعظم السابق رشيد باشا انتقده (رغم أنه كان أحد دعاة الإصلاح)، حيث قال: "إن خط همايون سار أشواطاً بعيدة إلى الأمام وجاء قفزة بدأ من النص على تنفيذ الإصلاح بالتدريج وانتقد إلحاق الخط السلطاني بصلح باريس مما يشكل خطراً على شرف السلطان والدولة والاستقلال"[٥٧].

حتى رجال الدين المسيحيون لم يرحبوا بما نص عليه هذا المنشور من تقاضيهم مرتبات ثابتة وتوقفهم عن هبات ومساهمات على رعاياهم حتى المساواة القانونية بين المسلمين وأهل الذمة جاءت في وقت غير مناسب، فما إن انتصف القرن التاسع عشر حتى كان مبدأ القومية الغربي، قد اشتد ساعده لدى الأقليات الدينية التي اهتمت بلغاتها وآثرت الانفصال على الاندماج في الدولة[٥٨].

وبالتالي يمكن القول إن التنظيمات الخيرية نقلت الصراع من كونه ضغطاً خارجياً على السلطنة إلى الداخل، أي صراع داخلي عنيف بين سلطة قوانين وضعية وتعهدت بالتغريب للمجتمع الإسلامي، وبين مجتمع يرفض هذا التحديث مستعيناً برجال الدين الذين عدّوه مخالفاً للشريعة الإسلامية[٥٩].

ولكن الدولة العثمانية رغم كل الإصلاحات الواسعة النطاق التي أجريت في عهد التنظيمات على أساس الاقتداء بالغرب واقتباس النظم العصرية من الغرب لم تتخل عن صفتها الإسلامية، وبقيت دولة عثمانية بكل معنى الكلمة[٦٠].

وبهذا وضعت تنظيمات الدولة العثمانية رسمياً على طريق نهايتها كدولة إسلامية، فسنّها القوانين ووضع مؤسسات تعمل بقوانين وضعية والابتعاد عن التشريع الإسلامي في مجالات التجارة والسياسة والاقتصاد، قد سحب من الدولة العثمانية شرعيتها في أنظار المسلمين. وهذا بدوره خلف صراعاً لن ينتهي إلاّ بنهاية الدولة العثمانية[٦١].

الحواشـــي:

١- الغزاوي، قيس جواد، الدولة العثمانية، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط١، ١٩٤٠م، ص٣٢.

٢- البحراوي، محمد عبد اللطيف. حركة إصلاح في عصر السلطان محمود الثاني. القاهرة، دار التراث، ط١، ١٩٧٨م، ص٩٨.

٣- العزاوي، مرجع سابق، ص٣٧.

٤- ياغي، إسماعيل. الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، الرياض، مكتبة العبيكان، ط١، ١٩٦٦م، ص١٥٩.

٥- العزاوي، مرجع سابق، ص٣٥.

٦- الشناوي، عبد العزيز. الدولة العثمانية دولة مفترى عليها. ٣ج، القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٨٠م، ج٢.

٧- العزاوي، مرجع سابق، ص٣٥.

٨- مصطفى، أحمد عبد الرحيم. أصول التاريخ العثماني. القاهرة، دار الشروق ، ط٣، ٢٠٠٣م، ص ١٧١.

٩- العزاوي، مرجع سابق، ص٣٥.

١٠- رافق، عبد الكريم. العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦م. دمشق، مطابع ألف باء، ط٢، ١٩٩٣م، ص٣٣٧.

١١- ياغي، مرجع سابق، ص١٣٩.

١٢- البحراوي، مرجع سابق، ص٤٢.

١٣- البحراوي، مرجع سابق، ص٦٥.

١٤- مصطفى، مرجع سابق، ص١٦٩.

١٥- ياغي، مرجع سابق، ص١٤٥.

١٦- البحراوي، مرجع سابق، ص٩٤.

١٧- العزاوي، مرجع سابق، ص٤٥.

١٨- البحراوي، مرجع سابق، ص٩٥.

١٩- العزاوي، مرجع سابق، ص٤٦.

٢٠- مصطفى، مرجع سابق، ص ١٧٢.

٢١- ياغي، مرجع سابق، ص ١٤٦، وأيضا: مصطفى، مرجع سابق، ص١٨٥.

٢٢- البحراوي، مرجع سابق، ص٩٨.

٢٣- العزاوي، مرجع سابق، ص٤٦.

٢٤- البحراوي، مرجع سابق، ص٩٩.

٢٥- العزاوي، مرجع سابق، ص٤٦.

٢٦- رافق ، مرجع سابق، ص٣٧٧.

٢٧- مصطفى، مرجع سابق، ص١٧٩.

٢٨- البحراوي، مرجع سابق، ص ١١٠-١١٢.

٢٩- العزاوي، مرجع سابق، ص٤٨.

٣٠- رافق ، مرجع سابق، ص٣٧٧.

٣١- العزاوي، مرجع سابق، ص٤٨.

٣٢- ياغي، مرجع سابق، ص١٤٨.

٣٣- الشناوي، مرجع سابق، ج١، ص ٥٦٤.

٣٤- مصطفى، مرجع سابق، ص١٨٦.

٣٥- رافق، مرجع سابق، ص٣٧٧.

٣٦- مصطفى، مرجع سابق، ص١٨٧-١٨٩.

٣٧- العزاوي، مرجع سابق، ص٥٢.

٣٨- ياغي ، مرجع سابق، ص١٤٩.

٣٩- مصطفى، مرجع سابق، ص١٩٠.

٤٠- البحراوي، مرجع سابق، ص ١٩٧-٢١٢.

٤١- مصطفى، مرجع سابق، ص١٩٦.

٤٢- العزاوي، مرجع سابق، ص٥٧.

٤٣- العزاوي، مرجع سابق، ص٥٧.

٤٤- البحراوي، مرجع سابق، ص٢٥٨.

٤٥- البحراوي، مرجع سابق، ص٢٧٤.

٤٦- العزاوي، مرجع سابق، ص٥٩.

٤٧- رافق، مرجع سابق، ص٣٨٠.

٤٨- ياغي ، مرجع سابق، ص١٥٤.

٤٩- حسون، علي. تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية. بيروت، المكتب الإسلامي ، ط٣، ١٩٤٠م، ص١٥٨.

٥٠- مصطفى، مرجع سابق، ص٢٠٠.

٥١- مصطفى، مرجع سابق، ص٢٠١.

٥٢- ياغي، مرجع سابق، ص١٥٥.

٥٣- مصطفى، مرجع سابق، ص ٢١٢، رافق، مرجع سابق، ص ٣٨٠.

٥٤- العزاوي، مرجع سابق، ص٦٤.

٥٥- ياغي، مرجع سابق، ص١٥٥.

٥٦- لوتسكي؛ فلاديمير: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، بيروت، دار الفارابي، ط٢، ١٩٨٥، ص٣٧٤.

٥٧- مصطفى، مرجع سابق، ص٢١٣.

٥٨- مصطفى، مرجع سابق، ص٢١٤.

٥٩- العزاوي، مرجع سابق، ص٦٢.

٦٠- الحصري، ساطع. محاضرات في نشوء القومية العربية. بيروت، ١٩٦٢م، ص١٢٩.

٦١- العزاوي، مرجع سابق، ص٦٣.

الفصل التاسع

رؤية محايدة في الدولة العثمانية

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

بداية ونهاية

صحيحٌ أن القرن الثالث عشر شهد انهيار دولة سلاجقة الروم أمام زحف الغزاة من مغول إيران، وصحيح أن القرن نفسه شهد قيام تنظيم سياسي جديد في أقصى الشمال الغربي من الأناضول على الحدود البيزنطية.

وصحيح أن ظهور الدولة العثمانية تمخض عنه قيام مشكلات العصور الوسطى واضطراب أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

هذه الإرصات الثلاثة التي شهدتها الهضبة الفارسية ومناطق غرب الأناضول أسفرت عن وجود جنس بشري مضطرب التكوين بسيط المطالب واسع الرؤية شره الأهداف صلب الإرادة، وسط أحداث مضطربة داخلياً وخارجياً، وحافلة بالمفاجآت، ولّدتها الهجرات البشرية المتلاحقة والمذعورة منذ أوائل القرن الرابع عشر، وقد استمرت بالتدفق طوال القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، عمادها عناصر بدوية وحضرية، دفعها أولاً تنكيل روسيا القيصرية إلى الفرار إلى تركيا، ورداً على التنكيل الروسي لجأ السلاطين العثمانيون إلى تهجير المسيحيين باتجاه المناطق الساحلية، ولإذابة التناقضات القائمة والصراعات الدائمة بين الأجناس البشرية المستقرة قهراً في تلك المناطق، لجأ أغنياء الترك إلى الزواج من النساء الروميات.

وقد أسفر عن تجمع هذا الخلط البشري المتناقض في بنيته ونهجه عن حدوث تأثيرات حضارية بدا فيها التأثير البيزنطي من ناحية العادات والتقاليد والعمارة والرسم والفنون متميزاً، في حين تمسك سلاجقة الروم بالثقافة العربية الإسلامية التي امتد أثرها إلى البيزنطيين، فقد ظهرت ترجمات عديدة مثل ترجمة كتاب شمس الدين البخاري، وغير ذلك من المؤلفات الجغرافية، أما الأرمن فقد فشلوا بالاحتفاظ بوحدتهم الفكرية إثر فشل ليون الثاني المنحدر من

أسرة روبن (Rupen) في جميع شتاتهم رغم تجمعهم في شرق الأناضول.

هذه التناقضات البشرية والحضارية أسهمت في تكوين تنظيمات سياسية كان من أهمها وأشدها تنظيماً وتلاحماً تنظيمات الأتراك الذين تمكنوا خلال مئة عام من إقامة دولة قوية حكمت البلقان وجزءاً من الأناضول، وإزاء ذلك اعتبرنا أن ظهور الدولة العثمانية كان من أهم مشكلات العصور الوسطى، ومن المعلوم أن المؤرخين والبحاثة ظلوا يتساءلون طويلاً حول كيفية قيام الدولة العثمانية ونشأتها، وأهم حملوها أكثر ما تحتمل سياسياً وإدارياً وعسكرياً، وقد تناسى هؤلاء المؤرخون والبحاثة دور الاستراتيجية العسكرية التي اعتمدها الأتراك خلال سنوات حكمهم، وليس عيباً أن يكون الأتراك غير مؤهلين في النواحي الأخرى، وقياساً بالإمبراطوريات الأخرى التي سبقتها أو عاصرتها، فإن استراتيجية الأتراك من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإدارية كانت أفضل بكثير مما كانت عليه الأمم الأخرى أو أنها لم تكن أقل منها، كما أنهم في الوقت نفسه أقام الأتراك في إمبراطورياتهم المترامية الأطراف وحدة سياسية واقتصادية وثقافية رغم تنوع شعوبها المتعددة قومياً وعرقياً، رغم ما أفرزته هذه التنوعات من تغيرات حادة، وقد تمكن الأتراك خلال فترة زمنية وجيزة من سد تلك التناقضات من خلال الإجراءات السياسية والاقتصادية مبتعدين عن المنطق العسكري الذي برعوا فيه، وفضلوا عدم اللجوء إليه في حل تلك المشكلات التي كانت تظهر أحياناً نتيجة التنوع البشري والحضاري وما يحمله هذا التنوع من تناقضات قومية واجتماعية واقتصادية وثقافية، ولم يكن الأمر صعباً على الأتراك في اعتماد الحلول العسكرية حين تضطرهم الظروف إلى إزالة أي قلق قد ينتج من التوسعات العسكرية التي بدأها الأتراك سابقاً.

إن الأتراك لم يقيموا دولتهم من فراغ، وقد كان هناك إمبراطورية نيقية وحاضرتها مدينة نيقية، والدولة الساحلية وحاضرتها مدينة طرابزون، وإذا كانت

حاضرة طرابزون قد أُزيلت دون أن تترك آثاراً إيجابية لأن حاضرة نيقية شكلت بقيامها وزوالها تأثيراً كبيراً انعكس إيجابياً على الأتراك لأن كيخسروا الأول الذي فتح أنطاكيا سنة (١٢٠٧م) وبعد تثبيت أقدامه وتوطيد أركان دولته انقض على غياث الدين حاكم إمبراطورية نيقية وقتله سنة (١٢١٠م) فورث الأتراك مخلفاتها الحضارية والاقتصادية والثقافية وصهروها في بوتقتهم، وكونوا من ذلك كله تراثاً خاصاً نسبوه إلى أنفسهم ملتزمين بمنهج القوي المنتصر، وتراءى للمؤرخين والبحاثة تراث الفرس والبيزنطيين والعرب المسلمين، وأقاموا على رؤيتهم التساؤلات والطروحات التي تشكلت بحضارة الأتراك وتراثهم الثقافي.

يخطئ من يعتقد أن القبيلة التي استقرت في الأناضول غرب سكودا كانت بمنأى عن أحداث الأناضول أو بعيدة عن الثورات التي قامت في المناطق المجاورة، وبرغم الاضطراب الذي كان يعصف بتلك القبيلة فقد تمكنت من أن تلعب دوراً بارزاً في تلك الأحداث، وكان من أهم العوامل التي مكنتها من جمع التراث الحضاري للأمم والأقوام الأخرى ما كانت تتميز به تلك القبيلة من بطون متنوعة، حيث استطاع كل بطن من بطونها أن يستقبل تأثيراً به ويتعايش معه، وقد تمكنت تلك البطون تحت تأثير الظروف والأخطار المحدقة بالقبيلة أن تتوحد فيما بينها، وأن تتجاوز الخلافات الجزئية الدخيلة عليها، واستطاعت بعد ذلك بما كانت تمتلكه من خبرات إدارية وسياسية أن تقيم دولة مركزية المحاور آلية الحركة سهلة التفاهم صعبة التراجع موجزة الرد، هذه الصفات التي انفردت بها القبيلة التركية إضافة إلى ما اكتسبته من خبرات أُضيفت إلى تراثها وصقلته هي التي أسهمت في نقلها من هامش الأحداث ومراقبتها إلى صناعتها، ولهذا فلم يكن فتح الأناضول غزوة خاطفة ولا حركة حربية، بل كان نوعاً من التوطن المخطط والمبرمج للهجرات التركية التي سبقت عملية الغزو، والتي كانت تبحث

عن الاستقرار والتخلص من هذا التنقل المضطرب.

لن ننفي خسارة الأناضول لقواه البشرية نتيجة الحروب التي لا تكاد تنقطع: صليبية، تركية، بيزنطية، عدا الصراعات الداخلية، ولم تكن العناصر التركية هي وحدها التي مسها الضرر من جراء الحروب، وقد يتصور المطلع على الأحداث أن هناك فراغاً بشرياً قد حدث نتيجة الخسائر التي مُنيت بها مناطق الأناضول، إلا أن هذا لم يحدث فعلاً، فقد تدفقت عناصر أخرى من مناطق العالم الإسلامي يحدوها في ذلك حب المغامرة والسعي للرزق، والتطلع لإقامة تكوينات، إن لم تكن مذهبية فهي على الأقل تبضعات دينية إسلامية هدفت إلى استقلال أو أن تكون امتداداً طبيعياً للإمبراطورية الإسلامية التي تطمح في امتلاك ممتلكات المسيحيين، ولم تكن هذه الهجرات أو التبضعات الإسلامية عقبة كداء في وجه الأتراك، بل كانت رديفاً لهم، لأن الأتراك بعد اعتناقهم الإسلام صرحوا بأنهم كانوا يتحركون لأهداف دينية أكثر من تحركهم لأهداف خاصة بهم، وقد اندفعت هذه الهجرات الإسلامية لحماية مؤخرة الأتراك أثناء مهاجمتهم البيزنطيين، وغدت كلمة (الله أكبر) تتردد في مقدمة الجيوش وفي وسطها، فأعادت للمسلمين عهود التكبيرات السابقة في أثناء فتح دمشق وفلسطين ومصر وإفريقية، وبعدما تحقق للأتراك تقويض أركان الإمبراطورية البيزنطية الهرمة، أحجم المسلمون – الذين هاجروا إلى تلك المناطق وحموا مؤخرة الأتراك – عن مطالبة الأتراك بتقديم أي تنازل لهم سواء كان سياسياً أو إدارياً أو أرضياً، وبمرور الزمن ذابت الهجرات الإسلامية في بوتقة الأتراك، إزاء تصرف المهاجرين المسلمين وما تحلوا به من صفات، أدرك الأتراك المنتصرون في فتوحاتهم العسكرية أن تبني الثقافة العربية والخط العربي والنظم العربية الإسلامية كان سوراً إدارياً وحصناً ثقافياً يحمي دولتهم من إرهاصات المحيط الذي يعيشون وسطه، ويضمن لهم استمرارية متابعة التحركات

العسكرية لاستكمال الإمبراطورية المنشودة. كما أعلن البيزنطيون المغلوبون إسلامهم إما بدافع الحفاظ على الحياة والخوف من الفناء المحتوم، وإما بدافع المحافظة على أملاكهم، أما العناصر الإيرانية والسامية فلم يكن لديها حل أفضل من التترك وسط الخضم البشري الهائل، وهو خير أسلوب اختاروه لاتقاء صراعات داخلية قاتلة للطرفين على الأقل.

لقد تمكن الفاتح من تحويل مدينة استانبول إلى مركز تجاري بعدما تُرك للمسيحيين حرية ممارسة شعائرهم الدينية دون تدخل أي طرف يتعدى سلطتهم الدينية، ولهذا فلم يواجه الفاتح ولا خلفاؤه أي اضطرابات تهدد سلامة استمرارية الدولة الناشئة تهديداً خطيراً وحقيقياً، طالماً ضمن لتلك الشعوب التي خضعت مجدداً لسلطانه سلامة العيش وحرية الاعتقاد لأنه أقصى ما كانت تتمناه عقب حدوث هذا التبدل السياسي المفاجئ والذي لم يحسب ولاة أمرهم آنذاك أي حساب له.

ـــــ بقي علينا إيضاح دور الطبقات الاجتماعية التي تكونت منها الإمبراطورية العثمانية.

لقد كانت المدينة تتألف من طبقة كبيرة من جماعات أو أناس ينحدرون أصلاً من تشكيلات محلية وطوائف اجتماعية متقاربة عقائدياً على الأقل، ويخدمون الدولة التي تحميهم ويتعايشون على ميزانية الدولة في بعض الأحيان، ولاسيما أبناء الأرستقراطية تلك الطبقة التي تمتلك قدرة خفية على تغيير الجلد وتلوينه، وهم في الوقت نفسه يمتلكون المال والجاه، وفيما بعد غدا أصحاب المناصب الرفيعة يمتلكون ثروات وراثية، ولهذا فإن مراكزهم المالية والاجتماعية والمالية لم تتزلزل نتيجة ما طرأ تبدل في الحاكمية والهيكلية الإدارية، وكذلك فإن الموظفين المدنيين والعسكريين السابقين ظلوا يتقاضون المرتبات السابقة حتى بعد انتقال السلطة إلى العثمانيين لأن العثمانيين لم يمتلكوا

الجرأة على التغيير، وقد أبقى العثمانيون العناصر المؤيدة لهم على فقرها وتعاستها لسببين، هما:

أولاً: خوفهم من إزالة القوى الاجتماعية والاقتصادية التي كانت مزدهرة أيام البيزنطيين لأن تلك القوى لا تبالي بالتغيرات السياسية إذا كانت مصالحها الاجتماعية والاقتصادية مصانة، وفي الوقت نفسه كانت تلك القوى تدرك أن العثمانيين غير مؤهلين لهذا التغيير ولا يمكنهم الاستغناء عنهم، ولهذا لم يرتابوا كثيراً لكنهم كانوا مضطربين إلى حد ما، وإن اضطرابهم نتج عن سطوة البندقية التركية أكثر من العقلية.

ثانياً: تخوفهم من استبدال القوى الاجتماعية الجديدة بقوى اجتماعية قديمة، ولاسيما تلك القوى الجديدة التي شاركتهم القتال ووقفت إلى جانبهم في حروبهم، فقد كان منح تلك القوى الجديدة صلاحيات واسعة، أو جعل القطاعات الاقتصادية بأيدي رجالها وسيلة لدفع هذه القوى إلى التباهي وربما المطالبة بالمساواة في الحكم ثم المساومة عليه، فهذا السلوك هو عادة من طباع المحرومين، في حين كان العثمانيون يعتقدون أن أي عطاء لتلك القوى يعد مكرمة ما بعدها مكرمة، علاوة على أن تلك القوى بسبب ما كانت تشعر به من نقص، كانت ملزمة بخدمة العثمانيين لأن حياتها رهن بعطاءاتهم فهي لا تمتلك أرضاً ولا عقارات رسمية، وما تمتلكه من أموال لم يكن يضمن لها أكثر من عيش معقول، هذا إذا لم تزد الدولة قيمة الضرائب أو تفرض عليهم ضرائب جديدة، ولم يكن فرض الضرائب الجديدة أو الزيادة فيها ليؤثر على الطبقة التجارية الكبيرة لأن الضرائب التي كانت تزداد تؤخذ من مشتري السلعة وليس من بائعها، أما الموظفون فالضرائب تؤخذ منهم مباشرة علاوة على الزيادة التي فرضت على السلع الاستهلاكية، أما طبقة العمال والفلاحين فكانت حياتهم مليئة بالآهات، فقد كان العمال يعانون التشرد في البحث عن العمل في كل مكان

وتحت كل الظروف، وكان ما يحصل عليه العامل خلال أسبوع أو حتى شهر زهيداً جداً لا يكفي لمسك رمق الحياة. أما طبقة الفلاحين فكانت تنهكها الضرائب الكثيرة والكوارث الطبيعية وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية وخدمة أصحاب النفوذ من الطبقة الحاكمة، هذا إذا كان الفلاح مالكاً للأرض، أما إذا كان ملتزماً فهو فلاح يعمل مقابل طعامه وشرابه فقط، وبناءً على ذلك فإن الطبقات الاجتماعية في دولة بني عثمان بدءاً من الأعلى يمكن تصنيفها بعد أن دأب العثماني على جعل الأشياء كلها تدور في فلك الدولة وتابعاً لها إلى:

١ – طبقات الدولة: الحاكمة في الأعلى.

٢ – طبقات العامة: المحكومون في الأسفل.

كانت الدولة بنظر العثماني ذات هيكلية إدارية واحدة متميزة تهدف إلى الحفاظ على الدولة أولاً وواقعها الطبقي سواء بذلك الطبقات الحاكمة أو المحكومة التي كانت جزءاً من الدولة قبل الوصول إلى الاستقرار الدائم. ولم يكن لدى العثماني أي فكرة عن هذا التقسيم الطبقي المعروف عند أصحاب النظريات الاقتصادية وعلماء الاجتماع، فهو بنظرته العفوية يعد نفسه مقاتلاً من أهل السيف وأكثر من هذا فهو يعد نفسه مجاهداً وفدائياً في سبيل الإسلام ومبادئه، ولا يتصور أن المجاهد يخلد إلى الراحة والنعيم، وإذا كان في ذهنه أي تصور عن الطبقية فهي معنوية ذروتها اختراق صفوف الأعداء، غير أن ما حققه من امتلاك الأراضي أدخله في خضم الحضارة وفلسفتها، فاضطر مرغما إلى إلغاء حياة التنقل والترحال، وانتقل رأساً وبدون مقدمات حضارية إلى الاصطدام بالعلاقات الاجتماعية القائمة بين الناس في المجتمع المدني الذي لم يكن معتاداً عليه والذي فرض عليه مواجهة التنظيم السياسي والتفاعل بعقلانية مع أصحاب النظريات الاقتصادية، وبذلك أرغم على أن يستبدل شكل حياته وطريقة معيشته بعد توقف العمليات الجهادية من الرعي والصيد إلى الإنتاج

الزراعي وتسويقه، ولم يكن له في هذا النوع من الحياة خبرة كافية.

وعلى ضوء ذلك فقد قسمت الطبقات في المجتمع العثماني إلى أربعة طبقات:

١ – العلمية: وتضم رجالات الدين (الشريعة والفقه) والقانون.

٢ – السيفية: وتضم رجالات الحرب (حملة السيف).

٣ – الملكية: وتضم رجالات النظام الاقتصادي.

٤ – القلمية: وتضم رجالات النظام الاقتصادي.

لم يكن في المجتمع العثماني قبيل تحول القبيلة إلى دولة مجتمع طبقات، لأن جميع أفراد هذا المجتمع كانوا مقاتلين ورجال حرب فدائيين، إلا أن العثمانيين بنتيجة الانتصارات العسكرية التي حققوها وامتلاكهم لأراضٍ جديدة واسعة، أصبحوا أمام واقع جديد، وكان عليهم أن يعملوا بما هو معمول به في الأنظمة الأخرى، غير أنهم طبعوا نظامهم بطابع خاص بهم، وعندما أنشؤوا دولة المدينة اعتمدوا على هذا النظام الخاص بهم والذي تجسد بأنماط فلاحية وأنماط أرضية أداروها على مبدأ الأراضي العشرية التي كانت تخصص لمجموعة من البشر قليلة العدد تعطي لفترة قصيرة، وهي ما تدعى في رأينا بالأقطاع الأرضي العسكري، وكان إلى جانب ذلك الأراضي الخراجية ذات الملكية البسيطة المتعلقة بالحدود والأراضي العقارية وهي نوع من الأراضي الخراجية التي نادراً ما بقيت بأيدي أصحابها.

أما القاعدة العريضة من طبقة الفلاحين فكانت تعمل في الأراضي الأميرية، وكان هؤلاء يعدون شريان الدولة الاقتصادي وعماد ثروتها ما بأيديهم كان وقفاً لبيت المال، هذا البيت مشترك لسائر المسلمين دون النظر إلى العرقية أو المذهبية.

وكانت الأراضي الأميرية تقسم إلى أربعة أقسام هي:

١ – الأراضي الأميرية الخاصة: أي أراضي القيادة لأن مالكها يمتلكها بموجب سند طابور ممهور في أعلاه بخاتم.

٢ – الأراضي الأميرية المتروكة: وهي أراض مشتركة تعود لعامة الناس الناس مثل الطرق والأسواق والمعارض والمرافئ وأماكن الصلاة إضافة إلى المراعي وما شابهها.

٣ – أراضي الموات: وهي الأراضي التي لا تستخدم لا من قبل أفراد ولا من قبل جماعات.

٤ – الأراضي الموقوفة: وهي الأراضي التي سرقت مع تسويغ لعملية السرقة.

أما على المستوى الفكري:

إن الفكر لا أرض له ولا وطن، لكنه يمتلك جذوراً، ينمو الفكر في ظل الحكومات مهما كان شكلها، ولكنه ينمو في ظل الأنظمة الدكتاتورية أكثر مما ينمو في ظل الأنظمة الديمقراطية، ففي ظل الأنظمة الدكتاتورية يسير ضمن مناخ محددة ويتعمق بها، يحللها تحليلاً يرضي أهله أولاً وأصحاب النفوذ ثانياً، ويبتعد عن التناقضات والمهاترات الكلامية، ويخلو من عبارات التجريح والخدش، لكنه يظل منغلقاً ضمن دائرة محددة وبوتقة واحدة وحصراً على طبقة واحدة، أما في ظل الأنظمة الديمقراطية فيتسع اتساعاً غير محدود، ويتخبط في عناوين وموضوعات شتى قلما يفيها حقها من البحث والتحليل، وبما أنه يلامس الطبقات الوسطى والفقيرة فليس لدى المفكرين الوقت الكافي للتدقيق في العناوين وتحليلاتها ونتائجها، فبدلاً من بحث مسألة واحدة في ظل الأنظمة الدكتاتورية يتناول موضوعات شتى في ظل الأنظمة الديمقراطية، فتكثر المصطلحات

والتعابير التي لا تتناسب مع العصر، وإذا تناسبت فليس بمقدور السلطات الحاكمة مجاراته في الإيفاء بما يريد أو معالجة ما يريد معالجته، فمطالبه متعددة وهشة، وكل يوم في مطالبة وكل ساعة في اصطلاح.

عندما دخل العثمانيون استانبول سنة (١٤٥٣م) وجدوا كتباً شتى تحمل عناوين هامة، كما وجدوا مصطلحات وتعابير غير مناسبة لهم ولدت في فترة التراجع السياسي للإدارة البيزنطية المتصارعة، فكتّاب تلك المرحلة انقسموا على أنفسهم، فمنهم من وجد بالصراع الدائر على العرش هدماً للمؤسسة الفكرية قبل هدم الدولة المركزية، ومنهم من وجد أن عصر القلم قد ازدهر إثر الصراع المحتدم في العاصمة، فاستل قلمه ليتناول عباد الله من حاكم ومحكوم، هدفه أن يسمع القاضي والداني باسمه وبعناوين شتى، وأنه نصير الفقراء والمظلومين، فأسند إلى العصاة من الخارجين عن السلطة بصفات البطولة والتضحيات.. الخ.

لم يرض هذا التخطيط الفكري العثمانيين، فعهد الصراع على السلطة انتهى، ومسألة المشاركة بالحكم لا وجود لها في قاموسهم، ولاسيما أن الدولة بما فيها وما عليها ملك السلطان، والسلطان وحده صاحب القرار، أي أن السلطان حل محل الكنيسة فجمع بيده السلطتين الزمنية والدينية، وأن السيف حل أسلوب المهاترات الكلامية وحدد مسار الكتاب باتجاه المنظومة العسكرية وعظمة السلطان ولا يحق للمفكر الكتابة إلا في هذين المجالين، وهو مسار فرضته الظروف والأحداث ولم يفرضه السلطان وسيفه كما يشاع، أما في المجالات الأخرى فهناك مهالك لا يستطيع المفكر فيها إطلاق العنان لقلمه، فمثلاً ماذا سيكتب المفكر عن الاقتصاد والتجارة والمهن والاستيراد والتصدير آنذاك، وماذا سيكتب في المجال العسكري، فهو لا يسمع إلا عن انتصار قواته، وأنها حطمت الأعداء، وإذاً ماذا سيكتب عن الهيكلية الإدارية، لأن الهيكلية الإدارية خلال مراحل تكون الإمبراطورية وقفاً على الطبقة الدينية التي يرأسها مفتي

الإسلام، ومفتي الإسلام يعين بأمر من السلطان، وحفاظاً من المفتي على منصبه ورأسه ثانياً على المفتي تأييد السلطان في جميع ما يفعله، ولهذا عزز المفتي ومن حوله مقولة السلطان مراد الأول القائلة: "إن الرعايا عبارة عن نقطة إما في الأعلى، وإما في الأسفل"، وبالطبع فالسلطان لن يسمح بأن تكون الرعية نقطة في الأعلى لأن وجودها في الأعلى يعني مشاركته في الرأي، وفي المجال الفكري، وهذا يعني نقده ومهاجمته شخصياً، أو مهاجمة من حوله، وأحياناً تعزز كيانه وسلطانه، أما إذا كانت هذه النقطة في الأسفل فهذا يعني دفع الفكر للتمحور حوله وحول سلطانه.

إن متانة المنظومة العسكرية العثمانية، والطوطمية الوراثية للسلطان العثماني علاوة على التراجع الإداري للدولة العثمانية وضعت الأديب بفكره وقلمه وسط دائرة من الصراخ الصاخب ما بين العزة والمذلة، وبين الاستقلال والاستعباد، وبين التبعية والأصالة، وبين بقايا الروح الإسلامية من جهة وبين عمليات الغزو العسكري والمسخ الثقافي والتحطيم المعنوي من جهة أخرى.

إن التناقض القائم والحيرة التي تلف مختلف المؤسسات الرسمية وضياع عامة الناس في دوائر الفساد والرشاوي والمحسوبية والفقر الاقتصادي العام أسهم في إغراق الأدب خلال العهود العثمانية في استعمال التنميق اللفظي والتفنن في تنويعها وإظهار ما يلزم ونظم التواريخ الشعرية أضر بالمعاني، وقد كثرت الألفاظ العامية والأوزان الشعبية في الشعر، كما كثرت في تلك المرحلة منظومة الألغاز والأحاجي، في حين شاعت المدائح النبوية وعمّت موجة السجع والبديع على الأدب فشوهته أيما تشويه.

ويرد غالبية الكتّاب ما بلغه الفكر من تردٍ وانحطاط غطرسة العثمانيين العسكرية التي لم تكن لتخدم المصلحة العامة للدولة بل خلقت ضغائن في نفوس سكان الولايات ولا سيما العربية التي وقفت إلى جانب العثمانيين، إلا أن

العثمانيين لم يكن بمقدورهم التراخي أو التراجع على الأقل في المجال العسكري لأن بنية دولتهم قامت على القوة العسكرية، وما الفكر في نظر العثمانيين إلا تجسيد حقيقي لتلك التحركات العسكرية وتدوين تلك الانتصارات والأطناب بها، فالأمم في منظورهم قادة وعسكر وجنود.

بدأت الاضطرابات تعم مختلف أرجاء الإمبراطورية العثمانية، وتجلى رد الرعية على الأوضاع السائدة في الدولة وإدارتها بإعلان العصيانات احتجاجا على الفساد، ولاسيما بعد استفحال أمر اليهود وزيادة نفوذهم في الدواوين السلطانية، وتسرب اللغة العبرية عن طريق اليهود الكتبة الذين تم اعتماد السلاطين وإدارتهم عليهم، إزاء ذلك اتجه الشعراء والكتّاب إلى التزام التصوف كخير طريق للتهرب من الواقع المتردي الذي شهدته الساحة الفكرية خلال السنوات الأخيرة، وبالعودة إلى ما دونّه المفكرون و الأدباء في مجال التصوف يلحظ عمومية العنصر الغنائي في أناشيدهم أيا كانت، لذلك حرص الشاعر على التزامه بالأسلوب الغزلي استكمالاً للمبنى والمعنى والنهج، في حين اتجه النثر إلى الشكل الديواني، ويرد ذلك إلى اعتماد السلاطين منذ تكون الدولة على المظهر السياسي.

وثمة تساؤل آخر: ما أسباب السقوط؟

ما من شك أن سقوط الإمبراطورية العثمانية له أسبابه ودوافعه، ولا تحتاج هذه المعرفة إلى المبالغة في السقوط وفلسفته، والإطناب في جدارة السلاطين واختلاق الأعذار له ولإدارته، ولن نعلق أسباب السقوط على شماعة الغرب الأوربي أو لدسائس اليهود ومكائدهم.

بعد طرح تلك الأسباب نقول: إذا كانت الآفات البريدية قد أسهمت في هدم الإمبراطورية الرومانية، فهل يعقل أن التتار الرحل هم الذين أسهموا في هدم

وهل يمكننا إقامة تشابه ما بين شارلمان الذي استطاع أن يؤخر عملية سقوط إمبراطوريته وسليمان القانوني الذي أوصل إمبراطوريته إلى أوج ازدهارها وعنفوانها على الأقل الجانب العسكري منها، ولكنه دفع حاشيته إلى التفنن في سائر أنواع الفساد والمحسوبية، أو أن عصره كان عصر العظماء، وكسب الشهرة من خلاله، وليس أدل على ذلك الفساد الذي عمّ الإمبراطورية خلال السنوات الأخيرة من حكمه.

مما لاشك فيه أن الإمبراطورية قد شهدت تغييراً في الجلد خلال فترة سليمان القانوني التي امتدت ستاً وأربعين سنة كان من أهمها حدوث تغيير في بنية النظام الزراعي وإنتاجه، فبدلاً من تقديم إيراد عيني، طُرح في أسواقها إيراد نقدي، فأفرز خلال سنواته ثورة ظلت كامنة في ثنايا التاريخ العثماني قروناً، فالإيراد النقدي الذي شهده المجتمع الغربي أفرز نتيجة التراكمات نظاماً جديداً عُرف بالنظام الرأسمالي، في حين أفرز الإيراد النقدي في الدولة العثمانية نظاماً يمكن تسميته بنظام الترهل، وشعر بعض مسؤولي تلك المرحلة بالمرض الذي تعانيه إمبراطوريتهم، ولكن الإجراءات التي اتخذت آنذاك لم تكن قادرة على انتشال إدارة الدولة مما تعانيه، أو أن الإجراءات الإصلاحية لم تكن مساوية للمرض، أو أنها كانت وهمية وهلامية المضمون، لم يرفضها السلطان وإنما رفضها وعارضته البطانة التي كانت تحيط به، وطبعاً لا يتجاوز عدد هذه الشلة (البطانة) أكثر من (٣٠ – ٤٠) شخصاً، وهؤلاء الأشخاص وقفوا بقوة في وجه المصلحين الذين تعالت صرخاتهم مطالبة بالإصلاح قبل وقوع المأساة، فمن غير المعقول أن تخلو الإمبراطورية من شرفاء وعظماء، وهذا يدفعنا للقول: إما الظروف القاهرة أرادت أن تؤكد الحتمية التاريخية والاجتماعية بشأن عدم موفقية الإصلاح والنهوض بعد السقوط، وعمومية الفساد وعلى حساب

الإصلاح والاستمرارية، وإما أن الأقدار أرادت المحافظة على سنن الطبيعة بعد الديمومة، فجئنا لنسلم بما حدث محملين عبء ما حدث على فئة دون أخرى، أو على الإدارة بكاملها هيكليتها.

وبالرجوع للوائح التي قدمها قوجي بك الجورجي نفهم وحسب قوله: إن ظاهر انهيار الإمبراطورية العثمانية سببه نهب الشعب واضطهاده بالرشوة والظلم بحيث عجزت معه البنى الفوقية من إجراء إصلاح أو الإقرار بالحقيقة المرة، ويضيف قوجي بك في لائحته: أن أشكال الترهل والفساد ترافقت زمنياً مع النهب التجاري الربوي الذي عم الاقتصاد الزراعي، لأن القاعدة الاقتصادية كانت قائمة على الإنتاج الزراعي، وأن النظام الزراعي مستند على نظام البعث (التجديد)، ونظام التجديد مرتبط أساساً بنظام الإقطاع الأرضي المكون من تيمار وزعامت وملك خاص.

أما حكمت قفلجملي فيقول: إن المفكر العثماني لم ينتظر الماركسية التي أتت بعد ثلاثة قرون لمعرفة أن سبب الهزات وأنواع الخلل السياسي والاجتماعي والعسكري الذي مردها اختلال الإنتاج الاقتصادي الذي تجاهله أولياء الأمراء في الدولة بما فيهم السلطان العثماني، ويضيف قائلاً: إنه في سنة (١٦٣٠م) في عهد السلطان مراد الرابع كان ينظر إلى نهب الناس واضطهادهم من ظلم ورشوة وهتك أعراض من الأشياء الملعونة، وإنها تجلب الدمار، ولا تُزال إلا بدفع الأموال وذبح القرابين للأولياء الصالحين، هذه الطروحات أحالت المفكر إلى دمية حيناً ومعارض للسلطة حيناً آخر، لأنه وحده الذي يدرك المرض، ويدرك علاجه، ولكنه لا يستطيع فعل شيء.

ويعلق قوجي بك الجورجي بلائحته على أوضاع الدولة العثمانية آنذاك بالقول: إن عدد الذين كانوا يجرون تركيا إلى حافة الهاوية، ولم يكن يتراوح عددهم بين (٣٠ – ٤٠) شخصاً، ويوضح أن النهب الذي كان يسحق الرعية

(الفلاحين وعامة الناس) الضرائب التي ارتفعت خلال نصف قرن من (٨٠ – ٩٠) أقجة إلى (٧٠٠ – ٨٠٠) أقجة، وأن الضريبة التي كانت مفروضة على الرأس الواحد من الغنم تضاعفت في الأناضول بصفة خاصة حتى بلغت (٤٠ – ٥٠) ضعفاً، وكان الوسطاء ينهبون (٢٠ – ٣٠) أقجة في الوقت الذي لا تحصل فيه الدولة إلا على أقجة واحدة.

إن تفاقم الأمور وانتشار الفساد دفع السلطان مراد الرابع إلى الاستجابة لنداء الإصلاح، فأعمل السيف في رقاب المسيئين طوال عشر سنوات، ولكن ذبحهم لم يؤد إلى الإكثار من عدد الصالحين، فأين يمكن للباديشاه أن يضع ثقته؟ بالطبع سيضطر لوضعها برجاله وخدمه.

إذا الإصلاح لا يتم بقطع الرؤوس، إنما يتطلب إيجاد أنظمة جديدة تهدف إلى تحول الدولة من دولة بيروقراطية إلى دولة مؤسسات وقوانين تحول دون إقامة بابوية في إدارتها ومؤسساتها وتعميم سيادة القانون.

وهناك تقرير رُفع إلى السلطان يذكر فيه: "كان يجري ادخار قسم من المنافع المحصلة كواردات تحسباً لحين الاقتضاء وحتى يتوفر لكل ممن كلفوا بوظيفة في الحرب مقدار من المال يتناسب مع وضعه، ولكن أصبح الآن الوارد نسيان الأسباب الخفيفة الكامنة وراء الغرق الحتمي في الديوان التي تكمن فيه طول الإقامة بمكان واحد، ثمّ قيام المجتمع بإشادة لبنة تزيد عن حاجتهم، وحيازة أسباب الزينة والملبوسات والمفروشات والمآكل مما يدفعهم إلى الإكثار من الإنفاق والصرف".

ويضيف صاحب التقرير المجهول قوله: "من جراء تحول الاستمتاع بالراحة والهدوء والسلم إلى طبيعة ثانية، ومن خلال قيام كبار رجال الدولة ببناء الدور الفخمة في استانبول، وإنشاء المنتجعات وأماكن الاصطياف الباذخة في

المضيق المفروشة بأثمن الأثاث وأفخره، وتوفير سائر اللوازم المُكلفة المتناسبة مع عظمة البنى من الأطعمة والخدم والحشم والألبسة ووسائط النقل والانتقال، من جراء كل ذلك فإن المداخيل العادية لهؤلاء الرجال من وظائفهم أصبحت قاصرة على تغطية نفقاتهم الضرورية، من هنا راحوا يمارسون سائر أنواع الفساد مثل الرشوة وسوء استخدام السلطة بما يتناسب مع المنصب الذي يشغله.

إن أي قارئ للتاريخ يدرك تماماً أن المصلحين طالبوا بالإصلاح، وأن السلطان كان يدرك ضرورة الإصلاح، إلا أنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً، ففي هذا التقرير تصريح واضح وصرخة قوية تطالب السلطان بالإصلاح قبل أن يصبح الإصلاح حلماً لا يطاله الإنسان حتى في خياله.

وهكذا يمكننا القول إن سلسلة الحروب الطويلة التي خاضتها القبيلة أدت في المحصلة إلى قيام الإمبراطورية كما أدت سلسلة طويلة أخرى من الحروب إلى انهيارها، وخير ما يمكن قوله إن ازدياد (البغا والزنا) من علامات القيامة بحسب وجهة الإسلام.

وقْفَة حول الاقتصاد العثماني:

عندما قدم العثمانيون إلى الأناضول قدموا فارين باحثين عن مكان يقيهم شر الفناء، ولم يكن لديهم أي تفكير بالغنى، وإنما أقصى أمانيهم العيش، وعندما تحولوا إلى دولة لم يرثوا إرثاً حضارياً ضخماً، وإنما ورثوا حطام الحضارتين البيزنطية والإسلامية، وهما بالأصل حضارتان موروثهما الحضاري بحدود المفقود وشبه منهار، وباستيلاء العثمانيين على موروثات البيزنطيين نسفوا جوهرها الزراعي الجامد والذي يشكو أصلاً من ذاته، والأتراك أعملوا سيوفهم بما حولهم من تراث زراعي إسلامي، فأنهوا بذلك أي قوة عسكرية واقتصادية إذا كُتب لها الحياة أن ترفع رأسها، في حين حطم انتصارهم البنية الاجتماعية

التي كانت قائمة أيام البيزنطيين، فغدا الأتراك وسط هذه التظاهرة العسكرية يسرحون ويمرحون، ولكن دون بنى اقتصادية واجتماعية، والقطاعات الزراعية أشرف عليها ألف آغا وألف بك، فلم يعد بمقدور القطاع الزراعي تلبية طلبات الآغوات الجدد الذي يأمرون دون دراية منهم وعن جهل عميق مقرون بغطرستهم العسكرية وحاجة الدولة إليهم، وفوق هذا لا يدركون ما يريدون، فازداد القطاع الزراعي فقراً على فقر، فشردت عائلات كثيرة متجهة إلى المدينة لممارسة أعمال لم تكن معتادة على ممارستها.

لم يفهم العثمانيون الذين استولوا على قصور البيزنطيين أن هذه القصور بنيت خلال سنوات، وأن مظاهر الأبهة التي شاهدوها في قصور البيزنطيين كانت تتم على حساب البني التجارية وليس على حساب البنى الزراعية، وافتدى العثمانيون بالبيزنطيين في فرض الضرائب لتغطية نفقات القصور ففرضوا الضراب على الفلاحين بنسب أكثر مما فرض على التجارة، وكلفوا قوى عسكرية بجمعها وليس قوى مدنية كما كان في عهد البيزنطيين، وأحاط السلاطين أنفسهم بجيش عرمرم من الخدم والحشم بلباس عسكر، إضافة إلى أعداد هائلة من المحظيات المستوردات من البلاد الأجنبية وكلهم يسبحون للسلطان الجالس على العرش، وأطنبوا كثيراً بالإشادة به، فاعتقد السلطان أن ما حوله يحبه ويقدسه، ولإظهار كرمه بدأ يجزل لهم العطاء، ولكنه عطاء هوائي دموني هجروي، استند أساساً على قاعدة تجارية منهارة أصلاً، وقاعدة زراعية تشكو من الانهيار المعاش، إزاء هذا الضغط الضرائبي لم يجد الفلاح بداً من الهجرة، فتضاءل عددهم إلى الربع إذا لم يكن الخمس والعثمانيون بالآليتهم العسكرية لم يدركوا ذلك ولم يفهموه.

إن الضرائب التي كانت تفرض على أصحاب الملكيات الزراعية الصغيرة وصغار الحرف والتجار فقط، كانت توزع مجاناً على تنابل السلطان الطفيليين

الذين يجلسون في الحانات وقرب السلطان وفي التكايا والزوايا يلهثون له بالدعاء وطول العمر والبقاء، وبذلك غدا الطفيليون يشكلون طبقة وعبئاً على موارد الخزينة الضرائبية، وهذا ما أوقع الخزينة بين مخالب العطاء السخي للسلطان والنفقات العسكرية الطامعة في زيادة مواردها الفردية عقب تحقيق الانتصارات المنشودة.

يُعدّ تفسخ نظام الديرلك (البعث) المطبق على الأراضي الأميرية بداية التوجه نحو الإقطاع الجامد الذي لا مخرج للدولة من براثينه، على الرغم من أن هذا النظام مناف للشريعة الإسلامية، إلا أنه لم يكن أمام الدولة العثمانية مسلكٌ يصرف عنها أصحاب الوصاية السياسية والعسكرية سوى اعتماد نظام الإقطاع هذا من جهة، ومن جهة أخرى للإسراع في نقل السلطة الاجتماعية الطبقية إلى أيدي المسيطرين على القاعدة الاقتصادية التي حاولت ربط الأمور بها أثناء تنظيم الفاتح لدولته، ولكي لا يقع الفاتح في مخالب الموارد القانونية المتجاهلة للقدسية وموجبات الدستور، تغاضى عن ضبط النظم الاجتماعية من خلال النظم الاقتصادية، فكلاهما لا يعود على الدولة بفوائد تُذكر، وليس يسمح له الترتيب الزمني انتظار مردودات القاعدة الاقتصادية ليحدد ميزانية دولته، ويُقدر إمكاناته المادية التي توضح له قدرته على التحرك العسكري، ولهذا فقد بنى تحركاته العسكرية على الضرائب التي زادت من شحّ القاعدة الزراعية، في حين كان يجهل إمكانات القاعدة الاقتصادية لتغطية نفقاته العسكرية، ولم يتصور أن القاعدة التجارية مؤهلة للوقوف إلى جانبه، وتخوفاً من إثارتها وجّه أنظاره إلى القاعدة الزراعية رغم اضطرابها وتخبطها.

لقد أسهم الإجراء المتخذ في تحويل الدساتير والنظم إلى إحكام إقطاعية فاسدة مهيأة للتزوير، وغدت تعبر وسط آليات الأنظمة، فمن الديمقراطية البرجوازية إلى المنافسة الحربية الرأسمالية إلى الفاشية الإمبريالية إلى أن بلغت

عصر رأس المال، المال الاحتكاري للرأسمالية وهكذا يمكننا القول: إن عملية الترهل الديمقراطي البرجوازي المشابه للنظام الرأسمالي والترهل الإمبريالي في عصر المال مشابهان للتنافس والاحتكار الرأسمالي في العصر الحديث، وهذا يدفعنا للقول: إن النظام الاقطاعي المطبق في الدولة العثمانية لا يتعدى أوهام الفقراء وصرخات اليسار الداعية للإصلاح دون محاولة التنفيذ، ويُعزى ذلك إلى تمسك الدولة العثمانية بمبدأ الوجه الواحد، حيث لم تعد تخشى التردد في إبراز سمعتها الفوق إنسانية وفوق المجتمعية بكثير من الصراحة التي تصل إلى درجة الوقاحة، ولهذا فقد فرضت المراتبية التي أوجدها على الآخرين من خلال صيغ مكتوبة، وهذه الصيغ تتمثل باللقب الذي يأخذه كل من يشغل واحدة من مراتب الهرم، ولاسيما بعدما عهد إلى عديمي الأخلاق في تولي المناصب الرفيعة، فاستغلوا تمتعهم باللقب واستخدموه أبشع استخدام في إفساد مهمة المناصب وتأويل القوانين بما يتناسب ومصالحهم الشخصية، فازدادت أوضاع الدولة سوءاً بغياب السلاطين وانصرافهم إلى دوائر اللهو والمجون، وترك مقدرات الدولة بأيدي نساء مستوردات فبيعت المناصب إلى المعتوهين والجهلة، وظلت القوانين القديمة تفرض نفسها على فترة زمنية، النضوج فيها أكبر دائرة وأعمق فهماً من تلك القوانين، وتمكنت البرجوازية من اختراق الطبقات الاجتماعية المغلفة بأطر الماضي وتحولت إلى رأسمالية تجارية ربوية في بنيانها، مما أدى إلى اختلال التنظيم الطبقي العثماني، وتلاشي النظم الاقتصادية المعمول بها والقائمة أصلاً على وهم من الضرائب المفروض على الأرض الزراعية التي هجرها فلاحوها إلى مجتمع المدن، وتحولوا إلى كم هائل من البطالة، وشرذمة من لصوص على حساب تجارة راكدة يعمها الإفلاس ويعلوها نظم الخونة والحماية من قوى عسكرية مشردة أصلاً بفضل رفضها النظم العسكرية الحديثة التي حاول بعض السلاطين إحداثها.

لقد تدافعت القوى العسكرية لتحمل مسؤولية عدم الإصلاح خوفاً من ضياعها كما صور لها بعض أصحاب المصالح العفنة المستفيدة من واقع الترهل وركود التجارة وجهالة القائمين، وتذرعت بحجة المحافظة على القديم والتمسك به، ولم يكن تقلص الحدود وتحرك السلطان سراً إلى الحدود ليثير أية غيرة وطنية أو منافسة تجارية لدى أعداء الإصلاح، ولم تكن الانكشارية مدركة لذلك، ولهذا اقتضى الأمر اقتلاع الحرس القديم من الجذور، ولكن مسألة الاقتلاع يجب أن تشمل الأنظمة السياسية أولاً، وفصل الواقع الاجتماعي عن الواقع الاقتصادي من ناحية الاتكال والإسناد في حدوث الكوارث إلى مقدرات غيبية، لأن جر المياه إلى الأراضي لإروائها مسألة عقلانية أكثر مما هي ارتضاء بما هو مكتوب.

إزاء هذا التشابك من تضارب الآراء والمبالغة في التأويلات والتخوف من الغد بقي المصلحون في صراخ دائم وسط صخب التقاليد الموروثة، وخطب الخطباء الداعية إلى التمسك بالماضي ومحاربة التوجه للعلمنة الحديثة، بناء على رغبة الزعامة التقليدية وتوجيهات السلاطين الذين يرفضون بشدة أي تطوير وتبديل للنظم التي ترفضها الأجيال الشابة في كل مرحلة من مراحل تاريخ الدولة العثمانية، ولاسيما مع مطلع القرن التاسع، الذي ولّدت أحداثه مصطلحات جديدة ومفهومات حديثة ترفض الاستئثار بالسلطة ووحدة القرار، وكيف يتقبل السلطان ازدواجية القرار، ومبدأ الشورى والإجماع ولاسيما السلطان عبد الحميد الثاني الذي نظر باحتقار إلى المفهومات الحديثة، وعدّها معادية للإسلام، كما عدّ مسألة صراع الأجيال تدافع جاهل للتقاليد وعابث بالقيم الدينية وشرائعها السماوية، فأكثر الدعوجية لإسكات صرخات الإصلاحات الحديثة القائمة على ديمقراطية القرار، وعندما تزايدت أعداد دعاة الإصلاح، فتح ملف التهم وزج بآلاف الأحرار في غياهب السجون، وأوعز إلى الخطباء وأصحاب الطرق

الصوفية لتدوين أسمائهم على سجلات التكفير ولوائح الإلحاد، فازداد الخلط وكثر الهرج وتحولت التهم الكلامية إلى أعمال تفجير للمدينة والاستعانة بشياطين الخارج ولاسيما اليهود. واقتضى الأمر من الأجيال الشابة التحرك من أجل نسف البنية الإدارية الحاكمة، لأن عزل السلطان لن يبدل من الأمر شيئاً، لكن تدخل الأحداث الخارجية، فرض على الأحرار القبول بالحلول الجزئية، فخلع عبد الحميد الثاني وعيّن سلطان وصاية لإرضاء التقليديين، وليس خوفاً من مؤيدي السلاطين، ولكن منعاً من العودة إلى ما كانت عليه القبيلة قبل ستة قرون ونصف، وهكذا حتمت الأحداث انهيار الدولة العثمانية الوريثة الشرعية لظروف القرن الرابع عشر، التي أعلنت نظمها ومؤسساتها عن استيعاب مفهومات القرن العشرين، وإفلاس سلاطينها عن قبول التعامل مع نظرية التعابير الحديثة وصراع الأجيال.

لقد ظل السلاطين يقاومون هذا وذاك إلى أن أسقطتها الظروف الحديثة التي خلّفت وراءها الولاءات الشخصية، وأحالت الولاءات الدينية إلى خطباء الجوامع وأصحاب الطرق الصوفية وطالبتهم الالتزام بما كان متبعاً أيام الخلفاء الراشدين، والمساءلة التي واجهها ثاني الخلفاء الراشدين "من أين لك هذا يا عمر؟" أي مبدأ محاسبة الحاكم وإخضاع مصاريفه إلى دائرة المصروفات المقيدة، وإلغاء المبدأ المعتمد من قبل السلاطين العثمانيين المتضمن أن كل أملاك الدولة ملك للسلطان وله حق التصرف بها.

إن تجاهل السلاطين لفكرة الإصلاحات الداعية إلى محاسبة السلطان، وتجاهلهم أيضا أن التاريخ يعيد نفسه ولكن بأسلوب آخر زاد الأمر تعقيداً، وإذا كان السلاطين ومؤيديهم من أغنياء الفرص والمناسبات قد حاربوا الأجيال بمفردات الولاء الشخصي، فإن الأجيال تصدت لهم بمفردات جديدة، عجز السلاطين عن مواجهتها، حيث أحاطتهم الولاءات الوطنية والقومية بسياج

قومي ووضعتهم أمام حلين لا ثالث لهما، إما الاستسلام للأمر الواقع والقبول به، وإما المقاومة الظالمة وزج كل الوطنيين في السجن أو نفيهم إلى الخارج. وعندما وجد الأحرار والوطنيون أن السلاطين ولاسيما آخرهم عبد الحميد الثاني سيظلون على عقليتهم، وأن عبد الحميد لجأ إلى أسلوب النفي والتشريد، قرروا الإطاحة بكل تراث الإمبراطورية، وليؤكد مصطفى كمال أتاتورك أن الدورة الزمنية انتهت وبدأت مرحلة جديدة أعلن عن إلغاء الخلافة الإسلامية والجمهورية التركية الحديثة سنة (١٩٢٤م) وقرر اعتماد نظام سياسي جديد وصمم على طرح القديم في مضيق البوسفور، كما طرح محمد الفاتح سنة (١٤٥٣م) التراث الإغريقي في مياه القرن الذهبي.

رؤية على رؤية سلاطين آل عثمان

بعدما اطلعنا على تاريخ الدولة العثمانية والمراحل التي شهدتها والعظمة التي امتلكتها والتشرذم الذي اعتلاها والفوضى التي تسربت إليها، والسلاطين الذين تربعوا عرشها والانكشارية التي ضاعت وسط قوانينها وإدارتها، والزعامة التقليدية التي صنعت القرار فيها يتبين لنا:

أن الدولة العثمانية التي انطلقت من خيمة القبيلة إلى قاعة الشورى عندما كانت دويلة تتطلع إلى تحقيق شروط الدولة ومقوماتها، وبعدما دانت لها أقطار وبلدان، ووقف على عتبتها ملوك وأمراء، قد ضاعت في دهاليز القصور وأروقته، وغدا قرار الفصل دمية ما بين النساء والمحظيات – وظل الغموض يلف القصر وساكنيه، وحُملت قواها العسكرية عبث السلاطين ومجونهم، وألاعيب النساء وصراعهن، فبدأ التقزيم ينمو والتشرذم يزداد بسبب الإباحة الثقافية المصطنعة التي تسترت برداء العثمنة، مما خلق تساؤلات وأجج صراعات أضعف قدرة الدولة على التفاعل والاستقرار، وعجز من حولها رغم

ما مورس عليه من قهر مصطنع ومفتعل، من تقديم الدواء لها وليس العلاج.

إن الخلل الذي تسلل إلى بنيتها والفساد الذي استشرى في مؤسساتها والنهوض الذي تأصلت في نهج ونظم إنكشاريتها، كان بسبب السلاطين الذين تولوا عرشها ولاسيما بعد فتح القسطنطينية.

إن أول صراع فعلي شهدته الدولة العثمانية كان في عهد السلطان بيازيد (١٤٨١ – ١٥١٢م) حيث تجاوز نظام الوصاية وضرب به عرض الحائط تجاه مصالحه الشخصية، لقد سمح للانكشارية التي أوصلته قتل الصدر الأعظم محمد باشا القرماني لأنه حاول أن ينفذ وصية محمد الفاتح، وبفعلته هذه قتل الاستقامة ودق مسمار الخلل في نعش نظام وراثة العرش، وأباح للانكشارية حرية الثورة والانتفاضة على السلطان وعرشه، يضاف إلى ذلك سرّب الانحراف إلى المؤسسة الدينية المتمثلة بمفتي الإسلام حينما ألزمه بالتوقيع على وراثة عرش مزورة، وقد قبلها المفتي لا حباً بمخالفة مبادئ الإسلام وإنما خوفاً من أن يقذف جسده في البحر بدون رأسه أو رأسه بدون جسده، وبالقياس درج رجال الإفتاء على شهادة الزور بالقياس وليس بالشرع، وبذلك بدأ الانحراف يتقدم خطوة، والاستقامة تتراجع مئة خطوة، لقد أفتى علي الجمالي للسلطان سليم الأول بإبادة المماليك لأنهم يكتبون الآيات القرآنية على نقودهم، وقبلها تمنعت الانكشارية من التقدم في الأراضي الإيرانية سنة (١٥١٤م) بحجة التعب والإرهاق، ووافقته على عزل والده ووقع المفتي عزل والده وتستر على دسم السم لبيازيد من قبل ولده سليم الأول.

المثل يقول: التراجع يرافقه تراجع، والغش يلازمه غش أكثر حدة من سابقه، ألم تقم الانكشارية بمهاجمة قصر الصدر الأعظم إبراهيم باشا فاتح العراق بتشجيع من زوجته خرّام بغية إعادة صهرها رستم باشا إلى منصب الصدارة العظمى، ألم يقم السلطان سليمان القانوني بقتل ابنه مصطفى وهو يرى

السهام تمزق جسده بأمره؟ ألم تتساءل الانكشارية أن الذي يقتل ولده لوشاية من زوجة يهودية يقتل بعد فترة عساكره وجنوده، ألم تعترض الانكشارية طريق السلطان سليم الثاني (١٥٦٦ – ١٥٧٤م) وترغمه على دفع مكافأة لها، ودفع المكافأة مرغماً، ليس من جيبه إنما من خزينة الدولة وعلى حساب رواتب الموظفين، ألم تتذرع الدولة آنذاك عندما تأخرت عن دفع رواتب موظفيها لمدة شهرين بالحروب، وأن الإيرانيين يحاولون القضاء على العرش (عبارة العرش ولم يقل أحد العثمانيين). وأن الإيرانيين يحاولون امتلاك الأراضي العثمانية. لقد توالت تمردات الانكشارية بفعلة بيازيد ومن ثم ابنه سليم ومن ثم ابنه سليمان، ولم ينج ابن سليم الثاني ومراد الثالث من ذلك، ففي عهده طالبوا بالترفيع وزيادة رواتبهم، وقتلوا الخزندار لأنه تأفف من كثرة النقود التي مُنحت لهم، وقتلوا الدفتردار، وقتلوا رئيس بكوات الروميلي، ولم يكتفوا بذلك فعزلوا السلطان عثمان الثاني (١٦١٨ – ١٦٢٢م)، وقتلوا الصدر الأعظم حسن باشا في عهد مراد الرابع (١٦٢٢ – ١٦٤٠م) وعزلوا السلطان إبراهيم (١٦٤٠ – ١٦٤٨م) وقتلوا أسياوشي باشا الصدر الأعظم في عهد سليمان الثاني (١٦٨٧ – ١٦٩١م) وعزلوا سليمان الثالث (١٧٨٩ – ١٨٠٧م) ثم عزلوا مصطفى الرابع (١٨٠٧ – ١٨٠٨م) وعينوا السلطان محمود الثالث الذي تمكن من القضاء عليهم سنة (١٨٢٨م) وذلك بفضل تربية والدته الفرنسية له.

أما على صعيد تجاوزات المفتي التي اعتمدها بالقياس

ولقد تغاضى المفتون عن شروط الوراثة من باب أنها قضية خاصة بالعثمانيين، وأباح للسلطان سليم الأول عزل والده وقتل آلاف الناس في كهرمان مرعش وحلب ودمشق، وأفتى المفتي المعين بعزل إبراهيم الأول، وأفتى بعزل سليم الثالث، وأفتى بإجراء عمليات الخصي لمسلمين من السودان وجنوب إفريقية والمغرب العربي، وأفتى بإجراء عملية الخصي للمسيحيين أصحاب ديانة

سماوية من الصرب والهرسك والأفلاق والبغدان، وبلغ عدد الشبان الذين تعرضوا لعملية الخصي منذ فتح استانبول حتى سنة (١٩٠٨م) أكثر من عشرة إلى خمسة وخمسين ألف شاب، ووقع المفتون في كل سنة على إجازة شرعاً، وأفتى المفتون بقطع الألسنة لمرافقي السلطان الذين يطلق عليهم (ديلز) أي بدون لسان وبلغ عدد الشبان الذين قطعت ألسنتهم – لكي لا ينطقوا بما يفعله السلطان – أكثر من عشرين ألف شاب، هذا غير الرؤوس التي قطعت، ألم يقطع السلطان محمود الثاني رأس أجمل فتاة في قصره، عندما طالبه صديقه برؤية أجمل فتاة في قصره، فخجل السلطان محمود الثاني، فقدم له طبق من ذهب مغطى بحرير وحينما رفع الغطاء أدرك صديقه الفرنسي غاية محمود الثاني.

القتل على صعيد العائلة:

لقد قتل مراد الأول ابنه صاووجي، وأعدم يلدروم بيازيد أخاه يعقوب، وقتل محمود الأول جميع أخوته ما عدا مصطفى الذي احتمى بإمبراطور القسطنطينية، وقتل مراد الثاني أخاه مصطفى وعمه مصطفى، وقتل محمد الفاتح أخاه أحمد، وحاول بيازيد قتل أخيه جم لكنه فر إلى أوربة، ودفع للبابا الأموال الكثيرة لقاء دس السم له، وقتل سليم الأول جميع أخوته وأبنائهم ودس السم لأبيه أيضاً، وقتل السلطان سليمان القانوني ولديه مصطفى بايزيد وأتبع بيازيد أولاده، وأنه ابنه سليم الثاني تسبب في قتل أخيه بيازيد، وتآمر مع اليهود ويوسف منده ناسي ضد أخيه، ووعده لقاء ذلك بتعيينه ملكاً على قبرص، وقتل مراد الثالث اخوته الخمسة خشية منازعتهم له على العرش، وقام محمد الثالث بخنق أخوته وعددهم تسعة عشر أخاً ودفنهم في حفرة واحدة وهي حفرة أبيه مراد الثالث، وقتل عثمان أخاه محمداً، وقتل مراد الرابع أخويه بايزيد وسليمان، وقتل مصطفى الرابع أخاه سليماً الثالث، هذا غير السجون التي مُلئت بالأخوة وذوي القربي، والأطفال الذين خنقوا في المهد، لقد استمر القتل الوحشي في الأسرة

العثمانية أكثر من قرنين ونصف من الزمن رافقتها وحشية مفرطة، وكان كل سلطان منهم يستفتي مفتي الإسلام بشرعية عمله، فيختلق المفتي أحاديث وهمية.

إن الهزائم التي واجهتها الدولة العثمانية خلال مراحل تاريخها كانت بسبب سلاطينها الذين تخلوا عن مبادئهم وقيمهم الدينية والوصايا التي أكد عليها عثمان الأول، وتركوا مقدرات الأمور لقوى غربية وانصرفوا إلى حياة اللهو والمجون وسفك الدماء لذويهم وأهاليهم ولرعيتهم، فاختلط الحابل بالنابل، وتحركت الذئاب تمرح في إدارة الإمبراطورية وممالكها، فقُتل الضمير لدى كبار المسؤولين وصغارهم، وتوالت الهزائم على الدولة يوماً بعد يوم، وإذا كان النصر مقترناً بقائده، فإن الهزائم مقترنة بقائدها، فهزيمة العثمانيين تعني هزيمة سلاطينهم، وإذا تكرر انسحاب الانكشارية في أرض المعركة، فلأن السلطان الجالس على العرش انسحب قبلهم وتخلى عن مهامه ومسؤولياته، فكل في مكانه، فمن المتعارف عليه نادراً ما تنسحب الجيوش من المعارك مهزومة دون أن تصاب بأذى، فالجيوش لا تُهزم وإنما الأنظمة والهيئات الحاكمة هي التي تُهزم، وهذا ما عرفه السلاطين العثمانيون، فهناك أكثر من مئة معركة حدثت والسلطان الحاكم لا يسمع بها إلا بعد حدوثها بعدة أيام، كذلك فلم يسمع أي قارئ لتاريخ السلاطين أن أياً منهم عمد بعد هزيمة قواته إلى إعدادها وتدريبها لكي لا يواجه هزيمة أخرى، وهذا دليل على تجاهله لقواته العسكرية، ورعاياه الذين يعانون الجوع والقهر والحرمان، ولم يسمع أي قارئ بأن أياً من السلاطين أعلن النفير العام أو الجهاد في سبيل دحر الأعداء، في حين كان هناك آلاف الفتاوى التي صدرت بحق ولاته في ممالكه الإسلامية، لقد أُقيمت الأفراح عندما تمكنت القوات من القضاء على فخر الدين المعني الثاني (١٥٨٥ -١٦٣٥م) وعلى علي بك الكبير (١٧٢٨ -١٧٧٣م) وضاهر العمر (١٧٥ - ١٧٧٥م) وعلى باشا القرماني (١٨٣٠ - ١٨٣٥م)، ولقد أحاط كل سلطان منهم نفسه بهالة دينية

وقدسية تساوت بالأنبياء، وسعيد الحظ الوالي الذي كان يحظى بتقبيل طرف ثوبه، ومَنْ من الولاة يحظى بتقبيل العتبة الهمايونية فهو على الأقل ضمن سلامة رأسه، وما أكثر الولاة الذين كان يسيرون على أربع لتقبيل العتبة الهمايونية*.

بعد هذا كله، فإنني أرى ضرورة للتساؤل عن سبب انهيار الدولة العثمانية، لقد كان سلاطينها سبباً مباشراً في اضمحلالها وانهيارها، لأن أياً منهم لم يقم بإقامة درع واق يحمي إمبراطوريته من التأثيرات الخارجية الهدامة، ولم يلتفت أي منهم إلى الداخل ليلمس بيديه الظلم والفساد والرشوة والانحراف والمحسوبية التي غزت جميع دوائر الدولة ومؤسساتها، ولم يسع أي منهم في تبديل الوجوه التي تقلدت المناصب وغدت ثروتها لأبنائها من بعدها، ولم يحاول تقليم أظافر الزعامة التقليدية التي اغتنمت الفرص والمناسبات، وعلى حساب السلطان قبل الرعية التي ازدادت فقراً على فقر بحيث غدا الفقير صديقاً حميماً هي لا تستطيع مفارقته، وتناسى هؤلاء السلاطين الذين تزوجوا من أجنبيات ولاسيما اليهوديات أن تلك النسوة والمحظيات لم يتزوجن بهم لجمال عيونهم وطول لحالهم، وإنما لخدمة عقائدهن وقومياتهن وأماكنهن، ألم يسمعوا بالمثل العربي القائل: "كادت المرأة أن تلد أخاه"، وإن أخوة تلك النسوة لهم أوطان غير تركية ولهم عقيدة غير العقيدة الإسلامية، ولهم قومية غير القومية التركية. إذا لماذا التساؤل والمساءلة بعد ذلك يا ترى..؟؟!

---

* – هذه المعلومات ليست من نسج خيال المؤلفين ولا من تصوراتيهما، وإنما حقائق تاريخية تدونها جميع المصادر العثمانية القديمة والتركية الحديثة. (المؤلفان).

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الـــمـــلاحـــــــق

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University